

تاريخ المغرب الكبير

من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر

دكتور رشيد الناضوري

دكتور السيد عبد الغفران سالم

دكتور جمال يحيى

المغرب الكبير

الفترة المعاصرة

وحركات التحرير والاستقلال



٣

دكتور جمال يحيى

دكتوراه الدولة من جامعة باريس

أستاذ التاريخ الحديث المساعد - جامعتي أسيوط والاسكندرية

١٩٦٦



ملتزم الطبع والنشر

الدار القومية للطباعة والنشر



تاريخ المغرب الكبير

من أقدار العصور تحت الوقت الحاضر

دكتور رشيد الناضوري

دكتور السيد عبد العزيز سالم

دكتور جمال يحيى

المغرب الكبير



الفترة المعاصرة

وحركات التحرير والاستقلال

دكتور جمال يحيى

دكتورة الدولة في الآداب من جامعة باريس

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

بجامعة أسبوت والاسكندرية (والرباط سابقا)

١٩٦٦

ملزم الطبع والنشر

الدار القومية للطباعة والنشر

القسم الثاني

الفترة المعاصرة والكفاح والاستقلال

تعتبر الفترة الممتدة منذ قبيل الحرب العالمية الأولى حتى الآن هي فترة التاريخ المعاصر لبلدان وأقاليم المغرب الكبير . وهي الفترة التي تمتد من إحتلال الإيطاليين لطرابلس الغرب وبرقة ، وإعلان الحماية الفرنسية والحماية الإسبانية على المغرب الأقصى ؛ وحدث كل ذلك في سنة ١٩١٢ . وهي فترة تمتاز على غيرها بقربها منا ، ويستتبع ذلك قلة المصادر والمراجع المكتوبة عنها ، علاوة على بقاء عدد كبير من الرجال الذين شاركوا في أحداثها على قيد الحياة . وهذه كلها صعوبات تعترض من يتجرأ على محاولة كتابة التاريخ المعاصر . ولكن في وسع هذا المؤرخ أن يعتمد من ناحية أخرى على روايات بعض الشيوخ والقادة ، في حالة عجزه عن العثور على مذكرات مكتوبة ، ويستخدم ذلك مادة تاريخية ينضمها لتحليل والمقارنة لكي يتثبت من الأحداث ويحاول الوصول إلى فهم الاتجاهات .

وإذا كانت العصور الحديثة في تاريخ المغرب الكبير قد شهدت هجمات الاستعمار ، وبشكل زاد وضوحا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، واشتمل على احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ وفرض حمايتها على تونس سنة ١٨٨١ ، واستمر بعد ذلك مع احتلال الإيطاليين لطرابلس الغرب وبرقة ، وفرض الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب الأقصى ، فإن هذه العصور الحديثة كانت تمثل في واقع الأمر عملية مد إستعماري واضحة ، قادت بها دول استعمارية ورأسمالية ومستغلة على أقاليم عاشت في عصور من التأخر والضعف والتخلف ، وكانت أحوالها هي أحوال الإقطاع .

ولكن الفترة المعاصرة شهدت محاولات جريئة من جانب المعسكر الوطني هدفت إخراج المستعمرين من البلاد والحصول على الاستقلال . وكانت بذلك تمثل حركة مد وطني وقفت في وجه الاستعمار . وبصعب علينا أن نصف حركات الكفاح أو الجهاد في بلاد المغرب الكبير في الفترة المعاصرة بأنها تنسب إلى النظم الاقطاعية القديمة ، بل الواقع أن شدة الاصطدام بين المعسكر الوطني القديم والقوى الاستعمارية المعتدية قد عملت على دفع الوطنيين دفعا ، وظهرت بعض حركاتهم المكافئة المناضلة ، وخاصة في ليبيا وفي إقليم شمال المغرب الأقصى على أنها حركات شعبية ، وكانت في حقيقة الأمر حركات جمهورية . أما بقية الاقاليم ، والتي تشمل في تونس والجزائر وبقية أقاليم المغرب الأقصى فانها قد شهدت نشوء الأحزاب السياسية فيها ، واتخذت الحزبية شكلا لتنظيمها والاحتجاجات والمظاهرات والمفاوضات وسيلة لعملها ، وكانت تمثل بذلك ازدهار ونمو طبقات وسطى أو بورجوازية هدفت تنحية الاستعمار ، حتى تسمح لنفسها باستمرار النمو وفي أقاليمها ، وإن كانت لم تسمح بعمليات الكفاح المسلح إلا في حالة الضرورة القصوى ، وحين تعجز الوسائل السياسية عن الوصول إلى أهدافها .

ولكن استمرار النمو ، وتشابك مصالح العدو ، والحاجة إلى الاخوان فيما وراء الحدود ، ساعد على تكثيل القوى الوطنية ، حتى وإن كانت قد اختلفت في طبقاتها الاجتماعية ، وساعد ذلك على زيادة التقرب بين شعوب المغرب الكبير ، وفي كل يوم أكثر من اليوم السابق . ويوصلنا هذا إلى الفترة التي نعيشها ، والتي ظهرت فيها شعارات الوحدة أو الاتحاد ، داخل نطاق جامعة الدول

العربية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحتى مشروعات توحيد بلدان
وأقاليم المغرب الكبير ، وحتى مشروعات « حلف شمال افريقية » بعد
حصول الجزائر على استقلالها سنة ١٩٦١ .

ولا شك أن هذا التطور السريع الذي تسير به بلدان المغرب الكبير قد
ساعدها على الانتقال بسرعة ، وفي فترة نصف قرن من الزمن ، من عصور
الإقطاع إلى عهد سيادة الحرية وبناء الجمهوريات ، والنزول إلى ميدان
التطبيق الاشتراكي .

الباب الثاني

كفاح ليبيا ضد الاستعمار

إذا كانت الحرب قد إنتهت رسميا في طرابلس الغرب وبرقة في سنة ١٩١٢ بين القوات الإيطالية والقوات العثمانية فان ذلك لايعنى أن السلم قد استتب في الإقليم وأنه قد خضع بأكمله لحكم الإيطاليين. ذلك أن القوات الإيطالية لم تكن قد احتلت إلا الموانى والنقط الساحلية ، والتي يمكنها أن تدافع عنها وتحميها بمدفعية الأسطول ، أما بقية الإقليم فقد ظل فعليا في أيدي الأتالي ، وصعب على القوات الإيطالية التوغل فيه .

وكانت هناك زعامات وطنية تتمثل في السنوسيين في إقليم برقة وظهر هذا الاقليم الممتد حتى واحة الكفرة في الجنوب ، وتتمثل في القطاع الغربي في قيادات وطنية خرجت من بين الصفوف ، وكانت تمثل وجهاء القوم وأعيانهم ، وكان لها نفوذ على الأتالي في الاقليم الممتد من مشارف مدينة طرابلس حتى إقليم فزان في الجنوب الغربي .

ولم تقصر هذه القيادات على بقاء الايطاليين يحتلون المدن والمراكز الساحلية عند دخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى ، ولذلك فانها قد عملت على مهاجمة الايطاليين ومحاربتهم .

ولكن ظروف الحرب العالمية الأولى ، وظروف القيادات الوطنية الموجودة في هذا الاقليم قد ساعدت في النهاية على دخول هذه القيادات في مفاوضات مع إيطاليا وبريطانيا ، ولكي تحتفظ بسلطانها وإمтиازاتها على الأتالي ، حتى وإن كانت قد وافقت على ترك السيادة للإيطاليين . وتمثل السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى وأوائل العشرينات هذه المرحلة من مراحل تقهقر المد الثوري الوطني في الاقليم .

ولكن سرعان ما يتشبث الايطاليون بسلطانهم ونفوذهم ، وخاصة بعد

مجبىء الفاشستين إلى الحكم ، ويؤدى هذا الضغط من الجانب الاستعمارى ، مع محاولة النمو فى المعسكر الوطنى، إلى إصطدام جديد بين المعسكرين .
ويأخذ هذا الاصطدام شكل جهاد وكفاح مسلح ويستمر فى ليبيا حتى الثلاثينات ، وحتى تتمكن القوى المادية المتفوقة من التغلب على القوة المعنوية لدى المكافحين الوطنيين . وستظهر فى هذه المرحلة قيادة وطنية محاهدة هى قيادة السيد عمر المختار، الذى سجل اسمه فى التاريخ، كرمز للكفاح الوطنى، وحتى النهاية .

ولن تتمكن إيطاليا من البدء فى عمليات التوطين والاستعمار والاستغلال فى ليبيا إلا بعد قضائها على هذه المقاومة الوطنية الأصيلة .

الفصل السادس والعشرون

الجهاد الاسلامي في أثناء الحرب العالمية الأولى

تعتبر مرحلة الحرب العالمية الأولى فترة قائمة بذاتها في تاريخ ليبيا ، وبصفته جزء من أجزاء العالم العربي ، وبصفته في نفس الوقت جزء من أجزاء العالم الإسلامي . وإن تبلور الموقف في أثناء هذه الحرب بين معسكرين متعادين هما معسكر الحلفاء ، والذي إشتمل على كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ، وإنضمت إليه إيطاليا فيما بعد ، ومعسكر دول الوسط ، والذي إشتمل على امبراطوريتي ألمانيا والنمسا والمجر ، والذي إنضمت اليه الدولة العثمانية بعد قليل - إن هذا التبلور للموقف العالمي هو الذي أهلى على رجال ليبيا إتحاد هذا الجانب أو ذاك وفي أثناء الحرب . وتكاملت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية لكى يسير الليبيون على طريقة الجهاد .

(١) الدولة العثمانية وإعلان الجهاد :-

اشتركت تركيا في الحرب العالمية إلى جانب دولتي الوسط ، ودلت البشائر على أن إيطاليا لن تستمر على ولائها لشرائها في التحالف الثلاثي ، بل أنها ستغير مواجعتها وتعمل على الانضمام إلى جبهة الحلفاء ، أى إلى جبهة الوفاق الثلاثي . وكانت ظروف إعلان الحرب العالمية الأولى في حد ذاتها ، ودون نظر إلى المعسكر الذي ستتنضم اليه إيطاليا ، تغرى أبناء ليبيا بالقيام بعمليات ضد إيطاليا . وما أن زاد ظهور تقارب إيطاليا من معسكر الوفاق الودى ، معسكر البريطانيين والفرنسيين

والروس ، وفي وقت إضطرت فيه الدولة العثمانية إلى الدخول إلى جانب دولتي الوسط ، حتى أخذ الليبيون في زيادة تقريبهم من المعسكر المعادي لذلك الذي إنضمت إليه إيطاليا ، خاصة وان هذا المعسكر كان يشتمل على الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية .

حقيقة أن العالم العربي في ذلك الوقت كان قد انقسم على نفسه بين أنصار الاتجاه الديني ، وأنصار الاتجاه العلماني الذي يستند أساسا إلى اللغة . ولكن الليبيين كانوا لا يفرقون في مظاهر شخصيتهم بين العروبة والاسلام ، بل وجدوا أن العروبة تعجز عن الوقوف مالم تستند إلى أساس إسلامي صلب ، وشعروا أن لغة الضاد قد عاشت إذ أنها قد استندت إلى القرآن .

وإذا كانت الأقاليم السورية الخاضعة في ذلك الوقت لحكم الدولة العثمانية قد عملت - مع نمو الطبقة الوسطى فيها وإزدياد الحركة المنحجرة وإنتشار التعليم - على الفصل بين العروبة والإسلام ، وعلى أساس أنهم من العرب ، ومن حقهم أن يعملوا على زيادة إختصاصهم وساطتهم في أقاليمهم ، وعلى حساب الحكم العثماني ، الذي وصفوه بأنه تركي - فان هذا العامل لم يكن قد ظهر ، بل لم يكن من السهل عليه أن يظهر في أقاليم شمال إفريقيا ، ولأسباب كثيرة .

أما من حيث البنيان القومي لأقاليم المغرب الكبير فانها كانت تختلف في النطاق العنصري ، وتحت العنوان الديني عنها في الأقاليم السورية في ذلك الوقت . ذلك أنها لم تشتمل على تلك الأقليات الدينية المسيحية ، ولم تكن تخشى من تفتت المعسكر الاقليمي على أساس عنصري ومذهبي ، وبشكل

يهدد الوحدة الإقليمية ، إذ أن ليبيا في ذلك الوقت لم تكن تشتمل على مسيحيين . وكان عدد اليهود المقيمين في بعض المراكز الديموجرافية الكبيرة ، وهي المراكز التي تزدهر فيها التجارة ، أو يعمل الأهالي فيها في الحرف ، لا يهدد بما يمكننا أن نسميه بوجود اقلية عنصرية أو دينية . وكانوا جميعا من العرب ، وكانوا جميعا من المسلمين . وزاد هذا من إقامة الترابط بين معنى القومية في هذا الاقليم ، وعلى صعوبة الفصل بين اللغة والدين ، وبشكل يظهر الشخصية العربية هناك في لون إسلامي تعزبه ، ويقربها بالتالي من دولة الخلافة الإسلامية .

أما من حيث العدو الخارجي فإن الطبقات النامية في الاقاليم السورية في ذلك الوقت كانت تحاول افساح المجال أمامها ، ودفعها ذلك إلى زيادة الضغط على السلطات الحاكمة ، وكانت عثمانية تركية ، واستمر بها الحال في عملية النمو إلى أن تتخذ بعد ذلك موقف عداء صريح تجاه هذه السلطات ، وبشكل دفعها إلى التعاون أو التحالف السياسي والعسكري والاقتصادي مع بريطانيا في أثناء الحرب العالمية الأولى مع ثورة الشريف حسين بن علي . ونظر أبناء سوريا ولبنان إلى الأتراك على أنهم غرباء ، وعلى أنهم أعداء في الوقت الذي نظروا فيه إلى البريطانيين والفرنسيين على أنهم أصدقاء ، بل وحلفاء . وإذا كانت عملية النمو الاجتماعي الاقتصادي هذه ، ودخل نطاق التحرر ، ومع نمو الطبقة البورجوازية ، وازدياد التعليم على الطريقة الغربية ، قد دفعت العرب هناك إلى إتخاذ هذا السبيل ، فإن الموقف في بلاد ليبيا ، بل وفي كل أقاليم المغرب الكبير قد دفع العرب إلى الاصطدام بدول معسكر الحلفاء أو دول معسكر الوفاق الثلاثي . وإذا كانت عملية النمو الاجتماعي الاقتصادي في ليبيا قد استمرت فقد كان عليها أن تنتزع حقوقها من أيدي المحتلين الأجانب ، وكانوا من الإيطاليين ، وجاء إختلاف العدو الخارجي

لكن يظهر الحركة الوطنية في بلاد المغرب الكبير في شكل يختلف تماما عن ذلك الشكل الذي ظهر في الاقاليم العربية في الشرق العربي ، والتي كانت خاضعة لحكم الدولة العثمانية .

كان من طبيعة المعركة إذا ، وطبيعة القوى الموجودة فيها أن يتخذ أبناء ليبيا موقفا يختلف عن موقف غيرهم في بلاد الشرق العربي ، وجاء دخول الدولة العثمانية إلى الحرب ، ومع مسكر دولتي الوسط ، ودخول إيطاليا إلى نفس الحرب إلى جانب دول الوفاق ، عاملا يساعدا على إظهار الموقف في شكل كامل التبلور ، وفي شكل يصعب عليهم فيه الاختيار .

ولقد زاد وضوح هذا الاتجاه في إقليم برقة الذي نمت فيه الطريقة السنوسية واشتد ساعدها عنه في المنطقة القريبة من مدينة طرابلس ، والتي كانت تعتبر مركزا اقتصاديا ، ويشتمل على كثير من المصالح التجارية .

وكانت الحركة السنوسية قد انتشرت في الجزء الداخلي من برقة ، ووصلت إلى واحة الكفرة وتوغلت حتى في الاقاليم السودانية ، وعملت على نشر الثقافة الدينية المتحررة بين أهالي الاقليم ، ونادت بمبادئ ثورية في ناحية الفكر الاسلامي ، وخاصة في ضرورة إعادة فتح باب الاجتهاد من جديد ، وعلى أساس الاعتماد على كتاب الله وسنة رسوله .

وكانت الحركة السنوسية قد عملت على نطاق عقائدي وشعبي ، فحاولت كسب عامة الشعب والمثقفين ، وحاولت تحريرهم من كل ما يقيد العقيدة ويكبلها ودون أن يدخل في صلب هذه العقيدة . وسارت في ذلك على خطوط الحركة السلفية التي أثرت في تاريخ الفكر الاسلامي وحررته من اغلال محاولات الرجعية وقرون طويلة من التقييد والجمود أن تكبل بها وتجمد عقول عباد الله الصالحين .

ولقد عملت الطريقة السنوسية على تنظيم الأهالي في وحدات خاصة تقيمها في الزوايا في قلب الصحراء . وكانت هذه الزوايا تعتبر معسكرات لتكوين المجاهدين من الناحية العقائدية ، في نفس الوقت الذي تعتمد فيه على العمل وعلى الإنتاج . وأخذ الإخوان السنوسيون بدرسون في هذه الزوايا ، علاوة على اشتغالهم بالزراعة وخدمة الأرض . لقد كانوا من العمال المثقفين ذوي العقيدة ، إن جاز هذا التعبير باللغة الحديثة ، وفي نطاق الفكر الإسلامي المخلص من الشوائب . وأقامت الطريقة السنوسية مراكزها في الصحراء بشكل استراتيجي ، إذ أنها أقامت في الواحات ، وعند الآبار ، وعلى مسافات تعتبر مراحل لسير القوافل . وجهزت كل منها بمباني بسيطة ، يقيم فيها الإخوان السنوسيين ، ويستضيفون فيها من يمر عليهم من رجال القوافل . وكانت هذه الطريقة فريدة لتكوين الإخوان من الناحية العقائدية ، والوصول بهم إلى مستوى عال من التدريب ، في الوقت الذي يعملون فيه في الإنتاج ، وفي العمل بأيديهم ، وبشكل يسمح لهم وهم في زواياهم باستضافة من يمر عليهم من رجال القوافل وبدعوتهم للانضمام إليهم ، ولنشر عقيدتهم ، ولتوسيع نطاق عملية تجنيدهم للمجاهدين المسلمين . وسيكون للسنوسيين دوراً كبيراً في القيام بعملية الجهاد الإسلامي في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وستكون لقيادتهم دوراً فعالاً في سير العمليات في منطقة الشرق الأدنى ، وأولى أقاليم المغرب الكبير في ذلك الوقت .

(٢) قيادة السيد أحمد الشريف والاستعداد :

احتاجت الدولة العثمانية إلى الارتباط بأقدر قيادة وطنية في إقليم برقة لكي تستند إليها في تنفيذ استراتيجيتها في العالم في ذلك الوقت . وكانت الدولة

العثمانية بمجرد دخولها الحرب تحاول الاعتماد على العناصر المخلصة - سواء في وادي النيل أو في الشرق الأدنى وفي السودان و برقة - لكي تدفعها صوب الحركة ومهاجمة قواعد البريطانيين وخاصة في وادي النيل ، سواء أ كان ذلك في منطقة قناة السويس أو حتى في السودان . وإذا كانت الدولة العثمانية قد اعتقدت في أول الأمر في إمكانية اعتمادها على الشريف حسين بن علي وطلبت منه إعلان الجهاد في الحجاز ، وإرسال المتطوعين إلى سوريا لمساعدة جمال باشا في عملية هجومه على مصر من ناحية قناة السويس ، فإنها قد فكرت في الاعتماد على السيد أحمد الشريف السنوسي للقيام بعملية مماثلة من ليبيا على حدود مصر الغربية . وكانت هذه العمليات تتكامل مع عمليات جهاد أخرى تبدأ من دارفور في غرب السودان صوب النيل ، وحتى من الحبشة ومن اليمن والصومال ، وذلك لمناوأة البريطانيين في المنطقة ، وتهديد قاعدة عدن ، ومحاولة الانصال بالسلطات الألمانية التي كانت موجودة في شرق إفريقيا في ذلك الوقت . والمهم هو أن إقليم برقة كان يحتل في الاستراتيجية العثمانية مكانا هاما ، خاصة وأنه كان يسمح بشغل جزء كبير من القوات البريطانية التي تحتل مصر ، في الصحراء الغربية ، وبشكل يسمح بتسهيل مهمة القوات العثمانية الزاحفة من سوريا بقيادة جمال باشا في ذلك الوقت .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد اهتمت بإقليم برقة ، رغم اتفاقها في معاهدة أوتشي سنة ١٩١٢ على انتهاء الحرب مع إيطاليا فيه ، فإنها كانت تحاول التعاون مع أقدر رجل في الإقليم يمكنه تنفيذ سياستها ، ويمكنه بالتالي أن يزيد دائمة الثورة ضد الأتجانب المحتلين للمنطقة .

و كانت الدولة العثمانية تعرف إقليم برقة وتعرف القيادات الوطنية الموجودة فيه ، مثلها في ذلك مثل إقليم طرابلس المجاور . ولكن الدولة العثمانية لم تكن تبحث عن مجرد قائد عسكري أو رجل إدارة مادامت الحركة ستأخذ شكل جهاد ديني إسلامي . ولذلك فإن السيد أحمد الشريف السنوسي ظهر أمام الحكومة العثمانية على أنه أقدر رجل في الإقليم يمكنه تنفيذ سياسة إسلامية مشتركة . وكانت الآستانة قد تحولت منذ إعلان الحرب إلى مركز يجتمع منه عدد من قادة البلاد العربية وخاصة من ذوى الاتجاه الوجدوى الإسلامى . كان هناك محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى ، وعلى باشا حمبة التونسى ، والشيخ صالح التونسى والشيخ عبد العزيز جاويش ، وكثير غيرهم . وكان هناك عدد من الضباط من العرب ومن الأتراك ، وكانوا جميعا من أنصار سياسة إعلان الجهاد الإسلامى فى كل مكان ، والقيام بهجمات منظمة على قواعد دول الوفاق الودى وخاصة فى منطقة وادى النيل وشمال إفريقيا . وكانوا يجتمعون فى شكل ديوان معين ، وأعطوا أنفسهم اسم لجنة التشكيلات المخصوصة ، وأصبح يشار إليهم فيها سليمان بك عسكري وأنور باشا وأخوه نوري . ولقد انضم إلى هذه الجماعة بعد ذلك بشير بك السعداوى مندوب طرابلس فى البرلمان العثمانى . وبهذا هنا من هذه اللجنة أنها قد اختارت السيد أحمد الشريف قائدا لشمال إفريقيا ، وفى تعاون وتكامل مع حركة الجهاد الإسلامى . واستقر الرأى على الاتصال بالسيد أحمد الشريف وتوجيهه صوب إعلان الحرب على الإنجليز ، وتجميع القوات والزحف بها على حدود مصر الغربية . واعد أنور باشا خطابا خاصا للسيد أحمد الشريف وعده فيه بتزويده بالأموال والأسلحة والذخائر اللازمة لحركته حتى يتمكن من القيام بها . وكان

عليه نوري بك أخى أنور باشا أن يحمل هذا الخطاب بنفسه إلى السيد أحمد الشريف .

وعينت الدولة العثمانية نوري بك قائداً عسكرياً في ليبيا ، وأرسلت معه جعفر العسكري ، أحد الضباط العراقيين في القوات العثمانية في ذلك الوقت . وكان علي نوري بك أن يتصل بالسيد أحمد الشريف في الوقت الذي يقوم فيه جعفر العسكري بالاتصال بذلك العدد من الضباط المصريين الذين بقوا في ليبيا مع اخوانهم العرب بعد انسحاب القوات العثمانية من هناك سنة ١٩١٢ .

ولقد ذهبت هذه البعثة العثمانية الى ليبيا في احدى الغواصات من ميناء بولا في شمال البانيا ، ووصلوا بها حتى الجزء الغربي من جوة السلوم .

ولقد قابل نوري بك السيد أحمد الشريف قرب ميناء السلوم ، وسلمه خطاب اخيه أنور باشا مع براءة من السلطان يعينه فيها نائبا عنه في شمال افريقية ، وينعم فيها عليه برتبة الوزارة الاولى ، أى رتبة الصدر الاعظم . وشرح له نوري بك أن السلطان خليفة المسلمين قد أعلن الجهاد ، وأصبح بالتالي على السيد أحمد الشريف أن يحدو حذوه في الأقاليم التي يمثلها فيها . واعطى السلطان للسيد أحمد الشريف حق منح الرتب والنياشين ، وكان نوري بك قد أحضر معه قدراً من النياشين والوسم لكى يقوم بتوزيعها على رؤساء الليبيين ومشايخهم . والواقع أنه يمكن اعتبار أن الطريقة السنوسية قد تحوات منذ ذلك الوقت من مجرد جماعة دينية الى إمارة ودولة ، وإن كانت غير تامة السيادة . ومنذ ذلك الوقت « صارت أوامر السيد ومحوراته فيما يتعلق بشمال افريقية تصدر الى جميع النظارات بدار الخلافة

مرعية معتبرة ، في جميع الاوامر الملكية والعسكرية . وارسلت له الارادة السلطانية ليليها حسبما يظهر له . »

ولقد صحب نوري بك كذلك الكونت مانسمان الالماني حتى يساعده مع جعفر العسكري في كل الشؤون التي تتعلق بالعمليات العسكرية في هذا الاقليم .

ويدعى بعض المؤرخين أن السيد أحمد الشريف كان لا يرغب في ذلك الوقت في اعلان الجهاد والزحف على حدود مصر الغربية ، وذلك بدعوى أنه كان يرغب في تحديد العمليات ضد الايطاليين في الشمال . ويستندون في ذلك الى أنه كان يحتاج إلى بعض الامداد والتوطين الذي كان يأمل في أن يصل إليه عن طريق مصر ، وكان معنى اعلانه الهجوم عليها اقفال هذا السبيل أمامه . وادعوا كذلك بأن موقف « الحياذ » الذي كانت السلطات البريطانية قد وقفته في مصر في أثناء الحرب الايطالية التركية لم يكن ضاراً بالسنوسيين . ولكن الواقع هو أن السيد أحمد الشريف كان قد وجه مجهوداته بعد نهاية الحرب الايطالية التركية الى اقليم فزان ، وعمل على تدعيم نفوذ السنوسية هناك ، ولم يضع كل امكانياته في مواجهة الايطاليين . أما فيما يتعلق بما قد يأتيه من مصر فان هذا الطريق كان قد انقطع نتيجة لوقوف السلطات البريطانية في وجه تقديم أى معاونة لليبيين منذ سنة ١٩١١ . واخيرا فقد كان هناك الامل لكى تأتي المساعدات في ذلك الوقت من الدولة العثمانية ، ومن موانى الامبراطورية النمساوية المظلة على البحر الادرياتي رأسا الى ليبيا ، ودون أن تمر عبر خطوط البريطانيين . ويجب علينا الان نرى أن طبيعة تكوين هذا الزعيم نفسه كانت توجهه صوب العمل مع الدولة العثمانية ، ومع حركة الجهاد الاسلامية ، حتى وإن لم يكن من انصار جزء معين من التكتيك التي تشتمل عليه الاستراتيجية العثمانية في ذلك الوقت .

ولم يكن السيد أحمد الشريف يحتاج إلى اقناع أو تخريض لكى يبدأ مع رجاله حركة التحرير التى كانت تعطيه السلطة فى كل شمال افريقية .

وهكذا وضعت الأسس الأولى للاستعداد ولتجهيز الرجال للقيام بالهجوم على صحراء مصر الغربية . وسيشارك فى هذه العملية كل من السيد أحمد الشريف ونورى بك وجعفر العسكرى .

(٣) الهجوم على صحراء مصر الغربية :

كانت السلطات البريطانية فى مصر تخشى من أن تقوم جماعات السنوسيين من ليبيا بالهجوم على صحراء مصر الغربية . وقام السير هنرى مكماهون بمجرد وصوله لمصر بالكتابة إلى السيد أحمد الشريف فى برقة : « قطب دائرة أهل الفضل والكمال ، وخلاصة أرباب الحجة والجلال ، إمام المصلحين وقادة المرشدين ، الأستاذ الأعظم والملاذ لانخم السيد أحمد الشريف السنوسى أعزه الله .. » وذكر له أن علاقة مصر كانت على الدوام ودية مع سيادته ، وانها ستظل دائماً ودية والسلام . وفى نفس الوقت قام السلطان حسين كامل بالكتابة إلى السيد أحمد الشريف كذلك ، كما كتب له السير جون ماكسويل ، القائد العام لقوات الاحتلال البريطانية فى مصر ، وطلبوا منه الاحتفاظ بالحياد وعدم الاشتراك فى الحرب . ولكن السيف كان قد سبق العزل ، خاصة وأن بعض وحدات السنوسيين كانت تتوغل داخل الحدود المصرية ، وبشكل يقلق البريطانيين .

ذكرنا أن الغواصة التى أحضرت نورى بك قد وصلت به إلى جونة السلوم نفسها . ونعرف أنه قد قابل السيد أحمد الشريف فى المسيد التى لا تبعد عنها بأكثر من خمسة كيلو مترات . هذا فيما يتعلق بالسيد أحمد الشريف

نفسه . ونعرف أن وحدات أخرى من رجال السنوسيين كانت قد توغلت من واحة الجغبوب ودخلت واحة سيوة في خلال سنة ١٩١٥ وأن الكولونيل سيدل سنو بك - محافظ الصحراء الغربية المصرية في ذلك الوقت - قد أرسل إليها اليوزباشى محمد صالح حرب قائد نقطة حدود مرسى مطروح للتفاوض معها على ترك سيوة . ومعنى ذلك أن رجال السنوسيين كانوا قد وصلوا بالفعل إلى داخل الأراضي المصرية . وكانت هذه القوات الأخيرة قد أخذت في جمع الضرائب والزكاة من سكان واحة سيوة . ولقد طلب محمد صالح حرب من الكولونيل سنو بك ، محافظ الصحراء الغربية ، التصريح بالذهاب ومقابلة السيد أحمد الشريف في المسعى لبحث الأمر معه ، وإن كان المحافظ قد رفض إعطائه هذا التصريح ، واستدعاه للعودة سريعا إلى مرسى مطروح لمواجهة مشكلات جديدة .

وبمجرد وصول محمد صالح حرب إلى مقر عمله صدرت إليه التعليمات بالتوجه إلى سيدى برانى ، إذ أن شيوخ القبائل الموجودة هناك كانوا يجتمعون بعدد من زعماء السنوسيين ، ويعلنون عداوتهم للسلطات البريطانية . ومعنى ذلك أنه قد وجدت ثلاثة مراكز داخل الحدود المصرية كان السنوسيون قد وصلوا إليها ، وأخذوا في العمل فيها . ولا شك أن قيام محمد صالح حرب بهذه المهمة قد مهد له الطريق لمعرفة السبيل الذى يسلك ، خاصة وأن سياسة اخراج البريطانيين من مصر ، والوصول إلى الاستقلال ، وفي توافق مع سياسة الحزب الوطنى لم تكن بعيدة عن تفكير هذا القائد .

حقيقة أن محمد صالح حرب قد أعلن ضعف امكانيات عرب أولاد على وافتقارهم إلى الاسلحة النارية والذخائر اللازمة لدخولهم إلى العمليات ، وأنه قد أشار كذلك إلى حاجتهم إلى التموين واعتمادهم على الاسكندرية ، أى على

القواعد البريطانية، للحصول على مثل هذا التموين. وأعطى لنا صورة ضحلة عن كفاءة مشايخ هؤلاء العرب وتصميمهم على النزول إلى العملية. ولكنه رغم ذلك قد عرف بوجود حركة جهاد عامة تأتي من الغرب ومعها الرجال ولاسلحة، وتزحف صوب مصر، ولكي تخلصها من الاحتلال البريطاني، وفي الوقت الذي تقوم فيه قوات الجيش الرابع بالهجوم على قناة السويس من الشرق .

وتتالت الاحداث بسرعة، إذ أن السنوسيين كانوا قد أعدوا قواتهم وبدأوا في الزحف المنظم على كل من سيوة والسلوم، وقاموا باحتلالها . واضطرت الطوافة المصرية إلى العودة سريعا من السلوم بعد أن عجزت في سحب الملازم محمود لبيب، وسرية جنود الحدود التي كانت تحت أوامره. واسرع الكولونيل سنوبك باعطاء السلطات العسكرية للصاغ محمد صالح حرب، وذلك لمصادرة ما يلزمه من مواد التموين، ولضمان سلامة قواته في ميدان العمليات . ولكن السلطات البريطانية في الصحراء الغربية أعطت صورة بائسة لمعاملتها للجنود المصريين ولرجال المهجاة السودانيين في ذلك الوقت. وبعد أن كانت قد تركت رجال السلوم يقعون أسرى في أيدي السنوسيين تركت فصيلة هجانه سيدي براني تقع كذلك في أيديهم. وأخذ البريطانيون يركزون في ذلك الوقت على مرسى مطروح، وبصفتها قاعدة العمليات المقبلة في الصحراء الغربية. وسرعان ما جاءت السفن والناقلات لانزال الجنود الاستراليين والهنود والنيوزيلانديين في هذا الميناء . واتخذت هذه القوات لنفسها معسكرات إلى غرب المدينة . ثم توارد وصول الامداد والتموين اليها. وعند ذلك الوقت كان محمد صالح حرب قد قرر الانضمام إلى السنوسيين ومساعدتهم في عملية الزحف على مصر، وضد البريطانيين . ولقد خرج على

رأس رجاله في يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ و مر بين معسكرات البريطانيين ، وعلى أساس أنه يقوم بعملية كشف ، ثم واصل سيره على رأس رجاله حتى انضم الى طلائع السنوسيين . وكانت هذه العملية تدل على انقسام الرأي العام المصري في ذلك الوقت ، وحتى بين رجال القوات المسلحة إلى قسمين ، كان محمد صالح حرب يمثل احدها ، وكان موقف القوات المصرية التي استمعت الى الاوامر البريطانية وقامت بصدد الهجوم العثماني الآتي من الشرق يمثل الاتجاه الثاني . وكان محمد صالح حرب قد مر في طريقه على عمد ومشايخ الصحراء وضمهم اليه والى الخمسين جندي والاربعة ضباط الخاضعين لاوامره . وشرح لهم أنهم يقفون بين معسكرين ؛ معسكر الانجليز الذين يحتلون مصر ، ومعسكر العرب والأتراك الذين جاءوا لتخليص المصريين من المحتلين الأجانب . وشرح لهم أن ضميره وواجبه الديني قد اقتضاه بعدم البقاء مع الانجليز ، وأنه قد خرج في سبيل الجهاد ضدهم : « فمن كان منكم يحرص على حياته أو تلزمه أية مسئوليات عائلية تتطلب منه العودة الى مرسى مطروح فانه لا أحول بينه وبين العودة ، وانما على شريطة أن يترك مامعه من سلاح ومؤنة . » فلم يرغب أحد منهم في العودة وتعاهدوا جميعا على الجهاد ، واصبح محمد صالح حرب قائد الثوار المصريين المجاهدين في صحراء مصر الغربية في ذلك الوقت .

وكان السيد أحمد مشريف قد أرسل قوة لاحتلال سيوه بقيادة اللواء وصفي باشا الحازمي ، وسار بنفسه على رأس بقية القوات ، ومعهم نوري بك وجعفر العسكري ودخلوا إلى السلوم . ثم تقدمت إحدى كتائب هذه القوة الرئيسية التي تسير بحذاء الساحل حتى سيدي براني ، وكانت بقيادة جعفر العسكري . وهي القوة التي قابلت محمد صالح حرب حين وصل الى مواقعها .

ولقد عرف محمد صالح حرب من جعفر العسكري في سیدی برانی امر وجود خلاف بين العرب والأتراك، أي بين السيد أحمد الشريف وبين نوري بك . فصمم صالح حرب على الذهاب إلى السلوم لمحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه . وكان صالح حرب يعرف سوء الأحوال التي يزحف فيها السنوسيين على مصر ، وخاصة في نواحي التسليح والتدريب والتأمين ، أي في كل شيء ، ولكن ذلك لم يمنعه من محاولة خلق شيء له قيمته ، والمساهمة في حركة قد تخلص بلاده من الاحتلال الأجنبي .

وبدأت المعارك بين القوات الزاحفة من الغرب والقوات البريطانية التي حاولت صدّها ، ووقعت الاشتباكات في أم الرخم ثم وادي ماجد ثم في جهة الزرقاء . وكانت الأمطار قد تأخرت في هذه السنة حتى منتصف ديسمبر ، وبشكل كان يهدد القوات الزاحفة . ولكن سرعان ما بدأت الأمطار في السقوط ، وأخذت شكل السيول التي سمحت للزاحفين بالتزود بها . وانقسم الرأي في ذلك الوقت بين قادة الحملة على الخطة للالزام إتباعها في الهجوم . ذلك أن كل من نوري بك وجعفر العسكري كانا يحاولان البقاء قرب الساحل ، ويحاولان توجيه هجومهم صوب الاسكندرية والبحيرة ، رغم إنكشاف الأرض في هذه المنطقة ، وخضوعها لمدفعية الطرادات البريطانية . أما رأي محمد صالح حرب فكان يتلخص في إمكانية إحلال الواحات المصرية الواحدة بعد الأخرى ، والاتصال منها بمشايخ العرب وبأهالي الصعيد في المدن والقرى ، حتى يهبوا في ثورة ضد الحكم البريطاني ، ويتعاونوا مع القوات الزاحفة من الواحات . وكانت الواحات في حد ذاتها أماكن تصلح لتموين القوات الزاحفة بما يلزمها من غذاء وماء ، وكان

إنتشارها في الصحراء بحجر بريطانيا على نشر قواتها على طول وادي النيل، وبشكل يستهلك جزء كبير من هذه القوات . وأمام إصرار نوري وجعفر على رأيها إستقر الرأي على القيام بالعمليات في نفس الوقت ، وذلك على أساس تقسيم القوات الزاحفة إلى قسمين : الأول بقيادة جعفر العسكري ويستمر في الزحف صوب مرسى مطروح ، والثاني بقيادة محمد صالح حرب ، ويقوم باحتلال الواحات المصرية ، على أن تكون العمليتين تحت قيادة نوري بك العامة ، والذي كان عليه أن يبقى مع جعفر العسكري في الشمال ، في الوقت الذي يسير فيه السيد أحمد الشريف السنوسي مع قوات محمد صالح حرب إلى الواحات ، وبصفته نائبا عن السلطان في كل شمال إفريقية . وإذا كانت هذه الخطة قد عملت على إضعاف القوى الضاربة لكل من الحملتين ، وفي كل من القطاعين ، إلا أنها كانت ضرورية ، وخاصة أمام إصرار نوري بك على الزحف على الدلتا . ولقد أنعم السيد أحمد الشريف برتبة اللواء على محمد صالح حرب ، وبصفته ممثلا السلطان خليفة المسلمين .

ولقد اشتبكت قوات السنوسيين الزاحفة من الشمال مع القوات البريطانية في معركة العقاقير التي وقعت إلى الشرق من سيدي براني في فبراير سنة ١٩١٦ ، وجرح في هذه المعركة جعفر العسكري ، وأفلت نوري بك من الوقوع في الأسر بأعجوبة . وكان قد شارك في هذه المعركة الشاب عبد الرحمن عزام الذي كان قد تسلم في ذلك الوقت عبر خطوط البريطانيين وانضم إلى صفوف الليبيين . ولقد اتصل الجنرال سيرجون ماكسويل بعد ذلك بالسيد أحمد الشريف ، وعرض عليه شروطا للمفاوضة لانتهاء الحرب ولعقد الصلح ، وعلى أساس تسليم جميع الأسرى البريطانيين والهنود الذين وقعوا في أيدي الليبيين ، وإبعاد جميع الأتراك والألمان الموجودين مع الليبيين ،

وتسليمهم كأسرى حرب للبريطانيين، وخروج السيد أحمد الشريف برجاله من الأراضى المصرية، وتعهده بمنع عودة رجاله المسلحين إليها، مع الإصرار على الجلاء عن كل من السلوم وسيوه، وإمكان إقامتهم في واحة الجغبوب . ولكن السيد أحمد الشريف لم يكن في ذلك الوقت مستعدا للمفاوضة، خاصة وأنه كان قد استعد للزحف من سيوه نفسها على بقية الواحات المصرية . وكانت الأنباء قد وصلت في ذلك الوقت بإعلان السلطان على دنيار ، سلطان دارفور في غرب السودان ، الجهاد الاسلامي ، وبدأ في الزحف على منطقة كردفان . وكان في وسع كل من صالح حرب ، بنزوله إلى الواحات المصرية ، وقوات على دنيار الزاحفة صوب وادى النيل، أن تقوموا بالكثير ضد قوات الاحتلال البريطانية في ذلك الوقت ، وخاصة إذا ما تمت العمليات في وقت واحد . فلم تعطى عروض البريطانيين للمصلح أية نتيجة إيجابية .

وبدأت القوات الليبية في الزحف من سيوة ، وتمكنت من إحلال الواحات البحرية والفرافرة والداخلية ، وانضم إليها كل من كان بهذه الواحات من الموظفين المصريين ، وكذلك من الضباط والجنود . واستمرت عمليات الحرب والاشتباكات ضد الانجليز اطوال عام ١٩١٦ وأوائل العام التالي . واضطر البريطانيون إلى اتخاذ الواحات الخارجية قاعدة لعملياتهم ، وخاصة لسلاح الطيران الذي كان قد استخدم حديثا في الحرب، وسرعان ما ظهرت أهميته في العمليات الخاصة بالأراضى المكشوفة والصحارى . وأقام محمد صالح حرب مراكز عسكرية في كل واحة من الواحات ، تقوم بالدفاع عنها وإدارة شئونها في نفس الوقت . ثم أخذ في الاتصال بالشيوخ العرب

في الصعيد، وخاصة في المنيا وأسيوط والفيوم . وعلينا أن نذكر أن اتصالات محمد صالح حرب بوادي النيل في ذلك الوقت لم تعطى نتائج مشجعة، خاصة وأن معظم السلطات كانت في أيدى البريطانيين ، ولم تكن الأحوال العامة قد نهيأت بعد للمصريين لإعلان الثورة . وخشى محمد صالح حرب من ناحية أخرى من استمرار بقائه في الواحات، وبشكل قد يؤثر في معنوية المجاهدين . كما أن نزول القوات الليبية في ذلك الوقت إلى قرى الصعيد كان يهدد باضطراب الأمن، وخاصة بعد تلك الفترة الطويلة التي قضتها قوات الليبيين في الصحراء . ولذلك فإن الأمر قد استقر على ضرورة الانسحاب، وضرورة العودة من جديد .

(٤) الانسحاب :

كانت حملة السنوسيين على صحراء مصر الغربية قد فشلت في الدخول إلى وادي النيل ، وفشلت كذلك في الاتصال بالشيوخ والرؤساء المصريين في الصعيد، وفي التعاون معهم في إعلان الثورة ضد الاحتلال البريطاني لمصر . ولكنها كانت قد نجحت في شغل جزء كبير من القوات البريطانية ، وفي وقت احتاجت فيه بريطانيا إلى قواتها لمواجهة الجيش الرابع الزاحف من سوريا، ولا مداد حملتها على غاليبولي . وجاءت الأخبار بعد ذلك بارتداد قوات الجيش الرابع عبر سيناء إلى رفح وغزه ، كما أن حركة الجهاد الاسلامي التي قام بها علي دينار سلطان دارفور لم يكتب لها النجاح أمام قوات المهجانة ومدفعية الجبال المصرية في السودان . وكان استنادا لبريطانيين إلى الطائرات في عمليات الكشف ، واستخدام قواتهم للسيارات المصفحة ، وحاملات المدافع سريعة الإطلاق ، أثرا كبيرا في قلب ميزان القوى في صحراء مصر الغربية ، خاصة وأن قوات الليبيين كانت تفتقر إلى الذخائر وإلى المأكل والملبس . ولكنها كانت على أي حال حركة تدل على ذلك

الاتجاه الوحيد الاسلامي ، والذي وقف في هذه الفترة يكافح من أجل استقلال البلاد .

وإذا كان على الليبيين أن ينسحبوا من مواقعهم ومن الواحات غربا عائدين إلى ليبيا ، فقد كان عليهم أن يستروا هذه العملية حتى يمنعوا البريطانيين من تعقبهم ويزلوا بهم خسائر فادحة . واستقر رأي محمد صالح حرب على ضرورة القيام بعملية التفاف للتموية على البريطانيين واشعارهم بأنهم يهدفون مهاجمة عزو الرماك والدخول إلى الفيوم ، في الوقت الذي تأخذ فيه بقية القوات الليبية في الانسحاب من الواحات صوب الغرب . ولقد نجحت هذه المناورة وانسحب الليبيون من الواحات البحرية ، وفشل البريطانيون في تعقبهم ، خاصة وأن الصحراء لم تكن تسمح بسير « الحملة » البريطانية .

وكانت عملية قاسية بالنسبة لليبيين ، واضطر محمد صالح حرب إلى إرسال المؤن والتمر من سيوة إلى الجغبوب قبل أن يصل المجاهدون إليها ، حتى يجدوا فيها ما يأكلون . والمهم هو أنه قد اتم عملية الانسحاب ودخل إلى الاراضي الليبية . أما في القطاع الشمالي فأن القوات البريطانية قد أعدت هجوما على المجاهدين الموجودين في الشريط الساحلي بقيادة جعفر العسكري ونوري باشا . واضطر الليبيون إلى التقهقر في هذا القطاع أمام حملة بريطانية بلغ عدد سياراتها ثلاثمائة ، كان منها ست وعشرون من السيارات المصفحة . وتمكنت هذه القوات كذلك من الوصول إلى الجغبوب .

ويذكر محمد صالح حرب أنهم قد وصلتهم الاخبار وهم في الجغبوب من السيد محمد ادريس المهدي ، والذي كان السيد أحمد الشريف قد تركه نائبا عنه في برقة أثناء غيابه في مصر . تذكر أنه قد جاء إنذار من البريطانيين

ينص على أنه إذا لم يبرح السيد أحمد الشريف ومحمد صالح حرب واحة الجغبوب في خلال أيام محدودة فإنهم سيقومون بتدمير الواحة وتحطيم مقام السيد محمد علي السنوسي الموجود هناك، وأن الانجليز الذين يحترمون قداسة هذه البقعة يوسطون السيد محمد إدريس لمنع هذه الكارثة، وذلك بأن يعمل على ترحيل قوات المجاهدين منها .

وفكر السيد أحمد الشريف في ذلك الوقت في الذهاب إلى منطقة الجنوب، كما فكر في الذهاب إلى منطقة القزان . وظهر أن هناك قيادة جديدة في ميدان برقة وأنها تعمل على الوساطة مع البريطانيين، وهي القيادة التي كانت تدير شؤون البلاد وقت غيبة السيد أحمد الشريف في صحراء مصر الغربية، وهي نفس القيادة التي كان لها الحق في رئاسة الطريقة السنوسية، إذ أن إدارة السيد أحمد الشريف لم تسكن إلا مؤقتة، وإلى أن يصل ابن السيد المهدي إلى سن الرشد .

ولقد استقر الرأي أخيرا على أن تنزل مجموع القوات الليبية العسكرية في الجغبوب إلى المنطقة الوسطى من الشريط الساحلي، أي إلى قطاع سرته الواقع بين برقة وطرابلس وتواصل عملياتها هناك ضد الإيطاليين .

ولكن حتى هذا الميدان لم يكن سهلا أمامها، إذ أن رجال السنوسية، بقيادة السيد محمد إدريس المهدي كانت قد توغلت في هذا الاقليم، وكانت في إشتباكات مستمرة مع بعض القيادات المحلية الموجودة هناك، وخاصة قيادة رمضان الشتيوي . فأصبحت هناك قوات لها اتجاهات ثلاث في هذه المنطقة .

ولقد تدهور الأمر بسرعة بعد ذلك، وحاول محمد صالح حرب التوفيق

بين الليبيين وبعضهم ، وبين العرب والأتراك وهم مسلحون . وفي أغسطس سنة ١٩١٨ جاءت الدعوة للسيد أحمد الشريف لحضور حفلة تتويج السلطان محمد وحيد الدين ، أو محمد السادس ، فترك طرابلس على ظهر إحدى الغواصات ، وسافر معه محمد صالح حرب إلى الآستانة . والواقع أن قيادة المجاهدين في ليبيا كانت قد انتقلت منذ فترة من الزمن من السيد أحمد الشريف إلى أيدي السيد محمد إدريس المهدى . وبانتقال هذه القيادة ، وتطور ظروف الحرب ، تطور الطريق الذي إتخذه ليبيا في كفاحها ضد الاستعمار ، وإضطرت بعد الجهاد إلى أن تسير على سياسة المفاوضات . وهي مرحلة جديدة من مراحل كفاح ليبيا ضد الاستعمار .

الفصل السابع والعشرون

المفاوضات

كانت أحوال المجاهدين في طرابلس الغرب وبرقة من ناحية، وظروف القوى المحيطة بهم من ناحية أخرى هي التي أجبرتهم على البدء في المفاوضات بدلا من الاستمرار في عمليات الجهاد. ولكن مما لا شك فيه هو أن عوامل أخرى قد لعبت دورها في تقريب الوقت الخاص ببدء المفاوضات، خاصة وأنها قد بدأت مع قيادة جديدة داخل إقليم برقة نفسه، في الوقت الذي كان فيه السيد أحمد الشريف السنوسي لم يتم عملية إنسحابه من صحراء مصر الغربية، وإستمرت هذه القيادة الجديدة في التفاوض مع البريطانيين والإيطاليين، وبشكل إضطرت معه قيادة السيد أحمد الشريف إلى ترك الميدان. وهنا نجد أن القيادة وتكوينها تؤثر في المعركة، حتى وإن كان ذلك في مرحلة معينة في مراحلها.

(١) قيادة السيد محمد إدريس المهدى :-

كان السيد محمد إدريس قد ولد في سنة ١٨٩٠ إبنا للسيد المهدى زعيم الطريقة السنوسية. ولم تسمح له الظروف بالافادة من والده الذي توفي بعد سنوات وهو مازال طفلا صغيرا. وأدى ذلك إلى أن يتولى ابن عمه السيد أحمد الشريف أمور السنوسيين بدلا عنه وإلى أن يبلغ سن الرشد.

ولقد قام السيد أحمد الشريف بواجبه كاملا في قيادة السنوسيين، وكانت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، والسنوات الأولى من القرن العشرين هي سنوات كفاح ضد إمتداد النفوذ الفرنسي إلى ليبيا من

الجنوب والجنوب الغربي . ثم جاءت الحرب الإيطالية التركية سنة ١٩١١ وواصل قيامه بواجبه ، وكفاحه من أجل البلاد . ويروي معظم المؤرخين أن عددا من السنوسيين قد عرضوا على السيد محمد إدريس في ذلك الوقت ، وكان قد بلغ سن الرشد ، تولى أمر السنوسيين ، واسكنه رفض ، وعلى أساس أن تغيير القيادة في أثناء المعركة لم يكن من الصالح العام . وسمح ذلك لابن عمه السيد أحمد الشريف بمواصلة الجهاد ، وبشكل سجل اسمه في التاريخ .

وحين اضطرت الدولة العثمانية إلى الاتفاق مع إيطاليا بمعاهدة لوزان سنة ١٩١٢ على الانسحاب من ليبيا نظرت دولة الخلافة إلى السيد أحمد الشريف على أنه الرجل الأول في ليبيا ، والذي يمكنه أن يدافع عن مصالح البلاد أمام المحتلين الأجانب .

والظاهر أن السيد محمد إدريس كان من صغره ميالا للسلم ، رغم أن الشجاعة اللازمة للمعارك لم تكن لتعوز قائدا مؤمنا مثله . ويظهر كذلك أن ظروف تكوينه قد أثرت فيه ، وبشكل جعله لا يميل كثيرا إلى جانب الدولة العثمانية ، ولا يرغب في محاربة الانجليز . ولقد سافر السيد محمد إدريس للحج في سنة ١٩١٣ وأرسل له الخديو قطارا خاصا نقله من الضبعة إلى قصر رأس التين ، حيث نزل ضيفا عليه . وتبارت السلطات العثمانية في الجواز في الاهتمام به وفي إحترامه ، ونقله قطار خاص حتى المدينة . أما في طريق العودة فلقد استقل إحدى السفن الإيطالية حتى بورسعيد ، ووصل إلى القاهرة لكي يستقبله السلطان حسين كامل ، كما استقبله وتحادث معه رجال الحماية البريطانية في مصر ، وعلى رأسهم هنري مكماهون والجنرال

السيد جون ما كسويل . ولأشك أن زيارته للعجاز ومقابلاته للشيخ حسين ، ومقابلاته بعد ذلك للسيد هنري مكماهون في مصر قد فتحت آراءه لامكانيات جديدة أمامه وأمام بلاده ، وجعلته ينظر إلى البريطانيين نظرة خاصة .

وإذا كان السيد محمد إدريس قد وصل بعد ذلك إلى السلوم لكي يجدها في أيدي قوات السنوسيين بعد انسحاب السلطات الانجليزية المصرية منها ، فإنه قد أقام بها تسعة أشهر ، ولم يحاول في ذلك الوقت أخذ قيادة السنوسيين من ابن عمه السيد أحمد الشريف ، بل لقد قام السيد أحمد الشريف بتعيينه نائبا عنه على إقليم برقة أثناء غيابه على رأس الحملة السنوسية في صحراء مصر الغربية .

ولقد حاول عدد من المؤرخين ، الذين كتبوا في وقت إحتاجت فيه ليبيا إلى تدعيم إستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، أن يثبتوا أن السيد محمد إدريس كان لا يوافق على هجوم السنوسيين على صحراء مصر الغربية ، ولكن ذلك الاختلاف في الرأي لا يفسر لنا أمر قبوله لقيادة ثانوية داخل برقة نفسها ، وإستلامه لهذه القيادة من ابن عمه المخالف له في الرأي ، ورجل الجهاد الإسلامي .

والمهم هو أن السيد محمد إدريس قد أفاد من بقائه على رأس الإدارة السنوسية في برقة في سنوات الحرب العالمية الأولى لكي يدعم من نفوذه ، وبشكل يقلل من أهمية قيادة السيد أحمد الشريف الذي كان خارج حدود برقة في ذلك الوقت . هذا من ناحية . ونلاحظ من ناحية أخرى أنه لم يوافق على نشاط الضباط الأتراك والخبراء الألمان الموجودين في ليبيا في

ذلك الوقت ، وبشكل يعرقل سير العمليات الحربية سواء في خارج ليبيا أو في داخلها . ولقد وصل الأمر إلى عملية صراع واضح بين نفوذ السنوسيين وسلطتهم ، بقيادة السيد محمد إدريس ، وبين عدد من القيادات الإقليمية الموجودة على ساحل سرت أو في إقليم النزان . وكان المجاهدون في هذا الإقليم الأخير قد رتبوا أمرهم بشكل يسمح بهجومهم على حدود تونس الجنوبية وحدود الجزائر الشرقية لمناوئة القوات الفرنسية الموجودة هناك ، ولشغلها ، وفي توافق مع إستراتيجية الجامعة الإسلامية .

وجاءت الظروف الداخلية التي مرت بها برقة وليبيا في ذلك الوقت مساعدة على نمو سلطة السيد محمد إدريس ، وإزدياد أهمية قيادته . ذلك أن حملة السنوسيين على صحراء مصر الغربية لم يكتب لها النجاح ، كما أن حملة جمال باشا على القناة فشلت في العبور إلى الدلتا ، وهذا علاوة على أن السيد محمد إدريس كان يعتمد على حجة « إقليمية » في توجيه أنظار الرجال بعيدا عن سياسة الجامعة الإسلامية ، فإذا كان الليبيون قد عجزوا عن محاربة الإيطاليين بمفردهم ، فكيف يمكنهم فتح جبهة جديدة ضد البريطانيين في مصر ، وجبهة تالئة ضد القوات الفرنسية في شمال إفريقيا ؟ .

وعاشت ليبيا سنوات قحط وجذب في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وقل سقوط الأمطار ، وأدى ذلك بالأهالي إلى الوصول إلى حالة تشبه العوز . وأخذ التفكير يزداد كل يوم في ضرورة التوجه صوب خارج الحدود للحصول على القوات وكان من الطبيعي أن تتجه أنظار الليبيين إلى مصر ، والتي كانوا يستوردون منها جزءا هاما مما يلزمهم . ويعتبر هذا الضغط الاقتصادي الذي جاء عرضا سببا من الأسباب الذي دفعت بالليبيين إلى

إتخاذ المفاوضة مع البريطانيين في مصر وسيلة للحصول على الأقوات. ولكن المهم هو أن السيد أحمد الشريف لم يكن هو الرجل الذي قرر فتح باب المفاوضة مع الانجليز. بل لقد جاء الاستعداد من جانب السيد محمد إدريس. ونلاحظ أن بريطانيا قد إتصلت به في برقة وفي عاصمته أجدابية في داخل البلاد، للتفاوض معه على الصلح، وفي الوقت الذي كان فيه ابن عمه السيد أحمد الشريف هو الرئيس الأول الموجود في شمال إفريقيا.

ولقد دل كل ذلك على وجود إتجاه جديد، وظهور شخصية قيادية جديدة، لها طبيعتها واتجاهاتها، وطبقا لظروف تكوينها، وستشارك في توجيه خط سير التاريخ في السنوات التالية في ليبيا، خاصة وأنها ستدخل إلى نطاق المفاوضات، كوسيلة من الوسائل لاستمرار الحياة، وإن كان ذلك يعني وقف سياسة الحرب والجهاد.

ولقد حاول السيد محمد إدريس أن يبرر موقفه فيما بعد من ابن عمه ومن حركة الجهاد، فكتب إليه يقول: « هل لا تنظر إلى ما حدث للشريف حسين أمير مكة، الذي عينه الأتراك ثم وجد تحقيقا لمصلحة بلاده أن ينقلب عليهم، ثم أرغم على الوقوف خصما لهم، فأعلن إستقلال البلاد... ونودى به ملكا على العرب، وهو الآن يبذل قصارى جهده في إدارة شئون بلاده، فيؤسس المجالس وينشئ الإدارات والمصالح، ولو أنه قبل أن يدخل الحرب إلى جانب الأتراك لكان الحلفاء الآن يحتلون مملكته، كما احتلوا البصرة ومناطق أخرى. فالملك حسين كون جيشا كبيرا الآن ويريد إحتلال الشام، وأرسل إليه الضباط وجاءت المدفعية من مصر ووصله كل

ما يحتاج إليه للقيام بحركة واسعة (١) . وثبت بذلك هذا الاتجاه الذي يسير مع نمو قيادات جديدة ، تعمل على زيادة مناطق نفوذها ، داخل أقاليمها ، وبشكل لا يتفق مع السياسة التي سارت عليها الدولة العثمانية ، والرجال الذين وضعوا أملهم في نجاح خطط النجاعة الإسلامية . وكان نمو هذه القيادة وتبلورها وزيادة وضوحها داخل الاقليم أثرا عكسيا على سياسة تجميع القوى ، ومن الخارج صوب الداخل ، والتي حاولت الدولة العثمانية أن تسير عليها في أثناء الحرب العالمية الأولى .

(٢) اجتماع الزويتينة واتفاقية عكرمة : —

كانت أجداوية ، مركز إدارة السيد محمد إدريس في برقة ، قد أصبحت عاصمة الاقليم ، وخاصة في الوقت الذي زاد فيه نفوذ هذا الأمير ، وقت غياب ابن عمه داخل حدود مصر . وأصبحت أجداوية هي أكثر المراكز التي ترتفع فيها الأصوات مطالبة بضرورة فتح باب التعامل مع مصر . وكان هذا التعامل يستتبع الاتفاق مع السلطات البريطانية ، ويستتبع بالتالي وقف العمليات الحربية في صحراء مصر الغربية . ولقد اتصل السيد محمد إدريس بالسلطات البريطانية في مصر وشرح لهم هذا الاتجاه ، ولكن البريطانيين أبلغوه بأنهم لا يدخلون في مفاوضات صلح مع العرب ، مادام العرب يرفضون المفاوضة مع الإيطاليين لعقد صلح معهم . وهكذا وضع البريطانيين قادة ليبيا أمام الأمر الواقع ، وخاصة بعد أن ظهرت حاجة ليبيا ، وخاصة العناصر المتاجرة في السكر والشاي والأرز ، إلى التعامل مع

(١) د . محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة . القاهرة . دار الفكر العربي ، ١٩٤٨

مصر . ولأشك أن السلطات البريطانية في مصر كانت قد عرفت السيد محمد إدريس ، وعرفت شيئاً من اتجاهاته ، كما أن بعض الأمراء السنوسيين المقيمين في مصر في ذلك الوقت أشاروا على البريطانيين بمحادثته هو للوصول إلى وقف الحرب . ولقد خضع السيد محمد إدريس من جانب آخر إلى ضغط الظروف الاقتصادية السيئة داخل البلاد ، وضغط العناصر المتاجرة التي كانت ترغب في عودة التجارة إلى ما كانت عليه ، وخضع الأمير من جانب ثالث إلى موقف وقفه منه السيد أحمد الشريف ، الذي رفض فكرة المفاوضة مع البريطانيين ، وموقف نوري بك الذي عارضه معارضة واضحة في الخط السياسي الذي قرر السير عليه . ورغم كل ذلك نجد أن السيد محمد إدريس يوافق على الشرط الذي وضعه البريطانيون للتفاوض معه ، وهو ضرورة التفاوض كذلك مع الإيطاليين . وأدى ذلك إلى إرسال بريطانيا لوفدها للتباحث مع الأمير في الزويتينة، في الوقت الذي أرسلت إليه السلطات الإيطالية وفداً خاصاً للمشاركة في هذا الاجتماع .

وكان الوفد البريطاني يتكون من الكولونيل تالبوت والضابط هيلم وأحمد محمد حسنين، الذي كان سكرتيراً خاصاً للجنرال ماكسويل ، القائد العام للقوات البريطانية في مصر في ذلك الوقت . وأبحر هذا الوفد حتى بنغازي ، حيث قابل وفد المفاوضات الإيطالي . وكان الوفد الإيطالي يتكون من الكولونيل فيلأوبياشتيني ، ثم سافروا جميعاً إلى الزويتينة ، التي تقع على الساحل قرب أجدابية . وإستمرت الاجتماعات في خلال شهرى مايو ويونيو سنة ١٩١٦ .

وبدأت المباحثات عن تبادل الأسرى الموجودين في أيدي الليبيين ،

والافراج عن الأهالي الذين قامت السلطات الإيطالية باعتقالهم. ثم استمرت بعد ذلك مع شروط فرضها الإيطاليون للوصول إلى الصلح والسلم الدائم ، وكانت قاسية ولا يسهل على القيادة الوطنية قبولها . ذلك أن الإيطاليين قد إشتروا على السيد محمد أدريس الاعتراف بالسيادة الإيطالية على كل برقة من بنغازي حتى الكفرة ، وأن يسلم المجاهدون أسلحتهم ، ويحلون جميع تنظيماتهم العسكرية ، وشبه العسكرية ، وقوات المجاهدين . وأظهرت إيطاليا أنه في وسعها نظير هذه الشروط أن تقدم شيئا جديدا لليبيين ، يتلخص في موافقتها على رجوع مشايخ الزوايا إلى مراكزهم ، وتعترف بالطريقة السنوسية ، وتعطي الكفرة استقلالاً إدارياً ، وتعفي الأسرة السنوسية من كل الرسوم الجمرية ، وكأن أفراد هذه الأسرة هم أصحاب المصلحة الأولى في التجارة الخارجية والسكر والشاي والأرز في ذلك الوقت ! وأخيراً فقد أظهرت إيطاليا إستعدادها للتعهد بأعطاء ضمانات تكفل قيام المحاكم الشرعية الإسلامية بأعمالها ، ومباشرتها لوظائفها ، كما وعدت ببذل المساعدات لتحسين الأحوال الصحية وإنشاء المدارس .

وكانت مسألة الاعتراف بالسيادة الإيطالية بهذا الشكل شرطاً قاسياً ويهدد بفشل المفاوضات في أولى مراحلها ، ولذلك فإن الليبيين قد حاولوا تأجيل هذه المسألة إلى ما بعد ، والدخول في النقطة الأخرى المعروضة للمباحثات . ولكن الإيطاليين أظهروا تشدداً في هذه النقطة كذلك ، وكأنهم كانوا يعاينون أن الليبيين لا يوافقون ، على الشروط الأساسية الخاصة بالسيادة ، وبشكل يستتبع عدم التساهل معهم في الشروط الفرعية .

أما المباحثات مع البريطانيين فكانت تتلخص في محاولة التوفيق بين وجهات النظر . وعلى أساس أنه لم يكن هناك عداً بين البريطانيين والسنوسيين .

ثم أخذت هذه المباحثات تسير صوب الوسائل اللازمة لتأمين سلامة الحدود بين مصر وبرقة، ومنع حدوث أى احتكاك فى هذه المنطقة . وظهر أنه من السهل الوصول إلى إتفاق واضح فى هذه المسألة . إلا أن الكولونيل تالبوت تمسك بضرورة عدم التوقيع على أى اتفاقية مع السنوسيين ما لم يصل أبناء ليبيا إلى اتفاقية واضحة وتامة مع الإيطاليين .

فاضطر السيد محمد إدريس إلى التقدم بمشروع جديد للإيطاليين، وكان ينص على ضرورة اعتراف الإيطاليين باستقلال السنوسيين ، وضرورة الاعتراف به ، السيد محمد إدريس المهدي السنوسى، أميراً على برقة، وتخطيط الحدود بين الأراضى التى ظلت فى حوزة السنوسيين ، وبين تلك التى أصر الإيطاليون على حيازتها ، وكانوا يحتلونها ، وخاصة عند المدن الساحلية . ولقد تمسك السنوسيون بضرورة العمل على فتح الطرق حتى تعود التجارة إلى مجاريها ، ويزول خطر المجاعة عن البلاد .

ولقد تم فى أثناء هذه المباحثات وضع خريطة تخطط الحدود بين أراضى الفريقين ، الإيطالى والسنوسى ، ولكن المفاوضات فشلت فى الوصول إلى اتفاقية كاملة ، وغادر الوفد الإيطالى الزويتينة لى يعرض على حكومته نتيجة مباحثاته ، ثم أرجئت المباحثات بعد ذلك ، وحتى العام التالى .

وفى أوائل شهر يناير سنة ١٩١٧ شكلت إيطاليا وفداً جديداً من الكولونيل دى قيتا والصباغ لويجى بنتور للتفاوض مع السنوسيين . وكان هناك وفداً بريطانياً يتألف من الكولونيل تالبوت، وأحمد محمد حسنين والملازم رود ، ابن السفير البريطانى فى روما . وبدأت هذه المفاوضات فى عكرمة

في نفس الشهر . ولقد أظهر السيد محمد إدريس إهثاما بتبادل الأسرى
 وإعادة فتح طرق التجارة ، ولكن المفاوضين الايطاليين كانوا يرغبون
 من جانبهم في الحصول على ضمانات كافية فيما يتعلق بوضعية السنوسية
 وعلاقتها بإيطاليا ، وحدود اختصاصاتها فيما يتعلق بالسيادة الإيطالية على
 منطقة برقة . وتوصل المتفاوضون في خلال شهر مارس إلى اتفاق
 حول مسألة تبادل الأسرى ، وفتح الطرق التجارية ، وإن كانت المفاوضات
 قد سارت ببطء بعد ذلك ، نتيجة لاهتمام السيد محمد إدريس بالصراع
 الناتج بين العناصر الموالية لسياسة الجامعة الإسلامية ، والعناصر الموالية
 للسياسة الإقليمية السنوسية . ثم انتهى الأمر بعقد الاتفاق النهائي في ١٦
 أبريل سنة ١٩١٧ والذي يعرف باسم اتفاقية عكرمة أو طبرق ، والذي
 يحمل عنواناً له «شروط تمهيدية لتهديئة خواطر أهل البلاد» . ولقد اشتملت هذه
 الاتفاقية على ثلاثة عشرة مادة ، نصت على إعلان رعية الفريقين في إنهاء القتال ،
 وفتح الطرق للتجارة بكل حرية في بنغازي ودرنه وطبرق بشكل دائم ،
 وفي بقية البلاد بشكل مؤقت ، ونظراً لوجود « الفتن » فيها . ولقد التزم
 الإيطاليون بأن يقهوا عند نقطتهم التي كانوا يحتلون وقت إبرام هذا
 الاتفاق ، وعلى أن يفعل السنوسيون مثل ذلك من جانبهم . وتعهدت إيطاليا
 بإبقاء المحاكم الشرعية في الأماكن التي يلزم وجودها فيها ، وبأن يقضى بها
 علماء موثوق بهم ، وكذلك بأن تنشأ في برقة مدارس للعلوم والصناعات ،
 ويكون بها علماء دينيون لتعليم القرآن ، حتى يتمكن أبناء العرب من
 الدراسة فيها . ونصت هذه الاتفاقية على إعادة الزوايا وأراضيها والأماكن
 المملوكة لها إلى سلطة السنوسيين . أما شئون واحة الكفرة فقد أخرجت
 من هذه الاتفاقية ، ولاتفاقية أخرى .

حقيقة أن السيد محمد إدريس قد نجح بهذه الشروط في إنهاء الحرب وفتح طرق التجارة أمام الأتالي ، ولكنه قد تمكن كذلك من تخليص الزوايا السنوسية من قبضة الإيطاليين ، وسمح له ذلك بالإشراف على هذه الزوايا بما لها من ريع أو إيراد ، كانت لازما للاتفاق على الإخوان ، والاتفاق على قيادة الإخوان نفسها . كما أنه قد تمكن من إبعاد الساطة الإيطالية عن واحة الكفرة ، وهي المنطقة الجنوبية ، والتي تعتبر ظهير إقليم برقة . ولا شك أن السيد محمد إدريس كان يهدف السلم ويهدف التجارة ، وجاءت هذه الاتفاقية لكي تدعم سلطة السنوسية في المجال الدولي ، حتى وإن كانت إيطاليا لم تعترف لها بصفة سلطة ذات سيادة ، كاملة أو ناقصة . ولكن علينا ألا ننسى أن هذه الاتفاقية كانت في نفس الوقت مكسبا للإيطاليين ، الذين نجحوا في وقف العمليات الحربية في ليبيا ، وبالاتفاق مع قيادة وطنية ودينية ، وقبل أن يلقي السيد أحمد الشريف وتلك الحفنة من الضباط العرب والأتراك معه ، السلاح وهم في ميدان الحرب . ولقد استند السيد محمد إدريس إلى هذه المفاوضات مع إيطاليا على أنها إقرار به وبسلطة كقيادة وطنية في داخل الأقاليم ، وعلى أنه هو الزعامة الشرعية في ذلك الوقت . وإذا كان السيد محمد إدريس قد عمل بذلك على بناء صرح السنوسية في ليبيا ، فإنه قد ضحى في نفس العملية باتجاه إسلامي ووحدي ، يصعب على الناس الشك في أهميته . ولكن علينا ألا ننسى قوة ضغط العوامل الاقتصادية ، وإشتداد ظهور شبح المجاعة أمام الليبيين ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت قد فشلت في أن تمد المجاهدين بما يلزمهم وهم في ميدان العمليات . ومنذ ذلك الوقت سنلاحظ زيادة تبلور أهمية

قيادة السيد محمد إدريس في برقة ، واتساع نفوذ هذه القيادة فيما بعد في كل ليبيا .

ولقد مهدت هذه الاتفاقية مع الايطاليين الطريق أمام السيد محمد إدريس لعقد اتفاقية ثانية مع البريطانيين ، وقع عليها الكولونيل تالبوت ، واشتملت على نفس النقط التي إتفق عليها الطرفان بسهولة في إجتماع الزويتينة في العام السابق . ونصت هذه الاتفاقية السنوسية البريطانية على ضرورة المحافظة على علاقات الود بين البريطانيين والسنوسيين في فترة الحرب ، وعلى ضرورة فتح الطرق بين مصر وبرقة ، وإتخاذ السلم مركزاً للتبادل التجاري بين الطرفين . وتعهد السنوسيون في هذه الاتفاقية بعدم فتح زوايا جديدة لهم في الأراضى المصرية ، وإن كانت السلطات البريطانية قد احتفظت لهم بحق قبول التبرعات من مصر نفسها . واعترف السنوسيون بواحة الجغبوب أرضاً مصرية ، وتركت السلطات البريطانية لهم - مؤقتاً - أمر إدارة أراضى هذه الواحة . واتفق الطرفان على ضرورة تسليم جميع الأفراد والأسرى والذين يصلون إلى أراضى لا تحتلها القوات الإيطالية ، وخاصة إذا كانوا من البريطانيين ، تسليمهم إلى السلطات البريطانية في مصر ، كما إتفقوا على ضرورة تسليم جميع الضباط الأتراك وغيرهم ممن ينتسبون إلى أية دولة أخرى معادية إلى البريطانيين كأسرى حرب ، وكذلك على إبعاد المفسدين والعابثين بالأمن ومحدثي القلاقل بين السنوسيين والحكومة البريطانية في الجغبوب وبرقة ، وعدم السماح لأحد من السنوسيين المسلحين بالإقامة في سيوة أو الجغبوب أو الدخول إلى الأراضى المصرية . أما فتح التجارة بين برقة ومصر فانه قد إتخذ السلم مركزاً لهذه التجارة ، ووضعت الشروط

اللازمة لعدم تسرب الأسلحة والذخائر ، وعدم وصول هذه المتاجر إلى الأعداء .

كانت إيطاليا وإنجلترا من الحظ الذي يسمح لهما بوقف عمليات حربية عبر صحراء مصر الغربية ، وبعيداً عن موانئ عجزت إيطاليا عن السير فيما وراءها . وتمكنت بريطانيا من فصل اتجاه السيد محمد إدريس عن اتجاه السيد أحمد الشريف ، كما تمكنت من الوصول إلى ضمان بشأن حدود مصر الغربية . ولكن الأمير السيد محمد إدريس تمكن في نفس الوقت من فتح طرق التجارة أمام أهل برقة ، وتوصل كذلك إلى الاعتراف بسلطته وبنفوذ السنوسيين على داخل الاقليم . وإذا كانت بريطانيا قد حافظت على واحة الجغبوب كأرض مصرية فإنه قد احتفظ لنفسه باستمرار إدارته لهذه الواحة ، ولو بصفة مؤقتة . ولقد سمحت هذه الاتفاقية للسيد محمد إدريس بالتفرغ بعد ذلك لمواجهة القيادات الأخرى المناوئة له ، سواء في إقليم مصراته أو في إقليم الفزان ، وشهدت الأيام التالية إمتداد نفوذ السنوسيين على حساب سلطة ونفوذ رمضان السويحلي ، وشهدت كذلك انتهاء حركة الجهاد التي قامت في فزان ، وإمتداد ساطة السنوسيين في هذا الاقليم . ولقد حاول نوري بك أن يثنى السيد محمد إدريس عن موقفه ، ولكنه فشل . وقامت محاولة بين بعض رجال السنوسيين للخروج من معسكراتهم ، والعودة إلى مهاجمة البريطانيين ، ولكن رجال الأمير محمد إدريس تمكنوا من السيطرة على الموقف ، وظهر من هذا التفاعل تلك القيادة الجديدة التي إختطت لنفسها سياسة معينة ، هي سياسة السلم ، وسياسة سيطرة السنوسيين على الاقاليم الداخلية في ليبيا . ولكن علينا أن نذكر

أن هذه الاتفاقية كانت بين طرفين غير متعادلين، إذ أنها كانت بين قيادة وطنية نامية، وبين دولة استعمارية أجنبية عن البلاد، وكان اتجاه كل من القوتين يسير على خط معارض لخط سير القوة الأخرى، فإذا كانت القيادة الوطنية آخذة في النمو فإن القوة الاستعمارية كانت تحاول السيطرة والتحكم من أعلى إلى أسفل، وإذا كانت القيادة الوطنية تحاول مد منطقة نفوذها على الأهالي من برقة صوب الداخل، فإن القوة الاستعمارية كانت تحاول مد نفوذها من الساحل إلى داخل برقة وطرابلس نفسها، وبشكل يعارض انتشار سلطة السنوسيين. فكان من اللازم أن نصل إلى إصطدام، حتى وإن كانت قيادة السنوسيين الجديدة تفضل السلم، إذ أن السلم كان يتعارض مع طبيعة الأشياء، ولم يكن في وسعه إلا تأجيل الصدام مؤقتا.

(٣) القانون الاساسى واتفاقية الترجمة :-

استند السيد محمد ادريس السنوسى إلى إتفاقية عكرمة، وإلى الصفة الرسمية التى أعطتها له لكي يعمل على زيادة نفوذه وسلطته على عدد من الاخوان فيما وراء حدود الايطاليين أنفسهم، وذلك تمهيدا لانشاء قوة جديدة لها صفات الدولة ولا تتحدد حدودها بسلطة الايطاليين. وأخذ بعض العساكر السنوسية يجمعون الاموال الخاصة بالزكاة والعشور من القبائل التى تسكن وراء خط النار الايطالى. وظهر بذلك أن نمو هذه السلطة السنوسية كانت على حساب الايطاليين.

واستند الايطاليون كذلك إلى نفس الاتفاقية لكي يعملوا على اظهار أن السيد محمد ادريس يقف في جانبهم ويساير سياستهم، وذلك تمهيدا لتوغل النفوذ الايطالى فيما وراء الخط الذى يفصل منطقة النفوذ. ولكن هذا التحايل على الاتفاقية من هذا الجانب أو ذاك كان يهدد حالة السلم التى أعلن كل من الايطاليين والسنوسيين رغبتهم فى الوصول إليها. وسرعان ما نشبت

المناوشات بين هذا الجانب وذاك . وكانت إيطاليا تعيش في ذلك الوقت فترة مابعد الحرب العالمية الأولى والتي ظهر فيها عجزها عن الحصول على أى مكاسب جديدة في ميدان الاستعمار ، خاصة وأن بريطانيا وفرنسا كانتا قد صممتا على ارضاء إيطاليا بأقاليم لم يتمكن الحلفاء حتى ذلك الوقت من احتلالها . ومع الشعور بالضعف في إيطاليا ، وزيادة تعدد الاتجاهات الحزبية ، واشتداد ساعد العناصر الاشتراكية والفاشية ، عاشت إيطاليا فترة من الحرية والضعف والفوضى السياسية في نفس الوقت ، ولذلك فانه يصعب علينا أن نتظر من إيطاليا إتخاذ سياسة محددة معينة في ليبيا في ذلك الوقت ، خاصة وأن مثل هذه السياسة لم تكن واضحة في إيطاليا نفسها .

وكانت إيطاليا قد توصلت إلى تسوية علاقاتها مع إقليم طرابلس ، وذلك عن طريق وضع قانون أساسى يحدد العلاقة بين الطرابلسيين والإيطاليين . ورأت إيطاليا إمكان منح مثل هذا القانون الأساسى لبرقة كذلك حتى تعمل على زيادة سلطات سيادتها في هذا الاقليم ، وتصل عن طريق الحكم المدنى إلى تطوير العلاقات القبلية الموجودة بين رجال القبائل وبعضهم ، وبينهم وبين الطريقة السنوسية . وكان وصول إيطاليا إلى اتفاقية عكرمة مع السيد محمد إدريس يسمح لها بالبداية بهذه التجربة في برقة كذلك . ولكن إيطاليا كانت في حاجة إلى موافقة السيد محمد إدريس على تطبيق مثل هذا القانون الأساسى على برقة . ولم يمانع السيد محمد إدريس في مثل هذه العملية ، خاصة وأن اتفاقاته مع الإيطاليين كانت قد دعمت مركزه ، وظهرت أمام البرقاويين إمكانية قيام إيطاليا بفتح المدارس وإنشاء المحاكم وبعض المستشفيات . وأخيرا فان مشاركة البرقاويين في إدارة شئونهم محليا بأنفسهم لم تكن لترهب أو تخيف الطريقة السنوسية ، إذا أنها كانت

تسيطر على الموقف من طريق تنظيماتها داخل هذه الجماعة الدينية نفسها . وهكذا تلاقى رغبات إيطاليا ورغبات الأمير في إعطاء قانون أساسي لبرقة يشبه ذلك القانون الأساسي الذي منح لطرابلس . وأصدرت إيطاليا هذا القانون الأساسي في أول مايو سنة ١٩١٩ ، في الوقت الذي كانت قد بدأت فيه المفاوضات مع السيد محمد إدريس للموافقة على هذا القانون الأساسي . وجاءت اتفاقية الرجة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ لكي تشمل على المخطوط الرئيسية للقانون الأساسي الخاص ببرقة والذي يشبه إلى حد كبير القانون الأساسي الذي منح لطرابلس ، علاوة على تحديد العلاقة بين الإيطاليين والطريقة السنوسية ، برئاسة السيد محمد إدريس .

ولقد إعترفت اتفاقية الرجة من حيث المبدأ بامارة السيد محمد إدريس على القسم الداخلي من برقة ، والذي كان غير محتل بالقوات الإيطالية ، ويشتمل على الواحات حتى أقصى الجنوب . وأصبحت اجداوية هي عاصمة هذا القسم الداخلي ، وأصبح علم السنوسية يرفرف عليها . وأعطت هذه الاتفاقية للأمير الحق في الإقامة والتجول في جميع أنحاء برقة ، وبالاتفاق مع الحكومة الإيطالية ، وأعطت كذلك حق التدخل في شؤون الإدارة في القسم الإيطالي كلما كان ذلك يتصل بمصالح العرب . ونصت بعد ذلك على الشكل العام للحكومة السنوسية ، فذكرت أن الامارة وراثية في أولاد الأمير وأحفاده ، وشرحت امتيازات هذه الامارة ، ونصت على ضرورة استئجار إيطاليا إلى وجهة نظرها في كل ما يتعلق بشؤون الواحات ، وكذلك على أن الأمير السنوسي الحق في التشرفات والالقباب الخاصة به ، وتعهدت بأن تضع تحت تصرفه باخرة تليق بمقامه ، ونصت على حقه في التدخل لتخفيف الأحكام أو للحصول على العفو ، كما نصت على تكوين كتية خاصة كجيش للأمير ، وتعمل في نفس الوقت على حفظ الأمن من جهة الواحات ،

وعلى ألا يزيد عدد رجالها على الألف . وحددت هذه الاتفاقية مخصصات الأمير والأسرة السنوية .

وكذلك أقرت اتفاقية الرجة المبادئ العامة والاساسية التي يشتمل عليها القانون الاساسي فيما يتعلق بالحكم الداخلي والضمانات اللازمة لإنشاء حكومة حديثة . واصبحت برقة تخضع للحكم واليعينه ملك إيطاليا ، ويجمع بين يدية الاختصاصات المدنية والعسكرية . وكان من اللازم إنشاء مجلس نواب لاقليم برقة يتألف من نواب عن القبائل ، ونواب عن المدن ، علاوة على عدد من الأعضاء أو النواب الذي يقوم الوالي بتعيينهم . أما الدوائر والمصالح فكان من حق ملك إيطاليا تعيين رؤسائها ومديريها . وحددت طريقة عمل مجلس النواب ، وعلاقاته بدوائر الحكومة ومصالحها . لقد اشتمل هذا القانون الاساسي والذي وافقت عليه اتفاقية الرجة على عدد من المبادئ خاصة بحرية العبادة والدين والملكية الفردية والحريات في حدود القانون . كما أنه قد اشتمل على مبادئ عامة خاصة بإنشاء المدارس والمساواة في الوظائف بين الوطنيين ، واعفائهم من الخدمة العسكرية ، إلا عن طريق التطوع . وظلت الأمور والاحوال الشخصية من اختصاص المحاكم الشرعية للمسلمين ، وإختصاص محاكم الطوائف المالية فيما يتعلق بالاسرائيليين . وامتاز القانون الاساسي الذي منح لاقليم برقة على زميله الذي منح لاقليم طرابلس بأنه قد حدد الطريقة التي تحكم بها القبائل وبطونها وانفاذها ، وبشكل يساعد على تفتت الوحدة القبلية مع ممارسة الحكم المحلي . وكان القانون الخاص بطرابلس قد جاء خلواً من هذه المواد . وأخيراً فإن هذا القانون الاساسي قد عالج الطريقة التي يحصل بها الليبيون على حق المواطن الإيطالي ، ووضع لها شروطها :

ولقد اشتملت اتفاقية عكرمة على كل هذه القواعد والأسس التي جاءت في القانون الاساسي كما هي ، فتعتبر بهذا الشكل وسيلة من وسائل تصديق الأمير السنوسي مع الايطاليين على القانون الاساسي الذي أصدرته إيطاليا لبرقة . هذا علاوة على أنها قد حددت العلاقة بين الأمير السنوسي والاطاليين أنفسهم .

والحقيقة هي أن كل من الأمير والاطاليين قد أفادوا من هذه الاتفاقية ، وحصل الأمير على اعتراف رسمي من إيطاليا بامارته ، وأعطت إيطاليا الأمير بعض الامتيازات من ناحيتها وفي سبيل الوصول إلى زيادة نفوذها داخل الاقليم ومحاولة تطوير الاوضاع الموجودة فيه ، وسمحت إيطاليا في هذا القانون بانشاء الشركات التجارية ، ثم نصت اتفاقية الرجة على حق الامرة السنوسية في المشاركة في هذه الشركات التجارية بـ ٢٥ ٪ من رأسمالها ، حتى وإن كانت الشركات ايطالية . وإذا كانت إيطاليا قد التزمت بعدم فرض أية ضرائب جديدة قبل أن يبحثها ويوافق عليها المجلس المحلي ، فانها قد هدفت من وراء ذلك إلى زيادة سلطة العناصر الممثلة للشعب وللطبقة الوسطى بدلا من أن يظل كل تعاملها مع السيد الأمير ، هذا علاوة على أن إيطاليا قد احتفظت لنفسها بحق محادثة ومشاورة الرؤساء والاعيان في كل ما يهمها من أمور ، حتى وإن كانت هذه الشخصيات غير ممثلة في المجالس المحلية . ولقد نصت هذه الاتفاقية على ضرورة نزع الاسلحة وفض المعسكرات ، والزم مجلس الشيوخ رؤساء القبائل وقيادها بالمحافظة على الأمن والنظام ، وإن كانت قد تعهدت من ناحية أخرى بأن ترتب لمشاربخ القبائل معاشات دائمة على أساس كشوف الاسماء التي يقدمها الأمير للحكومة . وإذا كانت اتفاقية الرجة قد نصت

على حرية التجارة فان الامير قد تعهد فيها باستخدام نفوذه حتى يمنع رجال القبائل من الاعتداء على طرق المواصلات والسكك الحديدية والقوافل .

ولكن هذه الاتفاقية عملت على تقييد سلطة الامير إذ أنها قد ألزمته بذلك جهده لمعاونة الحكومة من أجل تطبيق هذا القانون الاساسى . كما أنها قد نصت على أن يتمتع الامير نهائيا عن تحصيل ما يقال له الجرك ، وكانت ضريبة محلية ، وعن جباية الوركو والاعشار ، وإن كانت الحكومة الايطالية لم تمنع في قبوله الزكاة ، سواء أ كان ذلك للزوايا أو لشخصه ، ولكن على أساس أن تكون هذه الزكاة مقدمة طوعا ، ودون أى إكراه أو اجبار ، كما نص على ذلك الشرع الخفيف . وكانت أخطر الالتزامات هي الخاصة باختصاصات رؤساء القبائل ، والتي شرحت أنه سيترك للاهالى ما عندهم من سلاح ليحافظوا على الأمن ويدافعوا عن أنفسهم ، ولسكن تحت إشراف مشايخ القبائل ، وطبقا للقانون الاساسى ، ويكونون بذلك مسئولين عن حفظ الأمن والنظام أمام الحكومة الايطالية ، ولذلك فان الامير سيقوم بالغاء « جميع الادوار وقرقولاته وكل التشكيلات السياسية والادارية والعسكرية أيا كانت الجهة التى تعهد إدارتها إليه » . ويكون ذلك فى مدة لا تتجاوز ثمانية أشهر .

ولقد بدأ الامير بعد ذلك فى تنظيم حكومته ، وحدثت الانتخابات لمجلس النواب ، وحضر افتتاح الدورة البرلمانية الاولى مندوبا عن ملك ايطاليا . ولكن الصعوبات أخذت فى الزايد كل يوم ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة إلغاء الادوار والمعسكرات والتشكيلات العسكرية . وكان من الصعب اقناع الاهالى بتسليم ما لديهم من أسلحة وحل معسكراتهم وادوارهم ، وادى ذلك إلى تباعد جديد بين المعسكر الوطنى والايطالىين ، رغم التجاوب والتقارب الذى كان قد أخذ فى الظهور بين الايطاليين والامير محمد

ادريس السنوسى. وكان الايطاليون يعملون على إحاطة الأمير بكل مظاهر الاحترام والتبجيل ، وانتهمزوا فرصة اعتزامه السفر للحج في سنة ١٩١٩ ، ووضعوا تحت تصرفه البارجة الحربية طبرق التى أقلته حتى الاسكندرية وعقب اتفاقية الرجمة في سنة ١٩٢٠ سافر الأمير إلى روما واستقبلته الحكومية الإيطالية استقبالا رسميا ، ونزل ضيفا على الملك فيكتور عمانويل الثالث ، وظل هذا التكريم مدة الأربعين يوما التى قضها فى شبه الجزيرة الإيطالية .

ولكن سرعان ما أخذ الايطاليون ينسبون إلى الأمير ترددًا فى حمل الأدوار والمسكرات ، وفى التدخل لدى العرب لتسليم الاسلحة . ولكن الأمير جمع عددا من الرؤساء والمشايخ فى إجماع الايسار الذى قرروا فيه عدم امكانه تسليم الاسلحة وفض المسكرات ، ثم اقترحوا إنشاء معسكر ايطالى إلى جانب كل معسكر سنوسى ؛ وعلى أن تقوم إيطاليا بالاتفاق على الادوار مدة خمس سنوات . وكانت هذه المسألة بالذات أساسا لا اتفاقية جديدة عقدت بين السيد محمد ادریس وبين دى مارتينو الوالى الإيطالى فى برقة ، وهى التى تسمى باتفاقية بومريم فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ . وكانت فى شكل خطابات متبادلة بين الأمير والوالى. وشرح فيها الأمير خوفه من حدوث رد فعل بين القبائل نتيجة لحل الادوار ، وخوفه من أن يستأنف البدو القتال بين بعضهم بعضا وطالب بحل وسط . ووافق الوالى بعد ذلك على تنفيذ اتفاقية الرجمة بعد فترة تمهيدية ، وأن يبدأ فى تأسيس ادوار مشتركة ، سنوسية وإيطالية ، وتكون النسبة بين عدد رجالها هى عشرة للايطاليين مقابل كل ثمانية للسنوسيين . ووافق الأمير على ذلك . وإذا كان الأمير قد نجح فى الاحتفاظ بسلطة السنوسيين

على برقه ، فان الايطاليين قد نجحوا كذلك في البدء في التدخل في شئون القبائل . وإذا كان الأمير قد نجح في الاحتفاظ بالادوار والمعسكرات ، فان الايطاليين قد نجحوا كذلك في وضع معسكر إيطالي الى جوار كل معسكر سنوسي . وادى ذلك إلى إمتداد عناصر التناقض داخل الاقليم الليبي نفسه ، وبشكل قد يؤدي إلى اصطدام عند كل موقع من مواقع تقابل الايطاليين والليبيين . وإذا كان نفوذ السنوسية قد ازداد في ذلك الوقت فان سلطة إيطاليا قد امتدت كذلك وتوغلت صوب الداخل . وكان من الضروري أن نصل إلى اصطدام ، وخاصة بعد التطور الذي كان قد وقع في طرابلس ، والذي أدى إلى تقديم طرابلس البيعة للسيد محمد إدريس السنوسي .

(٤) جمهورية طرابلس :

كان الموقف في إقليم طرابلس يختلف إختلافا واضحا عنه في إقليم برقة ، ذلك أنه كان يشتمل على مراكز حضرية كبيرة وتنتشر فيها التجارة أكثر من المراكز الموجودة في إقليم برقة . هذا من ناحية . ونلاحظ من ناحية أخرى أن نفوذ السنوسية لم يكن قد انتشر في هذا الاقليم بنفس الطريقة وببنفس القوة التي كان قد انتشر بها في إقليم برقة . وفي الوقت الذي كانت فيه أسماء السيد أحمد الشريف السنوسي ، والسيد محمد إدريس السنوسي هي أشهر الأسماء في برقة ، كانت الاسماء المعروفة في طرابلس هي سليمان الباروني ورمضان السويحلي وأحمد المريض . ويمكننا أن نقول أن هذه الشخصيات الطرابلسية كانت تتميز باتجاهات جمهورية في الوقت الذي كانت العوامل تجبر فيه إقليم برقة على إتخاذ الامارة شكلا للحكم .

وكان الشيخ سليمان الباروني قد حضر الى طرابلس في خلال عام ١٩١٥، وحضر اجتماعات السيد أحمد الشريف في السلوم . وكان الباروني يحمل فرمانا من السلطان يعينه فيه واليا على طرابلس، وقائداً عاما لقوات المجاهدين فيها، وأخذ يعمل على إنشاء حكومة حديثة تخضع للحكومة الآستانة وتسير في اتجاهاتها العامة مع اتجاهات الخلافة الاسلامية . ولقد أصدر مرسوما في ١٧ اكتوبر سنة ١٩١٦ أعلن فيه « الحاق طرابلس الغرب بالولايات العثمانية » . وكان سليمان الباروني يرغب في نفس الوقت في تبادل الرأي مع رمضان السويحلي وزعماء فزان لاتخاذ مايلزم للبلاء، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء حكومة منظمة يمكنها أن تواصل الكفاح ضد الايطاليين . ولما كان التنافس على أشده في ذلك الوقت بين قوات رمضان السويحلي وقوات السيد محمد إدريس فان سليمان الباروني قد اتصل بالسيد محمد إدريس وطلب منه أن يكف السنوسيون عن القتال . وعمل سليمان الباروني من ناحية أخرى على إزالة الخلافات الموجودة بين السويحلي والمريض . وسمح له ذلك بتكثير جهوداته لمنازلة الايطاليين حول مدينة طرابلس وعند زنور، وزوارة، والمجبلات . ولكن علينا أن نذكر أنه رغم اظهار السيد محمد إدريس رغبته في تسوية المشكلات القائمة بين رجاله ورجال السويحلي فان العداوة بينهما ظلت مستمرة ، وبشكل أثر على مجهود كل من الطرفين ضد الاعداء .

وحضر بعد ذلك الى طرابلس الأمير عثمان فؤاد ، وكان من امراء البيت المالك في تركيا، ورغم صغر سنه فان أنور باشا كان قد اختاره لكي يربط بين طرابلس والدولة العثمانية ، وبشكل يسمح بتنظيم جهود الطرابلسيين ، وإزالة الخلافات بين صفوفهم والاستعداد لمنازلة الايطاليين . ورغم قصر المدة التي قضها الأمير عثمان فؤاد في طرابلس ، والتي لم تزد على

سنة أشهر ، من مايو حتى نوفمبر سنة ١٩١٨ إلا أنه تمكن من القيام بالكثير ، وخاصة إنشاء وتنظيم حكومة الجمهورية الطرابلسية . وكان عبد الرحمن عزام قد أصطحبه عند مجيئه لطرابلس ، وأصبح مستشاراً لهذه الحكومة ، والروح المحركة لها .

ولقد عمل الأمير وعبد الرحمن عزام على إزالة أسباب الخلاف بين زعماء العرب ، وعقدوا لذلك إجتماعات متتالية ، وهدفوا من ورائها تنمية قوة المجاهدين الحربية ، وزيادة الروابط مع الدولة العثمانية . وكان اجتماع غريان في أغسطس سنة ١٩١٨ من أشهر هذه الاجتماعات . وظهر أن الأمير عثمان فؤاد كان يرغب في إنشاء جيش نظامي حديث يحل محل قوات المجاهدين غير النظامية ، ويؤسس مركزاً كبيراً لتكوين هذا الجيش الجديد . ودرس المجتتمعون في هذا الاجتماع مسألة الضرائب وطرق توزيعها وجبايتها ، وكذلك أمر تجنيد الأهالي الصالحين للخدمة العسكرية . وتمالت الاجتماعات في زنروز وغيرها ، ومهد ذلك لإنشاء الجمهورية الطرابلسية ، أو « اتحاد الحرية » .

وسرعان ما جاءت الانباء بتضييق الحلفاء الخناق على الدولة العثمانية في الحرب ، وبشكل جعل الأمير عثمان فؤاد يفكر في الانسحاب والعودة إلى بلاده . وكان من الضروري أن ينظم عملية الجهاد قبل تركه للأقليم ، ويترك نوعاً من الحكومة يمكنها أن تعيش بعد انسحابه . واستقر الرأي على إنشاء جمهورية تأخذ على عاتقها توحيد الصفوف ويمكنها أن تواصل الكفاح . وتباحث عثمان فؤاد مع الشيخ سليمان الباروني ورمضان السويحلي ، واستقر الرأي على إنشاء الجمهورية . وكان نظام الجمهورية يكفل لكل زعيم من

كبار الزعماء مكانا خاصا في شئون الحكم ، وعلى قدم المساواة مع سائر اخوانه اعضاء هذه الجمهورية . وكان قد وصل إلى طرابلس في ذلك الوقت ضابط تركي أصله من بنغازي هو عبد القادر باشا الغنای ، ووصل لتسلم القيادة العليا في طرابلس من الأمير عثمان فؤاد . واهتم زعماء طرابلس في ذلك الوقت بمعرفة وجهة نظر الايطاليين منهم ومن حقوقهم الطبيعية، ومن اعلانهم للجمهورية ، فتقدموا في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ بوفد للقيادة العسكرية الإيطالية يهدف للمفاوضة مع إيطاليا، وعلى أساس حق الطرابلسيين في تقرير مصيرهم طبقا لمبادئ الرئيس ويلسون ، وطالبوا بوقف القتال في الحال ، وذلك تمهيدا للبدء في المفاوضات . ووافق القائد الإيطالي على وقف القتال ، وبدأت المفاوضات في اليوم التالي . وشرح الطرابلسيون أنهم قرروا إعلان الاستقلال وإنشاء الجمهورية ، وإجراء الانتخابات لاختيار النواب عن جميع المناطق ، وذلك لتشكيل مجلس شوري الحكومة، ومجلس جمهوريتها . وطلب الطرابلسيون إلى إيطاليا أن تعترف بحكومتهم الجمهورية، وأعلنوا رغبتهم في الدخول في مفاوضات مع إيطاليا لتقرير التفاصيل . ولكن هذه المطالب كانت تحتاج إلى موافقة حكومة روما عليها ، وفي انتظار وصول هذه الموافقة أصدرت السلطات الإيطالية أوامرها بتبادل التجارة بين المناطق الخاضعة لإدارتها ، وتلك التي تخضع لسلطة المجاهدين . ولقد شعر الطرابلسيون أن إيطاليا لم تكن ترغب في زيادة اعبائها في شمال إفريقيا ، فشجعهم ذلك على المضي في إنشاء حكومتهم الجمهورية . وتمت الاجتماعات في البويرات ثم في القصبات ، وتم فيها انتخاب أعضاء مجلس الجمهورية وهم سليمان الباروني وأحمد المريض ورمضان السويحلي وعبد النبي بلخير ، وكذلك أعضاء مجلس شوري الجمهورية عن المناطق

المختلفة لطرابلس . وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ أصدر مجلس الجمهورية بلاغا « قررت الأمة الطرابلسية تنويع استقلالها باعلان حكومتها الجمهورية باتفاق آراء علمائها الاجلاء وأشرافها واعيانها ورؤساء المجاهدين المحترمين الذين اجتمعوا من كل أنحاء البلاد . » وأبلغوا ذلك القرار للدول الاجنبية . والواقع أن الطرابلسيين كانوا يحاولون الوصول إلى نوع من الحكم المحلي أو الحكم الذاتي في إقليمهم ، حتى وإن كان ذلك تحت السيادة الإيطالية ، ولكن على أساس الاعتراف بحقوقهم في إقليمهم ومساواتهم بغيرهم في الإقليم ، واحتفاظهم بأحوالهم الشخصية ، طبقا للشريعة الإسلامية ، هذا علاوة على إحترام حقوق ملكيتهم والمساواة بينهم وبين غيرهم في التقدم إلى الوظائف ، والتوسع في قبولهم فيها . وبعد أخذ ورد تقدم الزعماء الطرابلسيون بمطالبهم لإيطاليا بعنوان : « مواد دستورية يعرضها مجلس الجمهورية الطرابلسية لتأسيس إمارة حرة بطرابلس الغرب تحت إشراف الحكومة الإيطالية على أن تكون الشريعة الفراء قانونها الاساسي : » وكانت تشتمل على ستة مواد تنص على ضرورة تنصيب أمير مسلم ينتخب لمدة ثلاثة أعوام ، وأن يؤسس برلمان ثلاثة ارباع أعضائه من المسلمين والربع الباقي من الإيطاليين والإسرائيليين . وكان العرب يقبلون إعترافهم بوضعهم تحت إشراف الحكومة الإيطالية ، وخضوعهم لممثل من جانب هذه الحكومة ، ويقبلون أن ينشئ الإيطاليون مراكز عسكرية في البلاد ، ويقوم رجال السلك الدبلوماسي الإيطالي بتمثيل المصالح الطرابلسية في الخارج ، هذا علاوة على قبولهم المحافظة على مصالح الإيطاليين الاقتصادية . ولكنهم تمسكوا بمساواتهم في المعاملة بالإيطاليين في جميع أنحاء المملكة .

ولكن الحكومة الإيطالية رفضت مبدأ الاستقلال والحكم الذاتي .

واستمرت المباحثات والمجادلات إلى أن وافقت الحكومة الإيطالية على تغيير سياستها تجاه طراباس، وكانت تخشى من استمرار الحرب . وأصدرت بلاغها في مارس سنة ١٩١٩ ، والذي اشتمل على إحدى عشر مبدءاً تتعلق باعتراف حكومة روما بمنح الجنسية الإيطالية للعرب في طراباس، وتقرير مبدء المساواة أمام القانون بين الإيطاليين والطراباسيين ، وعلى أساس ترك العرب لقوانين أحوالهم الشخصية ، وضمان الحرية الشخصية واحترام حقوق الملكية وبقية الحريات ، وإحترام الشعائر الدينية والعادات والتقاليد، والاعتراف بحق المواطنين الجدد في شغل الوظائف المدنية والعسكرية ، ومزاولةهم للمهن الحرة ، وجعل الخدمة العسكرية إختيارية ، والمساواة في دفع الضرائب ، التي تستخدم حصيلتها في الاتفاق على مرافق الولاية ، وإشتراك المواطنين جميعاً في الشؤون العامة عن طريق البلديات ، وإصلاح الأداة القضائية طبقاً للعادات المحلية وللشريعة الإسلامية ، وقيام الحكومة باعباء التعليم المدني ، وتشكيل لجنة نصفها من العرب والنصف الآخر من الإيطاليين والإسرائيليين لوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ ذلك . وقرأت هذه الشروط على أعيان طراباس والواحات في مقر الحكومة يوم ١٤ إبريل سنة ١٩١٩ .

وكانت للعرب مطالب أخرى ، ولكن حصولهم على ما حصلوا عليه كان يعتبر مكسب كبيراً . ووافق العرب في نظير ذلك على قواعد الصلح الذي صار يعرف من ذلك الوقت بصلح بنيادم ، وأخذوا يسامون بعض الأسرى الموجودين لديهم للإيطاليين ، وطالبوا بتعويضات عن الخسائر التي أصابهم في مدة الحرب ، وكذلك بالإعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى

جانب اللغة الإيطالية . وصدقت الحكومة الإيطالية على القانون الاساسى فى آخر مايو ، وصادر بذلك مرسوم فى أول يونيو سنة ١٩١٩ .

والواقع أن هذه المرحلة من مراحل كفاح العرب فى طرابلس ضد الاستعمار كانت تعتبر مرحلة نجاح واضحة ، خاصة وأنها قد سوت بين أبناء البلاد فى الحقوق والواجبات ، وسوت بينهم وبين الإيطاليين كذلك . وإذا كان القانون الاساسى قد ترك لإيطاليا أمر السيادة على طرابلس ، فانه كان قد ترك كذلك الاسلحة فى أيدي الطرابلسيين . وكانت فكرة اعلان الجمهورية نفسها تعتبر انتصاراً فى حد ذاتها . وصدق لها الجمهوريون والعناصر الاشتراكية حتى فى إيطاليا .

ولكن إيطاليا لم تكن مخلصه فى مسألة اعطائها للقانون الاساسى لأهل طرابلس ، ولا فى مسألة مساواتهم بالإيطاليين فى المعاملة . كما أن إيطاليا كانت تعيش فى هذه الفترة مرحلة من الضعف نتيجة لاختلاف الاتجاهات السياسية وتعددتها فيها ، فمن اليمين المتطرف وعناصر الاستعمار أو العناصر المسيحية كانت هناك عناصر الوسط والعناصر الراديكالية التى مهدت الطريق لظهور العناصر الاشتراكية فى اليسار . وإذا كانت العناصر اليسارية قد رحبت بتسوية المشكلات مع شمال افريقية ، وعلى أساس المساواة والتحرر فان العناصر اليمينية كانت غير راضية عن مثل هذا الاتجاه . وكان الجميع يتنازعون على السلطة ، وفى مرحلة أمتازت بالضعف ، بل امتازت بالفوضى . أما من جانب العرب فنلاحظ أن السنوسية كانت لا تزال على عداتها مع رمضان السويحلى فى مصراته ، كما أن إقليم الفزان حاول أن ينضم إلى نفوذ السنوسية فى برقة ، وبشكل أغضب السلطات الإيطالية فى طرابلس . وكان

للحملة التي أرسلها الإيطاليون إلى مصراته أثراً كبيراً في تغيير موقف كل من القوى ، الوطنية والاجنبية ، الواحدة من الأخرى .

وحينما وجد العرب أن إيطاليا كانت متباطئة في تنفيذ ما اتفقت عليه معهم ، ولم تصرح بعمل الانتخابات ، شكل زعماء طرابلس مجلساً للحكومة ، مجلساً قائماً بذاته ، وعلى أساس تعاونه مع الحكومة المحلية . وأنشأوا حزب الإصلاح الوطني الذي أصبحت جريدة « اللواء الطرابلسي » هي المتحدث الرسمي باسمه . ونشر هذا الحزب برامجه عند نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ وهي المحافظة التامة على حقوق العرب ، وضرورة تقديم كل مساعدة لتنفيذ ذلك ، وحتى يصل الطرابلسيون الى الاضطلاع بأعباء الحكومة ، ومتابعة المساعي من أجل التفاهم المتبع بين العرب والاطاليين ، وعلى أساس المساواة التامة بين الفريقين من جهة ، وتضامن المصالح من جهة أخرى ، ونبذ كل أسباب النفور والخلاف بين العرب والاطاليين ، والعمل على نشر التعليم مع المحافظة على التقاليد الاسلامية ، وإنعاش الحياة الاقتصادية ومحو أسباب الفقر ومساعدة المعوزين وتوفير أسباب الرفاهية للشعب على أساس توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين أفرادهم ، والمحافظة على حقوق الضعفاء في ظل أخوة شاملة .

وكان هذا البرنامج الوطني والاشتراكي يبشر بكل نجاح لو تضافرت الجهود ، ومن الجانبين لانجاحه . ولكن الايطاليين كانوا في قرارة أنفسهم لا يؤمنون بمبدأ المساواة بينهم وبين سكان مستعمراتهم ، وأخذوا يدسون بين القواد والزعماء ، ويبشون بنفور الفساد ، وينفقون في ذلك أموال طائلة للتفريق بين الوطني وبينه والاخ وأخيه - كما قال بشير السعداوي . وفشلت مساعي العرب لمحاولة إعادة الايطاليين إلى الطريق السليم ، وخاصة

بعد تدخل الايطاليين في إقليم مصراته ضد السويحلي . وتبلور الموقف من جديد . ومادامت ايطاليا كانت غير جادة في الاعتراف بالمساواة ، وفي الاعتراف بحرية العرب ، فيمكن للعرب انتزاع حقوقهم بأيديهم ، ومادامت ايطاليا تحاول أن تفرق بين العرب وبعضهم داخل إقليم طرابلس ، فسيجعل العرب على توحيد كل صفوفهم ، وفي كل الاقاليم الليبية ، في طرابلس وبرقة وفزان ، وسينتخبون قيادة موحدة لهم تسمح لهم بمقاومة الاستعماريين ، وبالكفاح من أجل الاستقلال . وسيكون هذا هو عمل مؤتمر غريان سنة ١٩٢١ . وسعكون وفاة رمضان السويحلي - وهي الشخصية المعارضة لنفوذ السنوسيين - أثراً كبيراً في الوصول الى هذه النتيجة .

الفصل الثامن والعشرون

الجهاد ضد الفاشستين

إزدادت نية الإيطاليين ظهوراً في كل يوم على حقيقتها أمام العرب، وزاد شعور العرب بأن مصلحتهم ومصلحة الإيطاليين تتناقض مع بعضها، بل وتتعارض وعلى طول الخط. ومادام العرب كانوا قد صمموا على إنزاع حقوقهم بالقوة من المستعمر الأجنبي، فقد كان عليهم أن يتكثروا جميعاً في معسكرهم الوطني، رغم وجود بعض المتناقضات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذا المعسكر نفسه، وبين قادة الوطنيين وبعضهم. وكان معنى ذلك نسيان أو تناسي المتناقضات الداخلية في سبيل الوصول إلى حل للمتناقضات الخارجية. وهي سياسة وطنية أملت لها الظروف الموجودة في ذلك الوقت لاستمرار المعركة ومواصلة الجهاد. وهكذا ستسير ليبيا في شكل موحد. وفي معركة معلنة بقيادة جديدة ضد الاستعمار. وكان وصول الفاشستين إلى الحكم في إيطاليا يعمل على زيادة تبلور الموقف بين العناصر الحرة والمتحررة في المعسكر العربي، والعناصر الحاكمة والمتحكمة، والتي تدين بسياسة القوة والبطش عند الفاشستين في روما، وكان صداماً عنيفاً، إذ أنه كان صداماً وفي مواجهة، وبصعب تراجع أي من العناصر عنه.

(١) توحيد القيادة في الاقليمين : -

كانت الصعوبات التي واجهت أبناء طرابلس للحصول على إعراف من الإيطاليين بحقوقهم في ممارسة سلطاتهم الجمهورية سبباً دفع بالعناصر الوطنية

إلى التفكير في ضرورة الوقوف في وجه الاستعمار . وكان هذا الموقف الوطني يتطلب منهم بالتالي توحيد جهود العناصر الوطنية في إقليم طرابلس مع بقية مجهود العناصر الوطنية في الأقاليم المجاورة ، وخاصة في برقة وفزان . وإذا كان الاتجاه الجمهوري هو السائد في ذلك الوقت في إقليم طرابلس ، فإن روح الحماس الوطني الذي صاحب نزول العرب إلى هذه المعركة الجديدة هو الذي وجههم إلى الاتحاد مع القيادات الأخرى الموجودة في فزان وفي برقة رغم أن القيادات الأولى كانت قيادات قبلية ، وكانت قيادة برقة إمارة لها مقوماتها .

وإجتمع زعماء طرابلس في سنة ١٩٢١ في مؤتمر غريان لاتخاذ قرارات تهم مستقبل البلاد . وكان بشير السعداوي ، المجاهد الطرابلسي الكبير ، قد حضر في ذلك الوقت من الشام إلى بلاده ، وشارك في هذه العملية ، وكان عنصرا من أهم العناصر المحركة لها ، مثله في ذلك مثل عبد الرحمن عزام . وكان بشير السعداوي قد فوجئ برؤية الحزازات والمنافسات القيادية بين الزعماء والرؤساء الليبيين ، سواء أكان ذلك في إقليم طرابلس أو إقليم مصراته ، وعمل على التوفيق بين الجهود وتوجيه الجميع صوب الأخطار الخارجية ، بدلا من الانشغال بالمعارك الداخلية والشخصية ، والأعداء في البلاد . ومهد ذلك الروح الجديد لتصفية النفوس قبل عقد المؤتمر في شهر نوفمبر . وحاول عدد من الزعماء دعوة سليمان الباروني لحضور هذا المؤتمر ، ولكنه اعتذر ، وعلى أساس أنه عضو في مجلس الشيوخ العثماني ، وكان الباروني لا يرحب بفكرة المفاوضة مع إيطاليا ولا يرحب كثيرا بالاتجاه الجديد الذي كان يسعى إلى توحيد الأقاليم الليبية تحت قيادة السيد محمد

إدريس السنوسي ، خاصة وأنه كان من المعجبين بمجهودات ابن عمه السيد أحمد الشريف ، وبما قام به من أجل العروبة والاسلام . ورغم ذلك فإن مجهودات بشير السعداوي وعبد الرحمن عزام قد أعطت نتائجها . واتخذ أعضاء المؤتمر قرارا بضرورة العودة إلى الجهاد ضد الايطاليين ، وخاصة بعد أن فشلت الطرق السياسية والمفاوضات ، للوصول إلى نتيجة لها قيمتها مع حكومة روما . وقرروا إنشاء حكومة وطنية تشرف على تنظيم الجهاد، وتنفيذ قرارات المؤتمر . وذكرت قراراتهم أن الحالة التي وصلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة ، ومؤسسة على ما يحقق الشرع الاسلامي من الاصول ، بزعامة رجل مسلم منتخب من الامة ، لا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب ، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها ، بموجب دستور تقره الامة عن طريق نوابها ، وأن يشمل حكمه جميع البلاد الليبية بمحدودها المعروفة .

ولكن المؤتمر لم يرغب في إقفال الباب في وجه حكومة روما ، وعمل في نفس الوقت على الاتصال بالأمير محمد إدريس في برقة ، في الوقت الذي حاول فيه أن يضع الأسس العامة لإنشاء حكومة جديدة للبلاد . وكانت النية قد اتجهت إلى إختيار الأمير محمد إدريس لهذه الزعامة الجديدة، وبصفته الأمير المسلم المنتخب من الامة . ولقد طالب الوفد الذي ذهب إلى روما الحكومة الإيطالية بتنفيذ القانون الأساسي، وتحدث عن إنتخاب الأمير المسلم، ولكن حكومة روما رفضت التفاهم في هذه الأمور، وطالبت العرب بتسليم ما بقي من الأسرى لديهم ، وكذلك تسليم الأسلحة والذخائر وحل المعسكرات والتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية . فعاد هذا الوفد من

روما وهو متأكد من أن إيطاليا تعارض هذه السياسة الجديدة كل المعارضة. والواقع أن إتفاقيات إيطاليا مع السيد محمد إدريس في عكزمة ثم بعد ذلك في الرجعة كانت لا تهدف الاعتراف بسلطة السنوسية وسلطة السيد محمد إدريس إلا في تلك الحدود التي تسمح لإيطاليا بالوصول إلى نزع سلاح الأهالي والعمل على تفكيك التنظيم القبلي والديني الذي يشرف عليها الأمير عن طريق إدارته ، وعن طريق الطريقة السنوسية في برقة في ذلك الوقت. ولذلك فإن إقتراح مد سلطة محمد إدريس على طرابلس كان يتعارض مع المصالح الفعلية للدولة المستعمرة في ذلك الوقت ، ويتعارض مع الخطة التي كانت قد وضعتها لنفسها ولتستعمراتها في تلك المرحلة . ولكن هذا الفشل في روما أجبر العناصر الوطنية في طرابلس على ضرورة التمسك بسياستها ، وضرورة الإسراع في تنفيذها .

وكان أعضاء المؤتمر المجتمع في غربان قد قرروا إنشاء حكومة ، أو سلطة وطنية في إقليم طرابلس باسم هيئة الإصلاح المركزية ، برئاسة أحمد المبيض ، وكان مستشارها عبد الرحمن عزام . وانتدبت هذه الهيئة وفداً لمفاوضة السنوسيين في برقة فيما يهم مستقبل البلاد ، وجاء ذلك في فترة أظهر فيها السيد محمد إدريس استعداداً لتناهي الخلافات القديمة الموجودة بينه وبين أحمد المبيض ورمضان السويحلي قبل وفاته في إقليم مصراته . وبدأت المفاوضات في شهر ديسمبر في سرت بين مندوبي هيئة الإصلاح الطرابلسي ومندوبي السنوسيين . ولكن إيطاليا نظرت إلى هذه المفاوضات من أولها على أنها تعمل ضد مصالحها ، واتخذت منها موقفاً عدائياً ، وحاوات أن تصل بها إلى الفشل ، بطريق مباشر ، أو بطريق الضغط على الأمير محمد إدريس نفسه ، لكي يكف عن مواصلاتها ويعتذر عن تحمل أية مسؤوليات

جديدة فيها . ورغم ذلك فان المتفاوضين في سرت قد قرروا وضع أسس عامة قامت عليها بيعة السيد محمد إدريس لتولى الامارة على ليبيا بأكملها . وكان لعبد الرحمن عزام دورا كبيرا في هذه العملية . ثم أخذ المتفاوضون في وضع ميثاق عرف باسم ميثاق سرت تم التوقيع عليه في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٢ . وجاء هذا الميثاق يؤيد قرارات مؤتمر غريان، إذ أنه نص على أن مصلحة الوطن تقتضى إنشاء حكومة قادرة ، وبزعامة رجل مسلم منتخب من الامة ، وفي استطاعته أن ينقذ البلاد من الحالة التي وصلت اليها ، ويعمل على تحقيق أهدافه الوطنية . إذا فمصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو المشترك هي التي قضت بضرورة توحيد الزعامة أو القيادة في البلاد، وفي أيدي أمير تكون له السلطة المدنية والدينية ، وطبقا لدستور ترصاه الامة . وكان هذا يعني في نفس الوقت إنشاء إمارة ، ولكنها دستورية . ثم قرروا أنه بمجرد الانتهاء من انتخاب الأمير وتوليته ، يعملون على انتخاب مجلس تأسيسي من الاقليمين لوضع القانون الاساسي والنظم اللازمة للبلاد . وفي انتظار ذلك يرسل كل من الإقليمين للآخر مندوبا عنه يشترك مع أهله وقيادته في تقرير سياسته وإتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن البلاد .

وكان بشير السعداوى هو الذى انتخب لتمثيل طرابلس لدى حكومة برقة . وجمع الأمير محمد إدريس مشايخ وزعماء القبائل في أجداية في شهر إبريل والاجتماع ببشير السعداوى . وظهر الاتجاه واضحا صوب إختيار السيد محمد إدريس أميرا على ليبيا . وقابل بشير السعداوى السيد محمد إدريس ، وتفاهم معه في الأمر . ولكن الإيطاليين قاموا بمحاولات للضغط على الأمير ، خاصة وأنه كان بتوسط لوقف عملياتهم الحربية في

إقليم مصراته، وفرض عليه والي برقة الايطالي أمر إخراج بشير السعداوي من أجداية حتى يوافق على مقابله . ورضى بشير السعداوي بالخروج ، مادام الأمير قد وافق على ذلك . وظهر أن الأمير لا زال يعتمد على السياسة ، في الوقت الذي إختاره فيه الوطنيين رئيسا للبدء في عمليات الجهاد والكفاح المسلح . ولكن الطرابلسيين وجدوا أن حل هذه العملية هو في الاسراع باعلان إختيار السيد محمد إدريس رسميا أميرا على البلاد .

وفي طريق عودة بشير السعداوي إلى طرابلس تفاهم مع زعماء مصراته في أمر ضرورة الاسراع باعلان البيعة الأمير السنوسي ، حتى يضمنوا وقوف برقة إلى جانبهم في القتال ضد الأعداء الايطاليين . وكتبت البيعة ووافق عليها الجميع في مصراته ، ثم في غريان ، وعلى رأسهم أعضاء هيئة الاصلاح المركزية . ثم أرسلت هيئة الاصلاح وفدا جديدا إلى السيد محمد إدريس يرجوه الحضور إلى مصراته لمبايعته بالامارة ، ولكن الأمير إعتذر بمرضه وطلب تأجيل هذه الزيارة حتى الخريف . وكان الضغط الايطالي يزداد كل يوم على السيد محمد إدريس نتيجة لاتصالاته بأحرار طرابلس ، وكان هذا الضغط لا يعطى الأمير حريته الكاملة في التحرك .

ورغم ذلك فقد استقر رأى للزعماء الطرابلسيين على إرسال كتاب البيعة إلى الأمير في أجداية ، وذلك في شهر يوليو سنة ١٩٢٢ وحملها إليه كل من بشير السعداوي وعبد الرحمن عزام مع وفد من قادة المجاهدين وزعماء طرابلس . وذكر هذا الكتاب : « إن الحكومة الايطالية وجهت عزمها إلى العبث بجميع حقوقنا شرعيا وسياسيا وإداريا ، وجهات من

قوتها مبررا للتصرف في مصيرنا وحقوقنا الطبيعية. ونحن خير أمة أخرجت للناس ، لا نتحمل ضيما ، ولا نرضى أن تضمحل شريعتنا ، ولا أن يتطرق الخلل إلى ديننا القويم كائن ما كان ، الأمر الذي حملنا على ركوب الأخطار وإقتحام الحروب المتوالية ، معتمدين على قوة الحق إلى أن نظفر بتحقيق أمانينا القومية ، ألا وهي تأسيس حكومة دستورية ، يرأسها أمير مسلم ، جامع للسلطات الثلاث الدينية والسياسية والعسكرية ، مع مجلس نيابي تنتخب الأمة أعضائه ؛ وبهذا يسلم وطينا ، ويتم أمر ديننا ، وتصلح أحكام قضائنا ، ونحفظ شرعنا وعنصتنا تاريخنا الباهر ، وهذا لا يتنافى مع ما تدعيه إيطاليا ، وما دأبت عليه في خطب رجالها من أنها لم تحتل ديارنا بنية الاستعمار ، وإنما ساقتها دواعي السياسة الدولية في البحر المتوسط. ولو كانت صادقة في دعواها هذه لما عرضت بلادنا للخراب بتوالي المهجمات ، وإستعمال دهاؤها وقدرتها للتفريق والفوضى . وقد حاولت فصل الأمة بعضها عن بعض بطرق مختلفة ، وأبى الله إلا أن يجمع كلمة القطرين الشقيقين بأن يلتف حول أمير واحد يرضيانه. وحيث أن سموكم من أشرف عائلة وأكرم بيت مع ما تجمع في ذاتكم الشريفة من المزايا العالية والأوصاف الجليلة فإن هيئة الإصلاح المركزية الحائزة للوكالة المطلقة من مؤتمر غريان الذي يمثل الأمة الطرابلسية بانتخاب واقع متبا قد وجدت في سموكم أميرا حازما قادرا على جمع الأمة حائزا للثقة العامة. فهي لذلك تباع سموكم أميرا للقطرين طرابلس وبرقة على أن تقودها إلى ما يحقق أمانينا ^(١) .

(١) الدكتور محمد فؤاد شكرى: السنوسية دين ودولة . القاهرة ، دار الفكر العربي ،

وكان وصول الوفد الذي يحمل كتاب البيعة في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ . ولقد قبل السيد محمد إدريس هذه البيعة شاكرًا ، ورد بأن اتحاد الوطن وسلامته كانا يمثلان الغايتين التي طالما سعى إليها . وكان يعرف أن إيطاليا لا ترحب بهذا الاتجاه ، ويعرف بالتالي أن علاقته بإيطاليا ستزداد توترًا ، وخاصة في تلك الأيام التي وصل فيها الفاشستيون إلى السيطرة على السلطة في روما ، ووضعوا أسسًا جديدة لطريقة تعاملهم مع بعضهم في شبه الجزيرة ، وتعاملهم مع الدول الأخرى ، وتعاملهم مع العرب ، وعلى أساس مصلحة الدولة الإيطالية قبل كل شيء ، واتخاذ القوة وسيلة يصلون بها إلى أهدافهم .

ولكن حدث أن الأمير كان يشكو في نفس الوقت الذي قبل فيه البيعة من المرض ، وكان رأيه قد استقر على أن يترك برقة إلى مصر للعلاج . وهكذا خرجت القيادة من الميدان في الوقت الذي عمل فيه المجاهدون على مد سلطة هذه القيادة على كل الأقليمين . ورغم خروج الأمير من برقة فإن عمليات التحرير ومعارك الجهاد ستنشب في طول البلاد وعرضها ضد المستعمرين . وستظهر قيادات وطنية مجاهدة في ميدان المعركة نفسه ، وتسجل أسمها في سجل تاريخ الجهاد .

(٢) جهاد السيد عمر المختار :

كان الأمير إدريس السنوسي قد ترك أمر منظمات المجاهدين في برقة إلى السيد عمر المختار قبل أن يترك إقليمه إلى مصر ، وبمكثنا اعتبار أن بشير السعداوي هو الذي أصبح مسئولًا عن المجاهدين في إقليم طرابلس في نفس الفترة . وتشكلت لجنة مركزية في برقة من رؤساء القبائل الواصلة

الجهاد ضد الإيطاليين ، وشارك بشير السعداوى فى أعمالها . واكتنا نلاحظ أن زيادة قوة الايطاليين فى طرابلس ، مع ظهور بعض الاختلافات بين القيادات الوطنية ، وخاصة بعد عقد بيعه الامارة السنوسيين ، ووقوع بعض الهزائم للمجاهدين قد أثرت على العمليات فى اقليم طرابلس ، وبشكل أجبرهم على الخروج من العمليات بعد فترة قصيرة بسببها ، وبمعكس ما حدث فى اقليم برقة .

أما فى اقليم برقة فان السيد عمر المختار قد استمر فى قيادة المجاهدين ولمدة تسعة أعوام ورغم الصعوبات الكبيرة الموجودة أمامه ، وحتى النهاية .

وكان وصول الفاشستين إلى الحكم يعنى بدء سياسة جديدة فى ليبيا . وأعلن الوالى الإيطالى أن السنوسية هى عدوة الحكم الحديث ومن الضرورى وضع حد لنشاطها . وجاءت الامدادات الكبيرة من إيطاليا واسرع الوالى باحتلال أجدابية فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وأعلن أن كل الاتفاقات التى وقعتها إيطاليا مع السنوسية قد أصبحت لاغية ، وأنها تعتبر مجرد طريقة دينية ، ويجب أن يقتصر نشاطها على الميدان الدينى . وكان معنى ذلك هو الحرب بين إيطاليا والسنوسيين .

واضطر عمر المختار إلى أن ينسحب برجاله جنوبا بعد احتلال أجدابية ، ولكن الايطاليين عملوا على توسيع ميدان العمليات ، فاضطر السيد عمر المختار إلى الحضور إلى مصر للتشاور مع السيد محمد ادريس ، ولترتيب أمر استمرار الجهاد ، وإرسال المأون والذخائر إن أمكن ذلك . وكان

السيد عمر المختار قد تميز على العمل ونزل إلى عمليات الجهاد منذ عهد السيد محمد المهدي السنوسي ، كما شارك في عمليات الجهاد ضد الفرنسيين في افريقية السوداء تحت قيادة السيد أحمد الشريف ، وشارك بعد ذلك في عمليات الجهاد وقت نزول الايطاليين إلى السواحل الطرابلسية ، كما شارك في الحملة السنوسية على صحراء مصر الغربية . وكان شيخا لزاوية القصور حينما وقع عليه عبء قيادة الجهاد الوطني ضد الايطاليين . وكان محبوبا من الأهالي ، ويمتاز بقوة شكيمة وقوة عزيمته رغم تقدمه في السن . وسرعان ما أخذ في تنظيم رجاله وتعيين رؤساء لهم وتزويدهم بالمؤن والعتاد لمواصلة الجهاد في الجبل .

ويمكننا أن نعتبر أن جهاد طرابلس قد انتهى من الناحية الفعلية في سنة ١٩٢٤ ، وذلك بخروج بشير السعداوي من الاقليم ، وأن جهاد برقة قد بدأ منذ هذا التاريخ بشكل واضح ، خاصة وأن إيطاليا قد صممت على مد عملياتها صوب الداخل وبشكل حتم وقوع المعارك في طول البلاد وعرضها . وإذا كانت المناوشات قد استمرت بين الايطاليين والوطنيين وبشكل مستمر منذ سنة ١٩٢٢ ، فانها قد أخذت بعد ذلك شكل حرب عامة في جميع أنحاء ليبيا .

وكان مجاهدي ليبيا يعتمدون على خفة الحركة ، وعلى السكر والفر السريع ، وخاصة على ظهور خيولهم اسكى يرهقوا الايطاليين في أراض وعرة ، ويصعب فيها سير المشاة ، كما يصعب سير السيارات المصفحة وأجهزة الحملة وقطع المدفعية . وشعرت إيطاليا بأن حركة المجاهدين السريعة تعتمد على معونة خاصة من وراء الحدود ، وتعتمد كذلك على

الصحاري المصرية ملجأ لرجالها حين يزيد ضغط القوات الإيطالية عليهم .
وكان لوجود واحة الجغبوب إلى جوار واحة سيوة ، وإعتبار واحة
الجغبوب مركزاً رئيسياً للمجاهدين ، أثراً في أن تفكر السلطات الإيطالية
في ليبيا في إحتلال هذه الواحة ، حتى توجه ضربة إلى سلطة السنوسيين وتعمل
في نفس الوقت على منع وصول الامداد والذخائر إليهم من سيوة ، وتمنع
التجاء المجاهدين إلى داخل الاراضي المصرية . وإذا كانت إيطاليا قد
وافقت ضمناً على الاتفاقية السنوسية البريطانية في سنة ١٩١٦ ، والتي اعترفت
بواحة الجغبوب أرضاً مصرية ، رغم تركها مؤقتاً في أيدي السنوسيين ،
فان وصول الفاشستيين إلى الحكم ، وتصميمهم على القضاء على مقاومة
الليبيين قد جعل إيطاليا تعلن بأن جغبوب ملكاً لها ، وداخل أراضيها
ومستعمراتها . وكان وصول الفاشستيين إلى الحكم ، مع تلك الفترة
الجديد . الخاصة بالعظمة في البحر المتوسط وفي المستعمرات تجبر كل من
بريطانيا وفرنسا على البدء في عمل حساب للدوتشي الذي أخذ يتحدث عن
البحر المتوسط على أنه بحر الرومان وبحر الإيطاليين ، وأخذ يطالب
حكومتى لندن وباريس باعادة النظر في حدود ليبيا والصومال مع كل من
تونس وتشاد ومصر وسودان وادي النيل والصومال الإيطالي . وكان
الدوتشي يتخذ وسائل ضغط واضحة ضد البريطانيين والفرنسيين ، ومنها
ذلك العدد الضخم من الجالية الإيطالية التي كانت موجودة في ذلك الوقت
في مصر ، وحقوق إيطاليا في فلسطين وعلى أساس أنها الدولة التي تشمل
على الفاتيكان ، والتي من حقها أن تقول كلمتها في الأماكن المقدسة هناك
قبل فرنسا . والمهم هو أن إيطاليا قد استخدمت هذه الوسائل للضغط
للوصول إلى إحتلال واحة الجغبوب وإعتبارها واقعة داخل الحدود

الليبية ، وكوسيلة من وسائل العمل للقضاء على حركة مقاومة المجاهدين الليبيين .

واستندت إيطاليا إلى إحدى الخرائط القديمة ، والتي ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر ، والتي لا تحمل أى تفاصيل عن الصحراء الغربية ، لكي تبنى عليها أن واحة الجغبوب لا تقع داخل حدود الأراضي المصرية .

وكانت مصر تعيش في تلك الفترة نكسه واضحة بعد حوادث مقتل السردار السير لي ستاك باشا ، قائد عام للقوات المصرية ، وحماكم عام السودان ، وحوادث استقالة سعد زغلول ووقف العمل بالدستور وسيطرة بريطانيا على شؤون مصر الداخلية . وكان يصعب على الحكومة المصرية في ذلك الوقت أن تقول كلمة صريحة في موضوع الجغبوب ، خاصة أنها كانت عاجزة عن ذكر أى شيء يتعلق بالحكم في القاهرة نفسها . وما دامت بريطانيا كانت لا ترغب في ذلك الوقت في الاصطدام بالدوتشي ، فقد كان على مصر أن توقع على هذه الاتفاقية الخاصة بالحدود ، وبصفقتها دولة مستقلة ، وتترك بذلك واحة الجغبوب لإيطاليا . وتم ذلك في ديسمبر سنة ١٩٢٥ . واستندت إيطاليا إلى هذه الاتفاقية لكي تعد حملة كبيرة قامت بالاستيلاء على هذه الواحة في شهر فبراير سنة ١٩٣٦ .

واعتقدت إيطاليا أن هذه العملية ستكون في حد ذاتها لا ضعف قوة المجاهدين ، ولكن أحرار ليبيا زادوا من عزيمتهم على مواصلة الجهاد . وإذا كانت بعض الامدادات والمؤن قد قات في أيديهم بعد سقوط هذه الواحة في أيدي الإيطاليين فانهم كانوا قد عقدوا العزم على الحصول على اسلحتهم وذخائرهم وتموينهم من جنود الاعداد أنفسهم .

وحاولت إيطاليا أن تعمل على شراء بعض القيادات القبلية ، كما

استخدمت الدعاية والتخويف وسياسة إلقاء المنشورات من الطائرات على العرب وسائل أعمالها، ولكنها فشلت في كل ذلك .

ولقد عملت إيطاليا على زيادة عدد قواتها الموجودة في ليبيا ، سواء أ كانت هذه القوات اوروبية أو من رجال المستعمرات وخاصة من عساكر الصومال والارتريا وزودتهم بكل ما يلزمهم . وكانت فرق الهجاة الخاصة بعسكر الارتريا من أصلح الوحدات عملا في ليبيا . وعمدت إيطاليا بعد ذلك إلى محاولة لا نشاء فيلق أجنبي يشبه الفرقة الأجنبية الفرنسية ، ويعمل فيه كل من يحلم بالمغامرات العسكرية . وكانت كل ذلك وسائل هامة لفرض سيطرتها بالقوة على ليبيا . ولا ننسى أن مجيء الفاشستيين إلى الحكم ، مع تلك النعرة التي تستند إلى القوة ، وضرورة تكوين جيش إيطالي كبير قد كلفت إيطاليا الكثير من ميزانيتها ، وإن كانت قد أضافت قوة ضخمة في وجه المجاهدين .

وعملت إيطاليا في أثناء سنة ١٩٢٨ على احتلال منطقة الفزان وارسلت إليها الحملات المتتالية ، ونجحت بعد ذلك في الاستيلاء عليها . كما عمدت إيطاليا إلى احتلال الواحات الواحدة بعد الأخرى ، فاحتلت أو جلة وجالو وبشكل أدى إلى تطويق برقة من الغرب ، في الوقت الذي كان فيه احتلال الجغبوب قد عمل إلى تطويقها من الشرق . ورغم كل ذلك فإن المقاومة لم تهبط في برقة ، واستمر عمر المختار يشرف على عمليات الجهاد في هذا الموقع وذلك ، ووصلت قواته إلى مشارف درنة وبنغازي ، كما تمكنت من إيقاع الهزائم بالطواير الإيطالية في أكثر من موقعة ، وكانت تعود منها بالامداد والتموين والأسلحة والذخائر .

والظاهر أن الدوتشي قد وجد في سنة ١٩٢٨ أن حرب ليبيا تهيئ مهزلة

بالنسبة لدولة عظيمة وقوية مثل إيطاليا، فقرر تغيير شكل المعركة في ليبيا وتطوير الامكانيات، وبشكل يسمح له بالقضاء على المقاومة، وبإثبات قوته وعظمة بلاده. وأصدر مرسوما بتوحيد برقة وطرابلس في ولاية واحدة، وعين المارشال بادوليو حاكما عاما عليها. ويعتبر وصول المارشال بادوليو إلى ليبيا في أوائل سنة ١٩٢٩ بداية مرحلة خاصة من تاريخ إيطاليا في ليبيا ومن تاريخ المقاومة الوطنية هناك، إذ أنها مرحلة استخدام الشدة والقوة وحتى النهاية، وفي شكل حرب إبادة شنتها إيطاليا على الوطنيين.

(٣) المارشال بادوليو ونهاية المقاومة :-

اعتمدت المارشال بادوليو على الجنرال جراتزياني كساعد أمين له في عملية « تهديته » ليبيا بالقوة المسلحة. كما اعتمد على الامكانيات التي زوده الدوتشي بها للوصول إلى حل سريع بدعم مركز إيطاليا وسمعتها في المجال الدولي بعد أن كانت مهتزة نتيجة لفشلها أمام الوطنيين.

ولقد قام الجنرال جراتزياني بتولى العمليات الحربية في منطقة فزان، تلك العمليات التي استمرت ما يقرب من العامين، قبل أن يتمكن من السيطرة عليها. وكانت أصوات الدوتشي ترتفع في خطبه الحماسية في روما مليئة بالاتهامات الموجهة إلى فرنسا، وعلى أنها هي التي تمد الثوار الليبيين بالأسلحة في منطقة فزان، وكان الدوتشي يبنى على ذلك ضرورة إعادة النظر في أمر الحدود الليبية الجزائرية والليبية التونسية، وفي صالح إيطاليا. واعتمد الدوتشي على ضعف الوزارات الموجودة في فرنسا، كما اعتمد على قوة ضغط العناصر الفاشستية والنازيونية بعد ذلك لتدعيم النفوذ الفاشستي

وسيطرة إيطاليا على أكبر مساحة ممكنة من المستعمرات في العالم . والمهم هو أن الجنرال جراتزياني كان له مطلق الحرية في التصرف في إقليم الفزان . وكان إتمامه لعملية تهديته يعني إتمام مجزرة بشرية في هذا الإقليم . وكان عليه بعد ذلك أن يعمل كنائب للمارشال بادوليو في إقليم برقة ، وحتى يستخدم فيها ما استخدم في الفزان ، ويصل فيها إلى « تهديته » تامة ، أي إلى القضاء على المقاومة الوطنية قضاء تاما .

ولقد وضعت الحكومة الفاشستية خطة معينة للعمل في إقليم برقة وزودت بها الجنرال جراتزياني كتعليمات عليه أن ينفذها . ولقد نصت هذه التعليمات على ضرورة الفصل بين الأهالي الذين أعلنوا خضوعهم للحكومة ، وبين « الثوار » والمجاهدين العرب ، وإتخاذ كل الوسائل لضمان عدم تسرب نفوذ السنوسيين بين الأهالي الخاضعين للحكومة ، ومنع مندوبي السنوسيين من جمع الزكاة والعشور من الأهالي . واشتملت كذلك على ضرورة قيام الحكومة بعملية « تطهير » بين الوطنيين المقيمين في المدن الساحلية ، وضرورة وضع الأسواق تحت إشراف الحكومة ، ومراقبتها مراقبة دقيقة . وتستمر التعليمات بعد ذلك وتنص على ضرورة إقفال الحدود المصرية الليبية إقفالا تاما ، وذلك لمنع تموين المجاهدين بالمؤن والأسلحة والذخائر من وراء الحدود ، وعملا على حصرهم داخل ذلك العدد البسيط من الواحات الذي ظل في أيديهم . هذا علاوة على ضرورة العمل على شراء أكبر ما يمكن شراؤه من الليبيين ، واستخدامهم ضد المجاهدين ، وزيادة الاهتمام بالناحية السياسية والناحية المعنوية للتأثير على المجاهدين . وكان على الإيطاليين بعد ذلك أن يعدوا أكبر قوة ضاربة يمكن إعدادها للتقدم واحتلال الواحات ونزع أسلحة الأهالي والقضاء على الأدوار ومعسكرات المجاهدين . وعليهم

بعد ذلك أن يقوموا باحتلال واحة الكفرة، كخطوة رئيسية في القضاء على ما بقي من المجاهدين .

وأخذ الجنرال جراتزباني في تنفيذ تعليمات الدوتشي ، وبدأ في عزل الأهالي بعيداً عن نفوذ المجاهدين ، فأنشأ لهم معسكرات خاصة كانت في الواقع عبارة عن مناطق للاعتقال الجماعي ، حتى يظلوا تحت رقابة الفاشستين المستمرة . وأخذ في مهاجمة السنوسيين ، وعمل على حل زواياهم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم ، وكذلك أملاك وأراضي وأوقاف الزوايا ، وكل ذلك لتضييق الخناق على المجاهدين الليبيين في برقة .

ولكن المعارك ظلت مستمرة في كل مكان، ورغم زيادة أعداد الإيطاليين فإن الوطنيين قد أفادوا من سرعة حركتهم لتزويد أنفسهم بما يلزمهم في ميدان المعركة .

وواصل الفاشستيون برنامجهم في سنة ١٩٣٠ باحتلالهم لواحة الكفرة ، واستخدموا في ذلك قوات كبيرة . وكان السلاح الجوي الإيطالي يقوم بتغطية القوات الإيطالية من المشاة والقوات الميكانيكية في هذه العمليات . وتوصلت أخيراً القوة الغاشمة إلى احتلال الجوف والتاج ، وهي أهم مراكز في واحة الكفرة . وجاء بادوليو بنفسه للتفتيش على القوات الإيطالية هناك في شهر يناير سنة ١٩٣١ .

وكان لسقوط الكفرة في أيدي الإيطاليين أثراً سيئاً على حالة المجاهدين الليبيين ، إذ أنه حرّمهم من مراكز تموين ، ومن قواعد يستندون إليها في عملياتهم الحربية .

وكانت القوات الإيطالية في ذلك الوقت قد تمكنت من اتمام اغلاق

الحدود المصرية بشكل تام ، وذلك عن طريق ذلك الخط من الاسلاك الشائكة الذي قاموا بتمديد من غربى السلوم جنوباً إلى غربى سيوة ، وبشكل يفصل بينها وبين الجغبوب ، وعلى مسافة ثلاثمائة كيلو متراً . وانشأ الايطاليون نقط حراسة ومعسكرات بحرية فى نقط كثيرة على طول هذا الخط من الاسلاك الشائكة . حقيقة أن المجاهدين قد تمكنوا فى حالات كثيرة من قص الاسلاك الشائكة والعبور إلى مصر ، أو من استلام بعض التوطين والامدادات منها ، ولكن هذا الخط الجديد المحصن قد أثر تأثيراً كبيراً على سير عمليات التهريب التى كانت لازمة لقوات المجاهدين فى ذلك الوقت . وكانت سنوات ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ سنوات جافة ، وقل فيها سقوط المطر ، وبشكل أثر على كمية الخضرة الموجودة فى ليبيا فى ذلك الوقت . ورغم الانهك والجوع وقلة الامداد فان حركة الجهاد قد استمرت برئاسة السيد عمر المختار .

وزاد من ارهاب إيطاليا للاهالى أن شكلت المحكمة العسكرية المتنقلة المعروفة باسم « المحكمة الطائرة » ، والتى كانت تتنقل من مكان لآخر ، حسب الأوامر البرقية للقيادة الإيطالية ، فاشتراك فى محاكمة من يقع أسيراً لمدة بضعة دقائق وتصدر أحكامها ، وتنفذ هذه الأحكام فى الحال أمام جمع من الاهالى .

وأخيراً فقد شاء الحظ أن يقع السيد عمر المختار أسيراً فى يد القوات الإيطالية ، وكان قد دخل فى أحد الوديان مع كوكبة من فرسانه ، وعلم بذلك الايطاليون وحاصروا الموقع . وكان السيد عمر المختار على رأس حفنة من رجاله ووجد نفسه فى مواجهة قوات إيطالية متفوقة فى العدد

والأسلحة ، وجرح في المعركة التي وقعت بالقرب من سيدى رافع ، ولم تنفى الشجاعة أمام التفوق العددي وتفوق الأسلحة ، فاضطر إلى التسليم . وشعرت إيطاليا بأهمية هذا الأسير ، وحضر المارشال بادوليو من إيطاليا لحضور محاكمته شخصيا . ونقل السيد عمر المختار إلى بنغازى حيث جرت محاكمته أمام محكمة ميدان عالية ، انعقدت في دار البرلمان البرقاوى . وإن قصة محاكمة هذا الشيخ المجاهد لدليل واضح على قسوة الحكم الاستعماري ، وعلى صلابة عود المجاهدين المغاربة ، وإرتفاع روحهم المعنوية .

لم تكن عزيمة ذلك الشيخ العربي ، وهو أسير جريح ، ورد بنفسه على اتهامات الايطاليين ، وشرح لهم أنه مجاهد وطني ، ينفذ الأوامر التي تصدر إليه من رؤسائه ، كأي قائد في الميدان . وتحمل مسئولية ما قام به ، وما قام به رجاله كقائد عام في الميدان . ورد على الاتهامات ، وشرح أن رجاله ليسوا من رجال العصابات أو من قطاع الطرق ، بل رجال تحرير يقبلون الموت في سبيل تخليص بلادهم من حكم الأجانب . وكانت الأوامر الصادرة من روما إلى هيئة المحكمة العسكرية تقضى باعدام كل مجاهد عربي يقع أسيرا ، إعدامه أمام الجمهور ، وكوسيلة من وسائل الإرهاب والحرب النفسية . ولكن الايطاليين أخطأوا خطأ فاحشا في محاكمتهم لهذا القائد الوطني المسن ، وزاد خطأهم وضوحا حينما رفضوا له حق الدفاع عن نفسه ، ثم حكموا عليه باعدام . حقيقة أن جهاد السيد عمر المختار كان قد أقلق مضاجع الايطاليين لمدة سنوات طويلة ، ولكن حكم الاعدام عليه كان في صالح الحركة الوطنية العربية ، وخاصة من الناحية المعنوية والنفسانية . وتخلصت إيطاليا من خصم قوى عنيد ولكنها عملت على تخليده اسمه ، ورفعته إلى مرتبة الشهداء في أعين كل العرب الوطنيين .

وتفد حكم الإعدام في السيد عمر المختار علنا ، وجمع الايطاليون ما يزيد عن عشرين ألف لبي لرؤيته وهو يسير إلى حبل المشنقة وينطق بالشهادة. واعتقد الايطاليون أنهم نجحوا في القضاء على حركة المقاومة ، وحركة تحرير البلاد من حكمهم ، ولكن ثورة الرأي العام العربي ، وثورة الشعور الإنساني أظهرت أن إيطاليا لن تتمتع في ليبيا إلا بهدوء نسبي ومؤقت . ذلك أن القطيعة قد استحسنت بينها وبين العرب الذين سيقبلون الخضوع للقوة ، ولكن انتظاراً لأول فرصة سانحة ، ولكي يهبوا من جديد ، وأسلحتهم في أيديهم ، ولمواصلة ما بدأه عمر المختار .

(٤) الاستعمار ونهايته : -

كانت عملية تنفيذ الحكم بالإعدام في السيد عمر المختار ضربة قوية أصابت حركة المقاومة الوطنية في صميمها . ولا شك أن اختفاء مثل هذه القيادة قد أثرت في معنوية الرجال ، أو من بقى من الرجال على قيد الحياة . ولقد انتهزت السلطات الإيطالية هذه الفرصة لكي تمنع في عملياتها ضد الوطنيين ، وتقوم بها بسرعة كبيرة وفي كل اتجاه . وأخذت الطائرات تتعقب المجاهدين وأسرمهم في كل مكان . ووصل عدد اللاجئين الليبيين إلى منطقة تشاد إلى بضعة آلاف في أشهر بسيطة ، كما اضطرت جماعات كثيرة من الليبيين إلى التوغل في صحراء مصر الغربية ، وكان معظمها من النساء والشيوخ والأطفال ، وكانت الطائرات تتعقبهم ، ووجد رجال الحدود المصريين أنهم كانوا في حالة من العوز والانهك بصعب وصفها . والمهم هو أن استمرار هذه العمليات قد مكن إيطاليا في مدة السبعة أشهر التالية بتنفيذ حكم الإعدام في السيد عمر المختار من القضاء على

ما يبقى من حركة المقاومة . ومهدت إيطاليا لنفسها بذلك أمر التفرس في ليبيا واستغلال مواردها ، كما يحلو لها .

والواقع أن المارشال بادوليو مع الخبرال جراتزياني كانا قد قاما بدورهما للاعداد للاستعمار الإيطالي في المرحلة الأولى ، وهي المرحلة الخاصة باخراج الأهالي من أراضيهم ، ووضعهم في معسكرات خاصة ، بدعوى منع اتصالهم بالمجاهدين . وعملت هذه الخطة على توفير مساحات واسعة من الأراضي الواقعة في الشريط الساحلي الليبي ، والتي كانت تزرع على مائة الأمطار - توفيرها وبصفتها أصبحت أرضا بدون زراع . وجاءت ظروف الليبيين داخل هذه المعسكرات ، وانتشار الوباء بينهم وتأثير المجاعة وسوء التغذية عليهم ، وقلة المراعى لأواشيهم - جاء كل ذلك لكي يقلل من عدد الليبيين ، وعدد المواشى الذي يمكنه أن يزرع الأرض الصالحة للزراعة . ولذلك فإن هذه المرحلة تعتبر مرحلة قائمة بذاتها ، وانخفاض فيها تعداد ليبيا ، ونتيجة للأحصاء الذي قام به الجنرال جراتزياني ، وتصريحة عن عدد سكان ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي ، من مليون وخمسمائة ألف إلى ما لا يصل إلى المليون . حقيقة أن إيطاليا قد خسرت في هذه المرحلة أيدي عاملة في مستعمراتها ، ولكن إيطاليا كانت تشكو من كثرة الإيدي العاملة الباطلة في بلادها ، وكانت تفضل إستلامها الأرض بدون عمال على إستلامها مزودة بالإيدي العاملة .

ونلاحظ في نفس هذه المرحلة إزدياء قوة ضغط ودعاية العناصر الاستعمارية الإيطالية المتطرفة ، وما دامت إيطاليا قد وصلت إلى العزة والكرامة في ظل الدوتشي ، ونجحت في انشاء جيش كبير قوى ، فعليها أن تعيد مجدها التاريخي حول البحر المتوسط ، وتنشئ إيطاليا حديثة

في مستعمراتها في شمال افريقية ، وتنشئوها بعناصر لا تينية ، وعناصر كاثوليكية في نفس الوقت . ولقد كانت نداءات لتوجيه الرأي العام الإيطالي صوب الميدان الخارجي منعالة عن التفكير في الأحوال الداخلية، خاصة وأن الفاشيسته كانت لا تسمح بكثير من التفكير . ولتقم الدولة بنقل أسير إيطالية بأكملها ، وباعداد ضخمة ، وتوزع عليهم الأراضي في ليبيا ، حتى يساهموا في بناء الامبراطورية الإيطالية الحديثة .

وحيثما عين الدوتشي ماريشال الجو بالبو في سنة ١٩٣٤ نائبا للملك على ليبيا ، أخذ الماريشال على عاتقه أمر تنفيذ المرحلة الثانية من هذه الخطة الاستعمارية المنظمة . واستمرت السلطات الإيطالية في عمليات نزع الأراضي من العرب بدعوى اتصالهم بالمجاهدين ، أو دفعهم الزكاة والعشور للسنوسيين . كما أن الإدارة الحديثة لـإيطاليا في ليبيا وضعت نوا من التخطيط لليبيين فيما يتعلق باستخدام وسائل حديثة في الزراعة في بلادهم ، وكان معنى تردد أحد العرب في تنفيذ هذه التوجيهات هو حرمان السلطات الإيطالية له من مواصلة استغلاله لأرضه وأرض أجداده . وخدمت كل هذه الأراضي التي حصلت عليها السلطات الإيطالية حكومة روما في عملية تهجير فقراء الإيطاليين إلى ليبيا . وأخذت السلطات الإيطالية في إنشاء قرى صغيرة لا استقبال المهاجرين الوافدين . وإذا كان عدد العرب الذين أدخلوا إلى المعسكرات الجيرية في برقة قد وصل إلى ٨٠.٠٠٠ حتى سنة ١٩٣١ ، فإن عدد المهاجرين الإيطاليين قد وصل في سنة ١٩٣٥ إلى ٧٥.٠٠٠ مهاجر . وقامت مؤسسات حكومية هي مكتب الهجرة ، وجمعية الضمان ، بإنشاء المساكن لهؤلاء المهاجرين الإيطاليين ، وتوزيع الأراضي عليهم، وبمساحات

ثأرواح بين عشرة وخمسين هكتار للأسرة. أما العرب فقد تركهم الإيطاليون يهيمون في الصحراء بحثاً وراد العشب لما بقي لهم من ابل ومواشى .

و كانت الخطة التي عملت إيطاليا على تطبيقها في الاستعمار في ليبيا لا تقتصر على مجرد حرمان العرب من الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة. بل كانت تهدف القضاء على اللغة العربية ، وعلى الدين الاسلامي إن أمكن، ومحاولة تطوير الليبيين إلى رعايا إيطاليين ، أو حصر من يتبقى منهم على حاله وخصائمه في داخل الصحراء . لقد أصبحت اللغة الإيطالية هي اللغة الرسمية الوحيدة للتعامل مع كل سلطات الولاية ، وطبقت إيطاليا النظام الاستعماري المتطرف على التعليم في المدارس حين فرضت اللغة الإيطالية فرضاً على كل المدارس ، ولتعليم كل المواد ، وحق في المدارس الأولية. وعملت إيطاليا على التضييق على الدراسات الإسلامية ، وفرضت سلطة محاكمها الإيطالية للتصديق على الأحكام التي تصدرها المحاكم الشرعية . وهدفت إيطاليا من رواء ذلك إلى خلق جيل يتحدث الإيطالية ويدين بالولاء لروما . وكانت هذه العملية تسمح لايطاليا باستغلال الامكانيات البشرية الموجودة في المستعمرة ، وإلى أكبر درجة ممكنة، وبعد أن كانت قد استغلت الامكانيات الاقتصادية والاستراتيجية .

ولقد اضطر عدد كبير من أبناء ليبيا واجرارها إلى ترك البلاد والهجرة إلى الخارج لكي يجاهدوا من أجل عروبة بلادهم ، وذهبوا إلى تونس وإلى سوريا ، وجاء عدد كبير منهم إلى مصر . وكونوا هنا وهناك جزراً صغيرة تعمل وتكافح من أجل ليبيا . ولقد ظهر في بعض الاوقات أن هذه المجموعات قد اختلفت مع بعضها ، ولكن الواقع أن الاختلاف لم يكن إلا في الوسائل ، إذ أن أهدافهم كانت واحدة . وحين احتاحت إيطاليا

إلى جنود تستخدمهم في حربها ضد الحبشة، منذ بدء العمليات في شرق إفريقيا سنة ١٩٣٤ أخذت في اغراء الليبيين على التطوع في القوات المسلحة الإيطالية. وكانت عملية التجويع التي قامت بها إيطاليا لهذا الشعب أكبر دافع لهم على أن تقبلوا العمل، خاصة وأنهم كانوا يعشقون حمل السلاح. وهكذا ظهر وكأن إيطاليا قد أصبحت تعتمد على قوات مسلحة عربية، وأخذت تفاخر بهم كل من بريطانيا وفرنسا، واستغلتهم أسوأ استغلال في حربها ضد الحبشة، وفي السنوات السابقة لإعلان الحرب العالمية الثانية. ولكن إيطاليا لم تكن تسمح لهم بالتقدم لرتب الضباط التي كانت قاصرة على الحاصلين على الشهادات الإيطالية، كما كانت تنظيماتهم الخاصة بالشباب وحتى داخل الحزب الفاشستي منفصلة عن تنظيمات شبه الجزيرة نفسها.

ورغم ظهور ليبيا وكأنها قد أصبحت أرضا إيطالية، وصدور القانون الإيطالي سنة ١٩٣٨ الخاص باعتبار الليبيين « مواطنين إيطاليين »، فإن زيارة واحدة لليبيا في ذلك الوقت كانت تكفي لإثبات الفرق بين الحاكم والمحكوم، وعلى أساس الجنس، وعلى أساس اللغة، وعلى أساس الدين. فلم يكن يسمح للعربي بركوب سيارات النقل بزيه العربي إذا ما كان في العربة بعض الإيطاليين، وكذلك الأمر بالنسبة للمقاهي والاماكن العامة، وبالنسبة لكل شيء. وكان على العربي أن يصبح إيطالي في مظهره وملبسه ولغته حتى يقبل بين الإيطاليين، رغم عدم ورود أي شيء من ذلك في القانون الإيطالي.

ولقد قام الليبيون الأحرار المهاجرون في الخارج بفضح كل ذلك. واسسوا في سوريا جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي برئاسة بشير السعداوي، وهي الجمعية التي وضعت في سنة ١٩٣٩ نص الميثاق الوطني الذي

أصر على ضرورة تأليف حكومة وطنية مستقلة لطرابلس وبرقة ، يرأسها أمير مسلم تختاره البلاد ، والعمل على تكوين جمعية تأسيسية لوضع الدستور ، تمهيدا لانتخاب مجلس الامة الذى يشرف على أعمال هذه الحكومة . ونادت هذه الجمعية بضرورة إعتبار اللغة العربية لغة رسمية ، والاسلام ديننا للدولة . وطالبت بضرورة سيطرة هذه الحكومة سيطرة تامة على الاوقاف ، وإشرافها على إحترام الشعائر الاسلامية . ونادت بالعمل على إصدار العفو عن كل المتهمين السياسيين ، تمهيدا لعودتهم إلى بلادهم ، ومشاركتهم فى بناءها . وأخيرا فانها كانت قد طالبت بضرورة تنظيم العلاقة بين إيطاليا وليبيا ، وعلى أساس عقد معاهدة بين البلدين ، تعترف لليبيين باستقلالهم ، وتضمن للايطاليين - مؤقتا - بعض المزايا .

أما فى مصر فقد التفت عدد كبير من الليبيين ، وخاصة من إقليم برقة ، حول السيد محمد إدريس السنوسى ، وعملوا معه على تخليص البلاد من حكم الاجانب ، وقاموا بنشاط فى أثناء المفاوضات الخاصة بالحدود المصرية البرقاوية ، وايدوا حركة كفاح مجاهدى عمر المختار أمام الايطاليين . ولكن حركة أخرى عملت فى مصر بإرشاد أحمد السويحلى ، وكانت لها آراء تهدف إلى فصل الدولة الليبية العربية عن نشاط السنوسيين الدينى .

ولقد ساعدت كل هذه الحركات على تكتل الشعور القومى العربى فى سبيل خدمة كفاح ليبيا ضد الاستعمار . ولم تكن هذه الحركات فى حقيقة الأمر الا انعكاساً للحالة والقوى والاتجاهات الموجودة فى ليبيا نفسها فى ذلك الوقت . ولم يكن التأييد الذى لقته فى الاقطار العربية التى تعمل فيها الا دليلا على وحدة الشعور ، ووحدة المعركة ، التى خاضها العرب ضد الاستعمار .

ولكن علينا أن نعرف بأنه كان من الصعب على هذه الحركات السياسية أن تؤدي إلى نشوء حركات عسكرية تعمل على تحرير البلاد، ما دامت قوات الاحتلال الأجنبية تسيطر على الموقف، وعلى الأسلحة والذخائر في كل البلاد العربية. وكان عليها أن تنتظر فرصة تغيير الموقف الدولي، لكي تبحث عن حلفاء جدد يمكنهم أن يمدوها بالأسلحة اللازم لمواصلة الجهاد، خاصة وأن الشجاعة الفردية لم تعد شيئاً يذكر أمام قوة الأسلحة الحديثة. ولقد سئحت هذه الفرصة بإعلان الحرب العالمية الثانية، وباشتراك إيطاليا فيها إلى جانب ألمانيا. فاختار الليبيون أعداء المستعمر في بلادهم حلفاء لهم، وصمموا على العمل إلى جانب «الحلفاء» لطرد الإيطاليين الفاشستيين من ليبيا. وتعتبر هذه مرحلة جديدة من مراحل تاريخ ليبيا، أرتبطت فيها بالوضع الموجودة في إقاليم المشرق العربي، مثل ارتباطها بالحركات الوطنية التي كانت موجودة في بلدان المغرب العربي في أثناء الحرب العالمية الثانية.

خاتمة الباب

لقد أثبتت ليبيا في فترة ربع قرن قيامها بحركتين من حركات الجهاد الأصيلة ، والتي استندت إلى الإسلام كدعامة من دعائم شخصيتها العربية أنها تشتمل على شعب أصيل يعرف كيف يكافح ضد الاستعمار . وكانت الحركة الأولى في أثناء الحرب العالمية الأولى، وامتدت إلى فترة ثلاث سنوات. أما الفترة الثانية فقد جاءت في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، وظلت مدة عشر سنوات تقلق مضاجع الايطاليين .

حقيقة أن ليبيا قد استخدمت المفاوضة السياسية وسيلة من وسائل حل مشكلاتها مع المستعمر في الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى . ولكن علينا أن نذكر أن هذه المفاوضات كانت تمثل اتجاهات قيادة معينة أكثر من تمثيلها لاتجاه « الرأي العام » إن جاز هذا التعبير . وعلينا كذلك أن نعرف بمرحلة الثورية التي تميز بها أبناء ليبيا ، وشمول حركتهم ، وامتدادها إلى ما وراء الحدود، حين ربطوا بينها وبين ضرورة العمل على إخراج البريطانيين من مصر نفسها في أثناء الحرب العالمية الأولى . كما أنهم لم يفصلوا أنفسهم عن جيرانهم العرب والمغاربة ، سواء في المشرق أو في المغرب، واءتزوا بعروبيتهم ، في نفس الوقت الذي اءتزوا فيه باسلامهم . وإن معنى الاصرار على عملية الكفاح من أجل التحرير ليبدل على وعى سياسى واضح. ويجب علينا ألا ننسى وجود جماعات إباضية كثيرة ، تعيش على طريقة اشتراكية ، ولا تعرف سوى الحرية والديموقراطية ، وتعز باسلامها . وإن

وجود هذه الجماعات لأساس لوضوح الرؤيا في مجال البناء السياسى
والمتناقضات الموجودة بين الوطنى والأجنبى فيه ، مثل وضوح الرؤيا في
مجال الأسس الاقتصادية التى تبنى عليها السياسة .

وأخيرا فعلىنا أن نعرف بذلك الشبه الذى يربط بين حركة كفاح
أحرار ليبيا ، وحركة كفاح أحرار الريف فى شمال المغرب ، خاصة وأن
الحركتين قد ظهرتتا فى نفس الوقت ، وفى إقليمين مختلفين من أقاليم
المغرب الكبير .

الباب السابع

كفاح المغرب الأقصى وثورة الريف

كانت الفترة التالية لإعلان الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى هي فترة كفاح مسلح وجهاد قامت به العناصر الوطنية في جميع أنحاء المغرب الأقصى لمحاولة إخراج الأجنبي المستعمرين من البلاد .

وكان لتقسيم المغرب إلى منطقتي نفوذ ، فرنسية وإسبانية ، وطبقا لاتفاقيات هاتين الدولتين مع بعضهما ، وموافقة بقية الدول الأوروبية على ذلك - كان لهذا التقسيم أثرا على شكل الحركات الوطنية التي قامت في المغرب ، ما دام العدو يختلف عند السواحل الشمالية في الريف عنه في مناطق الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى .

وإذا كانت إسبانيا قد عجزت في الفترة التالية لإعلان الحماية عن أن تتوغل بقواتها من قواعد المواجهة في المدن والوادي الساحلية صوب الداخل ، فإن الوضع كان يختلف عن ذلك في منطقة الحماية الفرنسية . ذلك أن القوات الفرنسية كانت قد زحفت - كما شرحنا في الباب الرابع - من الدار البيضاء شرقا ، ومن وجدة غربا ، لكي تتقابل في فاس ، عاصمة الإدارة والعلويين . وكان الاحتكاك المباشر في منطقة الحماية الفرنسية مع الأتالي هو الذي أدى إلى نشوب الثورات في هذه المنطقة ، قبل ظهورها في منطقة الريف الشمالية .

وإذا كانت فرنسا قد صممت في ذلك الوقت على استخدام القوة ، حتى ولو كان ذلك باسم السلطان ، لفرض سيطرتها على منطقتها ، فإن هذه المنطقة لم تهدأ بالفعل إلا بعد سنوات طويلة . وكانت سنة ١٩١٢ سنة مليئة بالثورات في كل مكان ، وكذلك فترة الحرب العالمية الأولى ، وفترة ما بعد هذه الحرب .

وإذا كانت الأناضول قد اتجهت منذ سنة ١٩٢١ صوب منطقة الريف ،
نتيجة لموقعة أنوال التي هزمت فيها القوات الإسبانية ، وظلت تتبع أحداث
هذه المنطقة حتى سنة ١٩٢٦ ، فإن منطقة الحماية الفرنسية لم تهدأ تماما حتى
سنة ١٩٣٤ .

واحتاجت فرنسا إلى قوات ، واحتاجت إلى أموال ، كما احتاجت إلى
السياسة لكي تصل إلى تحقيق أهدافها الاستعمارية . ودفعت فرنسا كل ذلك ،
إذ أنها كانت تعرف قيمة سيطرتها على بلاد مثل المغرب الأقصى . وهي
فترة مجيدة من فترات كفاح العرب والمغاربة المسلمين من أجل حريتهم
واستقلالهم . وإذا كان التاريخ لا يعرف الكثير عن تفاصيل كفاح رجال
الجبال في الأناطلس المتوسط والأناطلس الأعلى ، إلا عن طريق المصادر
الفرنسية ، فإن مرحلة ثورة الريف تعتبر فترة زاهية في تاريخ كفاح هذا
الشعب من أجل استقلاله .

الفصل التاسع والعشرون

ليوتى وعمليات التهدة

كانت ثورة فاس هي التي دفعت فرنسا إلى العمل ، ودفعتها إلى التصميم على فرض حمايتها على المغرب الأقصى . ونتيجة لمعاهدة ٣٠ مارس عملت فرنسا على تنظيم علاقاتها بهذا الاقليم الجديد وأصدرت مرسوما في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٢ بإنشاء الإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى . وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك تجميع السلطات السياسية والعسكرية في يدي ممثل لها هناك ، حتى وإن كانت وضعيته القانونية تخضعه لوزارة الخارجية الفرنسية . وكان على فرنسا أن تختار شخصية يمكنها القيام بهذه الاعباء ومواجهة الموقف بكل مشكلاته العسكرية والادارية ، في الوقت الذي تحافظ فيه على الشكل العام للمشكلة ، وتعمل فيه عن طريق الحماية باسم السلطان . ووقع اختيارها على الجنرال ليوتى للقيام بهذه المهمة .

(١) ليوتى وانتشار الثورة :

كان الجنرال ليوتى من العسكريين الفرنسيين الذين تدرنوا في الهند الصينية وتونكين مع الجنرال جاليني ، وسيكون النظام الذي سيعمد إلى تطبيقه في المغرب الأقصى يشتمل على كثير من المبادئ التي وضعها الجنرال جاليني في الشرق الأقصى ثم في جزيرة مدغشقر . وتدرن ليوتى بعد ذلك ، ومنذ سنة ١٩٠٤ ، في المنطقة الجنوبية الغربية من الجزائر ، وهي منطقة عين الصفرة والتي كانت المشكلات الخاصة بالحدود في هذا الوقت مع المغرب الأقصى تجعل منها منطقة عمليات شبه دائمة . ونظراً لدقة المشكلة المغربية

في ذلك الوقت ، وخاصة فيما يتعلق بأمور سيادة السلطان ، وموقف الدول الأجنبية حيال عملية توسع القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر في ذلك الوقت داخل حدود المغرب ، نظراً لذلك فإن فرنسا قد اختارت الكولونيل ليوتي لهذه المهمة ، لما امتاز به من الشدة والصرامة الممزوجة في نفس الوقت بالرونة والدبلوماسية . وحصل على رتبة جنرال وهو قائد لمنطقة عين الصفرة ذات الحدود غير المحددة تماماً مع السلطنة المغربية في ذلك الوقت ، ثم أصبح قائداً لفرقة وهران ، وتدخل في عملية ثورة بني إسناسن .

ولقد اختارت فرنسا الجنرال ليوتي بعد التوقيع على معاهدة الحماية في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ لشغل منصب المقيم العام في المغرب والقائد العام للقوات المسلحة هناك . وكان وصوله للمغرب يمثل بدء مرحلة خاصة في تاريخ هذا الاقليم ، إذ أنه قد اشتمل على فترة التهدئة ، واشتمل على إنشاء تنظيم إداري حديث ، وظل ليوتي في المغرب حتى نهاية حرب الريف في سنة ١٩٢٦ . وسمحت له هذه السنوات الاربعة عشر بأن يترك إسمه في هذا البلد ، وبصفته مسئولاً عن كل ما حدث فيه في هذه الفترة .

وصل الجنرال ليوتي إلى الدار البيضاء على ظهر البارجة الفرنسية جول فيري ، وبعد بضعة أيام فيها تم في الرباط وصل إلى فاس العاصمة يوم ٢٤ مايو وقابل المولى عبد الحفيظ في اليوم التالي . وكان خطاب تقديم أوراقه ينتهي باصراره على ضرورة التعاون مع فرنسا لتثبيت دعائم النظام وإدخال وسائل الحضارة في البلاد . والواقع أن عملية تثبيت دعائم النظام كانت أساسية وضرورية في ذلك الوقت ، خاصة وأن أكثر من ثلاثة أرباع المغرب كان قد أفلت من سيطرة حكومة السلطان . وشاءت الظروف أن تقوم عناصر الثوار في نفس الليلة بالهجوم على مدينة فاس ، رغم حماية القوات

الفرنسية فيها لكل من السلطان والمقيم العام الجديد الجنرال ليوتي . ولا شك أن هذه الهجمة القوية التي تعرضت لها العاصمة من ثلاث جهات قد اشعرت ليوتي بأنه في ميدان حرب ، وأن منصبه لا يمكن أن يقتصر على مجرد اختصاصات سياسية وإدارية . كما أنه شعر بقوة تحدى العناصر الوطنية لنظام الحماية ، وفي قيادتها العامة ، وليلة وصولها . ولقد اشترك في هذه الهجمة القوية كل من أولاد يحيى وعدد من الجبالا وأولاد الحاج والشراردة والبرانس وغيرهم من القبائل المحيطة بالمنطقة . وأسرع ليوتي بإصدار الأوامر إلى الكولونيل غورو بالقيام بعمليات لابعاد المهاجرين عن العاصمة . ونجح هذا الكولونيل في إبعادهم إلى ما وراء نهر سبو ، أى إلى بضعة كيلو مترات خارج العاصمة ، ولكن هجماتهم تكررت في يومى ٢٨ ، ٢٩ . ولا شك أن هذه الحالة هي التي أثرت في الجنرال العتيد واشعرت أنه قيادته مهددة ، وكذلك نظام الحماية وكل ما يقوم ببنائه في داخل البلاد ، مادام الرجال الوطنيين قد صمموا على عدم الاعتراف بمثل هذه الحماية . ولذلك فإنه قد قرر ، ولأسباب الأمن ، نقل عاصمة المغرب من إقليم فاس حتى الساحل ، واختار لذلك مدينة الرباط التي تقع على المحيط الأطلسي ، وعند مصب بورقراق ، حتى وإن كان مناخها غير صحى . لقد نشد الجنرال ليوتي حماية الاسطول الفرنسى له حتى يتمكن من العمل من هجئهم القاعدة الجديدة ، ويتمكن من تهدة أو اخضاع داخلية للبرابرة ، كليت الرباط هي احدى عواصم المغرب القديم ، رغم صغر حجمها وقلة أهميتها في ذلك الوقت . ولكن الجنرال ليوتي سيعمل على توسيع المدينة لتلائم الرضى الواقعة إلى جنوبها ، وينشئ فيها مدينة جديدة تضاف إلى المدينة القديمة ، ويكون لها طابع أن يحس بالمدينة الوطنية التي تبنى . وقد كانا منتهيين رأينا مثالا على ما نحتاجه من طابع

مزدوج ، مغربي لم تمسسه يد الاستعمار وتجاوره أحياء أوربية وتخصص
للأوربيين . وهي سياسة جديدة لم تكن فرنسا قد سارت عليها فيها مضى في
الجزائر ، إذ أنها كانت قد حاولت هناك أن تعيد تخطيط المدن الوطنية
المغربية وعلى طريقة أوربية ، فالتفت الطراز العربي الأندلسي ، في الوقت
الذي عجزت فيه عن بناء مدن يمكن وصفها بأنها أوربية . والمهم هو أن
ليوتي سيداً من الرباط في عمليات التنظيم الجديدة ، وكذلك في مواجهة
الثورات التي كانت قد انتشرت في كل مكان .

ولقد وضع الجنرال ليوتي خطة عمله منذ منتصف شهر يونيو ، ووافقت
عليها حكومة باريس . ويمكن تلخيصها في ضرورة تحديد عمليات الفرنسيين
بالمناطق المحتلة بالفعل ، ولكن على أساس تأمينها عن طريق ضمان وتنظيم
المناطق المحيطة بها ، وكذلك العمل على منع الثورات والاضطرابات في
المناطق القريبة منها ، وذلك بالاعتماد على كبار القياد والزعماء القبليين مثل
الجلال في مراكش وانقـالو في موجدور وعيسى بن عمر في آسفي ،
واعطائهم كل ترخيصات ممكنة ومقبولة . واشتمل البرنامج كذلك على
ضرورة ترك مناطق زيان دون أي تدخل فيها ، حتى لا تبدأ هذه المناطق في
الثورة من جديد . وكان من اللازم تأمين فاس ضد تجمعات القبائل
الموجودة على الضفة اليمنى لنهر سبو ، وذلك بإنشاء قوة ضاربة في هذه المنطقة ،
بقيادة الجنرال غورو . وكان الجنرال ليوتي لا يرغب في أخذ خطوة واحدة
إلى الامام الامن قاعدة ثابتة ومنظمة ، ودون أن يترك للحظ أي دور يلعبه
في فرض ومد سلطة الفرنسيين على المغرب الأقصى اقلها بعد اقليم . وكان
الجنرال ليوتي يرغب في تهيئة الجو في المناطق الجديدة التي سيعمل فيها عن
طريق وسطاء ثقي فيهم ، ولا يقدم على خطواته الا بعد أن تسمح كل

الظروف بذلك . وكان يرغب بعد ذلك في أن يقدم على العمليات بقوة كبيرة ، وبتفوق عددي واضح وتفوق في الاسلحة ، وفي عملية معينة بذاتها ، حتى لاتصيبه أية هزيمة أمام رجال المغرب الثوار الاحرار . لقد كان هذا هو النظام الذي رغب ليوتى في استخدامه في المغرب ، وهو النظام أو الطريقة التي حملت اسمه ، رغم أنه كان نفس النظام ونفس الطريقة ونفس الخطة التي سار عليها الجيرال جاليني استاذة في كل من الهند الصينية وجزيرة مدغشقر .

لقد كانت هذه المهمة مهمة صعبة ، ولكن تنفيذها بهذه الطريقة يشرح لنا ذلك النجاح الذي أصابه الجيرال ليوتى في المغرب الاقصى رغم قوة عزيمة وبأس رجال المغرب الاحرار . ولقد أعطته الحكومة الفرنسية السلطة ، وفي الميادين العسكرية والادارية والمالية ، وحق في الميادين السياسية ، وحتى فيما يتصل بالسلطان ، صاحب السيادة القانونية أو الاسمية على البلاد ، والذي سارت باسمه كل هذه العمليات ، وفي بلاده ، وبقيادة الفرنسيين .

ولكن علينا أن نعرف بأن الموقف لم يكن مواتيا أمام الجيرال ليوتى في أول الأمر ، خاصة وأن السلطان لم يكن يرغب في الموافقة على أى شىء يطلبه منه الفرنسيون . وكان المولى عبد الحفيظ قد وصل إلى الحكم لتخليص البلاد من نفوذ الفرنسيين والاجانب ، وعلى أساس أنه قائد حرب تحرير ، وفي وقت ظهر فيه أن أخيه المولى عبد العزيز قد أسلم نفسه فيه للاجانب . وإذا كانت الظروف قد اجبرت المولى عبد الحفيظ على طلب مساعدة فرنسا لحماية عاصمته فاس من القبائل الثائرة ، بعد نزول القوات الفرنسية في الدار البيضاء واحتلالها لوجده ، وإذا كانت نفس هذه الظروف كانت قد اجبرته كذلك على التوقيع على معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ،

فان المولى عبد الحفيظ قد رفض أن يوافق على أى مشروع يتقدم به له الفرنسيين . ولقد شرحنا الظروف التى أحاطت باعتزال المولى عبد الحفيظ الحكم فى الباب الرابع ، والظروف التى أحاطت باختيار أخيه المولى يوسف سلطانا للمغرب فى ظل الحماية . وإن شخصية المولى يوسف ستكون أكبر مساعد للجنرال ليوتى لاتمام مهمته فى المغرب الاقصى فى ذلك الوقت

وكان المولى يوسف أخا للمولى عبد الحفيظ ، وصدر مرسوم سلطانى بتعيينه خليفة له فى فاس بعد اعلان الحماية . وكان من المعجبين بأخيه الثالث المولى عبد العزيز ، وكان يمتاز بدماعة الخلق ، وعدم تصلبه ، خاصة إذا ما وضع أمام الأمر الواقع . وكان شخصية قيادية من الدرجة الثانية ، تسمح للفرنسيين بالقيام بما يحلو لهم فى المغرب فى ذلك الوقت . ولذلك فان الفرنسيين قد رشحوه لكى يكون سلطان الحماية ، أى أن يصبح رمزا للبلاد فى الوقت الذى يجمع فيه الجنرال ليوتى السلطات العسكرية والادارية والسياسية والاقتصادية ، بنفس الطريقة التى جمع بها اللورد كرومر نفس الاختصاصات فى مصر مدة ربع قرن .

وكانت الثورة قد انتشرت فى كل مكان ، وأصبح على الجنرال ليوتى أن يوجهها بكل حزم ، وطبقا لطريقته . وكانت القبائل تحتل البادية وتسيطر على الطرق . وكانت فاس لا تزال فى حالة تشبه الحصار . توالت الهجمات على صفرو فى كل يوم . أما فى الشرق فان الشراردة كانوا لا يرغبون فى إعلان الخضوع . وظهر قادة فى الشمال سيطروا على منطقة الورغة الوسطى ، واستندوا فى ذلك على رجال أولاد يحيى والبرانس . أما فى الجنوب فان سيدى راحو قد عمل على تنظيم الثورة باتصاله مع قبائل

بنى مطير ، وأخذ في تهديد القبائل التي أعلنت خضوعها من صفرو حتى الحاجب . وكانت هناك ثورة عارمة وراء هذا الخط تتمثل في قبائل زعير ، ولم تكن الإقامة تأمل في شيء أكثر من تركها في حالها حتى يتمكن ليوتي من وضع تكتيك خاص لها . أما الحدود الجزائرية المغربية فانها قد شهدت ثورة الهوارة وأولاد بوقيس . وكذلك شهد الجنوب صعوبات كبيرة بعد أن قام هبة الله ، ابن ماء العينين ، مع رجاله الزرق بالهجوم على مرا كش ، وباستيلائه على هذه المدينة عاصمة الجنوب في ١٨ أغسطس .

كان هذا هو الموقف في أثناء عام ١٩١٢ ، وكان على الجنرال ليوتي أن يواجهه حتى يتمكن من الاحتفاظ بنظام الحماية نفسه . وكانت السلطات والامكانيات التي أعطيت للجنرال ليوتي ، مع صفاته الشخصية ، تساعد على مواجهة هذا الموقف ، رغم شدة بأس الثوار . ولقد استخدم الجنرال ليوتي في ذلك طريقته الخاصة ، وعزيمته الحديدية ، وإمكانياته الكبيرة ، وعمل بعقلية حديثة ، ونجح ، ولو بعد صعوبات جسيمة ، في الوصول إلى ما صمم على أن يصل إليه .

وكان عام ١٩١٢ عاما مليئا بالاحداث والثورات ، وبضروب مختلفة من البسالة والاقدام ، عجز التاريخ العربي حتى الآن عن تسجيلها ، في الوقت الذي تمكن فيه الغربيون ، وأصحاب الحماية ، ورجال الاستغلال من تسجيلها كما يحلو لهم . وإذا كانت كتابات ليوتي والمراسلات السياسية والتقارير العامة مليئة بشرح ما قام به المستعمرون في هذه الفترة ، وإعبار هذه الحركات على أنها حركات فوضى وفتن ، فلقد عجز المؤرخ العربي والمغربي عن أن يعطى هؤلاء الرجال الذين ضحوا بأعلى ما يملكون في سبيل بلادهم حقهم ، وبصفتهم رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، ورووا بدمائهم ،

ورغم قلة امكانياتهم ، أراضى اجدادهم وآباؤهم بدمائهم ، وسقطوا في ساحة الحرب كأسود ورجال أحرار . وإذا كانت الهالة التي أعطتها الحماية لنفسها ، أو الطريقة التي سارت عليها ، والادعاءات التي ارتكزت اليها بأنها عملت على استتاب الأمن والنظام ، هي التي سارت وحتى هذا الوقت في كل مكان ، خاصة وأنها كانت قد عملت باسم السلطة الشرعية ، فلا يمكن لتاريخ قوى المغرب الكبير أن يتجاهل هذا الدور الذي قام به رجال المغرب في هذه الفترة ، ومن أجل الله ومن أجل بلادهم .

ولقد امتلأت سنة ١٩١٢ بالعمليات الحربية للفرنسيين في كل مكان ، ومعنى ذلك أنها قد امتلأت بمواقف للرجال الأحرار في كل مكان كذلك . وإذا كان الوطني يعتمد في هذه المرحلة على « أم كحيلته » القديمة ، ويواجه بها بنادق الفرنسيين السريعة الطلقات ، ومدفيعتهم ، وسياستهم ، وأموالهم ، فما لا شك فيه أن ذلك كان يزيد من قدره كمجاهد وطني أبي تسليم بلاده الأفوق أجسادهم ، وبعد أن يروى أرضه بدمائه .

ولقد عهد ليوتي الى الجنرال غورو بأمر تهدئة المناطق الشمالية من فاس ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى إنشاء منطقة آمنة تسمح بحماية هذه العاصمة القديمة . ولقد استمرت حملة الجنرال غورو مدة شهر ابتداء من ١٤ أغسطس سنة ١٩١٢ ، وامتلات بالعمليات والمفاوضات قبل أن يصل إلى تفاهم مع أولاد يحيى . أما في صفرو فان الحامية الفرنسية قد حاولت المقاومة أمام هجمات بنى مطير ، في الوقت الذي قامت فيه القوات الفرنسية بمحاولة إبعاد رجال سيدى راحو عن هذا الموقع . وأما على الحدود الجزائرية المغربية فان طوابير الفرنسيين قد عملت على خنق الملوحة ، وبقوات كبيرة ، لسكى تصل إلى إخضاع الهوارة .

ويمكننا أن نقول أنه مع نهاية شهر يوليو تمكن الفرنسيون في المغرب الشمالي من وقف هجمات الثوار عليهم . ولكن عمليات هبة الله في منطقة الأطلس وصوب مرا كش كانت تهدد الفرنسيين كل تهديد . وكانت فرنسا تخشى من هجمات هبة الله وتخشى من أن يعلن نفسه ساطانا على المغرب ، خاصة وأن تاريخ المغرب كان قد اشتمل على هجمات أخرى جاءت من الجنوب وعملت على تخليصه من السلطات الضعيفة الموجودة فيه . وعهد ليوتي إلى الجزال مانجان بأمر إنشاء حاجز على نهر أم الربيع حتى يمنع رجال الجنوب ذوى الملابس الزرقاء من الزحف صوب الشمال . ولكن تقدم هبة الله إستمر صوب الشمال ، وتمكن أحد رجاله من إحتلال اغادير التى اضطر الفرنسيون إلى قصفها بمدفعية الأسطول . وكان ذلك الاتفاق الذى تم بين قبائل الدوكالا على الجهاد يهدد الفرنسيين كذلك ، ولذلك فإن ليوتي قد عمد إلى إنشاء قيادة عليا خاصة بهذه المنطقة وعهد بها إلى الكولونيل مانجان ، وذلك فى نفس الوقت الذى قام فيه بأعداد قوة عسكرية متحركة ، وحاول أن يبدأ عملا سياسيا بمساعدة الشريف العمرانى ، عم المولى عبد الحفيظ ، وخليفة السلطان فى الشاوية . وساءت الأحوال فى مدينة مرا كش وصدرت الأوامر إلى الرعايا الفرنسيين فيها بالالتجاء صوب الساحل . ولكن الأمور ساءت بسرعة فاضطروا إلى البقاء فى هذه المدينة ، وتحت حماية صديق الفرنسيين القائد الجلاوى .

ولقد دخل رجال هبة الله مدينة مرا كش ، عاصمة الجنوب الدينية والسياسية والتجارية فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٢ . ولم يكن فى وسع ليوتي أن يتدخل فى أمر الجنوب قبل أن يتجلى أمامه الموقف فى شمال المغرب . ولكن وجود الرعايا الفرنسيين فى عاصمة الجنوب ، وكان عددهم تسعة ،

سمح له بالقيام بالعمليات في هذا القطاع ، أو استغل وجودهم هناك لضمان سيطرته على عاصمة الجنوب . وكان دخول رجال الصحراء وموريتانيا في مراکش أمراً يدفع بقية القياد الوطنيين مثل أنفلو وجلولي إلى إتخاذ موقف صريح ضد المستعمرين . ولكن فرنسا اعتمدت في ذلك الوقت وفي هذه المنطقة على الأخوين التهامي والمدني الجلاوي ، وكانت تثق في ولائهم ثقة تامة ، وكانا هما الشخصين اللذين أصبحا مسئولين عن سلامة الفرنسيين في هذه المدينة .

وتقدم الكولونيل مانجان حتى سوق الأربعاء ، وتمكن من السيطرة على منطقة بن جرير ، وأخرج منها رجال هبة الله . ولكن المجاهدين المغاوير ثبتوا بعد ذلك في سيدي بوعثمان ، وعلى بعد ثلاثين كيلو مترا من مدينة مراکش .

وكان ليوتني يرغب في الوصول إلى مدينة مراکش ، ولكنه كان يخشى في نفس الوقت من تأثير ذلك على أرواح الفرنسيين التسعة الموجودين في هذه المدينة ، ولكنه صمم في نهاية الأمر على إعطاء الأوامر لمانجان بالتقدم فوراً ، وبدعوى انقاذ أرواح الفرنسيين ، وعلى أساس تأييد سلطة أعوان فرنسا ، واعطاء كل السلطات لمعاقبة الوطنيين ، وحذره من السير بدون إستعداد ضروري يسمح له بالنصر دون أى نقاش .

واعتمد الكولونيل مانجان على عامل المفاجأة ، وترك سوق الأربعاء في ليلة ٥ سبتمبر ، وقاد ستة كتائب مع طابورين ، وما يزيد على آلايين من الفرسان وثلاث بطاريات ، ووصل في مساء اليوم التالي إلى المرتفعات التي تشرف على مداخل مراکش . وهناك وجد رجال هبة الله ، رجال

الصحراء والرقبات الموحدين المؤمنين ، ويصل عددهم إلى عشرة آلاف ،
يمتدون على جهة تبلغ خمسة كيلو مترات . وبدأت المعركة ، ونجح الفرنسيون
في فتح ثغرة في خطوط المجاهدين . وفي نفس الليلة عسكرت القوات
الفرنسية على بعد مرحلة واحدة من مراکش . وفي ٧ سبتمبر شكل
الفرنسيون وحدة خاصة تمكنت من الدخول إلى هذه المدينة . ونجحت
الأسلحة الحديثة مرة جديدة في صد رجال أحرار ، وفي تنجيتهم
عن عربهم .

ودخل الجنرال ليوتي عاصمة الجنوب في أول أكتوبر ، وأعلن هناك
إنشاء منطقة عسكرية خاصة بمراكش . حقيقة أن رجال هبة الله كانوا
قد انسحبوا صوب الجنوب ، ولكن الفرنسيين شعروا بضرورة إنشاء حاجز
بين الأطلس والمناطق الصحراوية حتى يتمكنوا من حماية ممتلكاتهم هناك .
واعتمد الفرنسيون في هذه العملية على كل من القائد الجلاوى والقائد
الجوندافى ، الذين أظهروا تفانيا في خدمة الحماية ، وفي خدمة النظام
الجديد بشكل سمح للفرنسيين بالاعتراف لهم بالفضل ، وأجبر الوطنيين
على اعتبارهم عناصر غير وطنية .

ولقد استمرت الحوادث في نفس الوقت في منطقة موجدور وخاصة
بقيادة القائد الجيولوى الذى أقلق الفرنسيين في المناطق القريبة من هذا
المناء المهم . وإستمرت العمليات في هذه المنطقة ، وبقوات فرنسية كبيرة
مع نهاية سنة ١٩١٢ وبداية سنة ١٩١٣ . وكان الجنرال ليوتي هو الذى
يشرف بنفسه على كل خريطة العمليات في المغرب في نفس الوقت ، واعتمد
في ذلك على إمكانياته المتفوقة ، كما اعتمد على القيادات التى رضيت

بوضع نفسها موالية للسلطان ، وأعلنت خضوعها للنظام الجديد ، نظام الحماية ، ونظام الاستعمار .

واستمرت العمليات كذلك على ضفتي الملوية ، وفي دائرة بنى مطير ، وبالقرب من فاس . وأنشأ ليوتى مناطق عسكرية في كل مكان ، وبعد إنشائه لمنطقة مراكش العسكرية أمر بإنشاء منطقة ثانية في الدكالة والعبدة ، وكان على قيادة هذه المنطقة الأخير أن تقضى على الثورة المعلنة في وادى زم ، وفي منطقة قصبة تادلا . وتمكن الفرنسيون مع منتصف شهر يوليو سنة ١٩١٣ من تهدئة المنطقة الممتدة من قصبة تادلا إلى الشاوية ، وتم ذلك في تعاون مع القوات الفرنسية الموجودة في قطاع مكناس ، إلى الشمال منها . وعملوا بذلك على زيادة مساحة الرقعة الخاضعة لسلطة الدولة أو الحماية . وسمح ذلك للجنرال ليوتى بالبدء في عملية التنظيم الإدارى اللازم للمغرب الأقصى ، رغم أن بقية الأقاليم كانت لم تخضع بعد .

(٢) التنظيم والأدارة الجديدة : —

في الوقت الذى كان فيه جنرالات فرنسا يواصلون عملية « التهدئة » عمل الجنرال ليوتى على وضع الاسس اللازمة للتنظيم الإدارى الجديد للمغرب ، وبدأ بها بمجرد تنازل المولى عبد الحفيظ وإعلان المولى يوسف سلطانا على البلاد .

وكان هذا التنظيم يشتمل أولا وأساسا على اسم السلطان ، بدلا من إعتاده على اسم فرنسا ، وكان في نفس الوقت يعتمد على سلطة فرنسا بدلا من إعتاده على سلطة السلطان . وكان على السلطان أن يوقع على المراسيم أو الظهير التى يعرضها عليه المقيم العام . وكان يعاون المقيم العام في هذه

المهمة مندوب من الاقامة . وكان الكاتب العام للحكومة الشريفة يمثل هزة الوصل بين المخزن وبين الاقامة ، وكان يعينه السلطان ، بناء على اقتراح الاقامة . وكان هذا الكاتب العام هو الذي يقدم للسلطان النصوص التشريعية واللوائح ، ويعود بها أو بالملاحظات الخاصة عليها للاقامة العامة . وكان فرنسيا ، وكان دورة أكثر أهمية من دور زميله في تونس ، خاصة وأن فرنسا كانت قد وصلت إلى تونس لكي تجد إدارة وضعت أسسها في العهد العثماني ، وعلى أسس حديثة إلى درجة ما ، بعكس الحال في المغرب الأقصى الذي كان المخزن فيه يعنى السلطان ، ويصعب فيه فصل السلطات الادارية والمدنية عن السلطات والاختصاصات الدينية . وكان السلطان والوزراء في المغرب الأقصى يضطرون نتيجة لسلطاتهم الدينية ، ولصفتهم الدينية كذلك ، إلى أن يبقوا بعيدين عن العناصر الاوربية . وكثيراً ما كان الوزراء يجلسون في مكاتبهم على الوسائد ويحيط بهم عدد كبير من الكتاب والكتبة . وكان من الخطر في هذه المرحلة نقل المغرب دفعة واحدة إلى نظام العمل في المكاتب الاوربية ، إذ أن الزائر كان يشعر بلاشك باختفاء المخزن الذي يعرفه ، وبانشاء إدارة أوربية أو فرنسية في مكانه . ولذلك فإن الجنرال ليوتي قد عمد إلى إنشاء إدارات فرنسية موازية لكل إدارة مغربية ، ومنفصلة عنها كل الانفصال . فأصبح في المغرب في ذلك الوقت إدارات متوازية ، وتكمل بعضها . وأصبحت الادارات الفرنسية هي التي تقترح التنظيمات التي يقوم الكاتب العام للحكومة بإبلاغها للمخزن . ولتسهيل العمل والاتصالات كانت كل إدارة فرنسية ترسل إلى الادارة المغربية الموازية لها أحد الموظفين لتدعيم الاتصال في العمل .

وفي ١٥ يناير سنة ١٩١٣ أنشئ منصب السكرتير العام ، وكان فرنسيا

كذلك ، ويقوم بتعيينه رئيس الجمهورية في باريس ، وكان يشرف مباشرة على الجهاز المركزى الخاص بالادارة المدنية في الحماية ، ومن الاقامة العامة . أما الحكومة المغربية فقد انخفض عدد الوزراء فيها الى أربعة: الأول هو رئيس الوزراء أو الصدر الاعظم ، وكان يشرف على الادارة العامة ، واحتفظ الشيخ المقرئ بهذا اللقب وبهذه الاختصاصات ؛ والثانى هو وزير الحرب ولم يكن إلا الجنرال القائد العام للقوات الفرنسية في المغرب ؛ والثالث هو وزير المالية ، والرابع هو وزير العدل . ولقد الحقت بهذه الوزارة الاخيرة إدارة الجبوس أو الاوقاف قبل أن تصبح وزارة مستقلة بذاتها .

ولقد اضطر الجنرال ليوتي إلى إنشاء كثير من الادارات لدراسة المسائل العديدة التى أصبح عليه أن يواجهها ، ولوضع اللوائح والنصوص القانونية ، والاشراف على تطبيقها .

وكانت أولى هذه الادارات اللازمة هي إدارة المالية ، وكان عليها من ناحية أن تصفى الفوضى السابقة ، مع ما صاحبها من إسراف وعدم انضباط فى الأموال ، وعليها من ناحية ثانية أن تنظم إدارة حديثة ، وتضع الميزانية . ولقد اتصلت هذه الادارة بإدارة أملاك الحكومة ، والتى كانت تحتاج إلى عناية خاصة حتى لاتضيع ممتلكات الدولة ، وحق تثبيت حدود الملكيات العقارية . واتصل بها كذلك إنشاء إدارة الغابات التى كان عليها الاشراف على استغلال هذا الميدان ، وكان ملكا للحكومة الشريفة .

وكان على الاقامة العامة كذلك أن تعمل على تنظيم إدارة البريد والبرق ، والتى كانت تحتاج إلى مثل هذا التنظيم ، خاصة وأن كل من الدول الاوربية

المثلة في المغرب قبل الحماية كانت لها مكاتب بريد خاصة بها، ومنها فرنسا وانجلترا واسبانيا والمانيا، وكانت هذه المكاتب موجودة في طنجة وفاس وتطوان، وينقل البريد مع سعاة خاصين من مدينة لأخرى . وكانت فرنسا قد نظمت في وقت عملياتها في إقليم الشاوية إدارة للبريد الحربي هناك ، كما كانت هناك إدارة للبريد المغربي انشئت بموظفين من الفرنسيين . فقررت الإقامة ضم إدارة البريد الفرنسي وإدارة البريد المغربي في إدارة واحدة ، وتوسيع نطاق عملها ، وبشكل يضطر معه الاجانب إلى استخدام هذه الوسيلة الجديدة ، ما دامت أكثر فاعلية من إداراتهم الخاصة .

وتم إنشاء إدارة الاشغال العامة في أثناء صيف سنة ١٩١٢ وسيصبح لها أهمية خاصة في المغرب في الفترة التالية . وأشرف عليها أحد المهندسين الفرنسيين كذلك ، وإن كان دوره لم يكون سهلاً ، وخاصة أمام التعقيدات التي اشتملت عليها المعاهدات والاتفاقيات الاوربية الخاصة بالمشاركة في المشروعات العامة في المغرب .

وأخيراً فقد كانت هناك إدارة الشؤون الاقتصادية، والتي كانت عبارة عن مركزاً لدراسة المشروعات والاشراف على تنفيذها مع كل الادارات المختصة . ولم تنتهى سنة ١٩١٢ حتى كانت قد نشأت ادارتين جديدتين هما إدارة التعليم وإدارة العدل .

وكان على إدارة العدل أن تعمل على تطوير النظام القضائي المغربي ، أو الاسلامي ، وكان هذا عملاً دقيقاً وخاصة بالنسبة لطابعة الدينى . وكان عليها كذلك أن تعمل على تنظيم المحاكم الفرنسية ، وتعمل أخيراً على إلغاء القضاء القنصلى . وبدأت هذه الادارة بعملية تنظيم القضاء الفرنسي

ووضعت لذلك المشروعات في مايو ويونيو سنة ١٩١٣ في باريس . وأعدت الحماية المرسومات اللازمة لكي يوقع عليها السلطان ، ولكي ينشئ في دولته نظام القضاء الفرنسي ، ويطبق فيها القوانين الفرنسية . وكانت هذه العملية تشبه مثيلاتها في تونس . وتم التوقيع على الظهير في ١٢ أغسطس وبدأ في العمل به منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣ . وفي أثناء سنة ١٩١٤ ، سنة ١٩١٥ أبلغت كل الدول الحكومة الفرنسية موافقتها على عدم التسك بنظام الامتيازات الأجنبية ، ولم تشذ عن هذه القاعدة إلا الولايات المتحدة الأمريكية . أما فيما يتعلق بالقضاء الشرعي فإن العملية كانت تحتاج إلى دقة كبيرة . وكان السلطان هو المسئول عن تطبيق الشرع ، ولو أن تطبيق الأحوال الشخصية قد ظل مع عمليات البيع والشراء والملكية في أيدي القضاة الشرعيين ، في الوقت الذي أصبح من إختصاص القضاة والباشوات معالجة الجرائم والجنايات . وكان الارتباط بين نواحي الملكية ، وبين الأحوال الشخصية أمراً لا يسهل على الفرنسيين فهمه . ووجدت سلطات الإقامة ضرورة إعادة تنظيم نظام القضاء الشرعي ، وإثبات الوثائق في سجلات رسمية ، وقصر حق الفصل في منازعات الملكية على القضاة في المدن ، حتى وإن كانت المشكلات تتعلق بملكيات في البادية . وصدرت بذلك اللائحة الخاصة من الصدر الأعظم في أول نوفمبر سنة ١٩١٢ . وأصبح على هذه المحاكم أن تحتفظ بوثائقها في قسم خاص بالمحفوظات ، وكذلك بسجلاتها . كما انشئ مجلس أعلى للعلماء ، كان من واجبه أن يدعم تفوذ وزير العدل في ناحية تطبيق الشريعة الإسلامية .

ولقد تمت كل هذه الإصلاحات فيما بين عام ١٩١٢ ، ١٩١٤ . ثم قامت

الحكومة المغربية بعد ذلك ، وبتوجيه من الإقامة العامة ، باصدار
ظهيرين في ٤ أغسطس سنة ١٩١٨ ، الأول لانشاء محكمة الاستئناف والثاني
لانشاء المحكمة العليا بدائرتها الجنائية والاستئنافية .

وحاول اليهود في المغرب أن يصلوا إلى تطوير نظامهم القضائي كذلك ،
وجاء مرسوم ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، ثم تنظيم سنة ١٩١٨ لكي يعطى
اليهود الحق في سكنى أى منطقة من المدن المغربية ، ولوضع الاسس لانشاء
محاكم الربانة . وحاول عدد من يهود الجزائر ، المقيمين في المغرب ، المطالبة
بالجنسية الفرنسية ، واستناداً إلى مرسوم كريميه ، ولكن فرنسا رفضت
هذا الاتجاه حتى لا تفصل بينهم وبين اليهود المغاربة ، وحتى لا تفتح الباب
أمام عملية تجنيس اليهود المغاربة بالجنسية الفرنسية ، وبشكل يتعارض مع
الاسس الموضوعة للجنسية المغربية منذ معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ .

وذهب الجنرال ليوتي إلى فرنسا في سنة ١٩١٣ ، بعد أن كان قد وضع
الاسس اللازمة لانشاء الادارة الحديثة في المغرب . وكان يحتاج إلى ميزانية ،
ولكن حكومة فرنسا قررت عدم دفع أى شيء للمغرب . فاصبح على
الجنرال ليوتي منذ ذلك الوقت أن يلتجئ إلى القروض حتى يسوى ميزانيته
ويكمل مشروعاته . وكانت فرنسا مستعدة لتقديم القروض للسلطة المغربية ،
خاصة وأن جزءا كبيرا من هذه القروض ، بل ومعظم ميزانية السلطنة
الشريفية ، كان يعود بالتالى فى شكل مرتبات للموظفين الفرنسيين وللجنود
الفرنسيين الموجودين في المغرب ، هذا علاوة على أن معظم المشروعات
الانشائية كانت فى أيدي الشركات الفرنسية . وطالب الجنرال ليوتي بمبلغ ٢٣٠

مليون فرنك كقرض للمغرب ، ولكن لجنة الشؤون الخارجية لم توافق الا على مبلغ ٤٠٩.٠٠٠ فرنك ثم وافق المجلس على مبلغ ١٧٠ مليون فرنك . وكان الجزء الاكبر من هذا المبلغ قد رصد لبناء ميناء الدار البيضاء وبلغ خمسين مليونا ، وبأى بعد ذلك المبلغ المرسوم للطرق ويبلغ ٣٦ مليون ، كما خصص مبلغ ٢٥ مليون فرنك لتصفية بعض ديون المغرب السابقة . ولقد تمكن ليوتى فى أثناء زيارته لباريس سنة ١٩١٦ من أن يحصل على اذن من الحكومة الفرنسية بزيادة مبلغ القرض من ١٧٠ مليون فرنك إلى ٢٤٢ مليون فرنك .

وكانت كل هذه العمليات أدوات تسمح للاقامة العامة الفرنسية ، والتي كانت تجمع فى أيديها كل من الاختصاصات العسكرية والسياسية والادارية بالاستمرار فى تهدة البلاد ، وتنظيمها ، والتمهيد لعملية استغلالها . وكانت فترة الحرب العالمية الاولى والفترة التالية لها هي فترة الاستمرار فى عمليات التهدة .

(٣) فترة الحرب العالمية الاولى :

لم يكن التنظيم الادارى الذى قام به الجنرال ليوتى فى المغرب يمنع من مواصلة العمل على مد العمليات الحربية اللازمة للقضاء على الثورات المنتشرة فى كل مكان ، وسار فى ذلك على سياسة التي وضعها لنفسه فى هذا الاقليم .

وحين أعلنت الحرب العالمية الاولى كانت بلاد المخزن قد امتدت ونبتت دعائمها على حساب بلاد « السائبة » كما يقول الفرنسيون ، أو على حساب المناطق غير الخاضعة لحكم المخزن ولسيطرة الفرنسيين . ولقد تمكنت القوات الفرنسية فى المغرب فى الفترة السابقة لاعلان هذه الحرب من احتلال تازا فى

١٠ مايو سنة ١٩١٤ ، واكملت بذلك وصل الجزائر بالمغرب ، كما تمكنت من الاستيلاء على خنيفرة في ١٢ يونيو بعد عمليات كبيرة ، وسيطرت بذلك على منطقة هامة من مناطق قبائل زيان .

وبدأ الهجوم على تازا بزحف من الضفة اليمنى للملوية واشتمل على عمليات في وادي الورغة في شمال وفي غرب تازا . واشرف الجنرال غورو على هذه العمليات ، ولقى فيها مقاومة عنيفة من كل من القشتالي والمدني ورجال قبائلهم النافرين . وكان هؤلاء الثوار يرغبون في الدخول إلى فاس ، ولكن الجنرال غورو تمكن من أخذ مواقع هامة لهم في أول مايو سنة ١٩١٤ . ووصل الجنرال ليوتي إلى ميدان العمليات يوم ٨ وأشرف بنفسه على عملية الاستيلاء على تازا ، وبقوات مشتركة آتية من الشرق ، في نفس الوقت الذي عملت فيه القوات الموجودة في فاس في المناطق الواقعة إلى الشمال وإلى الغرب من هذه المدينة . ويعترف الفرنسيون أنفسهم بأنها كانت عمليات قاسية وتحتاج إلى مهارة وإلى شجاعة فائقة للاستمرار فيها ، وانتهت بدخول الفرنسيين إلى تازا يوم ١٠ مايو . وتم بذلك وصل المغرب الشرقي بالمغرب الغربي ، ووصل الجزائر بالامبراطورية الشريفة ، وأتموا بذلك ، كما يقولون « وحدة شمال افريقية الفرنسية » .

أما عملية الاستيلاء على خنيفرة فقد تمت بعد شهر من هذا التاريخ وابتعدت عن الفرنسيين حظر قبائل زيان . وتقع خنيفرة على حافة وادي أم الربيع أسفل جبال الاطلس المتوسط ، وتشرف عليها قلعه كبيرة ، وكانت مقرا للسيد موحا أو حمو القائد المغربي الوطني الشجاع ، والذي كان يقود كل مجموعة قبائل زيان . وكانت هذه القبائل غير خاضعة للفرنسيين ، وغير

خاضعة للمخزن الذي خضع للفرنسيين. فصمم الجنرال ليوتي على الاستيلاء على قصبتها خنيفرة حتى يقلل من نفوذها. واعد لذلك ثلاث حملات خرجت من قصبة تادلا ، ومن منطقة وليس ومن منطقة مكناس ، لكي تجتمع عند خنيفرة . وظل رجال الاطلس المتوسط يهاجمون هذه الحملات في أثناء تقدمها ، إلا أنها وصلت إلى هدفها ، واحتلت القصبة بعد أن أخلاها الأهالي من السكان . وسمح ذلك للفرنسيين بالاستناد إلى خطوط مواصلات مستمرة ، تسير مع الاطلس والاطلس المتوسط من الجنوب الغربي عند أغادير إلى الشمال الشرقي عند تازا .

ولكن سرعان ما أعلنت الحرب العالمية الاولى ، وطلبت وزارة الحربية من الجنرال ليوتي الاسراع بارسال معظم القوات الموجودة في داخل المغرب ، إلى فرنسا ، وتجميع الرعايا الفرنسيين في المدن الساحلية . وصمم الجنرال ليوتي على عدم تنفيذ هذا الأمر ، إذ أن معنى الانسحاب كان هو ضياع مجهودات الفرنسيين المتواصلة منذ سبع سنوات . ولذلك فإن الجنرال ليوتي أجاب حكومة باريس بأنه سيرسل إليها كل القوات التي تطلبها ، وسيرسل إليها قوات أكبر من ذلك ، ولكن على أساس عدم الانسحاب من الداخل ، إذ أنه من اللازم الاحتفاظ بالمناطق التي تمت تهيئتها ، وداخل أطار واضح . أما القوات الموجودة على الاطراف فانه يمكن إحلالها بتشكيلات جديدة من القوات الاحتياطية ، وبقوات من المتطوعين الذين يجندون في المغرب نفسه ، وبوحدات إقليمية ، مثل الدرك ، التي يمكن إرسالها من فرنسا .

ووافقت حكومة باريس على هذه الخطة ، وقام ليوتي بتنفيذها . وارسل إلى فرنسا في خلال شهر أغسطس أكثر من ثلاث فرق مشاة ، مع الآلى من الفرسان ، والآلين من المدفعية ومعظم سلاح المهندسين . ولم

يحتفظ الا بنصف عدد قوات الاحتلال ، وطالبهم بتقديم مجهودات أكبر إلى أن يتمكن من تدعيم وحداتهم بوحدات من السنغال ، وأخرى من الفرنسيين المقيمين في المغرب ، والذين يمكنهم أن يؤلفوا خمس كتائب ، وبالوحدات الاقليمية التي ستأتي من فرنسا . وكان الحمل ثقيلا في الاسابيع الاولى من اعلان الحرب على هذا العدد البسيط من القوات الفرنسية الباقية ، خاصة وأن روح الجهاد زاد انتشارها بين رجال القبائل ، وأخذ رجال زيان في مهاجمة منطقة تادلا ومنطقة خنيفرة ومنطقة تازا . أما في منطقة السوس فان نفوذ هبة الله وساطته كانت واضحة ، بل كانت متحدية للفرنسيين . واستمرت الهجمات هنا وهناك ، وشعر الفرنسيون بمرارة الهزيمة في أكثر من موقعة . ولكن سرعان ما سيطر الجنرال ليوتي على الموقف ، واستخدم في ذلك سيولة واضحة في الحركة حتى يتمكن من تعويض الاعداد التي أرسلها لفرنسا . وإذا كان الفرنسيون قد عملوا على الاحتفاظ بمواقعهم التي يحتلونها في كل مكان ، فانهم قد فشلوا في تطبيق ذلك عند تازا ، التي اضطروا إلى التقهقر عنها إلى الشرق وإلى الغرب ، ولعدة كيلو مترات من كل جانب .

ومع اعلان الحرب العالمية الاولى ظهرت مشكلة خاصة بوضعية رعايا دول الوسط في المغرب ، والعلاقة مع التمثيل القنصلي لهاتين الدولتين . ولكن فرنسا وجدت أن من طبيعة ارتباط المغرب بها بمعاهدة الحماية يجبر المغرب بالتالي على اتخاذ موقف صريح ضد الألمان والنمساويين الموجودين في الاقليم . وصدر بذلك التوجيه اللازم من الاقامة العامة إلى المخزن ، وسامت جوازات السفر للوزراء المفوضين الألمان والنمساويين في طنجة ، في نفس الوقت الذي كانت فيه إحدى الطرادات الفرنسية واقفة في الميناء لمواجهة الموقف ،

وانقلهم الى أقرب ميناء إيطالي يمكنهم منه أن يعودوا منه إلى بلادهم . ولم تكن فرنسا تخشى من الوضعية الدبلوماسية مثل خوفها من نفوذ الالمان والنمساويين ، وخاصة مع وضوح ميل الدولة العثمانية إليها ، وازدياد أهمية حركة الجامعة الاسلامية، وإمكان الاستناد إلى سياسة الجهاد الاسلامي كوسيلة لمحاربة الفرنسيين في بلاد المغرب . ولكن إذا كانت فرنسا قد تمكنت من السيطرة على العناصر الموالية لالمانيا ، والموالية بالتالي لتركيا ، في منطقة حمايتها الجنوبية ، فإن عدم دخول اسبانيا الحرب كان يسمح لعدد من الالمان بالاستمرار في نشاطهم من العرائش ومن تطوان . ولكن فرنسا استغلت كل إمكانياتها ، وألقت القبض على الرعايا الالمان والنمساويين والموجودين في المغرب وارسلتهم كأسرى حرب إلى معتقلات دبدو في الجزائر . كما أنها أجبرت من حصل على الحماية الالمانية أو النمساوية تبرئه من مثل هذه الحماية أو احلالها بحماية فرنسية . وأخيرا فإنها قد ألقت القبض على بعض العناصر الالمانية التي تعزز بنفسها وكانت على اتصال بالاهالي ، واهتمتها بالتجسس ونفذت فيها حكم الاعدم . ولكن هذه الاجراءات لم تكن كافية لكي تصرف الرأي العام المغربي عن أن يتابع تطور الاحداث العالمية ، خاصة وأن فرصة اعلان الحرب على الدولة العثمانية ، وإعلان الجهاد الاسلامي ، كانت توحد بين رجال المغرب الاقصى واخوانهم المغاربة والمشاركة المسلمين في كل اقليم . ومع خوف السلطات الفرنسية من انتشار الدعاية الاسلامية وبشكل يؤثر على سمعتها وسلطتها ، قامت بمصادرة إدارات الجرائد العربية ومطابعها ، وقامت بعد ذلك باحضار الاسرى الالمان للعمل في رصف الطرق أمام المغاربة .

واحتفظ الجنرال ليوتي لنفسه ولبلاده في المغرب في ذلك الوقت بسياسة

معينة تلتخص في عدم الاكثار من الحديث عن الحرب وتطوراتها أمام المغاربة ، وكأن الحرب العالمية لم تكن إلا صراعا إقليميا في جزء بسيط يقع في مكان ما على خريطة العالم ، وذلك حتى يبعد بين المغاربة وبين مجريات الحرب . كما أنه عمل على اقامة المعارض في كل من الدار البيضاء سنة ١٩١٥ ثم في فاس سنة ١٩١٦ ، وفي خلال أقصى ساعات الحرب واشدها تأزما . واحضر لهذه المعارض بعض المصنوعات الفرنسية ، كما زودها ببعض المصنوعات المغربية . وكان من الغريب مشاهدة هذه المعارض بمدن الملامى والمراجيح المحيطة بها في فترة الحرب . ولكن التوجيه المعنوي كان يتطلب من الجنرال ليوتي أن يقوم بذلك .

ولا شك أن رجال الجامعة الاسلامية قد نشطوا في ذلك الوقت ، مع بعض العناصر الالمانية، في الاتصال برجال المغرب الاقصى وقادته . اتصلوا بالسلطان السابق المولى عبد العزيز ، وكذلك بالمولى عبد الحفيظ ، كما اتصلوا بالريسولي ، واتصلوا بهبة الله ابن ماء العينين ، وكان يمكن لكل قائد من هؤلاء القادة أن يكون خطرا على المولى يوسف ، سلطان الحماية .

وفي أثناء سنة ١٩١٥ ظهر نشاط واضح لدى عبد الملك ، وهو ابن أخ الامير عبد القادر الجزائري الكبير ، وكان يعمل قبل ذلك في المخزن ثم ظهر أنه من القادة الثوريين الذين يمكنهم اثارة المشكلات أمام النفوذ الفرنسي في المغرب الاقصى . وكان لاسمة واسم اسرته ، علاوة على شجاعته وشخصيته ما يؤهله لقيادة حركة تحرير هامة . وتمكن من تنظيم مجموعات مسلحة أخذت في إعلان الثورة ، وباسم الجهاد الاسلامي ، وحدثت مجهوداتها في اقاليم الاطلس المتوسط مع رجال قبائل زيان، بقيادة سيدي موحا أو حو ورجال سيدي راحو . واضطرت

السلطات الفرنسية إلى إعداد حملات قوية ضد سي عبد الملك ، وبدأت العمليات في المنطقة الواقعة إلى شمال تازا . وتمكنت القوات الفرنسية في ٢٧ يناير سنة ١٩١٦ من الاستيلاء على معسكره ، وإن كان قد تمكن من العبور بمعظم رجاله إلى داخل منطقة الحماية الإسبانية في الشمال . وجاء هذا الانتصار للفرنسيين في الوقت الذي فشلت فيه قوات الجيش الرابع بقيادة جمال باشا من عبور قناة السويس إلى مصر .

وكانت كل هذه الجهود تتطلب أموالا وأسلحة وعزيمة للاستمرار فيها . وكان الجنرال ليوتي ، وبصفته قيادة ، حتى وإن كانت إستعمارية ، هو السبب الأساسي في انجاح الحكم الفرنسي في المغرب الأقصى .

وفي أثناء شتاء ١٩١٦ - ١٩١٧ عينت فرنسا الجنرال ليوتي وزيرا للحرية في باريس ، ولكنه لم يوافق على احتلال هذا المنصب إلا بصفة مؤقتة ، وعلى أساس أن يعود إلى الإقامة العامة في الرباط بعد تركه له . ولذلك فإن مرسوم تعيين الجنرال غورو جاء يحدد نيابته عن المقيم العام .

وكانت سنوات ١٩١٧ ، ١٩١٨ هادئة في المغرب ، وخاصة في المراكز الحضارية ، واستمرت الإقامة في إرسال المحاربين والعمال ومواد التكوين والحبوب واللبائيم إلى فرنسا ، وفي نفس الوقت الذي حاولت فيه الاحتفاظ بسلطتها على الاقليم كما هي ، والاستعداد لمواجهة أي هجمات يقوم بها قادة الثوار على هذه المناطق . ولا يجد المؤرخ كثيرا من المادة عن هجمات الجبالا ، ورجال الريسولي ، وهجمات سي عبد الملك من الشمال ، وسي موحا أو سعيد من الأطلس ، وهجمات رجال هبة الله في الجنوب ، رغم أنه يجد بعض أخبار عن معارك متفرقة ، وتذكر الخسائر من جانب واحد ، وعند الفرنسيين . ولا شك أن

عمليات الجهاد الإسلامى قد امتدت فى كل مكان رغم عدم وجود المذكرات والوثائق الخاصة بها . ووصلت الثورة إلى إقليم تافلات ، وبشكل أزعج السلطات الفرنسية فى كل من المغرب الأقصى والجزائر فى نفس الوقت . ونعرف أن الفرنسيين قد استخدموا سلاح الطيران وسيلة لمهاجمة هؤلاء المجاهدين فى تلك الأراضى المنبسطة ، وفى واحاتهم ، ولخصدهم بنيران المدافع الرشاشة ، دون أن يجرؤا على مواجهتهم ونزالهم . ولا شك أن مثل هذه العمليات كانت تنتهى بقتل كثير من الشيوخ والنساء والأطفال ، إذ يصعب على الجنود فيها التمييز بين العنصر المحارب والعنصر غير المحارب ، هذا علاوة على أنهم كانوا يهاجمون كل تجمعات تظهر أمامهم ، ويعملون على تفريقها أو القضاء عليها . وكذلك امتدت العمليات ، وبقوات من المجندين الوطنيين هذه المرة ، ضد الثورة التى سيطرت على الإقليم الواقع بين تازا ووجدة ، واستمرت طوال شهر أكتوبر سنة ١٩١٨ .

ولقد شهدت السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى عمليات تصفية للنفوذ والمصالح الألمانية فى المغرب ، ولصالح فرنسا ، وطبقا للروح الجديدة التى سادت فى العالم فى ذلك الوقت لتوزيع ميراث ألمانيا على الحلفاء وكل فى المنطقة أو فى العملية التى تهمة أكثر من غيره . وإذا كان الألمان قد نجحوا فى استثارة إعجاب كثير من نوار المغرب الأقصى فى فترة الحرب العالمية الأولى ، فإن فرنسا قد عملت على إبعادهم من هذا الميدان .

كما شهدت نفس السنوات تدهور واضح فى الأوضاع الاقتصادية فى المغرب ، ونتيجة لعمليات التصدير المستمرة صوب فرنسا لمعظم منتجات السلطنة الشريفية . وكان لوجود عدد كبير من القوات المسلحة هناك أثرا فى

زيادة سوء الأحوال ، خاصة وأن حكومة المغرب هي التي كانت تدفع رواتبهم . ونتيجة لاحتياج الصناعة إلى كثير من المعادن ، وخاصة النفيضة منها ، نلاحظ تهريب جزء كبير من العملة المغربية الفضية صوب الخارج ، وادعى معظم المؤرخين الفرنسيين أنها كانت تهرب صوب اسبانيا وألمانيا . ولكن المهم هو أن كثيرا من الاتهامات قد وجهت في السنوات التالية للحرب إلى كبار موظفي الإقامة العامة ، وإلى الجنرال ليوتي بنفسه كمسئول شخصي عن مثل هذه العمليات . ولم يكن من السهل أن تضحي فرنسا بممثلها في المغرب ، خاصة وأنه كان وزيرا سابقا ومارشالا للامبراطورية . وانتهى الأمر بوضع عملة مغربية جديدة يقل قيمة المعدن الفضي فيها عن العملة الحسنية السابقة ، وتساير العملة الفرنسية في عيارها ووزنها وأحكامها ، وتسمى الفرنك المغربي . وهو الذي سيكتب عليه ما كتب الفرنك الفرنسي من عمليات تدهور في القيمة ، ولمدة سنوات طويلة . وكانت هذه العملية في صالح أصحاب رؤوس الأموال وكبار المصدرين والمستوردين ، وكانوا في غالبيتهم العظمى من الفرنسيين . كما ظهرت في نفس الوقت أوراق العملة الورقية والتي حملت نفس اسم الفرنك المغربي ، وسأيرت في شكلها أوراق العملة الفرنسية .

ولم يكن السلم قد استتب تماما في كل أنحاء المغرب ، ولا في منطقة النفوذ الفرنسية ، إذ أنه كانت هناك مناطق ثلاث كبرى تعتبر مناطق ثورة دائمة ، المنطقة الواقعة إلى شمال ممر تازا ، ومنطقة الاطلس المتوسط مع قبائل زيان ، ومنطقة جبال الاطلس الأعلى ، رغم مجهودات القسائد سي التهامي الجلاوي فيها . واضطر الفرنسيون إلى إرسال الحملات إلى منطقة الجبال لمحاربة رجال شريف وزان ، ولكن انتصارات الفرنسيين في هذا القطاع في

عام ١٩٢١ لم تكن كافية للتمويه على الرأي العام . وإذا كان رئيس الجمهورية الفرنسية قد حضر بنفسه في زيارة رسمية للمغرب في عام ١٩٢٢ ، ولكي يثبت أن المغرب قد تمت تهدئته ، أو تم إخضاعه ، فاز صدى معركة أنوال الشهيرة كانت لا تزال ماثلة في الأذهان . وينتقل بذلك مسرح الأحداث من المغرب الجنوبي الخاضع لحكم الفرنسيين إلى منطقة الحماية الإسبانية في الشمال، مع ثورة الريف وبطلها عبد الكريم الخطابي .

الفصل الثلاثون

ثورة الريف

انتشرت روح الثورة بين رجال الريف بمجرد أن بدأت السلطات الإسبانية تعمل على الدوغل داخل منطقة حمايتها ، وادى ذلك إلى إصطدامات مسلحة . وكان قائد هذه الثورة التحررية الذى أذهلت العالم بانتصاراتها هو الأمير عبد الكريم الخطابى الذى أصبح أسمة علما من إعلام التحرر فى بلاد المغرب الكبير . وفى كل بلاد العروبة والاسلام . وإذا كانت الثورة فى الريف قد بدأت بعمليات حربية ، فانها كانت تهدف الوصول إلى إنشاء دولة حديثة - جمهورية - تضمن حرية المواطنين والمساواة بينهم فى الحقوق والواجبات . وانتشر، هذه الثورة بسرعة فى المناطق المحيطة بها ، وبشكل هدد الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقية ، وأعطى بنتائج المعنوية حتى على الاستعمار الإيطالى فى ايبيا ، والتسلط البريطانى فى منطقة الشرق الأدنى .

(١) الأمير عبد - الكريم الخطابى :

ولد الأمير عبد الكريم الخطابى فى منطقة الريف ، وفى الفترة التى اتجهت فيها انظار الدول الأوربية نحو المغرب للتوسع فيه ولتقسيمه فيما بينها . وشاهد فى صباه ذلك التنافس الدولى على المغرب ، والذى انتهى إلى تقسيمه إلى منطقتى نفوذ فرنسية وإسبانية .

وكان الاقليم الذى ولد فيه الأمير عبد الكريم إقليم وعر صعب المسالك ، وأشد وعورة من إقليم الجبالا الذى يقع إلى الغرب منه ، وإلى الجنوب من

طنجة ، والذي كان يدخل كذاك داخل منطقة النفوذ الاسبانية . وكانت قبائل الريف معروفة باسم الـ"مازيغ" ، وكانت قد تمكنت من الاحتفاظ باستقلالها الفعلي في كل عصور التاريخ . ورغم اصرار الحكومة المغربية على سيادتها على منطقة الريف فان هذه السيادة كانت اسمية ، ولم تتعرض في كثير أو قليل للاستقلال الفعلي لشعب هذا الاقليم . وكان الميناء الأساسي هناك هو ميناء الحسيمة . وكانت قبيلة بنو ورياغل ، والتي تعتبر أكبر وأشهر قبائل الريف ، هي التي تسكن الاقليم المواجهة لهذا الميناء . وساعدها ذلك على أن تصبح أكثر من غيرها تفتحا للآراء الغربية ، وأكثر من غيرها قوة ، نتيجة لامتلاكها الأرض الزراعية .

ولقد اتصلت هذه القبيلة بالعالم الغربي ، وحضر إليها بعض المستكشفين الأوربيين للتنقيب عن الثروة المعدنية الموجودة في الاقليم . وادى تنافس هؤلاء المستكشفين الأوربيين حول هذه المنطقة إلى زيادة إهتمام السلطات المغربية الحاكمة بسيادتها عليها ، حتى وإن كانت هذه السيادة الاسمية للسلطان المغربي ، وطبقا لآلقابه التقليدية في المنطقة الواقعة تحت الحماية الاسبانية .

وكان اخوان ما نسمان الـ"لمان" هم أول المستكشفين الأوربيين الذين وصلوا إلى تلك المنطقة ، واتصلوا برأس الأسرة الحاكمة في القبيلة ، وهو الأمير عبد الكريم الخطابي ، إذ أنه لم يكن في وسعهم القيام بأعمال التنقيب دون مساعدته ، وهو سيد البلاد . ثم اتصلوا بالسلطان المغربي في سنة ١٩٠٩ حتى يعملوا على تقوية مركزهم من الناحية القانونية ، وحاولوا بعد إعلان الحماية الاسبانية في سنة ١٩١٢ أن يصلوا إلى إتفاق مع اسبانيا ، ولكنهم وجدوا أن اسبانيا عاجزة عن مد سلطتها الفعلية على بلاد الريف ، وعاجزة بالتالي

عن استغلال الموارد الاقتصادية للأقليم . فاقترحوا عليها إنشاء شركة استغلال استعماري يقومون بتكوينها ، معتمدين في ذلك على صلاتهم مع الشيوخ والرؤساء الوطنيين ، ولفتح باب الريف والجبال للاستغلال الاقتصادي الأوربي . ولكن الحكومة الإسبانية رفضت المشروع ، وقام سلطان المغرب ، بايعاز من فرنسا ، وهي الدولة الحامية في ذلك الوقت ، بإصدار مرسومين في ١٩ ، ٢٠ يناير سنة ١٩١٤ وطبقا للمادة ١١٢ من اتفاقية الجزيرة ، وذلك لتكوين لجنة تحكيم للفصل في الادعاءات والمنازعات المتعلقة باستغلال الثروة المعدنية والمناجم في السلطنة الشريفة . ولقد عطلت الحرب العالمية الأولى أعمال لجنة التحكيم ، ولكنها استأنفتها بعد هذه الحرب ، وانتهت منها في أول يونيو سنة ١٩٢٢ . ولقد حكمت هذه اللجنة ببطالان السند القانوني لعقود اخوان ماسمان ، سواء في منطقة الحماية الإسبانية ، أو في منطقة الحماية الفرنسية .

وكان الألمان قد أدركوا قبل صدور قرار التحكيم بأن هزيمة بلادهم في الحرب ستعرق كل نشاط لهم في منطقة تزايد فيها النفوذ الفرنسي ، فانسحبوا من الميدان . وقام أحد رجال الأعمال الإسبانين ، وهو إيشيفاريتا دي بالبار بتبني هذا المشروع . وسواء أكان على اتفاق سابق مع الشركة الألمانية ، أو أنه قد استفاد من نتائج أبحاث رجالها ، فإنه قد ورث عنها صلاتهم الطيبة بأسرة الخطابي ، وكان نوابه يفاوضون مع محمد بن عبد الكريم الخطابي في الوقت الذي بدأ فيه الجنرال سيلفاستري زحفه الفاشل على أنوال في يوليو سنة ١٩٢١ . وجاءت العمليات الحربية اكى توقف كل نشاط إقتصادي ممكن بين الإسبانين والريف .

ولقد شعر الأمير عبد الكريم الخطابي بأن قبيلته تمتلك في أرضها موارد إقتصادية هامة ، إذ أنها كانت تشتمل على ثروة كبيرة من خام الحديد . ودفعه ذلك الشعور من ناحية إلى زيادة تمسكه باستقلاله ، ودفعه من ناحية أخرى إلى محاولة اقتباس العلوم الغربية ، ودون أن يؤثر ذلك في شخصية بلاده ، وفي مقومات أهلها .

واختار الأمير اسبانيا كدولة يمكنه أن يتعاون معها ، وإختارها نتيجة لقربها من إقليمه ، ونتيجة لتقارب عادات وأخلاق أهلها مع عادات وأخلاق رجاله . ولكن هذا التعاون كان يهدف صالح الطرفين ، مع احتفاظه بحريته وسيادته ، والمحافظة للأقليم على عاداته وتقاليده وقوانينه . فأرسل ابنه الأصغر محمد إلى ملقه للدراسة ، ثم أرسله إلى مدريد للتخصص في هندسة المناجم والتعدين . أما ابنه الآخر عبد الكريم فقد درس العلوم العربية والدينية في فاس ، ثم إستقر في مليلة ، حيث اشتغل بالقضاء الشرعي وبالتحرير في جريدة « تلغراف الريف » ، وكذلك كمستشار للسلطات الإسبانية في الشؤون العربية . ولكن هذه الصلات انقطعت بعد فترة ، ونتيجة لسير الأسبانيين على سياسة تتعارض مع تلك التي صمم الوطنيون على السير عليها .

وإصابة عبد الكريم الخطابي بخيبة في آماله بعد إعلان الحماية الإسبانية على شمال المغرب ، وبعد معرفته للضباط الأسبانيين الذين يمثلون بلادهم في هذه المنطقة . واشتكى في سنة ١٩١٥ إلى كل من الحكومتين المغربية والإسبانية ، وكان الرد عليه هو الاتصال في كل ذلك بالجنرال خوردانا ، المندوب السامي الأسباني . وأصدر هذا الجنرال أمره إلى الأمير الشيخ

بالحضور لتقديم فروض الطاعة والولاء في الحسيمة ، فرفض الشيخ ، فأمر
الجنرال بالقاء القبض على ابنه في مليله والقائه في السجن . وبقي الأمير عبد
الكريم ، الابن ، وفي السجن إحدى عشر شهراً ، ثم أخلى سبيله لسكى
بوضع تحت المراقبة لمدة ستة أشهر أخرى ، بدعوى تعديه على أحد ضباط
الشرطة الاسبانيين .

ولقد انتظر الشيخ حتى الافراج عن ابنه الأكبر ، وعودة ابنه الثاني
من مدريد . وما أن وصل إلى إجدير حتى أعلن القطيعة بينه وبين اسبانيا .
ولقد حاول بعض الاساتذه الاسبانيين دعوة محمد بن عبد الكريم إلى
للعودة إلى مدريد ، ولكنه شرح لهم الجالة الموجودة في بلاده ، وسوء
تصرف السلطات الاسبانية ، وانها كها للبلاد ، وانتشار اليأس بين رجال
القبائل ، وضرورة تغيير اسبانيا لسياستها التي لن تنتهي إلا بالحرب . ولم
يستلم الأمير أي رد على خطاباته ، وعلم فيما بعد أن الحكومة الاسبانية
قد أرسلت نسخاً منها إلى قوادها العسكريين في مليلة وتطوان . وكان
معنى ذلك أنها قد أخذت تنظر إليه بعين الاعتبار ، ولكن على أساس أنه
عدو مناوي .

حدث كل ذلك في الوقت الذي لم تكن اسبانيا تحتل فيه الا بعض النقاط
والمراكز الساحلية ، وكان ضعفها المالي والعسكري يحرمها من وسائل العمل
اللازمة لتوسيع منطقة احتلالها ، ومد ميدان سيطرتها صوب الداخل .
وصمم الأمير عبد الكريم الخطابي على ضرورة المقاومة ، وعلى ضرورة
الوصول إلى اخراج الاسبانيين من البلاد ، فاخذ في تجميع الرجال ،

وإستعد للقيام بعمليات منظمة . ولكن اسبانيا كانت تحاول في ذلك الوقت أن تبدأ من ناحيتها في مد سلطتها الفعلية ، وعن طريق الحملات العسكرية ، على منطقة الريف . وتقدم الاسبانيون في شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ ، واحتلوا تافارست التي تقع إلى أعالي نهر القرط ، وعلى الطريق الموصل من ميلة إلى الحسيمة . فقام عبد الكريم الخطابي على رأس قوة من رجاله لمهاجمتهم ، ووقف زحفهم . ولكنه توفي في أثناء الزحف ، فقرر ابنه الأكبر ، وهو الذي خلفه في قيادة القبيلة ، بالاتفاق مع أخيه الأصغر ، وعمه عبد السلام الخطابي ، أن يستمروا في عمليات الجهاد ، ويخرجوا الاسبانيين من البلاد . وإذا كانت عملياتهم الأولى قد ظهرت وكأنهم يحاولون فيها أن يقفوا على الحياض تجاه النشاط الاسباني في أراضي القبائل المحيطة بهم ، والامتناع عن تشجيع القبائل الأخرى على الخروج على طاعة الاسبانيين ، إلا أن هذا الموقف قد تغير نتيجة لزحف الجنرال سيلفستر - القائد الاسباني لقطاع ميلة - وتقدمه في سنة ١٩٢١ صوب الداخل .

(٢) زحف الاسبانيين ومعركة انوال :-

كانت طبيعة بلاد الريف وطبيعة رجالها عوامل لا تصعب على الاسبانيين أمر فرض نفوذهم على المنطقة ، وجاءت أحوال اسبانيا والاسبانيين أنفسهم في ذلك الوقت عوامل جديدة ، تزيد من الصعوبات أمام هذه المغامرة ، وثبت فشل قيام مثل هؤلاء الرجال بمثل هذا العمل في مثل هذه المنطقة في ذلك الوقت . وواجهت هذه القوات رجالا صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، وصمموا على الجهاد .

كان الضباط يسيطرون سيطرة واضحة على الحياة العامة في اسبانيا في ذلك الوقت ، وحاولوا أن يسيطروا بنفس الطريقة على شمال إفريقيا . ولقد أثبت هؤلاء العسكريين عدم صلاحيتهم في السلم ، وعدم صلاحيتهم في الحرب ، وعلى عكس زملائهم الفرنسيين في المنطقة المجاورة . وعجزوا عن فهم معنى الحماية ، والتي قام الجنرال ليوتى بتطبيقها في المنطقة المجاورة ، وعلى أساس إيمانه على رجال وقادة وطنيين لهم قيمتهم . وفشل الضباط الاسبانيون في فهم الحماية على أنها تعاون ودي بين الطرفين ، ومن أجل المنفعة المشتركة لهما ، وفهموها على أنها حكم اسباني يفرض على الاهالي ، ومن أجل عظمة اسبانيا ومصالحها وحدها . وحينما حاولوا فرض سلطتهم كانت وسائلهم السامية تقتصر إما على مساعدة أحد الاهالي على الاستيلاء على الإقليم بأكمله ، والاعتراف بولائه لاسبانيا ، مثل سياسة الجنرال خوردانا والجنرال بورجيت تجاه الريسولي ؛ وإما على تقليب واثارة الرؤساء الاقطاعيين بعضهم على بعض ، حتى تتمكن اسبانيا من الوصول عن طريق هذه الفرقة إلى السيادة ، كما ظهر في سياسة الجنرال بيرنجر ، والذي اعتبره اسبانيا أكبر قائد وإداري أرسلته إلى المغرب في تلك الفترة . وكان هذا الفقر في رجال الدولة هو السبب الذي أملى على الاسبانيين ضرورة الاعتماد على القوة ، وإلى أقصى درجة ممكنة ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه اسبانيا أكثر تخلفا عن فرنسا في النواحي العسكرية .

ورغما عن أن تسليح الجيش الاسباني كان حديثا إلا أن الجنود كانوا يفتقرون إلى حسن التدريب وإلى الضبط والربط . كانت اسبانيا قد سلحت قواتها بآخر ما أنتجته المصانع الحربية الأوربية في فترة الحرب العالمية الاولى وما بعدها ، ورغم ذلك فإن القوات الاسبانية قد فشلت في التفوق

على المغاربة أبناء الريف ، الذين تمكنوا من الحصول على أسلحتهم من أيدي الاسبانيين أنفسهم ، واعتمدوا على ذلك في تنظيم قواتهم .

وكانت القوات الاسبانية في إقليم شمال المغرب تنقسم الى ثلاث قيادات؛ الأولى في مليلة في الشرق ، والثانية في سبتة أمام المضائق ، والثالثة في العرائش الواقعة على المحيط الاطلسي جنوب طنجة. ورغم أن هذه القيادات لم تكن منفصلة عن بعضها جغرافيا إلا أن كل منها كان يتصل بوزير الحربية الاسبانية في مدريد رأسا . ورغم أن اسبانيا قد عينت الجنرال بيرنجر في أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ قائدا عاما للقوات الاسبانية في شمال افريقية ، إلا أنه ترك علاقة على كونه مندوبا ساميا في المنطقة ، إلا أنه ترك علاقة القيادات الثلاثة مع مدريد كما هي ، وبدون تغيير . وفشل في السنة التالية في أن يبحر الجنرال سيلفستر - قائد قطاع مليلة - على تنفيذ سياسته واستراتيجيته .

والواقع أن سوء أحوال وسائل المواصلات بين القيادات الثلاث ، والحالة العامة التي وصل إليها ضباط أركان الحرب ، وفساد القيادة في الجيش الاسباني نتيجة لتدخل العوامل السياسية والشخصية بينهم - قد أدت كلها إلى إضعاف مجموع القوات الاسبانية في هذا الوقت وفي تلك المنطقة . والظاهر أن الجنرال سيلفستر كان قد فرض فرضا على الجنرال بيرنجر ، وأن روح التنافس بينه وبين رئيسه قد دفعته إلى القيام بهجوم من مليلة في الوقت الذي كان الجنرال بيرنجر يرغب فيه في تركيز كل قواته في القطاع الغربي . وكان سيلفستر يستند إلى الدسائس وإلى بعض الشخصيات الكبيرة في مدريد لكي يستمر في منافسته ومناوشته لقائده الأعلى .

تلك هي الظروف غير المواتية التي بدأ فيها الاسبانيون في احتلال منطقتهم من المغرب . وبدأوا عملياتهم من ثلاث قواعد هي مليلة في الشرق ، وهو المكان الذي بدأوا منه تقدمهم صوب الداخل في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ؛ وسبته على المضائق ، حيث تقدموا جنوبا مع شاطئ البحر الى تطوان ثم مصب نهر ريو مرتان في أبريل سنة ١٩١١ ؛ ومن شاطئ المحيط الاطلسي وذلك الشريط الساحلي الواقع بين العرائش ومنطقة طنجة ، والذي إحتلوه في صيف سنة ١٩١١ . وكان احتلال الاسبانيين لتلك المناطق من الأراضي السهلة المنبسطة عملا هينا نسبيا ، ولكنهم لم يحاولوا التقدم في بلاد الريف نتيجة لصعوبتها ، وصعوبة أراضيها وأراضي منطقة الجبالا المكحلة لها . وبدلا من أن يتخذ الاسبانيون خطة عسكرية لاختضاع منطقة نفوذهم، نجد أنهم قد أخذوا يستخدمون السياسة . وإتفق الجنرال خوردانا - المندوب السامي - في سبتمبر سنة ١٩١٥ مع الريسولي ، رغم أنه كان قاطع طريق معروف يقيم في تلك المنطقة ، ويفرض نفسه عليها ، ويعيش من السلب والنهب ، ويحتمي وراء النفوذ الأجنبي . ولقد فشلت هذه المحاولة الاسبانية للسيطرة على منطقة الجبالا بهذه الطريقة ، خاصة وأن الريسولي كان يفتقر إلى شعبية بين الاهالي ، كما يفتقر إلى تقدير الرؤساء المحيطين بمنطقته له . ولذلك فأن الجنرال بيرنجر ، الذي خلف الجنرال خوردانا في منصب المندوب السامي في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، قد إختار سياسة العمل والعمليات العسكرية .

وكانت خطة الجنرال بيرنجر تتلخص في إخضاع إحدى المناطق بعد الأخرى ، وكانت تستتبع تركيز معظم قواته في هذه المنطقة ، واتخاذ موقف المدافع في القطاعات الأخرى ، حتى لا يوزع قواته ومجهوداته .

وبدأ الجنرال بيرنجر في تنفيذ خطته وإخضع التجارا ، وإستعد لمهاجمة
الريسولى . واوعز إلى خليفة السلطان في المنطقة الاسبانية بأن يعلنه خارجا
على القانون ، وصدر هذا البيان فعلا في ٥ يوليو سنة ١٩١٩ . ولقد إحتل
الاسبانيون شفشاون في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ كجزء من عملية تهدف عزل
وتطويق الجبالا ، ثم هاجموا الريسولى في سنة ١٩٢١ . ولقد وصلت القوات
الاسبانية إلى مسافة ستة كيلو مترات من تازاروت قصبة الريسولى في أثناء
العمليات التي تمت فيما بين ٢٥ يونيو و ١٦ يوليو من تلك السنة . وأعطى
الجنرال بيرنجر للريسولى مهلة تنتهى في يوم ٢٢ يوليو ، ولكن هزيمة
ساحقة وقعت في نفس اليوم لقوات الجنرال سلفستر في قطاع مليلة ، على أيدي
رجال بنو ورياغل ، وبقيادة الامير عبد الكريم الخطابي . وحينما وصلت
خطابات الريسولى إلى أيدي الجنرال بيرنجر كان هو ورجاله قد ابتعدوا
صوب الشرق ، لكن محاولوا انقاذ ما يمكن انقاذه من بقايا جيش
القطاع الشرقى .

وكان الجنرال سلفستر قد أخذ في إعداد مشروع خاص به في
قطاع مليلة ، في الوقت الذي كان الجنرال بيرنجر ينفذ فيه خطته في الغرب ،
وكانت هذه الخطة تتطلب المحافظة على الهدوء في بقية القطاعات الأخرى .
والواقع أن مشروع الجنرال سلفستر لم يكن مضادا لمشروع رئيسه ، إلا أنه
كان يهدد بالوصول إلى حالة حرب واشتباكات ، في الوقت الذي انشغلت
فيه بقية القوات الاسبانية في القطاعات الأخرى في عمليات خاصة بها .
وتقدم الجنرال سلفستر في سنة ١٩٢٠ إلى غرب نهر القروط ، وإحتل دار
دريوس في شهر مايو ، ثم تافارسيت في شهر أغسطس . ولم يلق الجنرال
سلفستر مقاومة من جانب قبائل بنو ورياغل ، فزاد في تقدمه دون تمعن في

الأمير ، وحصل على بعض الانتصارات في مدة أسابيع قليلة ، وتوج ذلك باحتلاله لأنوال في ١٥ مايو سنة ١٩٢١ .

ولقد وجد الأمير عبد الكريم في هذا الزحف اعتداءً على حقوق الأقليم ، فأرسل يحذر الجنرال من التقدم في الداخل . وكان الجنرال بيرنجر قد أخبر الجنرال سيلفستر في ٢١ مايو بأنه لن يتمكن من إرسال أية إمدادات إليه ، كما أن الكولونيل موزاليس ، قائد الشرطة في قطاع مليلة ، كان قد أوصى باستخدام السياسة بدلاً من استخدام العنف ؛ ولكن الجنرال سيلفستر لم يلتفت إلى ذلك ، وخاطب الأمير بكل جفاف ، ورد عليه بأن لاسبانيا من القوة ما يسمح لها بالذهاب أينما شاءت ، وأنه قد صمم شخصياً على دخول أراضي بنوورياغل ، حتى ولو كان كل رجال عبد الكريم سيحاولون منعه . واختار هذا الجنرال طريق العنف بدلاً من إختياره السياسة والتفاهم ، وفي وقت صعب على قيادة الجيش العامة أن تسانده فيه في حركته ، ما دامت هذه القيادة كانت مشغولة أمام الريسولي في قطاع الجبالا .

و كانت قوات الجنرال سيلفستر تتكون من ٢٤٠٠٠ مقاتل ، منهم أربعة آلاف من مجندي المغاربة ، وكان لديه في أرض العمليات في الداخل ما يقرب من ٢١٠٠٠ مقاتل مجهزين بالأسلحة والمدفعية والمدافع الرشاشة ، فصمم على تنفيذ وعيده دون استشارة الجنرال بيرنجر ، واحتل جبل عبران في أول يوليو ، وهو جبل يقع على بعد ١٢ كيلو متراً من أنوال ، وبطل على الحسيمة ومنطقة أجدير ، مركز قبيلة بنوورياغل . وكان معنى ذلك هو الدخول في الحرب ضد الأمير عبد الكريم الخطاطبي .

ولقد قام رجال قبيلة بنوورياغل في نفس الليلة بالهجوم على ذلك

الموقع وإحتلاله . وكانت القوة الاسبانية العسكرية فيه تتكون من ٢٥٠ جندي ، منهم مائتين من المجندين المغاربة الذين تركوا خطوطهم وانضموا لآخوانهم المهاجمين . ثم واصل أبناء الريف هجومهم على جميع المواقع التي إحتلها الاسبانيون في شهرى ديسمبر ويناير فى هذه المنطقة ، وحاصروهم . واستنجدت حامية إيجريين بالجزرال ، وطلبت إمدادها بالساء والمؤن . ولكن الطابور الذى أرسل لنجدةها فشل فى فك حصارها ، أو المرور بين المحاصرين والاتصال بها . واضطر الجزرال سيلفستر إلى تركيز جميع قواته فى قطاع مليلة فى موقع أنوال ، وحاول أن يقوم بعملية جديدة لكفك حصار إيجريين فى ٢١ يوليو ، ولكن رجال الريف كانوا قد حصنوا خطوطهم حولها ، وردوا الاسبانيين القادمين من جديد .

وساء الموقف فى إيجريين ، وأخذ بعض الضباط العظام فى الانتحار ، فقرر الجزرال سيلفستر العمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، وأصدر أمره بإخلائها والانسحاب منها . ولكنه شعر بأن قواته الرئيسية فى أنوال نفسها قد أصبحت مهددة ومطوقة برجال الريف ، وفى خلال ليلة مليلة بالقلق فقد القائد الاسباني سيطرته على الموقف ، وسيطرته على نفسه ، فى الوقت الذى فقد فيه الجنود روحهم المعنوية . وفى صبيحة اليوم الثانى والعشرين ، وتحت تأثير الخوف من هجوم رجال الريف ، أصدر الجزرال سيلفستر أمره بالتقهقر ، وكانت الهزيمة الساحقة .

ولقد بقى الجزرال سيلفستر فى ذلك الموقع ، ولكن أحداً لم يعرف مصيره على وجه التحديد . أما القوة الاسبانية فانها قد اندفعت على الطريق الموصل إلى مليلة ، وفى حالة زعر وقوضى ، وروح معنوية لا تحسد عليها ، وخاصة بعد أن هجرها المجندون المغاربة . وواصل رجال الريف مهاجمة

في أثناء التفهقر . ولقد فر معظم رجال حاميات المواقع بين أنوال ومليلة من مواقعهم ، وكان عدد هذه المواقع ١٣٠ موقعا ، أما من بقي في مكانه فقد اضطر إلى التسليم . ولم يأت يوم ٢٥ يوليو الا وكان كل الاقليم ، وحتى أسوار مليلة ، في أيدي الثوار الوطنيين . وتمكن الجنرال نافارو من أن يصل ببقايا القوة المتفهرة إلى ٤٠ كيلو متراً من مليلة ، وإن كان قد فقد كل قطع المدفعية ومعظم أسلحته وذخائره وتموينه . ورغمما عن أن الجنرال بيرنجر كان قد وصل إلى مليلة في يوم ٢٣ إلا أنه فشل في الخروج من المدينة لانقاذهم . وظل الجنرال نافارو محاصراً في مواقعه حتى يوم ٩ أغسطس ، ودون أن يتمكن أحد من إنقاذه ، فسلم إلى الوطنيين الذين أرسلوه أسيراً إلى عبد الكريم .

وقضت هذه العملية على جيش الجنرال سيلفستر ولم يبق بعدها في مليلة نفسها الا بضع مئات من الجنود . واعترف الاسبانيون أنفسهم بأنهم قد فقدوا فيها ١٢٠٧٧٢ رجل ، ٥٩٠٥٠٤ بندقية ، ٣٩٢ مدفع رشاش ، ١٢٩ مدفع ميدان ، علاوة على ٥٧٠ أسير . وكانت الهزيمة أكبر وقعا من الناحية النفسية منها من الناحية المادية : ولم يكن أى جيش أوروبي قد ذاق مثل هذه الهزيمة الساحقة على أيدي الوطنيين فيما وراء البحار منذ هزيمة القوات الايطالية في عدوة سنة ١٨٩٦ . ومنذ تلك اللحظة سيطرت المسألة المغربية على الحياة العامة في إسبانيا ، وسحقت ميزانيتها وأضعفت قوتها من الرجال . أما الريف فانه قد سار في طريق الثورة ، هادفاً تحرير بلاده ، وبقوة السلاح .

(٣) مواصلة عمليات التحرير :-

إعتمد الأمير عبد الكريم الخطابي على الفنون الحربية الحديثة الموجودة في دول الغرب أساسا للقيام بعملياته ، في الوقت الذي عجز فيه الاسبانيون عن تطبيق هذه الفنون في منطقة نفوذهم في شمال المغرب . ودرس الأمير الاستراتيجية التي تلزمه في الحرب ، وأصبح يحصل على ما يلزمه من مال وسلاح من أيدي الاسبانيين أنفسهم . وزود أبناء الريف أنفسهم بما يلزمهم من معدات وأسلحة وذخائر ، وحتى أجهزة التليفون والآلات الكاتبة ، من الغنائم التي يحصلون عليها من الاسبانيين ، أما الأموال فكانوا يستلمونها نظير إقتداء ما يقع في أيديهم من أسرى . ولقد تمكن عبد الكريم الخطابي من أن يزود قواته بكل ما يلزمها بهذه الطريقة وبشكل ساعد على استمرار نمو قوته ، وبشكل أذهب الأعداء . ولقد سرت بعض الاشاعات مدعية أن الأمير كان يتلقى المال والسلاح والذخائر وبعض المعونة الفنية من دول خارجية ، وبشكل سمح لكل دولة أوروبية بأن تتهم الوطنيين في الدول الأخرى المعادية لها ، أو حتى المنافسة ، بمساعدتها لعبد الكريم - والواقع أن هذه الاشاعات كانت من قصر النظر والتعصب بشكل جعلها لا تفكر في إمكان قيام رجال الريف بقوة سواعدهم وقوة إيمانهم بتحقيق مثل هذه الانتصارات . ولم يستلم الأمير عبد الكريم أي معونة خارجية في أثناء قيامه بجهاده التحرري ، وأعلن ذلك في بلاغ رسمي أمام مندوب جريدة تايمز في يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وهو البلاغ الذي نشر في هذه الجريدة في اليوم التالي .

و كان الأمير عبد الكريم مصمما على رفض الحماية الاسبانية ، ومصمما

على الاستقلال ، وعمل على ضم كل الريف والجبال الى ثورته ، وسار بهم في حرب تحرير وطنية ضد الاسبانيين .

لقد كان في وسع أبناء الريف أن ينهوا الحرب بسرعة وبموقعة عسكرية هامة ، إذا ما قاموا بعد أنوال بالزحف على مليلة ومحاصرتها واحتلالها ، خاصة وأن هذه المدينة قد ظلت لمدة أسابيع عديدة وحاميتها ضعيفة . ولكن افتقار أبناء الريف الى وسائل الدفاع البحري أجبرهم على الاحتفاظ بقوتهم لعمليات تقع في ميادين أخرى يضمنون فيها النصر . وعلى أي حال فقد سمح ذلك للاسبانيين بإرسال قوة بلغت ستين ألف جندي الى هذه المدينة المهددة ، وبدأ الجنرال بيرنجر هجوما مضادا في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢١ ، وبعد ستة وخمسون يوما من هزيمة قواته في أنوال . ولكن الاسبانيين عجزوا عن احتلال جبل خرخو ، وهو الجبل الذي يتحكم في مليلة من الجنوب الغربي ، إلا في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ، وأما خط نهر القرط فلم يبلغوه إلا بعد شهر آخر . ولكن الاسبانيين تمكنوا من إحتلال الساحل فيما بين نهري القرط والملاوية قبل نهاية العام ، وإحتلوا دار داريوس في أعالي وادي القرط في ١٠ يناير سنة ١٩٢٢ ولكن بعد أن بلغت قواتهم في شمال المغرب ١٥٠.٠٠٠ مقاتل .

وعند هذه المرحلة نجد أن الجنرال بيرنجر يوقف هجومه المضاد في قطاع مليلة ، ويعود إلى إستراتيجيته القديمة التي تقضي بالبدء بإخضاع القطاع الغربي . وكان هذا يدل على عجز الجنرال عن الحصول على أي إنتصارات أخرى أمام عبد الكريم ورجاله . ولقد ساء موقف الاسبانيين حتى في القطاع الغربي ، خاصة وأن الريسولي كان قد أفلت من قبضتهم في

الوقت الذي تأهبوا فيه لآسره ، وأخذت بعض قوات عبد الكريم تهاجم الاسبانيين في ذلك القطاع . ولقد قامت قوة من رجال الريف ، بقيادة محمد عبد الكريم ومجهزة بالمدفعية للأسورة من الاسبانيين بالهجوم على المواقع الاسبانية الواقعة على خط المواصلات بين تطوان وشفشاون في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢١ . وأخذ عدد من رجال الريسولي يساعدون أبناء الريف ، وبشكل أعجز الاسبانيين عن سحب هذه الحاميات حتى ١٩ نوفمبر ، ولم تتم هذه العملية إلا بعد معارك عنيفة ومريرة على الاسبانيين .

عاد الجنرال بيرنجر إلى إستراتيجيته السابقة في سنة ١٩٢٢ وركز قوته ضد الجبال ، ونجح في ١٢ مايو في الاستيلاء على قصبة الريسولي في تازاروت . ولكنه اضطر إلى الاستقالة عندما عمدت حكومة مدريد إلى التوضيحية به إرضاءاً للرأي العام من الاتجاه المضاد ، والذي عمل على توريث الحكومة الاسبانية في شمال المغرب . ولقد جاء الجنرال برجيت خلفاً له ، وغير في الحال سياسته ، وقلبها رأساً على عقب . فبدأ المفاوضات مع الريسولي حتى يسمح لنفسه بتركيز كل قواته في قطاع مليلة ضد عبد الكريم . ولقد دامت المفاوضات بين الاسبانيين والريسولي من ٦ أغسطس حتى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٢ . وقبل الريسولي التسليم ، ولكن شروط هذا التسليم تركته سيد الموقف . وجلا الاسبانيون عن تازاروت ، وقبلوا دفع تعويض للريسولي عما أتلفته العمليات الحربية في منطقته ، وقبلوا نقل جميع الضباط والموظفين ، من الاسبانيين والوطنيين ، الذين أعلن الريسولي عدم رضاه عنهم . وكان ثمننا باهظاً دفعه الجنرال بيرجيت في القطاع الغربي لكي يبدأ عملياته في قطاع مليلة ابتداءً من الشهر التالي . ورغم أن الاسبانيين قد تمكنوا من إجراز بعض الانتصارات المحلية في هذا القطاع الأخير إلا أن

تقدمهم قد أوقف نهائيا ، بهزيمة ساحقة في تيزي عزة ، وتشبه هزيمة أنوال ، وإن كانت على مقياس أصغر .

ولقد تمكن عبد الكريم من مد نفوذه وسلطته من المنطقة التي تحتلها قبيلته بنو ورياغل إلى كل بلاد الريف وغارة . وربما كانت هذه هي أول مرة يشهد فيها التاريخ إتحاد قبائل شمال المغرب تحت حكومة موحدة ، بعد أن إعتادوا محاربة بعضهم بعضا ، وصرف مجهودهم في محاربة جيرانهم . وأصبحت أجدير هي عاصمة تلك الدولة الجديدة التي أنشأها عبد الكريم ، وهي قرية صغيرة تقع على بعد ٥ كيلومترات من جزيرة الحسمية الاسبانية . ولقد قام أبناء الريف بتحصين عاصمتهم بما أسروه من أيدي الاسبانيين ومن معسكراتهم ، وتمكنت مدفعيتهم من أن تضرب وتغرق السفن الاسبانية وهي تفرغ حمولتها من الذخائر في الحسمية ، وذلك ردا على قرار حكومة مدريد بتطبيق الحصار البحري على سواحل الريف ، والذي صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٢٢ .

ولقد شهد خليج الحسمية مفاوضات بين مندوبي الاسبانيين وبين الأمير في يناير سنة ١٩٢٣ ، وذلك لاخلاء سبيل من بقى في الأسر من جنودهم بعد معركة أنوال ، وذلك نظير مبلغ ٤ ملايين بسيطة اسبانية ، علاوة على إخلاء سبيل المغاربة نزلاء سجون مليلة وسبتة وتطوان ، وكان معظمهم من المسجونين السياسيين .

وشدد الأمير عبد الكريم هجومه على خطوط الاسبانيين طوال صيف سنة ١٩٢٣ . ولقد عرض السكرتير العام للمنطقة الاسبانية في ١٥ يوليو على الأمير كتابة إستقلال ذاتيا تحت الحماية الاسبانية وسيادة سلطان

المغرب ، فرد عليه الامير رافضا الاعتراف بالحماية الاسبانية ، ومطالبا بتطبيق مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها . وحضر أحد الجزالات الاسبانيين ، وهو كاسترو جيرونا سرا لمقابلة الامير في أجدير ، ولكن هذه الاتصالات لم تؤدي إلى نتيجة . وحدث إنقلاب الجزال برعمو دي ريفيرا في شهر سبتمبر وأصبح على اسبانيا أن تواجه مشكلات شمال المغرب في نفس الوقت الذي تواجه فيه مشكلاتها الداخلية .

ولقد استمر أبناء الريف في مواصلة الضغط على جهة مليلة ، وبشكل أجبر الماركيز دي إستيلا على أن يعلن في خطابه الرسمي في ملقة في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤ أن الحكومة قد قررت سحب جميع المواقع العسكرية المتقدمة في كلا القطاعين والإسحاب حتى الساحل . ولكن قبل أن ينتهي ذلك الشهر كان رجال عبد الكريم بشنون هجوما مفاجئا في قطاع آخر ، هجوما على المواقع الاسبانية في وادي لاو ، وهو الذي يمر فيه الطريق بين تطوان وشفشاون في القطاع الغربي . وأخذ رجال عبد الكريم في إغراء الجبالا على الانضمام اليهم . ورغما عن إزدیاد عدد القوات الاسبانية في هذا القطاع الغربي نتيجة لاستمرار وصول الامدادات اليهم وإرتفاع عددهم إلى مائة ألف جندي منهم ستين ألف على طريق تطوان - رغما عن ذلك فان جهة وادي لاو قد إنكسرت في أثناء شهر أغسطس . وكان الاسبانيون قد إعتمدوا على الريسولي للمحافظة على الهدوء بين قبائل الجبالا ، ولكن نجمة كان قد أخذ في الاقول ، في الوقت الذي أخذ فيه إسم عبد الكريم يتردد على كل لسان . وتمكن رجال القبائل من قطع الطريق بين تطوان وشفشاون نهائيا ، وحاصروا قوة اسبانية كبيرة بلغت

ثلاثة آلاف جندي، على مسافة ٥٠ كيلومترا من قاعدتهم، كما تمكنوا كذلك من قطع الطريق الموصل بين تطوان وطنجة . وفي أوائل شهر سبتمبر أخذ رجال الريف يهاجمون الاسبانيين وهم على مسافة لا تبعد أكثر من ثلاثة كيلومترات عن تطوان نفسها ، مقر الحماية الاسبانية .

وكان الماركيز دي إستيلا قد زار قطاع تطوان في أثناء الصيف ثم في أثناء الخريف ، وكان يعرف صعوبة العمليات في هذه المنطقة ، فاضطر إلى أن يقرر تنفيذ سياسة الانسحاب إلى الساحل بمجرد فك حصار حامية شفشاون . وظهر أن نية الحكومة الاسبانية كانت تحديد منطقه إحتلالها في قطاع مليلة بالأراضي الواقعة في غرب نهر القوط ، وفي القطاع الغربي بالمنطقة التي تحيط بطريق طنجة - تطوان ، وعلى ساحل المحيط الأطلسي ولكن باستثناء منطقة الجبال . وكانت سياسة الانسحاب تسمح لعبد الكريم بممارسة الاستقلال الفعلي ، ورأت اسبانيا من جانبها إمكانية قبولها لممارسته لهذا الاستقلال ، ولكن على أساس أن يكون إستقلالاً ذاتياً ، وخاضعاً للاتفاقيات الدولية التي أخضعت المغرب لنظام الحجز الاستعماري ، أي أن يعترف عبد الكريم بخضوعه للسلطة الشرعية لسلطان المغرب ، وسلطة خليفته في تطوان ، ويعترف كذلك باسبانيا كدولة حامية . وأمام هذا الاصرار من جانب الاسبانيين أصر الأمير على أنه مستقل بالفعل ، وأنه من الضروري أن تقوم اسبانيا بدفع تعويضات حرب لسكان الريف والجبال ، نتيجة لتخريبها بلادهم في مدة الاثني عشر سنة الأخيرة بتلك الحرب الاستعمارية ، وعليها أن تدفع كذلك فدية عن الأسرى الاسبانيين ، وأن تسحب كل قواتها إلى مستعمرات التاج القديمة ، وإلى داخل حدودها ، وتترك البلاد وأهلها في سلام .

ولقد تمكن الاسبانيون في ٢٩ سبتمبر من أن يفكوا حصار شفشاون بعد معارك استمرت مدة عشرة أيام ، وأحرز أبناء الريف انتصارات أخرى في بلاد الجبال . وعينت الحكومة الاسبانية الماركيز دى استيلا مندوبا ساميا في منطقة نفوذها ، وقائدا عاما في نفس الوقت حتى يتمكن من الاشراف على عملية الانسحاب العامة . وكان هناك ما يقرب من أربعائة موقع اسباني منعزل ، يضم كل منهم حامية يتراوح عددها بين عشرة رجال ومائة ، وتضم في مجموعها عشرين ألف جندي . وكان بعض هذه المواقع على قمم الجبال ، وينقصها الماء ، وكانت تعتبر أسيرة لدى القبائل المحيطة بها . ولقد أشار الماركيز نفسه إلى خطورة وقوع هذه القوات في أيدي الوطنيين ، وخطورة حصول الوطنيين على أسلحتهم وذخائرهم ، وإن كان السلاح قد أصبح لا يعوز المغاربة في ذلك الوقت .

وكان الجنود الاسبانيون يشترون حريتهم وحق انسجامهم من أمام جبال الريف بتسليم أسلحتهم وذخائرهم وبدفع ضريبة مالية . ونجد أن حامية بوحاريد التي تتكون من ٣٥٦ رجلا قد سلمت في يوم ٢١ أكتوبر ، وبعد حصار دام أربعين يوما وبعد أن فشلت كل محاولة لفك حصارها وإحتل المجاهدون مراكز تموينها بالماء . ولقد سلم قائد تطوان للقوات المحاصرة مقدما عددا من البنادق الجديدة يعادل عدد أسلحة الجنود المحاصرين ، حتى يقبلون رفع الحصار عنهم ، وتركهم ينسحبون إلى تطوان .

ومع بدء حامية شفشاون في الانسحاب في شهر نوفمبر وإخلاؤها لعدد كبير من المواقع ووصولها إلى مشارف تطوان تدعمت القوة الاسبانية في هذه المدينة الأخيرة . ولكن عملية الانسحاب هذه هدمت كل النفوذ

الاسباني في المغرب . وأخذت قبيلة الانجارا التي تسكن المثلث الواقع بين تطوان وسبتة وطنجة تظهر عداها ثم تعلن تورطها على الاسبانيين . وقامت في أواخر شهر أكتوبر بالهجوم على القصر الصغير وإستوات عليه في شهر ديسمبر ، وهكذا إمتدت الثورة إلى ماوراء ذلك الخط الذي عزمت اسبانيا على إقامته أمام قوات الريف ، وقبل أن تتمكن من إتمام إقامته . وواصلت اسبانيا عروضها على عبد الكريم طوال فترة الانسحاب ، ولكن القائد الوطني أصر على ضرورة انسحاب الاسبانيين ودفعهم تعويضات للحرب .

ولقد كلفت هذه العمليات اسبانيا في مدة الستة أشهر الأخيرة من سنة ١٩٢٤ خسائر بلغت ٢١٢٥٠ قتيل ومفقود وأسير ، من الضباط والجنود ، وحسب التعداد الرسمي لوزارة الحربية في مدريد . وإذا كانت حكومة اسبانيا قد فكرت في خلال النصف الأول من عام ١٩٢٥ أن تقتصد في الأرواح والأموال والمجهودات ، مستغلة في ذلك عملية إنسحابها إلى الخط الجديد ، إلا أن آمال اسبانيا قد خابت نتيجة لثورة الانجارا فيما وراء هذا الخط ، واضطرت اسبانيا الى الاستمرار في العمليات .

ولم تحاول اسبانيا إحلال منطقة الانجارا بشكل دائم ، بل إكتفت بإعادة فتح الطريق بين طنجة وتطوان ، حتى تستخدمه كمر بين المنطقتين اللتين يسيطر عليهما الثوار ، منطقة الانجارا في الشمال ، والجبال في الجنوب . وطوقت القوات الاسبانية الأراضى المحيطة بمنطقة طنجة الدولية حتى تمنع القبائل النائرة من بيع محصولاتها وشراء حاجاتهم الضرورية ، وأتمت

اسبانيا حصار الانجارا في أواخر شهر يناير سنة ١٩٣٥ ثم قامت باعادة إحتلال القصر الصغير في آخر مارس . ولكن اسبانيا قصرت عملياتها فيما عدا ذلك على ضرب القرى بقنابل الطائرات ، وتعذيب الأهالي المغاربة الذين كانوا يحاولون التسلل ليلا بين الاستحكامات الاسبانية لتسويق بعض سلعهم في طنجة . وكانوا من الفقراء وكثير منهم من النساء ، يسرون مسافات طويلة ويحملون على ظهورهم بعض الحطب أو الفحم أو بعض قطع من الجلود أو بعض الحبوب لبيعها والتعيش منها . ولكن الاسبانيين لم يتورعوا عن محاربة هؤلاء المغاربة ، ولم يتراجعوا عن تعذيب النساء والضعفاء . ولقد تمكنت اسبانيا ، باقتصارها على هذا التكتيك من أن تقلل عدد جنودها في شمال إفريقية ، ولكنها فقدت في نفس الوقت كل أمل في الوصول إلى تسوية مع الوطنيين . ذلك أن هذا التكتيك الجديد قد أثار رجال القبائل ، خاصة وأن اسبانيا كانت تطبقه على العناصر الأخرى غير المحاربة ، كما أنه هدد باثارة مشكلات دبلوماسية نتيجة لاعتداء اسبانيا المتكرر على منطقة طنجة الدولية بدعوى مطاردتها للثوار . وقد زاد الطين بلة أن اسبانيا كانت ترفض دائما مرور الأدوية وأدوات الاسعاف الطبية للجرحى من رجال الريف ، رغم أن قوات عبد الكريم كانت تحتاج إلى الأدوية لمعالجة الأسرى الأوربيين كذلك .

ولقد إستمر عبد الكريم في تدعيم سلطته ومد نطاق دوائه الثورية في منطقة الجبالا . ولقد وجد الأمير بعض المقاومة لدى بعض سكان منطقة الجبالا في يناير سنة ١٩٣٥ ، وكانت هذه القوى المضادة في غالبيتها من ملاك الأراضي وأصحاب القطعان ، فلم يتراجع الأمير في إستخدام الشدة ضدهم ، وصادر أراضي من تعامل منهم مع الاسبانيين . ولقد إنتهت هذه

الحركة التي بدأت في شفشاون بالقضاء القبض على الريسولي في قصبتها في تازاروت ونقله إلى أجدير ، حيث مات في شهر أبريل .

وهكذا أصبح عبد الكريم الخطابي رئيسا لدولة ، وزعيما لشعب وقائدا لثوار ، وبدون أى منافس ، وأصبحت الانظار تتجه إليه من مشارق العالم العربى ، كما أخذ الكثير من الوطنيين ينظر إليه على أنه أمل العالم العربى فى الكفاح ضد الاستعمار . وأصبحت عملياته رغم بعدها عن المشرق تصل إليه وتزيد الحماس فى قلوب الوطنيين .

ولقد أخذ محمد عبد الكريم ، أخو الأمير ، وقائد قوات الريف والجبالا ، فى شرح سياسة أخيه والشروط التي يقبلون بها لإنهاء الحرب . وذكر أن هدف الحرب الوحيد هو تحرير الريف والجبالا ، وأنه ما أن تنهى هذه الحرب حتى يكرس رجال القبائل مجهوداتهم للإصلاح الداخلى والتعمير ، وأنهم يوافقون على ترك سبته ومليحة فى إيدي الاسبانيين ، ولكنهم قد يغيروا موقفهم إذا ما واصلت حكومة مدريد تشدداتها . وشرح الأمير أنه لا يوجد بين صفوف المجاهدين الثوار أى وكلاء بلشفيك أو ضباط أجانب ، وأنهم يرغبون فى أن يعيشوا فى سلام مع كل جيرانهم ، ولا يفكرون فى الهجوم على منطقة طنجة أو التدخل فى نظامها الدولى ، وأن الريف لا يحمل أية ضغينة لأى من الدول الاوربية ، ما دامت تعترف بوضعية استقلاله . وشرح الأمير أن أبناء الريف قد أثبتوا منذ سنوات أنهم قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم ، وبطريقة عجزت بعض الدول الاوربية عن الوصول إليها وعن مجابهتها . إنهم مسلمون ولكنهم متحررون ، ويمكنهم أن يوفقوا بين تعاليم الاسلام وبين التقدم العلمى الحديث فى بناء دولتهم الوطنية .

ولم تكن اسبانيا مستعدة بغورها لقبول شروط الأحرار ، إلا أن قيادتها بدأت في المفاوضة معهم في شهر مايو سنة ١٩٢٥ الوصول إلى هدنة ، وعلى أساس وقف القتال ، وعدم تحرك القسوات والحاميات الاسبانية من مواقعها ، وفتح أسواق محايدة بالقرب من الخطوط الاسبانية. ولكن هذه المفاوضات انقطعت قبل نهاية هذا الشهر ، ونتيجة لدخول اسبانيا طرفا في الصراع الذي نشأ في ذلك الوقت بين فرنسا وأبطال الريف .

(٤) تضارب المصالح مع فرنسا :

كانت النتائج التي وصلت إليها التجربة الاسبانية في شمال المغرب تختلف عن تلك التي تمكن الفرنسيون من الوصول إليها في منطقة حمايتهم ، رغما عن أن كل من الدولتين قد استخدمت وسائل الشدة والعنف مع الأهالي .

وكان الفرنسيون قد استخدموا كل ما يمكنهم إستخدامه من وسائل القمع والشدة ، وبدرجة تفوق تلك التي عمل بها الاسبانيون ، ولكن هذه الطريقة مكنتهم من السيطرة على أقاليم المغرب الواحد بعد الآخر ، وقضوا فيها على المقاومة ، وأخذوا في تطبيق النظام ، وفي تسيير دولاب الأعمال ، وبشكل أثار أعجاب بعض السطحيين ، الذين بدأوا يصفقون لسياسة الماريشال ليوتي ويشيدون بمهارته في إدارة منطقه . ولقد ظل هؤلاء السطحيين يصفقون للنظام الاستعماري الفرنسي في المغرب الأقصى حتى سنة ١٩٢٥ ، وهي السنة التي إصطدمت فيها فرنسا بقوات جمهورية الريف ، وظهرت تجربتها في شمال افريقية على حقيقتها ، استعمارية أمام الجميع . ولقد أخذ هذا الصراع بين فرنسا والريف شكلا عسكريا ، وشكلا سياسيا ، نتيجة لتضارب المصالح بوضوح بين الاتجاه الاستعماري وحركات

الكفاح الوطنى . وكان رجال الاستعمار الفرنسيين واثقين من أن فشل قواتهم فى رد هجوم أبناء الريف إلى خارج منطقتهم سيكون بداية لا نهاء نظام الحكم الاستعمارى الفرنسى فى كل شمال افريقية ، وأنه سيؤثر على بقائهم فى الجزائر نفسها ، الى كانوا يعتبرونها فى ذلك الوقت أرضا فرنسية .

وكانت فرنسا قد سارت على سياسة خاصة فى منطقة حمايتها فى المغرب الأقصى ، وحاولت أن تفرق بين عناصر الأمة ، رغم توحيد الاسلام بينها . ووجدت فرنسا أن المغرب يتكون من عناصر عربية وعناصر مسلمة وبربرية ، وإذا كان العرب يسكنون السهول فإن البربر كانوا يعيشون على المرتفعات وفوق الجبال . وإستندت فرنسا إلى هذا الاختلاف العنصرى لى تفيد من الموقف ، وتفرق بين الأهالى ، رغم ادعائها عملها على توحيد كل بلدان المغرب العربى تحت إدارة أوربية موحدة .

وكان رجال الريف فى المنطقة الاسبانية من المغرب يتكونون من عناصر تسمى الامازيغ ، ويشبهون غيرهم من قبائل جبال الأطلس الذين احتفظوا بلغاتهم الأصلية ، ولهجاتهم المحلية إلى جانب العربية التى اكتسبوها واحسنوها واءزوا بأنها لغة القرآن . ولقد إعتقدت فرنسا أنه يمكنها الإدعاء بتأخر مستوى سكان الجبال ونفشى الجهل فيما بينهم ، لى تحاول كسبهم إلى جانبها ، بدعوى دفاعها عنهم ضد العرب ، ونست فرنسا أو تناست أن سكان الجبال كانوا فى غالبيتهم يعملون فى الرعى ويتقلون على المرتفعات وأن سكان الوديان كانوا قد توطنوا وأخذوا يعملون فى الزراعة ، وأن ساكن الجبال يتطور إذا ما عمل بالزراعة ، وكذلك الفلاح إذا ما عهدنا إليه بعملية رعى الأغنام والمواشى . نسيت فرنسا أو تناست

أن تغيير وسائل الانتاج هو العامل الاساسى فى تطوير المجتمع الإنسانى ، وأن هذه الفروق الموجودة بين أبناء المغرب كانت فروقا مصطنعة ، إذ أن شخصيتهم العامة كانت هى الاسلام وتوحيد الله . وعلى أى حال فإن فرنسا قد ضحكت من عوامل الفرقة المصطنعة حتى تتمكن من الانفراد بجزء هام من الشعب تقطع صلته ببقية الأمة ، وتطبق عليه القوانين الفرنسية ، وتعلمه اللغة الفرنسية وتشجع بعثات التبشير المسيحية فى مناطق ، كما فعلت فى بعض مناطق الجزائر مع الآباء البيض ، وإن كان ذلك على نطاق ضيق . ولقد تبجح الفرنسيون قائلين بأن الاسلام والعروبة قد فشلها فى خلال اثنى عشر قرنا فى غزو قلوب وعقول سكان الجبال أو البربر ، وإن اسلامهم ليس أكثر عمقا من سطح جلدهم ، وقررت فرنسا بناء على ذلك سياستها التى أعلنت فيها أنها ستحافظ على نظام الحضارة الذى وجدته عند وصولها إلى المناطق التى اعتنقت الاسلام وتكلمت العربية ، ولكنها لن تساعد الاسلام على الانتشار ، بعدما دفعته من دماء وأموال ، بين رجال يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين .

ولقد أجبر المارشال ليوتى الحكومة المغربية فى ١١ سبتمبر سنة ١٩١٤ على إصدار مرسوم أو ظهير يعلن أن المناطق التى تسودها عادات البربر وتقاليدها ستظل محكومة بهذه العادات وتلك التقاليد . وكانت القوات الفرنسية قد وصلت فى ذلك الوقت إلى المناطق الجبلية ، وصعب عليها أمر التوغل فيها . وكانت هذه السياسة تعنى رفض تطبيق النظم الاسلامية على سكان الجبال ، خوفا من أن يؤدى مثل هذا التطبيق من جانب دولة حديثة إلى زيادة انتشار اللغة العربية وانصهار المغاربة جميعا سويا . ولقد أسرع الفرنسيون إلى تنظيم إدارات خاصة فى كل منطقة من مناطق الجبال تخضع لهم ، وانشأوا فيها مجالس محلية ، وطبقوا فيها العرف والتقاليد فى التقاضى ، وانشأوا عددا من المدارس لتعليم أبناء سكان الجبال ، ويدرس فيها عدد

من الفرنسيين وعدد من القبائليين من الجزائر . وأصبحت اللغات الرسمية في هذه المناطق هي اللغة الفرنسية واللهجات البربرية ، رغم اختلاف لهجة القبائليين عن لهجات أبناء الجبال في المغرب الأقصى . والمهم هو أن اللغة العربية قد ابتعدت عن هذه المدارس في نفس الوقت الذي أبعده فيه الفرنسيون تطبيق الشريعة الإسلامية فيها . وهدفت فرنسا من وراء ذلك إلى خلق بعض الجزر البربرية وسط ذلك المحيط العربي الإسلامي في شمال إفريقيا . ولكن ظهور الأمير عبد الكريم قلب هذه السياسة رأسا على عقب ، خاصة وأن فرنسا قد رأت فيه قائداً وزعيماً يعترف بإسلامه ولا يخضع للاستعمار ويكافحه ، ويعمل على القضاء عليه ويده .

وجاءت العوامل العسكرية والاستراتيجية لكي تظهر التضارب بين مصالح فرنسا ومصالح القوة التحررية النامية في شمال المغرب ، وخاصة في سنة ١٩٢٤ . وكان الفرنسيون قد أتموا في أوائل هذا العام احتلال إقليم وزان الواقع في السهول المطلة على المحيط الأطلسي ، والمجاور للحد الغربي للمنطقة الإسبانية . أما في الشرق فانهم كانوا يسيطرون على ممر تازا الذي يفصل قبائل الأطلس ، والتي لم تخضع بعد للفرنسيين ، عن قبائل الريف الثائرة . وكان الفرنسيون قد زادوا من نشاطهم في الثلاث سنوات الأخيرة لا كمال إحتلال منطقة نفوذهم المغربية ، ولكنهم لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى منطقة أعالي وادي الورغة ، وهي المنطقة الهامة التي تقع بين وزان وتازا وإلى الشمال من فاس . ولقد زاد من أهمية هذه المنطقة الأخيرة في هذه الفترة أن الحدود لم تكن قد رسمت بعد بشكل نهائي بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية هناك ، ولقد نفذ الفرنسيون ما ينصهم من خطة إحتلال منطقتهم بعد أن اتفقوا مع القيادة الإسبانية على أن تتقدم قوات كل منهما ، من

الجنوب ومن الشمال ، لاحتلال تلك المنطقة . وتقدم الفرنسيون في شهر مايو سنة ١٩٢٤ وعبروا أعالي نهر الوردغة دون أن يلقوا مقاومة شديدة ، واسرعوا بتنظيم هذه المنطقة . وهكذا يظهر أن فرنسا كانت تحاول احتلال كل منطقتها الخاضعة لنفوذها حسب خطة تقسيم الأراضي ورسم الحدود بين المنطقتين الشمالية والجنوبية ، وفي الوقت الذي كان عبدالكريم يعمل فيه على الاستقلال بالوطنيين ، وفي كل من المنطقتين ، إذ أنه كان لا يعترف بمثل هذا الخط الذي يمر عبر أهالي قبائل واحدة . ولذلك فإن تضارب المصالح بين فرنسا وعبدالكريم قد زادت في الوضوح .

وزاد الطين بلة اعلان الماركيز دي استيلا في أثناء ذلك الوقت قراره بسحب جميع المواقع الاسبانية من الداخل صوب الساحل . وحينما تقدمت القوات الفرنسية شمالا لم تتصل بأية قوات اسبانية ، بل وجدت نفسها في مواجهة قوى الثوار من أبناء الريف . وتمكن الثوار في عمليات كثيرة من اذاقة مرارة الهزيمة للقوات الفرنسية . وأصبحت الجبهة الشمالية للقوات الفرنسية مكشوفة ، وسرت اشاعات عديدة بأن فرنسا ستواصل هجومها شمالا داخل المنطقة الاسبانية التي أدخلها من الحاميات . ولقد اضطر المارشال ليوتي إلى أن ينفي رسميا وجود أية نية لدى حكومته للتوسع في المنطقة الاسبانية ، وأعلن أنه كان يأمل دائما في العمل في وفاق تام مع الاسبانيين . ولكن تغيير الاسبانيين المستمر لسياستهم كان يصعب العمل معهم : وشرح أن العمليات الفرنسية في شمال الوردغة كانت تقع طبقا لخطة مشتركة ، وأشار إلى فشل الاسبانيين في القيام بتنفيذ ما يخصهم من هذه الخطة المشتركة ، وتأسف على قرارهم بالانسحاب صوب الساحل . ولكن المارشال ليوتي ادعى أن أبناء الريف كانوا يهاجمون المنطقة

الفرنسية ، وأن الفرنسيين كانوا لا يقدرّون على الدخول إلى المنطقة الإسبانية لمعاقتهم ، وأشار إلى أن فشل الأسبانيين في إخضاع منطقةهم يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق فرنسا في منطقتهم . ولستأ نعرف تماما ما إذا كان المارشال يرغب في التدخل في ذلك الوقت في المنطقة الشمالية ، أو الإفادة من فشل الأسبانيين أمام ثورة الريف . ولكن بما لا شك فيه أن المقيم الفرنسي في المغرب كان يعمل بهذه التصريحات على تهيئة الرأي العام لإمكانات القيام بعمليات هجومية في الشمال ، وكان يحتفظ لنفسه بنخط الرجعة في حالة قيام بعمليات هذه العمليات ، حتى وإن كانت هذه التصريحات هي مجرد عمليات جس نبض لمعرفة رد الفعل على كل من اسبانيا وانجلترا ، التي كان يهمها عدم وصول القوات الفرنسية إلى موانئ المغرب الشمالية ، والقريبة من جبل طارق .

ولقد زادت الصعوبات أمام الأسبانيين مع اشتداد هجمات المغاربة عليهم ، فقرر الفرنسيون إنشاء خط دفاعي ثابت عن منقطتهم حتى يمنعوا هجوم أبناء الريف وتوغلهم في منطقة النفوذ الفرنسية . وتقدم الفرنسيون في أوائل شهر سبتمبر في اتجاهين : الأول في اتجاه شمال الوردغة والثاني في الركن الشمالي الشرقي للمنطقة الفرنسية ، أي في المنطقة الواقعة بين الجزائر وقطاع مليلة الأسباني . وطلب المارشال ليوتي من فرنسا في شهر أكتوبر الاسراع بارسال الامتدادات اليه ، واللازمة لتحصين المناطق التي احتلها في شمال الوردغة . ثم أعلن ليوتي أن أهالي الريف يواصلون إعتداءاتهم على الأراضي التي لم يتم إحتلالها بعد من المنطقة الفرنسية ، وأعلن أنهم يغرون القبائل فيها على إعلان الثورة والهجوم ضد الفرنسيين . واتخذ

المارشال هذه الادعاءات أساسا لكي يعلن أن فرنسا قد تقرر الهجوم على المنطقة الشمالية ، ومطاردة أهل الريف حتى فى داخل الحدود الاسبانية . وذكر أن الحكومة الفرنسية تعتبر أن الاسبانيين ملزمين بإدارة منطقتهم وإستتاب الأمن والنظام فيها ، وأن فشلهم فى تنفيذ ذلك يعتبر مخالفا لتعهداتهم الدولية ، ويضع الأقاليم الشمالية من منطقة الحماية الفرنسية فى موضع صعب ، نتيجة لحالة الفوضى التامة الموجودة فى الناحية الأخرى من الحدود . ولقد أشار المارشال إلى أن العالم الاسلامى يرقب الحرب الدائرة فى منطقة الحماية الاسبانية بكل إهتمام ، وإلى أن الثورة المعلنة هناك كانت تهدد تفوذ كل الدول الأوربية ذات المصالح الاستعمارية فى البلاد الاسلامية ، وهى تهدد فرنسا فى شمال إفريقيا بأكملها ، وتهدد حتى بريطانيا فى ممتلكاتها الاسلامية .

لقد فسرت فرنسا المادة الأولى من اتفاقيتها مع اسبانيا فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ على أنها ملزمة ، فى الوقت الذى نظرت فيه حكومة مدريد إلى هذه المادة على أنها مجرد حق لها ، ولها مطلق الحرية فى تطبيقه أو عدم تطبيقه وبالصورة التى تحلو لها ، وحسب إمكانياتها . ولقد قامت الحكومة الفرنسية بطلب توضيحات من حكومة مدريد حول نياتها المقبلة تجاه المناطق التى يجرى سحب القوات الملكية منها ، حتى تتمكن الدولتان الاستعماريتان من توفيق المجهودات ، والتعاون أمام الصدمات التى أصابت التفوذ الاستعمارى فى هذه المنطقة الهامة من العالم .

وإذا كانت الدول الاستعمارية تعالج الموضوع بهذه الطريقة فان القوة الوطنية كانت لها كلمة تقولها فى تقرير مصيرها ومصير بلادها . ولقد

صمم الأمير عبد الكريم الخطابي على ضرورة تحرير المناطق التي قامت فرنسا باحتلالها في خلال عام ١٩٢٤، وبقوة السلاح. وظهر بذلك تضارب المصالح، وتضارب الاتجاهات بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية في المنطقة، ووضحت صعوبة التفاهم بين فرنسا وبين رجال الريف، وصعوبة المحافظة على السلم بينهما. وكان يصعب على كل من الطرفين، الوطني والاستعماري، الوصول إلى انصاف حلول. وكانت فرنسا لا تقبل ترك عبد الكريم الخطابي يستمر في تحرير هذا الركن الهام من العالم ويهدد تفوذها في كل شمال افريقية، وكان هذا يستتبع الصدام بين المعسكرين.

ورغم كل ذلك فلقد حاول عبد الكريم الخطابي أن يفتح باب المفاوضات مع الفرنسيين، وأرسل أخاه، الأمير محمد الخطابي، إلى باريس. ولقد اتصل هذا الأمير ببوانكاريه وبغيره من الشخصيات الفرنسية، وحاول أن يصل معهم إلى تفاهم على الخطوط العامة. ولقد اعترف بانليقي بهذه الاتصالات رغم أن بوانكاريه قد أنكرها. وصرح أريستيد بريان وزير الخارجية الفرنسية في ذلك الوقت بأن موضوع هذه المباحثات لم يسجل في أي سجلات رسمية. والواقع أن فرنسا قد رفضت إعطاء صبغة رسمية لهذه المباحثات حتى لا تعتبر اعترافا دوليا بجمهورية الريف، وحق لا يؤثر ذلك على سلطة سلطان المغرب وحقوقه الاقليمية، وحتى لا يؤدي ذلك إلى وقعة بين فرنسا واسبانيا. وبعد محادثات باريس أحال الفرنسيون الوفد المغربي إلى المارشال ليوتي للتفاهم معه في فاس أو في الرباط. ولقد اتفق كل من رجال الريف والفرنسيين على مسألة وصول مندوب من طرف عبد الكريم الخطابي إلى فاس، ومقابلته لمدير المخابرات العسكرية في المغرب في ذلك الوقت، وبعد أن قامت بعملياتها العسكرية في منطقة وادي الورغة.

ورغم أن السلطات الفرنسية في المغرب لم تعترف رسميا بجمهورية الريف إلا أنها بحثت مع مندوبي هذه الجمهورية أسماء القبائل التي تعتبرها داخلية في هذا الجانب من الخط أو ذلك ، وأكدت للمندوبين الآتين من الشمال أنها لا تبيت النية لتعدي خط الحدود . وعلى أي حال فإن هذه السلطات قد تعرضت لذكر قبائل بني سروال على أنهم يدخلون داخل منطقة النفوذ الفرنسي ، وذكرت أنها قد وعدت هذه القبائل بمساعدتها حتى تتمكن من مقاومة فرض الأمير عبد الكريم لسيطرته عليها .

والواقع أن موقف الحكومة الفرنسية في باريس كان يتلخص في عدم التراجع عما حصلت عليه في المغرب الأقصى ، وفي عدم القيام بأي عمل قد يسيء إلى العلاقات الودية القائمة مع إسبانيا ، أما موقف السلطات الفرنسية في المغرب الأقصى فكان يتلخص في محاولة مد النفوذ الفرنسي إلى أقصى درجة ممكنة ، والعمل على التعاون مع السلطات الإسبانية على منع زيادة نفوذ جمهورية الريف وإتساع رقعتها . ولقد وجد الأمير عبد الكريم الخطابي في هذه المواقف مواقف غير ودية تعمل على تحدي أبسط مبادئ الحرية التي لا يدين إلا بها . ولم يتراجع الأمير عبد الكريم ، وقبل أن يسوى نزاعه مع إسبانيا أخذ في تحدي عدو جديد قوى ومنظم ، وأشعرته انتصاراته على إسبانيا بأن في وسعه إن تطلب الأمر أن يقف كذلك في وجه فرنسا ، رغم أنها كانت أكبر دولة عظمى حربية باقية في العالم الغربي في ذلك الوقت .

(٥) الزحف صوب الجنوب :-

كان تشيبت فرنسا باستمرار احتلالها لأعلى نهر الوردغة يجبر الأمير عبد الكريم الخطابي على محاربتها الأسباب إقتصادية وأسباب سياسية لها

قيمتها . ذلك أن وادي الورغة كان هو المورد الأساسي للفلال لجزء كبير من أهل الريف ، خاصة وأن إقليمهم كان فقيراً ، وكانت القبائل التي تسكن في أعاليه من مجموعة قبائل الجبالا ، وكانت الجماعات الشبالية منها قد قبلت الانضمام إلى دولة عبد الكريم ، خاصة وأنه قد عمل على تحريرهم من حكم الأسبان . وكان الأمير مضطراً إلى توحيد كل منطقة الورغة تحت إدارة واحدة ، خاصة وأن عجزه عن تحرير الجزء الجنوبي منها كان يضعف من هيئته أمام الأهالي . وكانت هذه المنطقة تمتاز كذلك بسكنى عدد من أهالي ورجال بنو ورياغل فيها ، وهم أبناء قبيلة عبد الكريم الخطابي . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقول بأن مسألة النفوذ الفعلي على هذه المنطقة كان أمراً هاماً بالنسبة لقائد الريف ، هذا علاوة على أهمية القمح اللازم لتكوينه . وكان معنى انسحاب أسبانيا من داخل الريف هو وقوف عبد الكريم وجهاً لوجه أمام السلطات الفرنسية ، وباعتبار أنهما الدولتان أو السلطتان الموجودتان في المغرب الأقصى في ذلك الوقت . وكان من الصعب على هاتين الدولتين أن يعيشا جنباً إلى جنب ، نظراً لأنهما كانا يمثلان قوى مختلفة ومتضادة : السيطرة الغربية من ناحية ، ومحاربة تلك السيطرة باساحتها التي تحملها أيدي وطنية من ناحية أخرى . وكانت فرنسا ترى في كل يوم زيادة انضمام رجال القبائل إلى عبد الكريم ، وكان هذا الأمر يثيرها ويجعلها تنحش على مركزها في المغرب الأقصى ، وفي كل شمال إفريقية .

ولقد أعلن باتليفي في مجلس النواب الفرنسي يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤ - حين وقف يدافع عن سياسة الحكومة ضد الأمير عبد الكريم - أن على

كل فرد قبل أن يفكر في السلام أن يعرف ويعلم جيدا بأن فرنسا تقف مع كل قواتها في المنطقة الواقعة بين الورغة وفاس ، وحتى إذا كان هناك من الفرنسيين من يرغب في التراجع أمام مثل هذه السياسة ، فعليهم أن يقدرُوا نتائج موقفهم السلبي . وأكد أن فرنسا كانت مهددة بالاضطرار إلى إخلاء فاس ، بل ومهددة أيضا بفقد كل المغرب الأقصى والجزائر وتونس كذلك . ولقد أعاد الكرة مرة جديدة في خطاب آخر له في ١١ أغسطس ، وأعلن أن على فرنسا أن تدافع عن مركزها في المغرب الأقصى أو أن تقبل فقدانها لكل شمال افريقية ، وفي ظروف مهيئة : « سيكون ذلك آخر امبراطوريتنا الاستعمارية ، وآخر استقلالنا الاقتصادي الذي هو أمر محال بدون مستعمرات ، وسيكون آخر هبة ونفوذ لفرنسا في العالم » .

والحقيقة أن الحرب بين فرنسا وعبد الكريم قد هزت الامبراطورية الفرنسية في كل شمال افريقية ، وكانت فترة دقيقة في تاريخ العالم ، تتبع فيها المراقبون السياسيون والخبراء في الشؤون الاستعمارية حركاتها بكل إهتمام .

أما من ناحية الأمير عبد الكريم الخطابي فما لا شك فيه أنه كان يقدر قيمة الاخطار التي تنتظره من الهجوم صوب الجنوب ، ومن مقابلة قوات الامبراطورية الفرنسية ، ولكنه عرف كذلك عدم وجود توازن عددي بين القوات الفرنسية من ناحية . وبين إمكانية إنتشار حركة خروج القبائل - الواقعة خلف الخطوط الفرنسية - على طاعتهم ، بمجرد نجاحه . وكان عبد الكريم يعرف أن الحروب قد أنهكت قوى فرنسا ، وأن أهلها أصبحوا لا يفكرون في حروب جديدة ، وأن فرنسا تمر في ضائقات مالية ، وأن الشيوعيين سيقابلون سياسة الدخول في حرب استعمارية جديدة بمقاومة

عنيفة ، وأن الاشتراكيين سيقومون بنفس السياسة بقوة أقل ، ولكن بعدد أضخم . كان كل ذلك في صالح الأمير عبد الكريم وصالح رجال الريف . وكان على عبد الكريم بعد ذلك أن يعتمد على صعوبة الأرض في المنطقة الواقعة بين أعالي وادي الورغة وبين بلاده الأصلية ، ويعتمد كذلك على المصاعب التي ستواجه فرنسا حتى في حالة نجاح قواتها ووصولها إلى الحدود الإسبانية التي لم تكن قد تحددت بعد . لقد كانت كل هذه العقبات الجغرافية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية تصعب على فرنسا تعقب رجال عبد الكريم الخطابي في الممرات الجبلية وفي الأوكار الواقعة حتى شواطئ البحر المتوسط . ولم يكن في وسع القوات الفرنسية ، ما لم تقم بتعقب قوات الأمير حتى شواطئ هذا البحر ، أن تظهر أمام العالم بمظهر المنتصر ، إذ أن كل انتصار جزئي لها في إحدى المعارك سيظهرها بمظهر المنهزم عاجز عن القضاء على خصمه ، وأمام العالم ، وسيظهر الأمير عبد الكريم في نفس الوقت بأنه قد نجح في تحدى أعظم القوات البرية الموجودة ، ونجح في الانسحاب برجاله في سلام .

ولقد بلغ عدد القوات الفرنسية في المغرب في خريف ١٩٢٤ ما يقرب من ٦٥.٠٠٠ جندي ، بما في ذلك جنود المستعمرات وجنود الفرقة الأجنبية . ولقد طلب المارشال ليوتي إلى حكومة باريس في ١١ ديسمبر إرسال الإمدادات اللازمة له على مرتين : الأولى في شهر فبراير ، والثانية في أواخر أبريل . ثم عاد وكرر طلبه ملحا بعد عشرة أيام ، وأعلن في نفس الوقت أنه سيتخذ موقفا مدافعا ، ونفى كل فكرة ممكنة للدخول في منطقة النفوذ الإسبانية ، التي شبهها بخليج خطيرة على قواته ، وشرح أن دخول المنطقة الإسبانية ستعارض مع الاتفاقات الدولية .

ولكن علينا ألا ننسى أن المادة الثانية من اتفاقية ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ كانت قد وصفت خط الحدود في قطاع الورغة بأنه يقطع النهر تحت منابعه ، تاركاً أعلى المياه في المنطقة الأسبانية ، ثم يتبع في اتجاهه غرباً خط المرتفعات التي تشرف على الضفة الشمالية للقبائل التي تسكن الوادي بقدر المستطاع . ولكن هذه الحدود قد بقيت غير محددة بشكل نهائي نظراً لجهل كل من الأسبانيين والفرنسيين على حد سواء بخطوط تقسيم المياه ، وبالحدود القبلية في ذلك القطاع . وكان من السهل قيام مشكلات دبلوماسية بين الدولتين الاستعماريين في حالة ما إذا تقدمت أحدهما باحتلالها قريباً من تلك المنطقة .

وكان خط تقسيم المياه بين الورغة والبحر المتوسط واقع بالفعل في أيدي قبائل الريف ، بينما كان الخط الفرنسي يقطع القمم والمنحدرات المتتالية والمتوازية ، وسفوح الجبال التي تسير بين الشمال والجنوب من خط تقسيم المياه إلى ذلك النهر . ولذلك فارتب الفرنسيين كانوا يواجهون قمم الجبال ، ويمر النهر في خلفهم ، ومهما حاولوا إنشاء الطرق أو القناطر فقد كان من السهل قطعها ونسفها . أما الدشم ذات المزاغل المعددة على طول الخط الفرنسي فكان من السهل على أبناء الريف محاصرتها والاستيلاء عليها ، الواحدة بعد الأخرى ، كما حدث في الخط الأسباني من قبل . ولقد كان في وسع رجال الريف ، بمجرد تسلمهم إلى ذلك الخط المحصن ، أن يعملوا على إثارة القبائل النازلة وراء الفرنسيين على قوات الاحتلال ، التي ستصبح محاصرة بهذا الشكل . وكان في مقدورهم وكذلك أن يواصلوا زحفهم إلى ثلاث مواقع استراتيجية في غاية الأهمية .

الأول هو موقع وزان في الشمال الغربي وهو مركز إسلامي مهم ، والثاني هو فاس في الوسط وهي عاصمة المغرب التاريخية ومركز العالم والعلماء والطلبة والتجار ، والثالث هو تازا في الشرق وهي همزة الوصل بين الجزء الذي إحتلته فرنسا من المغرب الأقصى وبقية مناطق احتلالها في شمال افريقية . وكانت هناك منطقة تقع إلى الجنوب من تازا لم يكن الفرنسيون قد نجحوا بعد في إخضاعها ، وكانت تليها منطقة أخرى إلى الجنوب منها ، تقع في الأطلس ، ولم يكن الفرنسيون قد تمكنوا من الوصول إليها بعد . ولقد كان في وسع رجال الريف - في حالة استيلائهم على تازا - أن يقطعوا خط السكة الحديدية الموصل بين كل من الرباط وفاس وبين الجزائر ، بل وأن يثيروا قبائل الأطلس ضد الفرنسيين . ولقد كان الخط الفرنسي الذي يطوق الأطلس في ذلك الوقت يشبه حدود الفرس المفتوحة إلى الجنوب ، وكان مهدداً بالانكسار في نقطة هامة منه . كما أن التهديد بفتح جبهة جديدة ضد الفرنسيين في منطقة الأطلس ، وفي نفس الوقت الذي تتقدم فيه قوات الريف صوب الجنوب كان يهدد بجعل بقاء الفرنسيين ضرباً من المستحيل .

وعلاوة على إستناد الأمير عبد الكريم الخطابي إلى موقف استراتيجي في صالحه ، اعتمد هذا القائد على مزايا تكتيكية واضحة ، ذلك أن الميدان الجديد للعمليات كان يشبه المنطقة الاسبانية إلى حد كبير ، إذ أنه كان إقليماً قاحلاً يفتقر إلى الأشجار والغابات ، ولكن تنتشر فيه الشجيرات المليئة بالأشواك ، وتكثر فيه المنحدرات وتقل فيه المياه . وكانت هذه هي أصح أرض يمكن لأبناء الريف أن يحاربوا فيها ، إذ أنهم كانوا قد تدربوا في بلادهم على آخر الفنون الحربية الأوربية التي تصاح لتلك الأراضي .

وكان في إستطاعة مجاهدى الريف أن يتخذوا السواتر بمنتهى السرعة ،
ورغم تضاريس الأرض فانهم كانوا جنود هجوم ، إذ أنهم تمرنوا على
النوم في العراء ، ولم يحملوا من المتاع ما يعوقهم عن الحركة ، واقتصروا على
حمل بعض الطعام داخل عباءاتهم ، علاوة على بنادقهم وذخائرهم . وكان
رجال الريف قد زودوا أنفسهم من الاسبانيين بكل ما يلزمهم وأكثر ، من
بنادق ومدافع رشاشة وذخائر . ورغمما عن نقص المدفعية وعدم وجود قوة
جوية لدى رجال الريف فان هذه الأسلحة لم تكن أساسية في هذا الوقت ،
وفي مثل هذه الأرض . وكانت قيادة قوات الريف قد استخدمت أجهزة
الهاتف وأصبحت على اتصال مستمر بوحداتها المتحركة المختلفة ، مما سمح
لها بتنفيذ عمليات مشتركة في ميدان واسع ، مثلها في ذلك مثل الأوربيين ؛
إن لم تتفوق عليهم . وكانت قيادة المجاهدين قد أنشأت مخازن للأسلحة
والذخائر في كل ناحية ، ويمكن استدعاء المقاتلين من رجال القبائل إليها بسرعة ،
حيث كانوا يسلحون ويرسلون إلى الجبهة المعينة لهم ، والاشتراك في المعركة
في التو . ولذلك فان قوات الريف كانت تعتمد على مرونة واضحة وسيولة
تامة في التجنيد والتعبئة ، وبشكل يسمح لها بمواجهة أكثر من واجب ،
والقيام بتنفيذه في وقت قصير . وكان عدد قوات مجاهدى الريف يختلف
تبعاً لذلك من يوم إلى يوم ، ومن فصل إلى فصل ، ولكن جمهورية الريف
أفادت من ذلك لدعوة الرجال للخدمة كلما استدعى الأمر ، ثم قامت
بتسريحهم بعد العمليات لاتمام أشغالهم في الحقل . ولم يحتفظ الأمير إلا بعدد
بسيط من مجاهدى القبائل بشكل مستديم ، كانوا يعتبرون جيشاً دائماً باق
تحت السلاح ، وتصرف له الدولة أرزاقه وأقواته ، وتراوح عدد هذا
الجيش بين ستة آلاف وعشرة آلاف مقاتل ، في الوقت الذي بلغت فيه

قوات المجاهدين ما يقرب من ٦٠.٠٠٠ رجل . ولقد اعتمدت قوات الريف على تكتيك خاص وضعه لها الأمير محمد عبد الكريم ، أخو بطل الريف ، وكان هذا التكتيك يتلخص في إرسال عدد من المتطوعين إلى ما وراء خطوط العدو حتى يعملوا على إثارة القبائل ، وكانت هذه العملية تساعد على زيادة عدد المقاتلين باستمرار في أثناء زحفهم ، وكانت بعض القبائل التي تقترب العمليات الحربية من أرضها تنضم بكل رجالها إلى صفوف المقاتلين ، وسرعان ما تعين عليهم القيادة ضباطا وضباطا للعصف ، حتى تسيطر عليهم في العمليات . وكان زحف الجيش خلف تلك الستارة المكونة من رجال القبائل يسمح له بحمايتهم في حالة تهديدهم ، ويسمح له بمقاومة أي هجوم مضاد يقوم به العدو ، الذي سيجد نفسه - بعد مطاردة بسيطة لرجال القبائل - ملتجئاً مع خطوط نظامية تعيد إليه ذكرى الحرب العالمية في أوروبا . ولقد وجد المارشال ليوتي نفسه أمام سلاح مشاة ممتاز يمكنه أن يقف على الأقل ندا لأي جيش حديث في العالم ، من حيث الشجاعة والضبط والربط والخلق وحسن المناورات والتسديد في إصابة الهدف .

ولقد بدأ رجال الريف هجومهم في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥ وأدى ذلك إلى رد فعل قوى في فرنسا . وكانت قوات فرنسا في المغرب الأقصى في ذلك الوقت تبلغ ٧٢.٥٠٠ جندي ، لم يكن من بينها إلا خمس كتائب فرنسية وكانت البقية من الجنود السود وجنود شمال أفريقية وجنود الفرقة الأجنبية التي كان ٤٠ ٪ من رجالها من الألمان ، ٢٠ ٪ أخرى من الروس البيض في ذلك الوقت . ولقد تباطأ إرسال فرنسا للقوات الجديدة التي تطلبها هذا الموقف في المغرب لمدة ثلاثة أشهر . وتوغل رجال الريف في

الخطوط الفرنسية وأثاروا التباثل خلفها ، فاضطرت القيادة إلى أن تخلى جميع المواقع التي انقطعت صلتها بقواعدها . ولقد ظهر تأزم الأمر بشكل واضح في الفترة الواقعة بين ٢٦ يونيو ، ٦ يوليو في قطاع تازا ، حين حاول رجال الريف أن يصلوا إلى المناطق التي لم تكن قد خضعت بعد للفرنسيين ، وتقع إلى جنوب هذه المدينة ، ويصلوا كذلك إلى منطقة الأطلس ، التي لم تكن القوات الفرنسية قد دخلت إليها بعد . حقيقة أن هذه المحاولة من جانب رجال الريف لم تكلل بالنجاح ، وخاصة بعد المعركة العنيفة التي خاضتها القوات الفرنسية في ذلك الوقت وفي هذا الموقع ضد أبطال الريف . ولكن فرنسا اضطرت إلى إخلاء تازا تماما من الأهالي الأوربيين ، حتى تتمكن من الحصول على حريتها التامة في العمليات الحربية . ورغم ذلك فقد تمكن أبطال الريف من قطع السكة الحديدية في المنطقة الواقعة بين تازا وجرسيف .

ولقد أدت معركة تازا إلى هز الرأي العام للفرنسي ، وبشكل أجبر الحكومة الفرنسية على أن تغير قيادتها ، وأن تبدأ في التوفيق في عمليات واسعة النطاق ، خاصة وأنه قد وضح أمام العالم إمكان إتحاد رجال الأطلس مع رجال الريف في ثورة عارمة ضد الفرنسيين في المغرب ، وبشكل يقطع بينهم وبين بقية الفرنسيين في شمال إفريقيا . ولقد عينت فرنسا الجنرال ناولان قائدا عاما لقواتها في المغرب في ٢٦ يوليو ، وظهر أن المارشال ليوتي سيحتفظ بالاقامة العامة فقط . ثم عادت فرنسا وأرسلت المارشال بيتان في مهمة خاصة إلى المغرب في يوم ١٧ يوليو . وكان على هذين الفائدين أن يعملوا سويا ، مع المارشال ليوتي ، على تنظيم القوات الفرنسية . وبمجرد إنتهاء هذه المهمة أعلن الجنرال ناولان أنه يستعد للقيام بهجوم مضاد ،

مستندا في ذلك إلى كل القوات التي وصلته ، وفي تعاون مع الاسبانين .
و كانت انتصارات الأمير عبد الكريم الخطاطبي المتتالية على الفرنسيين
لمدة ثلاثة أشهر تثير الحماس في جميع أرجاء المغرب ، وجميع أنحاء العالم العربي
والإسلامي ، و كانت تثير الخلق في فرنسا نفسها . و كانت الفرصة فريدة
لكي يشن الحزب الشيوعي الفرنسي هجوما عنيفا على البورجوازية
الاستعمارية ، ويظهر تأييده لقضية الريف ، وعلى أساس إنشاء جبهة متحدة
بين عمال الدول الغربية ، وشعوب الدول غير الأوروبية ، والتي كانت
جزءا من برنامج المؤتمر الشيوعي العالمي الثالث . وكما حاول رجال الريف
إثارة رجال القبائل خلف الجيش الفرنسي ، كان الشيوعيون يحاولون إثارة
الشعب الفرنسي ضد الحرب في المغرب ، خاصة وأن الأمة الفرنسية كانت
قد ضحيت بكثير مما تمتلك لكي تواصل صراع الحياة والموت من أجل
بلادها في الحرب العالمية الأولى ، ولم تكن ترضى بقبول تضحية جديدة
برجالها وأموالها ، وخاصة في حرب استعمارية ، وعلى حدود آخر مستعمراتهم ،
وحدود لم تكن قد حددت بعد . وكان الفرنسيون يعرفون أن الحرب
المغربية تشبه الحروب الأوروبية في عملياتها وفي خسائرها في الأرواح
والأموال ، فازدادت الوجوه شحوبا والأعصاب توترا . ولقد قامت
اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي بإصدار بيان فضحت فيه إعتداء
الحكومة الفرنسية ، وطالبت بالاعتراف بحكومة الريف ، وبالجلاء عن
المنطقة الفرنسية في المغرب . وقام الشيوعيون من الفرنسيين ومن الوطنيين
بنفس النشاط ، مما اضطر سلطات الحماية إلى طردهم إلى فرنسا . ولكن نساء
فرنسا خرجن في مظاهرات كبيرة في اليوم التالي ، وحملن لافتات كتب عليها

« لقد اخذتم رجالنا في الحرب العالمية . وتريدون قتل أبناءنا في الحرب الاستعمارية !! » وكانت هتافاتهن تطالب بالسلم وبالأعتراف بالحرية للرجال الأحرار . ولم يكن في وضح أحد أن يتهمن بالشيوعية ، بل إنها كانت حركة إنسانية ، وتستند إلى مبادئ الحق والحرية ، والاعتراف بعدم التمكن من تقديم توضيحات جديدة . لقد أصبحت فرنسا منقسمة على نفسها ، وظهر ذلك الانقسام واضحا ، وبشكل يهدد الأمة . وإضطرت الحكومة إلى أن تؤكد أمام مجلس الأمة أن سياستها هي سياسة سلمية ودفاعية ، وإن كانت في نفس الوقت قد صممت على السير على سياسة إستعمارية . إذ أن مصالحها وطبيعة تكوينها كانت مع هذا المعسكر ، بل كانت في داخله . وكان على أبناء الريف أن يصمدوا كأبطال أمام قوى الاستعمار الغاشم ، حتى ينتصروا أو يسجلوا اسمهم في سجل الحركات الخالدة في التاريخ .

الفصل الحادى والثلاثون

نهاية المقاومة

مع شعور فرنسا بخطورة ثورة الريف عليها وعلى ممتلكاتها في شمال إفريقيا ، وخاصة في ذلك الوقت الذى لم يمكن قد تم لها فيه فرض سيطرتها الفعلية على كل مناطق المغرب الأقصى ، وخاصة في منطقتى الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى ، صممت فرنسا على وضع كل إمكانياتها ضد ثورة الريف ، وحتى تقضى عليها . وكان خوف فرنسا من انتشار الآراء المعادية للاستعمار فيها في ذلك الوقت يدفع بالعناصر الاستعمارية والعسكرية فيها إلى العمل ، وحتى توجه الرأى العام إلى الخارج ، وتضع المتحررين أمام الأمر الواقع . ولقد إستعدت فرنسا لهذه العمليّات بارسالها لقوات كبيرة إلى شمال إفريقيا ، ثم قامت بوضع أسس لتعاون فرنسى - اسباني ضد احرار المغرب ، وحتى تقوم بالضغط وتجير الثوار على إلقاء السلاح . وكان القضاء على ثورة الريف يسمح لفرنسا بالتفرس في بقية أنحاء المغرب ، وبإنهاء حركات المقاومة العسكرية الموجودة فيه .

(١) التعاون الفرنسى الاسباني :-

أخذت فرنسا في مفاوضة اسبانيا منذ شهر يوليو سنة ١٩٢٥ للوصول إلى تعاون بين الدولتين الاستعماريّتين يقف في وجه الثورة التحررية الوطنية في شمال المغرب . وكان هذا الاتجاه يمثل خطراً كبيراً على الأمير عبد الكريم الخطابى وعلى دولته ، إذ أنه كان قد عمل حتى ذلك الوقت ضد هاتين الدولتين ، ولكن دون أن يترك لها فرصة توحيد مجهوداتها ضده .

وبدأت هذه المفاوضات بزيارة بعض الشخصيات السياسية الفرنسية لمدرید ، وبعنى ذلك أن فرنسا هى التى بدأت فى أخذ الخطوة الاولى لتنظيم العمليات الحربية ضد الأمير عبد الكريم الخطابى . وكان رأى العام الاسبانى فى ذلك الوقت مستعداً لقبول فكرة التعاون مع فرنسا ، وخاصة بعد خسائر إسبانيا الكبيرة فى منطقة الريف ، وشعور اسبانيا بصعوبة قيامها بالعمليات الحربية ضد الريف بمفردها ، بعد هزائمها المتكررة ، وحتى بعد الانتصارات التى سجلها الثوار ضد القوات الاستعمارية الفرنسية فى الجنوب . وشعر كل من الاسبانيين والفرنسيين بتقارب فى الاتجاه وضرورة لتوحيد القوى بعد أن ذاقوا مرارة الهزيمة على أيدي الثوار . وكانت اسبانيا تخشى من نتائج انتصارات رجال عبد الكريم على القوات الفرنسية فى المغرب ، وتخشى منها على جنوب بلادها ، وعلى إقليم الاندلس . وكانت اسبانيا لاترضى من ناحية أخرى بترك حرية التصرف المطلقة لفرنسا ضد قوات عبد الكريم ، وخاصة إذا ما نجحت القوات الفرنسية فى الدخول الى المنطقة الاسبانية . ولذلك فإن حكومة مدرید قد رحبت بمقاربات فرنسا لها ، ووافقت على عقد مؤتمر اجتمع فى يوم ١٧ يونيو ، وظل فى عمله حتى ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٥ .

وكانت أولى المسائل التى بحثها هذا المؤتمر هى منع وصول المواد الحربية والذخائر الى دولة عبد الكريم ، ووقعت الدولتان الاوربيتان على اتفاقية خاصة فى ٢٤ يونيو تقضى بوضع رقابة بحرية مشتركة على معظم السواحل المغربية ، وتشتمل على جزء كبير من سواحل المنطقة الخاضعة للنفوذ الفرنسى . وسمحت هذه الاتفاقية للسفن الاسبانية الحربية بالالتجاء إلى بعض الموانئ الجزائرية ، كما سمحت للسفن الفرنسية بالالتجاء إلى بعض الموانئ الاسبانية

المتهمون منها . ولقد ابلغت هذه الاتفاقية الى الدول الاوربية بعد يومين من التوقيع عليها . وتلى ذلك التوقيع على اتفاقية مكملة لمنع وصول مهربات الحرب إلى جمهورية الريف ، وعن الطريق البرى ، ثم إتفاقية تالسة في ٢٩ يوليو لمراقبة التهريب من منطقة طنجة الدولية . ولقد طلبت اسبانيا منحها حق تعقب الثوار إلى داخل المنطقة الدولية ، وهددت باعادة فتح مسألة طنجة التي كانت الدول الاوربية قد أنهتها بشكل دبلوماسي في اتفاقية طنجة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . إلا أن فرنسا نصحت اسبانيا بعدم تغيير إتفاقية طنجة في ذلك الوقت ، حتى لاثير ضدها مخاوف إنجلترا . وكان من نتيجة ذلك أن شاركت إنجلترا في عملية مراقبة سواحل المنطقة الدولية ، وأرسلت اربع سفن حربية لذلك ، ولكن دون أن تشارك في عملية الحصار المفروضة على سواحل المنطقتين الفرنسية والاسبانية . وعلى أى حال فقد أدى ذلك إلى تعاون بريطانيا مع هاتين الدولتين في تضيق الخناق على قوات الامير عبد الكريم ، وعلى شعب منطقة الريف .

ولقد كان من المتوقع أن يؤدي التوقيع على هذه الاتفاقيات المتتالية إلى منع وصول الإمداد إلى الأمير عبد الكريم الخطابي ، والواقع أن عملية الحصار البحري قد أثرت على الموقف داخل جمهورية الريف ، وان كان الأمير ورجاله في ذلك الوقت لا يحتاجون كثيراً إلى أسلحة وذخائر تأتي لهم من الخارج ، بعد أن كانوا قد زودوا أنفسهم بكمية كبيرة منها أسروها من أعدائهم المستعمرين ، وفي ميدان العمليات . وكان من الصعب على عملية الحصار البحري بمفردها أن تقضى على مقاومة عبد الكريم الخطابي ، إذ أن الموقف كان يتطلب القيام بعمليات حربية كبيرة ضده . ولذلك فإن فرنسا واسبانيا قد استمرت في وضع أسس التعاون بين البلدين ضد أحرار

الريف ، وعقد إتفاقية جديدة تسمح لطائرات كل منها بالطيران فوق منطقة نفوذ الأخرى ، وبعقب تشكيلات الثوار فيما وراء الحدود بين المنطقتين . واجتمع من أجل ذلك الماركيز دى ستيلام مع المارشال بيتان فى سبته ثم فى تطوان فى أواخر شهر يوليو ، وإن كان حق الطيران فوق هذه المنطقة أو تلك ، وحق تعقب الثوار قد أثار من جديد مسألة الخط الفعلى لحدود كل من المنطقتين . ورغم أن الفرنسيين كانوا مستعدين فى ذلك الوقت لتحديد هذا الخط فى الحال إلا أنهم قبلوا وجهة النظر الإسبانية والإكتفاء باتفاق مبدئى يرسم خطا مؤقتا إلى أن يتم الاحتلال الفعلى للمنطقة التى يمر فيها هذا الخط . ويمكننا أن نضيف إلى كل هذه الاتفاقيات العسكرية إتفاقية أخرى سياسية ، وقع عليها فى مدريد فى يوم ١١ يوليو وتعهدت فيها كل من الدولتين بعدم عقد صلح منفرد مع عبد الكريم ؛ وإتفقتا فيها على الشروط العامة التى لا يمكن قبول أى صلح بدونها . وكانت هذه الاتفاقية السياسية هى أهم ما فى هذه الاتفاقيات وأشدّها خطرا على الأمير عبد الكريم الخطابى .

ولقد سبق أن ذكرنا أن المفاوضات كانت قد بدأت بين إسبانيا والريف ، وهدفت الوصول إلى عقد هدنة بين الطرفين ، ولكنها توقفت فى الأسبوع الثالث من شهر مايو نتيجة لبدء المحادثات الفرنسية الإسبانية . ولقد فكرت إسبانيا فى إمكانية الافادة من المجهودات الفرنسية لكى تصفى مشكلة الريف بعمليات حربية ، وبمجهود إضافى بسيط من ناحيتها . وكانت قبائل الجبالا توالى الضغط على تطوان ، كما أن قبائل الأنجارا كانت فى ثورة معلنة وراء الخطوط الإسبانية ، وظهر أن خطة الانسحاب إلى الساحل كانت فاشلة ، ولن تؤدى إلى نتيجة مقبولة فى مدريد . ولذلك فإن إسبانيا قد قبلت

المشاركة في المفاوضات مع فرنسا ، وأعلنت أنها لن تعقد صلحا منفرداً مع الريف .

ولقد وقعت محادثات ، أو مفاوضات بين إسبانيا والريف من ناحية ، وفرنسا والريف من ناحية أخرى في أثناء المفاوضات الفرنسية نفسها ، وإن كانت هذه المفاوضات أو المحادثات لم تأخذ شكلاً رسمياً ، ولم تؤدي إلى نتيجة ايجابية . فكانت حكومة مدريد قد أرسلت السنيور إيشيفاريتا لمقابلة الأمير عبد الكريم في خليج الحسيمة في ٢٠ يونيو ، أي بعد ثلاثة أيام من بدء المفاوضات الفرنسية الاسبانية . ولم يصطحب هذا السنيور معه أحداً من الضباط الاسبانيين في هذه المهمة ، إذ أنه كان يعلم برفض الأمير مقابلة الرجال العسكريين الاسبانيين منذ فترة اعتقاله في مليلة ، وكان كذلك قد رفض الاقتراح الاسباني الذي أشار عليه بارسال مندوب عنه يشارك مع الوفد الاسباني ، في المفاوضات مع فرنسا . وإذا كانت بعض الصحف قد نظرت إلى هذه المقابلة على أنها تهدف للحصول على إمتيازات لاستغلال بعض المناجم في إقليم الريف ، فما لاشك فيه أن هذا السنيور كان مزوداً بتعليمات رسمية من الحكومة الاسبانية ، وأنه قد عاد إلى مدريد إقتراحات جديدة من الأمير عبد الكريم الخطابي ، إذ أن الحكومة الاسبانية قد أعلنت رفضها لهذه الإقتراحات في يوم ١٠ يوليو . ونجد من ناحية أخرى أن الحكومة الفرنسية كانت قد سمحت لليون جابريللي ، المفتش المدني لمنطقة تاوريرت ، وهي الواقعة على سكة حديد وجدة - تازا ، بأن يقبل دعوة الأمير عبد الكريم لزيارة أجدير عاصمته ، وإن كانت قد ذكرت فيما بعد أنها كانت مجرد عملية مخبرات ، لمعرفة الأوضاع العامة في دولة الريف ، وأنها قد أمرت جابريللي بتجاشي كل ما يشبه محادثات الصلح مع دولة الريف .

وإذا كانت جابريلي على إتصال دائم في ذلك الوقت بإدارة المخابرات العسكرية الفرنسية في الرباط ، وبالتالي مع المقيم العام الفرنسي ومع حكومة باريس ، فلا شك أن فرنسا كانت تحاول القيام بدراسة لمعرفة إمكانيات الوصول إلى اتفاق بشكل أو بآخر مع عبد الكريم الخطابي ، وفي يوم من الأيام ، كما يظهر من مذكرات هذا المندوب التي نشرت فيما بعد .

ولقد أثار الأمر عبد الكريم الخطابي مسألة شروط الصلح مع الأسبانيين ومع الفرنسيين ومع غيرهم من الإنجليز ، وفي نفس الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر مدريد . ولقد نشر أحد أصدقائه من الإنجليز ، وهو الكاتب كاتنج في يوم ٢١ يوليو « الخطوط العامة لشروط الصلح بين فرنسا وإسبانيا والريف » . وكانت مطالب رجال الريف واضحة وتتلخص في ضرورة الاعتراف بالضفة الشمالية لنهر الوردغة على أنه الحد الجنوبي لدولة الريف ، والاعتراف بدخول كل منطقة الجبال داخل حدود هذه الدولة ، ويمكن لإسبانيا أن تحتفظ بمجرد قواعدها الأصلية في ستة ومليئة ، علاوة على مناجم الحديد التي تقع على بعد خمسة عشر كيلو متراً إلى الجنوب من مليئة . وهكذا نرى أن عبد الكريم الخطابي قد تقدم باقتراحات لها قيمة دبلوماسية ، إذ أنه قد ربط بينها وبين عروض اقتصادية مغرية ، ودون أن يعتمد كثيراً عن الواقع . وكان الأمير عبد الكريم الخطابي قد أرسل مندوباً عنه إلى طنجة في أوائل شهر يوليو لإبلاغ مندوبي حكومتهم بباريس ومديره استعدادهم للمفاوضة من أجل الصلح . ولكن مؤتمر مدريد كان يسير بهمة في أعماله ، وتوصل يوم ١٨ يوليو إلى التوقيع على المذكرة السياسية التي تصر على عدم عقد صلح منفرد مع عبد الكريم .

ولقد اشتملت هذه المذكرة السياسية على شروط تسمح للدولتين بالعمل

حتى النهاية في منطقة الريف . وتعهدت فيها الحكومتان بالعمل سويا على أن يضمنا لقبائل الريف والجبالا درجة كبيرة من الحكم الذاتي ، ولكن في حدود وفي نطاق المعاهدات الدولية التي تتعلق بالامبراطورية الشريفة ، كما أعلنت إتفاق الحكومتين على فتح باب مفاوضات ، ولكنها مشتركة ، لإعادة السلم ولانشاء نظام جديد في منطقة الريف الثائرة ، وأصرت على أن النقاط الأساسية في مثل هذه المفاوضات يجب أن تشمل على ضرورة الافراج عن الاسرى ، واعلان العفو العام عن الاهالي ، ووضع نظام خاص بحكم محلي إداري ، والاعتراف بحرية التجارة في كل مناطق الريف ، وتطبيق نظم الجمارك وفئات رسومها التي فرضتها المعاهدات عليها ، وكذلك الاستمرار في حظر دخول الاسلحة والذخائر إليها ، أو الإتجار فيها في تلك المنطقة ، علاوة على تحديد قطاع ساحلي تقوم إسبانيا باحتلاله بعد وقف العمليات الحربية .

وإذا كان الفرنسيون والاسبانيون قد احتفظوا بهذه الشروط سرية إلا أنها كانت تتعارض مع شروط الأمير عبد الكريم الخطابي ، وكان معنى وصولهم إلى إتفاق فيما بينهم هو أن أساس هذا الاتفاق يتعارض مع مصلحة الأمير عبد الكريم ، ومصلحة الريف . وظهر أن هاتين الدولتين الاستعماريتين ترغبان في وضع الأمير أمام الأمل الواقع ، وداخل نطاق الاتفاقيات الدولية ، التي كان قد أعلن الثورة ضدها .

ولقد كلفت الحكومة الفرنسية المسيو جابريلي في تاوريرت في ١٦ يوليو بابلاغ الأمير بأن في استطاعته - إن أراد دراسة تلك المذكرة - أن يحصل على نسخة منها من المندوبين الفرنسيين والاسبانيين في مليلة . وأن حكومتها ستزودهم بنسخ منها في يوم ٢٠ . وأن هؤلاء المندوبين سيمكثون هناك من

٢٤ يوليو حتى ١٤ أغسطس . ولكنها نلاحظ أن الأمير عبد الكريم لم يتصل
بهؤلاء المندوبين في مليلة ، بل كتب إلى مندوبية هو في طنجة ، ووجههم
إلى الاتصال بالسلطات الفرنسية المحلية . ولم يظهر الأمير عبد الكريم رغبة
في معرفة الشروط الفرنسية الاسبانية السابقة ، ولكنه طالب من جديد
بضرورة الاعتراف باستقلال الريف ، وبأن تجرى المفاوضات في طنجة ،
وبصفتها منطقة دولية ، كشرط أساسي للوصول إلى السلم . ولقد أرسلت
هذه الخطابات في يوم ٢٦ يوليو إلى كل من باريس ومدريد . كما أرسلت
محتوياتها برقيا إلى الإقامة العامة في الرباط . ولكن حكومة باريس لم
تتقدم بأي رد ، ثم أعلنت أنها لم تستلم أي مذكرات من الأمير عبد الكريم .
فاتصل مندوبو الأميرة بالماركيز دي استيلا من طنجة ، ودعاهم برقيا
للحضور ولزيارته في تطوان . ولقد رحب بهم وتحدث معهم وديا ، وعادوا
بنتيجة هذه المحادثات إلى أجدير . ولاشك أن الماركيز قد أعطاهم نص
مذكرة ١١ يوليو ، وأنهم قد عادوا بها يوم ٢ أغسطس .

ولقد أرسل الأمير عبد الكريم الخطابى مندوبا آخر بعد اسبوع إلى
الماركيز دي استيلا في تطوان . وأصر على ضرورة الاعتراف باستقلال
الريف كشرط أساسي للدخول في مفاوضات الصلح . فلم يكن من الحكومتين
الفرنسية والاسبانية إلا أن نشرتا نصوص إتفاقياتهم ، واعلنا أنه لا يمكن
الاعتراف باعطاء الاستقلال للريف ، وأن الحرب ستستمر ، وأن المندوبين
الفرنسيين والاسبانيين الذين وضعوا تحت تصرف عبد الكريم في مليلة
سينسحبان مادام الأمير قد أهمل وجودهم . وكانت فرنسا في ذلك الوقت
أشد حرصا من اسبانيا على الدخول في عمليات حربية كبيرة . وكانت قد
إستندت إلى قواتها لكي تحاول الحصول على نصر يدعم مركزها في كل
شمال إفريقيا ، بعد أن نجحت في أن تنقل مركزها عمليات الريف من
مدريد إلى باريس .

(٢) هجوم الاستعمار : -

كانت عودة الماريشال بيتان إلى المغرب الأقصى دلالة على بداية الهجوم المضاد لزحف رجال الريف صوب الجنوب ، أو بداية الزحف الاستعماري ضد قوى المكافحين الأحرار . ووصل الماريشال إلى الدار البيضاء وبعد أن تباحث مع الماركيز دي استيلا ، ومما لا شك فيه أن الماريشال قد وعد الماركيز في تلك المقابلة بأن تساعد فرنسا اسبانيا إلى أكبر درجة ممكنة ضد الأمير عبد الكريم وأن ترسل قواتاً فرنسية لمهاجمته داخل منطقة الحماية الإسبانية نفسها ، والواقع أن مثل هذه الوعود كانت تزيد في جوهرها على نصوص الاتفاقيات الفرنسية الإسبانية ، ولكن الماريشال لم يقدم هذه الوعود مجانياً ، إذ أنه كان محتاجاً إلى خدمات أخرى تقدمها له اسبانيا في قطاعات أخرى . ذلك أنه كان يحتاج إلى قيام الاسبانيين بزحف من القصر الصغير ضد شفشاون ، وكان في نفس الوقت مستعداً لإرسال حملة من وزان صوب نفس المدينة . وفي حالة إرسال الاسبانيين لبعض فرقهم إلى خليج الحسيمة ، وزحفهم على أجدير من الجهة الشرقية بطريق أنوال ، فإن الماريشال كان مستعداً للقيام بزحف آخر من الجنوب عن طريق تازا ثم أعالي وادي مسون ، عابراً في ذلك خط تقسيم المياه صوب المنحدرات التي تنزل بعد ذلك متجهة صوب البحر المتوسط . ولقد أعطى الماريشال هذه الوعود ، وكان مسئولاً عن العمليات في منطقة النفوذ الفرنسي في المغرب الأقصى ، ولكن ما أن وصل إلى الرباط وقابل الجنرال ناولان ، المسئول الفعلي عن العمليات ، حتى وجد أن لهذا الجنرال خطة أخرى ، أكثر عملية وأقل طموحاً من خطة الماريشال نفسه . وكانت خطة الجنرال ناولان تلخص في القيام بعمليات مستقلة عن عمليات الاسبانيين ، وفي تركيز الجهود الفرنسية في استعادة المواقع التي

حشرتها فرنسا في شمال وادي الورغة . ومما لاشك فيه أن الماريشال الفرنسي قد وصل مع الجنرال المنفذ إلى حل وسط ، مادامت خطة الجنرال قد نفذت بالإضافة إلى الجزء الشرقي من خطة الماريشال .

ولقد كانت الأحوال الجوية عائقا واضحا للعمليات الحربية في تلك الفترة من فترات السنة ، إذ أن حرارة الجو كانت شديدة ، وكان التهديد بقرب هطول أمطار الخريف يهدد بوقف العمليات الحربية بعد شهر واحد من بدئها .

ولقد استخدم الفرنسيون آخر الفنون الحربية الأوربية في قطاع عملياتهم في وادي نهر الورغة ، وبدأوا بضرب القطاع بأكمله بالمدفعية الثقيلة ضربا متصلا في يوم ١٠ سبتمبر ، قبل أن يبدأوا بالهجوم في اليوم التالي . وأخذت القوات الفرنسية تتقدم بطريقة منظمة ، والمسافات صغيرة ، حتى تتمكن من فصل ومحاصرة وتطهير كل مرتفع ، قبل البدء في العمل في المرتفع التالي . ولقد استمرت العمليات في هذا القطاع حتى يوم ٢٧ أكتوبر ، وأقام الجنود مواقع ثابتة لكي يمضوا فيها فصل الشتاء . والواقع أن الفرنسيين كانوا قد وصلوا في هذا الوقت ، وفي نقط كثيرة ، إلى الخط الأصلي الذي كانوا يعسكرون فيه قبل هجوم مجاهدي الريف في شهر أبريل ، وفشلوا في نفس الوقت في الوصول إلى محاصرة بنو ورياغل الجنوبيين ، وفي إجبارهم على طلب الخضوع ، رغم أن الجنرال ناولان كان قد أصر عليه كنقطة أساسية في برنامجه .

ولكن الفرنسيون توصلوا في قطاع تازا إلى نجاح أكبر ، خاصة وأنهم تمكنوا في هذا القطاع من تنفيذ خطة الماريشال بيتان التي هدفت إقامة

تعاون مع الإسبانيين في هذه المنطقة. ذلك أن حملة إسبانية كانت قد تمكنت من النزول على الساحل في نقطة تقع إلى الغرب من خليج الحسيمة في الفترة الواقعة بين ١١ ، ١٦ سبتمبر ، وبدأت تتوغل ابتداء من ٢ أكتوبر في سهل أجدير ، وذلك في الوقت الذي كان فيه مجاهدى الريف يهددون تطوان نفسها . وأخذت القوة الفرنسية الزاحفة من تازا في التسابق مع العوامل الجوية ، وكانت ترغب في أن تتصل مقدمتها بالإسبانيين الزاحفين من مليلة وأجدير قبل أن تبحر العوامل الجوية وسقوط الشاج القوات المحاربة على وقفت كل عمليات في تلك المنطقة . ولقد إتصل خيالة الفرنسيين المتقدمين من تازا في يوم ٦ أكتوبر ، وفي سيدى الحسن ، بخيالة الإسبانيين المتقدمين من قطاع مليلة ، وإن كانت قوات الحملة الإسبانية الزاحفة عن طريق أجدير قد تأخرت في زحفها . ثم وصلوا في يوم ١٠ أكتوبر إلى سيدى على بورقية التي تقع على بعد ٤٠ كيلومترا من أجدير ، بعد أن استخدموا في ذلك الطريق الحربي الذي كان عبد الكريم قد قام بإنشائه في الجبال . ولكن الاتصال بين قوات المشاة الفرنسية الزاحفة شمالا ، والقوات الإسبانية الزاحفة جنوبا لم يتم . ثم زادت الأمطار وبدرجة منعت العمليات. وإضطرت فرنسا إلى سحب فرسانها من سيدى على بورقية إلى سوق السبت بعد أسبوع ، وأردفت ذلك بسحب مشاتها إلى خط مرتفعات تقسيم المياه بين الريف وحوض الموية .

ولقد إعترف المارشال بيتان بأن الأحوال الجوية هي التي منعت من إكمال تنفيذ خطته الأصلية ، وأنه يصعب القيام بأي عمليات عسكرية جديدة في ذلك الفصل من فصول السنة . أما عبد الكريم فإنه قد اضطر إلى نقل

عاصمته ومقر قيادته إلى الداخل وإلى الجنوب الغربي من تارجست .

يمكننا أن نقول أن كلامنا من الطرفين قد فشل في هذه المرحلة في الوصول إلى أهدافه ، ذلك أن عبد الكريم كان قد قام بهجومه في الربيع ، ونجح في تحطيم خط الدفاع الفرنسي عند الوردغة ، ووصل إلى أبواب تازا ، ولكنه فشل في أن يدخل فاس منتصرا ، حيث كان في وسعه أن يعلن نفسه سلطانا على المغرب الأقصى ، أو أن يتصل بقبائل الأطلس . ونجد من ناحية أخرى أن الفرنسيين والإسبانيين قد فشلوا - رغم قيامهم بالهجوم الاستعماري المضاد في الخريف - في القضاء على جيش عبد الكريم ، وفشلوا في قطع إقليمه إلى قسمين باحتلالهم للخط المار من تازا إلى أجدير إحتلالا مستديما ، كما فشلوا في إغراء القبائل على الخروج . على طاعته . وهكذا لم يؤدي الموقف الحربي إلى أية نتيجة إيجابية لهذا الجانب أو ذاك . وأثبت الصراع أنه مستمر وطويل وصعب ، وإن كانت مظاهره الخارجية قد ظهرت متأثرة بالموقف الاستراتيجي ، ونسبة القوى العسكرية ، والاجتهاد الحربي للوطنيين ، ودرجة نفوذ كل من الطرفين على رجال القبائل .

ولقد تمكن مجاهدو الريف في أثناء هذه العمليات من أسر تسعة مواقع فرنسية وقاموا بنسف موقعين ، وأجبروا الأعداء على إخلاء ٣٢ موقعا ، وذلك في خلال هجومهم في فصل الربيع . وكان هذا يعني أن الفرنسيين قد خسروا ٤٣ موقعا من ٦٦ . ولكن الفرنسيين تمكنوا من إستعادة ٢١ موقع ، وأنشأوا مواقع جديدة ، وخاصة في قطاع تازا ، حيث تمكنوا من إحتلال مرتفعات تقسيم المياه التي تشرف على جنوب أجدير . أما إجبار الحملة الإسبانية لعبد الكريم على إخلاء عاصمته فقد جاء أمرا عفوا ، خاصة

وأن مدفعية أبطال الريف كانت تهدد تطوان نفسها طوال الوقت ، كما أن قبائل الانجارا في المثلث الواقع بين تطوان وسبتة وطنجة كانت مستمرة في موقفها الثوري التحرري . ونلاحظ من الجانب الآخر ، أى من الجبهة الفرنسية ، إن قبائل الاسلاس ، وهى التى تتحكم فى الضفة الجنوبية لوادى الورغة فى أقرب نقطة من فاس ، وقبائل صنهاجة الجنوبية ، وهى التى تحتل المرتفعات الواقعة بين الورغة واللين ، وتتحكم فى أصعب نقطة فى المخطوط الفرنسية ، قد واصلت حربها إلى جانب عبد الكريم ، ومع بقية أبطال الريف . ولذلك فإن نهاية العمليات فى هذا الوقت ، وهذا الشكل ، قد تركت كلا من الجانبين تحت رحمة الآخر من الناحية الاستراتيجية ، وأكثر عن ذى قبل .

أما عن نسبة القوات العسكرية ، والاجهاد الحربى فاننا نلاحظ أن الأمير عبد الكريم كان قد بدأ هجومه بقوة بلغت ٣٥٠٠٠ منهم ٢٥٠٠٠ من الريف ، ١٠٠٠٠ من الجبال . ولكن ما أن انضم اليه رجال القبائل فى الأقاليم المحررة من منطقة النفوذ الفرنسية حتى قدر الفرنسيون قوته بمائة ألف مقاتل ، ولكنه خسر ما يقرب من عشرين ألف نتيجة لتفهمه فى فصل الحريف أمام تقدم القوات الفرنسية ، وإحتلالها لبعض مناطق هذه القبائل . وعلى أى حال فيمكننا أن نقدر قوات الأمير عبد الكريم فى نهاية هذه العمليات بستين ألف مقاتل ، أى أنها قد زادت بمقدار ٢٥٠٠٠ رجل .

أما الفرنسيون فانهم قد أرسلوا إمدادات كبيرة إلى المغرب الأقصى بعد أزمة تازا فى أوائل شهر يوليو . وكانت هذه الامدادات تتكون من

١١ كتيبة أوربية من الفرنسيين ، وقوة كبيرة من وحدات المدفعية والوحدات المساعدة، علاوة على قوات المجندين من الجزائريين والتونسيين والمغاربة ، والذين جندتهم فرنسا في قواتها الاستعمارية . وحينما بدأ المارشال بيتان والجنرال ناولان هجومهما في ١٠ سبتمبر كانت هناك سبع فرق بأكملها تحت قيادتهم : إثنين في كل قطاع على الجبهة ، وواحدة تمثل القوى الاحتياطية في فاس . ولقد إشتملت هذه الفرق السبعة على ١١٤ كتيبة مشاة ، و ٢٥ آلاى فرسان ، ٢٢ سرب من الطائرات ، يشتمل كل منها على ست طائرات . ولقد أعلنت الحكومة الفرنسية أمام لجنة الشئون المالية في مجلس الأمة في باريس يوم ٢١ أكتوبر أن قواتها في المغرب الأقصى قد بلغت ١٥٨٠٠٠ جندي لم يكن منهم سوى ١٢٠٠٠ من الفرنسيين ، ١٢٨٠٠ من أجناس أوربية أخرى في الفرقة الأجنبية ، و ١٣٣٢٠٠ من أهالي ومجندي المغرب العربي . وكان هذا يعني أن أبناء المغرب الذين خدموا في صفوف القوات الفرنسية المحاربة ضد الأمير عبد الكريم قد وصلت نسبتهم في هذه القوات إلى ٨٥ ٪ منها ، وكانوا بذلك أكثر من ضعف قوة الأمير عبد الكريم عند نهاية الحملة . وزادت النسبة تباينا بين القوات الاستعمارية وقوات جمهورية الريف حينما أرسلت فرنسا إحدى وعشرين كتيبة جديدة لمحاربة الأمير عبد الكريم ورجاله .

ولقد بلغت خسائر الفرنسيين حتى نهاية شهر يوليو ١٢٨٥ قتيلا ، ولكنها زادت في وقت الهجوم المضاد من أول أغسطس حتى ٢٥ أكتوبر بعدد جديد بلغ ٨٩١ قتيلا و ٢٩٩١ جريحا ، وكانت نسبة عدد الفرنسيين في هذه الخسائر إلى عدد الوطنيين تدل على أن فرنسا كانت قد تركت

العبء الأكبر في هذه العمليات يقع على كاهل المجندين من أبناء المغرب العربي، وأنها قد أصبحت دولة تعتمد على القوة البشرية الموجودة في شمال إفريقيا للمحافظة على تلك المنطقة خاضعة لنفوذها ولحكمها. والواقع أن الرأي العام الفرنسي كان قد أجبر الحكومة على السير على هذه السياسة بعد أن أخذ في الامتناع عن دفع ضريبة الدم، نتيجة لانخفاض نسبة المواليد في فرنسا، ونتيجة لخسائر هذه الدولة في الرجال في الحرب العالمية الأولى. وكان الرأي العام الفرنسي لا يرحب بالخدمة العسكرية في شمال إفريقيا في ذلك الوقت، حتى أن الحكومة قد اضطرت إلى أن ترسم في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ عمل القرعة بين الجنود لاختيار اللازمين للخدمة هناك، وأعفت من هذه الخدمة المتزوجين واليتامى ومن فقد والده أو أخوين له في الحرب العالمية الأولى. ولقد كلفت هذه العمليات فرنسا حتى ٢١ أكتوبر مبلغ ٩٥٠ مليون فرنك، علاوة على ثمن معدات أرسلت من فرنسا، وبأمت قيمتها أربعمائة مليون فرنك.

أما القوات الأسبانية الموجودة في شمال إفريقيا فإن عددها قد بلغ بعد انسحاب سنة ١٩٢٤ ٦٩,٢٩٠ إسباني علاوة على ١٥,٠٠٠ جندي من الوطنيين. ولكن الإمدادات التي أرسلت لهجوم الخريف زادت عدد القوات الأسبانية في شمال إفريقيا إلى ١١٨ ألف جندي. وكان الجيش الأسباني على النقيض من الجيش الفرنسي - يشتمل على عدد بسيط من القوات الوطنية، وعلى أغلبية ساحقة من الإسبانين، وإن كانت هذه النسبة غير ذات فاعلية كبيرة، نتيجة لقلّة قيمة الجندي الأسباني من الناحية العسكرية.

كان معنى ذلك أن ٢٨٠ ألف جندي فرنسي وإسباني قد وقفوا في

مواجهة ٦٠ ألفا من أحرار الريف المجاهدين في خطوط القتال في شمال المغرب في ذلك الوقت . هذا من الناحية العسكرية . أما من الناحية السياسية فإن الهدف السياسي لذلك الصراع الحربي كان يتلخص قبل كل شيء في إنضمام القبائل للحركة الثورية التحررية ، أو في بقائها على خضوعها للمحتلين الأجانب ، حسب وجهة نظر هذا الجانب ، أو الجانب الآخر . ولقد إعترف المستعمرون بأنهم لم يتمكنوا من السيطرة إلا على نصف القبائل التي كان الأٌمير قد تمكن من تحريرها في هجوم الربيع . وكان هذا العامل في جانب عبد الكريم . إلا أنه كان قد فشل من ناحية أخرى في مشروعه الأٌصلي الكبير ، مشروع إشعال الثورة وراء خطوط الفرنسيين ، وفي كل منطقة جبال الأٌطلس الشفاء .

ولقد اختتمت هذه السنة بترك الماريشال ليوتي للمغرب الأٌقصى ، إذ أنه قد أٌقلع من الرباط في يوم ١٠ أكتوبر بعد أن كان قد كتب إستقالته من منصب المقيم العام لفرنسا في المغرب الأٌقصى في يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وترك ليوتي المغرب الأٌقصى بعد أن وصل إليها بيتان ، وأصبح مكثفا فيها منذ ٢٢ أغسطس بالاشراف على عملية الهجوم المضاد . وكان الماريشال ليوتي يرغب في التشاور مع حكومة باريس ، إن كانت ترغب في الاحتفاظ به في المغرب الأٌقصى ، إذ أن إستقالته كانت مسببة بأسباب أكثر من الأٌسباب الشخصية . وأعلنت حكومة باريس في ٢ سبتمبر أنه سيعود للمغرب ، وعاد إليها بالفعل ، ثم رجع إلى فرنسا في أكتوبر ، وبعد أن ظل مقبلا عاما لفرنسا في المغرب منذ ٢٨ ابريل سنة ١٩١٢ ، أي بعد أربعة أسابيع بعد التوقيع على معاهدة الحماية المغربية . ولم يتمكن ليوتي

من السير على سياسة كسب الرؤساء التقليديين في المغرب، وعجز عن الوقوف أمام هجمات الاشتراكيين الذين طالبوا بتعيين أحد المدنيين أو السياسيين في هذا المنصب الخطير ، والذي يتطلب من السياسة أكثر مما يتطلب من الشدة والبطش . ورغم إبتعاد المارشال ليوتى عن ميدان العمليات فإن السياسة لم يكن لها مجال كبير في المغرب في ذلك الوقت ، ما دامت فرنسا قد صمدت على الاستمرار في عملياتها العسكرية وما دام الجنرال بيتان يشرف عليها في المغرب .

(٣) زيادة الضغط الاستعماري : -

رغما عن أن هجوم مجاهدى الريف ، والهجوم المضاد الفرنسى الاسبانى قد فشلا في ترجيح إحدى الكفتين المتصارعتين على الكفة الأخرى في عام ١٩٢٥ إلا أن تأثير الفشل لم يكن واحداً على كل من الطرفين . وإذا كان من الطبيعى أن يؤثر الإنهاك على الناحية المعنوية عند قوات ورجال الامير عبد الكريم الخطابى بعد أن واصلت القتال أمام دولتين كبيرتين ، فان فرنسا وإسبانيا قد وجدا نفسيهما مشتبكتين في حرب إستعمارية أمام خصم عنيد ، وإن كان ذلك العناد سيدفع بهما إلى زيادة التعاون فيما بينهما ، وفي حملة جديدة . وما أن جاء الشتاء حتى بدأ الإعياء في الظهور على قوات المجاهدين وعلى رجال القبائل الثائرين ، ولـكن تصميم حكومتى باريس ومدريد على مواصلة الحرب الاستعمارية إزداد وضوحا . والواقع أن الحكومة الفرنسية كانت تعرف الحالة العامة السائدة في الريف عن طريق مخابراتها العسكرية ، أما عبد الكريم فانه كان يأمل - وحتى اللحظة الأخيرة - في أن يجبر الحزب الشيوعى ، والحزب الاشتراكى ، حكومة

باريس على الصلح معه ، أو أن تتدخل الدول الأوروبية ، كلها أو بعضها ، لدى حكومتى باريس ومدربد ، وتعرض وساطتها للصلح بين المتحاربين . وبما لا شك فيه أنه كان في وسع الأمير عبد الكريم الحصول على شروط أفضل للصلح في فصل الشتاء عن تلك التي سيحصل عليها بعد الدخول في معارك جديدة تزيد من إنهاك قواة ، وتدفع الدول الاستعمارية إلى زيادة عدد جنودها في شمال افريقية .

كانت حكومة اسبانيا قد أظهرت تصميمها على مواصلة الحرب حتى النهاية ، وحين أرسل السنيور كامبو - زعيم الحزب الكتلاني الإقليمي - خطابا مفتوحا إلى الماركيز دى استيلا يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وبمجرد إنتهاء موسم العمليات في تلك السنة ، وطلب فيه من الحكومة أن تنهز فرصة أحد الانتصارات لكي تنسحب من عمليات المغرب الأقصى ، أجاب عليه الماركيز بعد خمسة أيام بأنه مصمم على مواصلة التعاون والعمل المشترك مع فرنسا ، وعلى طول الخط ، ولكن بحكمة ، ورغم أن المسألة المغربية كانت مسألة سيئة بالنسبة لاسبانيا . ولقد زاد موقف الماركيز تصلبا في شهر نوفمبر ، وتحدث عن ضرورة القضاء على الكريم ، ونزع السلاح من أيدي قبائل منطقة النفوذ الإسباني ، وضرورة المحافظة على النظام باسم السلطان ، وبمساعدة شيوخ القبائل الموالين .

ولقد استقال الماركيز دى استيلا من منصب المندوب السامي والقائد العام للقوات الإسبانية في المغرب بعد ذلك ، وتسلم الجنرال سان خورخو منصب الماركيز دى استيلا ، وأصبح الجنرال خوردا نا مديراً عاما للشئون المغربية والمستعمرات في رئاسة مجلس الوزراء . وكان هذا يدل على استمرار

الحكومة الاسبانية على السير على سياستها في المغرب الأقصى ، ورغم تغير القواد ، إذ أنهم كانوا من مدرسة واحدة ، ولهم إتجاهات متقاربة .

أما في المنطقة الفرنسية فان الجنرال بواشو قد استلم القيادة العليا يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من الجنرال ناولان . وكانت الدوافع التي تدفع بفرنسا إلى ضرورة الوصول لنتيجة حاسمة مع عبد الكريم تقل كثيراً عن دوافع الاسبانيين . ذلك أن معظم القبائل التي انضمت إلى الثورة مع عبد الكريم في نهاية سنة ١٩٢٥ كانت تقع داخل منطقة النفوذ الاسبانية ، وكانت درجة الاستقلال الذاتي التي يمكنها أن تحصل عليها ، أو يمكن منحها لها ، لا تؤثر كثيراً في الفرنسيين ، طالما بقيت هذه القبائل داخل حدودها ، وحافظت على السلم مع جيرانها . ورغم ذلك فعلى أن نذكر أن نهاية الحملة قد تركت خطوط الجبهة الفرنسية أطول بكثير من خطوط الجبهة الاسبانية ، وكانت واقعة على الحدود الجبلية بين المنطقتين ، وبعبداً عن قواعد الفرنسيين ، وكان على القوات الفرنسية أن تعاني شتاء قاسياً قارساً على تلك الجبهة . كما أن أحزاب اليسار في فرنسا ، وخاصة الحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي ، كانوا يتخذون المسألة المغربية مادة خصبة لفضح حكومة باريس أمام الرأي العام الفرنسي . وحاول النواب الشيوعيون في الجلسة الخاصة بميزانيات المغرب في مجلس الأمة الفرنسي أن يشنوا هجوماً شديداً على سياسة حكومة باريس فيما وراء البحار ، وإن كانت الحكومة الفرنسية ، مثلها في ذلك مثل الحكومة الاسبانية ، قد ظلت مصممة كل التصميم على السير في سياستها ، وحتى النهاية .

ولقد قامت القيادة الفرنسية في المغرب في أوائل سنة ١٩٢٦ بمحاولات

لا استدراج بعض رجال القبائل الثائرة إليها ، وإعتمدت في ذلك على سوء الأحوال العامة عند الأهالي ، وعلى تفوق إمكانياتها المادية هناك . واستخدمت فرنسا في هذه العملية نفس التكتيك الذي كان الأمير عبد الكريم قد استخدمه فيما وراء خطوط الأعداء . ففي الوقت الذي كانت فيه القوات الفرنسية ترابط في خطوطها ، قامت قوات غير نظامية ، جندتها فرنسا من المغرب . ووضعيتها تحت قيادة ضباط فرنسيين بالدخول في أراضي القبائل المجاورة للحدود ، وأجبرتها - بمساعدة الطائرات الفرنسية - على الدخول - الواحدة تلو الأخرى - تحت طاعة الفرنسيين . وكان أكبر نجاح لفرنسا في هذا الميدان هو استسلام أبناء مصباح من قبائل صنهاجة ، والتي كانت أراضيها تعتبر ثغرة مفتوحة في الجبهة الفرنسية . ومع تدهور الأحوال عند الوطنيين اضطروا إلى تقديم توضيحات ، ووافقوا على شروط كانت قاسية عليهم . فلقد وافقوا على توضيحية تور عن كل عشرة أسر ، والتعهد بالخدمة حسب طلب الفرنسيين لاصلاح الطرق وتعييدها ، ووافقوا على إعادة إنشاء جميع الطرق التي نسفها الثوار ، واضطروا إلى تسليم بندقية و ٣٠٠ فرنك عن كل أسرة في خلال أسبوع ، بعد أن كانت كل أسرة قد دفعت ١٢٠٠٠ فرنك مع التسليم للفرنسيين . وأخيرا فانهم قد اضطروا إلى التعهد بتسليم رجال للعمل في القوات النظامية ، وللمساعدة على دخول القبائل الأخرى في طاعة الفرنسيين (١) .

وكذلك سلمت قبائل الجايا والقسم الجنوب ، من بنوورياغل ، وكانت أراضيهم تقع في وسط الوردغة ، وتهدد فاس تهديدا مباشرا .

(١) نشرت هذه الشروط في جريدة الطان في ٥ يناير سنة ١٩٢٦ ، وذكرت الجريدة أن هذه القبيلة قد وافقت عليها .

وشعر عبد الكريم بخطورة استسلام هذه القبائل ، وحاول أن يعيدها إلى حظيرة جمهورية الريف . وشن هجوما مضادا على تلك المنطقة الواقعة على الحدود ، وأجبر القوات الفرنسية على اخلاء بعض المواقع في خلال شهر فبراير ، مثل موقع البيان . وقام بهجوم آخر منظم على أراضي قبيلة مطيوة الواقعة إلى الشمال الغربي من مصباح صنهاجة . ولكن الفرنسيين عادوا بهجوم مضاد ، وتقدموا إلى ما بعد مواقعهم الأولى - رغم استماتة مجاهدي الريف في القتال ، كما هي عادتهم .

وجاءت الابناء في نفس الوقت بأن قبيلة الانجارا الساكنة في الجزء الشمالي الغربي من المنطقة الاسبانية ، وفي المثلث الواقع بين سبتة وتطوان وطنجة ، قد تفاهمت على شروط الصلح مع الإسبانيين . وتمكن الاسبانيون في ٧ مارس من الاستيلاء على مواقع المدفعية المنصوبة على المرتفعات الجنوبية المطلّة على تطوان ، والتي كانت مدافعها المأسورة منهم تصلى المدنية بنيرانها منذ أكثر من عام . واستولوا عليها وإن كانوا قد دفعوا في سبيل ذلك خسائر فادحة . وهكذا تهيأ الجو ، بل حتمت الظروف ، ضرورة التفاهم بين الطرفين ، وللوصول إلى حل معقول ، بعد أن تغير الموقف العسكري ، وبهذا الشكل الواضح .

وتبدأ مشروعات المباحثات بين رجال الريف وكل من الفرنسيين والإسبانيين بتلك المحاولات التي قام بها الكابتن غوردون كاننج ، والذي كان يعطف على كفاح ابناء الريف من أجل استقلالهم ، والذي كان قد أعلن للغرب الشروط التي وضعها الأمير عبد الكريم لقبول الصلح . وبصر الكابتن كاننج على أنه قد قام بمهمة الوساطة بصفته الشخصية ، ودون أي تكليف من الحكومة البريطانية ، رغم أن الصحافة الفرنسية قد إتهمته بأنه يبحث عن الامتيازات الخاصة باستغلال المعادن والثروة المعدنية في تلك المنطقة .

وكان كاننج قد قابل بانليفي وحصل منه على تصريح بالذهاب إلى الريف، وعن طريق الرباط ، ولكي ينصح عبد الكريم بأن يطلب رسميا شروط الصلح الفرنسية الإسبانية التي قررها الطرفان في ١٨ يوليو . وفي هذه المرة اضطر الأمير عبد الكريم إلى أن يقبل الفرصة التي أفلتت منه في اثناء الصيف ، وعاد كاننج في ٢٣ ديسمبر إلى باريس ، وعن طريق الرباط ومرسيليا، وبصفته ممثلا رسميا لعبد الكريم في طلب شروط الصلح المذكورة. وطلب كاننج بمجرد وصوله إلى مرسيليا مقابلة أرسيد بريان ، رئيس وزراء فرنسا الجديد ، ولكنه رفض مقابلته . وحين أثار النواب الشيوعيون هذه المشكلة في مجلس الأمة وطلب كاشان تفسيرات عنها ، أصر بريان على موقفه وموقف حكومته ، وضرورة المحافظة على الامبراطورية ، وإحترام التعهدات الدولية . وذهب إلى أكثر من ذلك وادعى أن سلطة عبد الكريم على رجال القبائل تقوم على التهديد والارهاب ، وأن الأمير يستخدم بعض الجماعات من قبيلته لاجبار رجال الريف على البقاء تحت سلطته ، وأن بعض هذه القبائل قد أخذت في التخلص من هذه السلطة . ولا شك أن بريان كان يغالط نفسه حين قرب بين تنظيم أبطال الريف والانجهايات الفاشستية التي كانت قد بدأت في الظهور بوضوح في أوروبا في ذلك الوقت . ولكنه حاول بذلك أن يبعد بين اليساريين الفرنسيين وبين العطف على قضية أحرار المغرب . وشرح بريان بعد ذلك أن فرنسا لا تخسر رجالا في هذه الحرب ، إذ أن مجندي المغرب الأقصى وشمالي افريقية الفرنسية هم الذين يقومون بالعمليات وبمراقبة الحدود . واستطرد شارحا أن خسائر الفرنسيين قد انخفضت انخفاضاً ملموساً في الشهرين الأخيرين ، وأن التحسن قد ظهر في جانب الفرنسيين . وإذا كان بريان قد رفض

التفاهم مع الأمير عبد الكريم الخطاطبي فإن ذلك لم يمنعه من التصريح بأن الاتصالات والمفاوضات كانت مستمرة مع رجال كل قبيلة ، وعلى أفراد . وذكر أن حكومته غير ملزمة باعتبار عبد الكريم الشيخنص الوحيد الذي يجب عليها أن تتفاوض معه ، بل إن التفاوض مع عبد الكريم سيسهل عليه أمر إعادة سيطرته على القبائل التي قدمت طاعتها للفرنسيين ، وعلى أساس أنه هو الممثل للأقليم . ولقد أصر على أن الحكومة لا تستطيع ترك تلك القبائل التي طلبت حمايتها تقع ثانية تحت رحمة عبد الكريم . وشرح أن مقابلته للكاتبين كاننج تعنى فقد ولائه لا تفاقياته مع اسبانيا ، ومن الضروري أن تشترك اسبانيا في مفاوضات الصلح مع فرنسا . وكان بريان قد غير سياسة الحكومة الفرنسية قبل أن يصل الكاتبين كاننج إلى مرسيليا . ورغم فشل كاننج في هذه المهمة فانه قد عاد إلى طنجة . إلا أن القنصل البريطاني هناك طلب منه ترك الأراضى المغربية نهائيا ، ودون أن يعود لمقابلة الأمير عبد الكريم .

وبعد فشل هذه المحاولة استعد كل من الطرفين لمواصلة العمليات الحربية من جديد في فصل الربيع ، وقام المارشال بيتان والماركيز دى استيلا بدراسة خطة العمليات الجديدة في مدريد . وفي نفس الوقت قام مجاهدوا الريف على الجبهة بانشاء التحصينات والاستحكامات المعززة بالدشم ، وخاصة في بعض القطاعات المواجهة للفرنسيين . ولقد وصل عدد المواقع المتتالية في بعض هذه القطاعات إلى ثلاث مواقع ، ويتكون كل منها من جملة خنادق . وأخذت هذه الاستعدادات نفس شكل الخطوط الفرنسية الألمانية في الحرب العالمية الأولى . ولكن الأمير عبد الكريم كان قد شعر بضرورة الوصول إلى تسوية ، حتى وإن كانت محاولة الكاتبين كاننج قد فشلت ، وكانت القوات تستعد للحرب .

وارسل الأمير عبد الكريم بخطاب إلى جريدة التايمز عن طريق مراسلها في طنجة ، وأعلن فيه استعدادة للصالح . (١) كما أنه واصل مكاتباته مع ليون جابريلي ، المفتش الفرنسي في تاوررت ، وعرض عليه السماح للأمري الأسبانيين والفرنسيين بالاتصال باصدقائهم ، وارسال الملابس والأدوية والأطعمة إليهم . وادت هذه الحالة الأخيرة إلى قيام بعثة طبية في شهر أبريل من تاوررت إلى تارجست ، وبقيادة جابريلي نفسه . وصحبت هذه المعاملة اقتراحات جديدة للمفاوضات . ولكن الحكومتين الفرنسية والأسبانية كانا غير راغبتين في ترك الفرصة تفت منها من جديد . وستقوم فرنسا باستغلال امكانياتها المادية والعسكرية لفرض الشروط التي ترغب فيها بالقوة على رجال الريف .

(٤) المفاوضات والتسليم :-

كانت المفاوضات التي وضعت بين الفرنسيين والأسبانيين من جانب ، ورجال الريف وعبد الكريم الخطابي من الجانب الآخر غير متكافئة . وتدل الطريقة التي سارت بها هذه المفاوضات على انها كانت عملية سياسية لتغطية إنسحاب الثورة الوطنية ، التي أنهكتها الحرب في الميدان ، خاصة وأن الاستمرار في العمليات الحربية بعد ذلك كان يعتبر عمالية انتحارية بالنسبة للأمير عبد الكريم الخطابي ورجاله .

وبدأت هذه العملية السياسية بمؤتمر عقدته الحكومة الفرنسية في باريس في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ برئاسة أرسطيد بريان رئيس الوزراء وبانليفي

(١) نشر هذا الخطاب في عدد ١٧ مارس سنة ١٩٢٦ .

وزير الحربية وبانسو وكيل الشؤون الافريقية بوزارة الخارجية وستيج المقيم العام الفرنسي في الرباط، والمارشال بيتان، مارشال فرنسا. وأعلنت الحكومة يوم ٩ ابريل أن هناك أملا كبيرا في البدء في المفاوضات. ثم تباحث رئيس الوزراء الفرنسي مع سفير اسبانيا في باريس، وأعقب ذلك إنعقاد مجلس الوزراء في مدريد، وأعلن الماركيز دي استيلا أن فرنسا واسبانيا متفقتان كل الاتفاق على سياستهما المغربية. وبعد انعقاد جديد لمجلس الوزراء الفرنسي أعلنت حكومة باريس في ٩ ابريل أن الحكومتين الفرنسية والاسبانية قد قبلتا اقتراح عبد الكريم للدخول في مفاوضات، وأنهما قد عينتا مندوبين عنهما للدخول في تلك المفاوضات في وجدة مع ممثلي قبائل الريف الثائرة. أما مندوب الريف فكانوا هم سي محمد أزرقان صهر الأمير عبد الكريم ووزير خارجيته كممثل عن بنورياغل، وسي محمد الحطني وسي أحمد جدي عن القبائل الأخرى. ثم أعلن في باريس بعد ثلاثة أيام أخرى أن الشروط التي سيتقدم بها الفرنسيون والاسبانيون في وجده تلخص وتنص على اعتراف القبائل بسيادة السلطان، وتزع سلاحهم وانسحاب عبد الكريم من الاقليم. وستحصل القبائل بعد ذلك على نوع من الاستقلال الذاتي، داخل نطاق المعاهدات القائمة، وعلى ألا يدخلوا في أية علاقات مباشرة، مع أية حكومة أجنبية خلافا لاسبانيا وفرنسا في منطقتيهما. وستحصل القبائل على هدنة نظير ضمانات عسكرية، وستقع عملية لتبادل الأسرى بين الطرفين. ولكن فرنسا واسبانيا ستستمران في استعداداتهما الحربية لحملة الربيع، وإلى أن يتم عقد صلح نهائي.

لقد كانت هذه الشروط أصعب كثيراً من شروط شهر يوليو.

ولا شك أن الرأي العام الاوربي شعر بذلك، وشعر بخطورة فرضها، وخشى من إمكانية فشلها. وأصر وزير الحربية الفرنسي على أن يعلن في اليوم التالي بأنها ليست الشروط الاساسية للصباح، بل يمكن اتخاذها كقاعدة وأساس للمفاوضات، وأن ذلك يمكن إعتباره كتنازل وتساهل من جانب دولتي الحماية. وكان الفرنسيون والاسبانيون بلوحدون بشرط هام وخطير، كان بريان قد أشار اليه في ٣٠ ديسمبر، وهو أنهم سيقومون بعقد اتفاقيات منفصلة مع رجال كل قبيلة على حدة، ودون أن يتفقوا مع الأمير عبد الكريم. وكان هذا يستتبع من الأمير أن يوافق على الدخول في المفاوضات، وحتى لا تفلت هذه الفرصة من أيديه، خاصة وأن رجاله الثوار هم الذين سيقومون بعملية المفاوضات.

والظاهر أن الشروط التي أعلنت في باريس يوم ١٢ أبريل كانت قد أبلغت إلى سي محمد ازرقان في اليوم السابق لإعلانها، وأن عبد الكريم قد قبلها في نفس اليوم. واجتمع المندوبون الفرنسيون والاسبانيون بمندوبي الريف يوم ١٨ ابريل في معسكر برتو، الواقع على الطريق المؤدى من تاوررت الى تارجست. وأخذ القائد حدود مكانه بين مندوبي الريف بدلا من سي الخطني. وأعلن الجنرال سيمون، رئيس الوفد الفرنسي، والمتحدث الرسمي باسم كل من فرنسا واسبانيا معا، أن المفاوضات في الشروط السياسية لا يمكن البدء فيها الا بعد استيفاء شروط حرية معينة والاتفاق عليها، وهي الشروط الخاصة بتبادل الاسرى، والاتفاق على خط الحدود الفرنسي الاسباني بشكل نهائي. وكانت قبيلة، إذ أنها كانت تهدف حرمان رجال الريف من بطاقة يمكنهم استخدامها في الضغط على الأعداء، وكانت ستؤدى إلى تسوية خطوط ومواقع القوات الفرنسية والاسبانية قبل الاتفاق

على الشروط الأساسية . وظهر أن السلطات العسكرية الفرنسية والاسبانية كانت ترغب في التقدم حتى نهر القرط بجوار سيدي على بورقة ، وذلك بعد فشلها في إقامة الاتصال بين قواتها مع عمليات شهر اكتوبر . وكان هذا العامل يهدد مواقع مجاهدي الريف . فأعلن مندوبو الريف أنهم لم يكونوا يعلمون بأن مسألة الحدود سوف تثار في هذا الاجتماع ، واعتضوا على الشروط الحربية التي فوجئوا بها ورفضوها ، وعاد القائد حدو بالطائرة لعرض الامر على عبد الكريم الخطابي .

ووصلت تعليمات الامير للقائد يوم ٢٠ أبريل ، وأعان مندوبو الريف أنهم سيقبلون الشروط السياسية التي تقدم بها الفرنسيون والاسبانيون ، وبعد إدخال التعديلات عليها : فبدلاً من النص الخاص « بقبول الحالة الناتجة عن الخضوع للسلطان » كما جاء في النص الفرنسي الاسباني ، اقترحوا « الاعتراف بسلطة السلطان الدينية والزمنية » ، وأما فيما يتعلق بطلب انسحاب الامير عبد الكريم فانهم قد شرحوا بأن مثل هذا الانسحاب المفاجيء سيتسبب في نشر الفوضى في جميع انحاء الريف ، وهو امر يتعارض مع مصلحة الجميع . ولذلك فانهم قد اقترحوا أن يستقيل الامير من نفسه ، وبعد فترة معينة ، وعلى أساس أن يسمح له بالذهاب إلى بلد اسلامي آخر . وأما فيما يتعلق بنزع السلاح فقد كان من الصعب حدوثه قبل إنشاء قوات عسكرية محمية ، تجمع من بين رجال القبائل أنفسهم . واخيراً فان تبادل الاسرى كان لا يمكن أن يقع قبل عقد الصلح ، بل من المنطقي أن يقع بعد التوقيع على الصلح .

ولكن هذه الصراحة لم تكن تعجب المندوبين الأوربيين ، فاحتج عليها الجنرال سيمون ، واضطر المندوبون إلى الرجوع لاستشارة حكوماتهم في

باريس ومندريد . والظاهر أن هاتين الحكومتين قد إقتنعتا بالطريقة التي يجب أن تسير عليها المفاوضات، إذ أنها أعلنتا في ٢٦ أبريل سحب الاشتراط الخاص باستيفاء النقاط العسكرية قبل التحدث في الشروط السياسية . وسافر مندوب الريف من العيون إلى وجدة ، وبدء مؤتمر الصلح أعماله .

ولقد ظل مؤتمر الصلح منعقداً من ٢٧ أبريل إلى يوم ٦ مايو ، وإن كانت المفاوضات قد وصلت إلى أزمة يوم ٢٩ بسبب مسألة نزع السلاح والاستقلال الذاتي . ذلك أن مندوبي الريف قد أصرروا على ضرورة قيامهم أنفسهم بتزعم سلاح القبائل ، وإن كانوا لم يعارضوا في إشراف بعض الضباط الفرنسيين والاسبانيين عليهم فيها ، ولكن دون قيام القوات الفرنسية والاسبانية نفسها بهذه العملية . وأما فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي داخل نطاق المعاهدات القائمة فإن مندوبي الريف قد فشلوا في فهم معنى تلك العبارة ، وذلك نتيجة لعدم فهم الخبراء الفرنسيين والاسبانيين أنفسهم لمعناها ، واعترافهم في أثناء المحادثات بعدم إمكان تفسيرها . وتشدد المندوبون الفرنسيون والاسبانيون مع مندوبي الريف بعد أن رفضوا الإفراج عن كل الأسرى الموجودين لديهم في الحال . وعرض مندوبوا الريف الإفراج عن الجرحى والمرضى من بين الأسرى ، وكذلك النساء والأطفال ، وأن يسهلوا عمل بعثة ترسل إليهم . وكان الفرنسيون والاسبانيون قد رفضوا فيما مضى السماح بمرور الأطباء والمهات الطبية إلى الجرحى في منطقة الريف ، وكان يصعب بعد ذلك ، ومع استمرار حالة الحرب ، أن يتعللوا بمسألة الأسرى على أى شكل من الأشكال . واتهى الأمر بأن طلب مندوبوا الريف مهلة جديدة لاستشارة الأمير عبد الكريم . ووافق الأوربيون على ذلك في أول مايو ، وعلنوا أنه إذا لم تقبل مبدئياً شروط ١١ أبريل

الأساسية يوم ٦ مايو ، ويتم الافراج عن جميع الأسرى في نفس اليوم ،
فان الحرب ستستأنف في صبيحة اليوم التالي .

وسافر أزرقان وحدو إلى تارجست ، وعادوا منها يوم ٥ مايو ، وساعد
أحد زوارق الطوربيد في نقلهم ذهاباً وإياباً بين نيمور على الساحل الجزائري
وبين خليج الحسيمة . ولكن ما أن بدأ اجتماع المؤتمر يوم ٦ مايو حتى ظهر
أن التعليمات التي أعطاها عبد الكريم لا تطابق الانذار الفرنسي الأسباني .
وترك مندوبوا فرنسا وإسبانيا الاجتماع بعد ربع ساعة من بدايته ، وسافر
مندوبوا الريف من وجدة في نفس المساء . وبدأ الهجوم الفرنسي الأسباني في
صبيحة اليوم التالي .

ولقد قامت الطائرات بالقاء قنابلها يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٦ ، ثم تقدمت
القوات الفرنسية والإسبانية في صبيحة اليوم التالي صوب تارجست من
اتجاهين : خط نهر القرط ، ومواقع الحملة الأسبانية إلى الداخل من خليج
سيديايللا . حقيقة أن القوة الأسبانية قد اعترضتها مقاومة عنيفة ، وأن الأهالي
قد كبدوها خسائر فادحة ، ولكن التقدم الفرنسي الأسباني لم يلق مقاومة
كبيرة في بقية النقط . واتصلت كل من القوتين بالأخرى يوم ٢٠ . واحتلت
القوات الأسبانية أنوال يوم ١٨ ، ثم دخلت قوة من المغاربة غير النظاميين
إلى تارجست يوم ٢٣ . وقام الجنرال سان خورخو بمظاهرة في نفس اليوم
حين سافر من أجدير إلى مليلة ، ولكي يثبت أن الإقليم الواقع بين هاتين
النقطتين ، وهو إقليم بنوورباغل ، قد أصبح مفتوحاً . وفي نفس اليوم وصلت
خطابات من عبد الكريم إلى الجنرال سان خورخو في مليلة ، وإلى ستيج في
فاس ، مطالبة بوقف العمليات الحربية .

ولاشك أن الأمير البطل كان في موقف لا يحسد عليه . حقيقة أنه كان قد نجح في تنظيم رجاله وتسليحهم ، والنزول بهم إلى عمليات تمكن فيها من ابعاد المستعمرين ، وتهديدهم في مناطق نفوذهم . ولكن طول مدة الحرب ، وضعف الامكانيات ، مع فرض الحصار البحري ، وزيادة عدد قوات الاعداء وتفوقهم في التسليح والتموين ومعدات الحملة ، كانت كلها عوامل في غير صالح ابطال الريف . لقد كان على هذا البطل رئيس الجمهورية أن يشرف بنفسه على إعداد الثوار وتنظيم وعملياتهم ، وفي منطقة صغيرة وفقيرة ، وإن كانت غنية بروحها المعنوية وبزعمائها المستقلة . وكان عليه بعد ذلك أن يوفق بين العمليات الحربية ، وبين عمليات الانتاج الضرورية ، سواء أكان ذلك في ميدان الزراعة أو الرعي ، وحتى لا تنتهي الاقوات من المجاهدين وهم في خط النار . وكان على أبطال الريف أن يقسموا أنفسهم بين العمل وبين الجهاد ، وكل ذلك في توافق وفي تكامل ، ومع أهداف محددة وخطة متكاملة . ولكن طول مدة الحرب والتفاوت بين الإمكانيات المادية الموجودة أجبرته على التفاوض . وحتى في هذه العملية حاول الأمير أن يحصل على أحسن شروط ممكنة ، ولبلاده ، قبل أن تكون لنفسه . وكان يعلم أن الاستمرار في الحرب هي عملية انتحارية واضحة إذا ما استمرت أطول من ذلك ، وأن معنى دخول القوات الاسبانية والفرنسية لنزع السلاح من القبائل يعني الخراب والدمار ، والقتل والسلب والنهب ، والسبي وهتك الاعراض . لقد كانت معركة ، وحتى آخر وقت ، وكان يديرها وبأنفسه ، ومع تلك الحفنة المؤمنة المخلصة التي وقفت إلى جانبه ، وبصفتها من أركان الحرب ، ومن الوزراء والمستشاريين . وكان قد قام بكل ما يمكنه أن يقوم به . وما دامت العمليات قد بدأت من جديد فعليه أن يوقفها . وما دام

الفرنسيون والاسبانيون يعلقون على تسليمه شخصيا أهمية كبرى ، فليسلم نفسه حتى لا يتخرس المستعمرون في أبناء البلاد . ولا شك أنه كان مريراً على نفس هذا القائد الوطني والعسكري أن ينسحب من اقليمه ، ومن بين أهله وجنوده . ولكنها كانت شجاعة منه أن يقوم بها .

وفي يوم ٢٦ مايو أمر الأمير عبد الكريم الخطاطبي باطلاق سراح الأمري الاوربيين الموجودين لديه ، وفي الساعة الخامسة والرابع من صبيحة اليوم التالي ركب الأمير فرسه ، ودخل وسط خطوط الفرنسيين . لقد جاء بنفسه ليسلم سيفه للعدو المنتصر . وقابلته القوة الفرنسية بقيادة قائد أعلى ، وحيته التحية العسكرية ، ثم سافر في اليوم التالي إلى تازا .

وبصعب علينا أن نتحدث عن حركة مقاومة بعد تسليم الأمير ، وفي مثل هذه الأوضاع . لقد انهارت حركة المقاومة في كل مكان ، وظهر التضارب بين عمليات بعض الفرق المكافحة التي كانت لاتزال صامدة في الميدان . وكان رجال الريف قد بدأوا هجوما لهم في جبهة تطوان بعد تجديد العمليات الحربية ، ولكن بعض عناصر الجبالا قامت في وجه ممثلي جمهورية الريف في منطقة شفشاون في الاسبوع الاول من شهر يونيو . ولكن علينا أن نذكر أن بعض عمليات الكفاح ضد الاسبانيين قد استمرت في بعض المناطق ولفترة من الزمن ، حتى وإن كانت قصيرة . وكان هؤلاء المجاهدون لا يصدقون بأن ثورتهم قد إنتهت ، وبأن الاجانب سيتحكمون في البلاد .

ولقد تمكن الاسبانيون من احتلال مناطق الريف وغمارة في شهر يوليو ، ثم بدأوا عملياتهم ضد الجبالا في أوائل أغسطس ، واحتلوا شفشاون يوم ١٠ منه . وبنهاية موسم عمليات سنة ١٩٢٦ أصبحت المنطقة الاسبانية

من المغرب الاقصى تخضع لأول مرة في تاريخها لحكم أجنبي فعلى، هو الحكم الاسباني الذي جاء باسم الحماية .

ولقد أعلنت السلطات الفرنسية أنها قد استولت على ما يقرب من ٣٠٠٠٠ بندقية و ١٣٤ مدفع و ٢٤٠ مدفع رشاش . وبما لا شك فيه أن أسلحة أخرى ظلت موجودة في ايدي الرجال الاحرار . وعلى أى حال فإن الفرنسيين أنفسهم قد تمكنوا كذلك من تثبيت أقدامهم في تلك الفترة في منطقة حمايتهم ، وذلك باحتلالهم لمنطقة تازا .

وانعقد مؤتمر في باريس بين الفرنسيين والاسبانيين في الفترة الواقعة بين ١٤ يونيو و ١٠ يوليو ، وذلك لتسوية المشكلات السياسية الناتجة عن تسليم الامير عبد الكريم . وقد اختتم هذا المؤتمر أعماله بالتوقيع على اتفاقية خاصة بتحديد خط الحدود بين المنطقتين الفرنسية والاسبانية ، وعلى أساس اتفاقية ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ . واتفقت الدولتان على ضرورة المحافظة على التعاون بينهما في ميدان الرقابة البحرية لسواحل المغرب ، والتعاون الحربي والإداري على الاراضى الواقعة على الحدود . وقد وقع على هذه الاتفاقية بريان معدي استيلا الذي حضر خصيصا لذلك إلى باريس يوم ١٣ يوليو . واخيرا فإن هذا المؤتمر قد اتفق فيه على ارسال الامير عبد الكريم الخطابى الى المنفى ، واختاروا جزيرة ريونيون مكانا لنفى هذا الاسد :

وكان ارسال الامير الى المنفى يسمح للقوى الاستعمارية بشكل عام ، وفرنسا بشكل خاص بتدعيم حكمها في بلاد المغرب ، والإنهاء على بقية حركات المقاومة الموجودة فيه .

(٥) نهاية المقاومة في بقية المغرب :-

كانت زيارة المولى يوسف لباريس بعد تسليم الأمير عبد الكريم الخطابي تدل على أن فرنسا أصبحت هي ذات اليد الطولى ، ودون منازع ، في إقليم المغرب الأقصى . والواقع أن فرنسا قد اعتمدت على انسحاب الأمير عبد الكريم الخطابي ورجاله من ميدان المعركة ، والصدمة النفسية التي أصابت المناضلين المغاربة نتيجة لذلك ، لكي تقوم بمد عملياتها الحربية في بقية المناطق التي لم تكن قد خضعت لها بعد في المغرب الأقصى . واستخدمت في ذلك امكانيات كبيرة ، كما اعتمدت على قلة الموارد في أيدي المناضلين ، ونتيجة لمواصلتهم الكفاح لمدة سنوات طويلة .

وكان رجال سيدى راحو يعتبرون من أقوى المناضلين الموجودين في المغرب في ذلك الوقت ، وكانوا يسيطرون سيطرة تامة على منطقة الأطلس المتوسط . واعدت السلطات الفرنسية قواتها ، وأمرت ثلاث حملات كبيرة بالتوجه في نفس الوقت الى هذه المنطقة . وكان للقوة فعلها ، إذ أن أحرار الأطلس المتوسط اضطروا الى التسليم بعد أن توغلت القوات الفرنسية في بلادهم ، وعجزت أسلحتهم عن صدها . واضطر سيدى راحو نفسه إلى التسليم للفرنسيين في خلال شهر يوليو سنة ١٩٢٧ .

ثم نقلت السلطات الفرنسية ميدان العمليات بعد ذلك إلى منطقة وزان ، وارسلت إليها قوات كبيرة كذلك . وجاء بيتان بنفسه للإشراف عليها ، وتعاون هناك مع بعض القوات الإسبانية في الشمال .

أما المنطقة التالية التي أخذت فرنسا في العمل فيها ، فكانت منطقة السوس . وكانت فرنسا تفكر في ذلك الوقت في زيادة اعتمادها على ميناء اغادير ، وبصفته ميناء للتصدير لكل إقليم السوس . ولكن القبائل المحيطة

بهذا الميناء كانت في حالة ثورة معلنة ، وبصعب على الفرنسيين بدء عملياتهم التجارية والاستغلالية هناك دون اخضاع هذه القبائل . وكانت فرنسا قد حاولت مد نفوذ أعوانها من القياد الموالين ، مثل المتوجي والجونداقي الى هذه المنطقة ، ولكنهما فشلا في التفاهم مع الثوار . ولذلك فان فرنسا قررت استخدام الحملات الحربية كحل للموقف . وتمكنت ثلاث حملات من التوغل في أراضي الثوار في بداية سنة ١٩٢٨ . ودعم هذا الانتصار سلطة الحماية الفرنسية في مراكش ، عاصمة الجنوب نفسها ، والتي كانت مهددة حتى ذلك الوقت برجال هبة الله المكافحين .

ولقد أفادت سلطات الحماية الفرنسية في المغرب من هذه العمليات العسكرية لكي تبدأ في تنظيم الاقليم . وكان ستيج هو أول مقيم فرنسي مدني للمغرب ، ولذلك فانه اهتم بشئون الادارة المدنية بشكل يختلف عن ذلك الذي تناوله بها ليوتي من قبل ، فانشأ دائرة مدينة في اقليم الشاوية ، وأخضع كل العمليات الحربية التي تقع في هذه المنطقة لسلطته هو ، وبصفته مشرفا على القيادة العسكرية نفسها . ثم عمل على تشكيل «مجلس للحكومة» في هذه المنطقة ، ومهد بذلك لنوع من أنواع الحكم المحلي في المغرب . وكان التجار الفرنسيين ، وكذلك الفرنسيين الذين يعملون في الزراعة يمثلون في غرف تجارية وزراعية . وفكر ستيج في إنشاء هيئة جديدة تضم أبناء المهن الحرة والموظفين الفرنسيين في المنطقة وتهتم بامورهم . وإذا كان الفرنسيون لم يرحبوا بهذا المجلس في أول الأمر ، إلا أنهم سيقبلون عليه ، وسيطور إلى شكل « الدائرة الثالثة » في المغرب ، والتي ستناقش الأمور السياسية العامة والخاصة بالعلاقات الفرنسية المغربية ، وستتحول إلى ممثل للرأي العام للمعمرين والمستعمرين الفرنسيين في المغرب الأقصى . وستصل في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية الى أن تصبح مركز الحركة الاستعمارية المنادية باستخدام الشدة ضد الوطنيين .

ولقد توفي في ذلك الوقت المولى يوسف، وتولى عرش السلطنة بدلا عنه ابنه الثالث، المولى محمد . وكان صغيرا في السن حين تولى العرش ، ولكن آراءه كانت تمثل تطورا جديدا في البلاد . وكانت نفس هذه السنوات قد شهدت وفاة كل من الجوندافى والمتوجى ، وهما القائدان الاقطاعيان اللذان وقفا إلى جانب نظام الحماية في أصعب أوقات حياتها ، وخاصة مع هجمات هبة الله على جنوب المغرب . ولكن فرنسا ظلت تعتمد في هذه المنطقة على نفوذ فارسها الثالث ، سى التهامى الجلاوى ، والذي سيلعب أدوارا أخرى بعد ذلك إلى جانب فرنسا والفرنسيين .

ولقد ظلت منطقة الحدود المغربية الجزائرية قرب تافيلالت لا تقبل خضوعا لسلطات الحماية في المغرب، وتقاوم كل توغل في أرضها من جانب القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر . ولكن فرنسا أنشأت قيادة عامة لهذه المنطقة خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، قيادة ترتكز إلى بودنيب ، وتمتد سلطتها عبر الحدود على جزء هام من الأراضى الصحراوية . ولكن الوطنيين واصلوا هجماتهم على المراكز العسكرية التى حاول الفرنسيون إقامتها في البرج، جنوب الأطلس الأعلى ، كما أخذت « جيوش » الوطنيين في مهاجمة قوافل الفرنسيين وطواير إمدادهم وتموينهم . وساء الموقف هناك نتيجة لمحاصرة عدد من المواقع العسكرية . وكان في وسع فرنسا أن تحتل العيون الواقعة في هذه الواحة بكل سهولة ، خاصة وأن الأراضى كانت مكشوفة ، وكان سلاح الطيران الفرنسى في وضع يسمح له بالسيطرة على الموقف . ولكن الفرنسيين صمموا على الاستناد إلى هذه الحالة لكي يقوموا بعد عملياتهم الحربية على مناطق الصحراء نفسها . وأخذت القوات الفرنسية

في الزحف المنظم من شرق تافيلالت وغربها في نفس الوقت . واستمرت هذه العملية طوال عام ١٩٣٠ . واحتل الفرنسيون أهم العيون التي كان العرب يزودون منها بالماء . واستمرت هذه العمليات طوال عام ١٩٣١ وتمت في أوائل العام التالي، رغم فشل الفرنسيين في وضع أيديهم على بلقاسم الابعادي، قائد الثورة هناك .

واستخدمت السلطات الفرنسية في المغرب سياسة التوغل في إقليم الأطلس المتوسط في عام ١٩٣١ ، ١٩٣٢ لد سيطرتها الفعلية عليها . وبعد أن كانت فرنسا تعتمد على الأسواق للضغط على الوطنيين ، اضطرت إلى السير على طريقة الاحتلال الفعلي المنظم، والذي يمتد باستمرار، حتى تتمكن من إخضاع الإقليم . وقامت فرنسا في سنة ١٩٣٣ بعمليات أخرى في منطقة الأطلس الأعلى ، ومهدت بها للعمليات التي قامت بها في نهاية هذه السنة وبداية عام ١٩٣٤ في كل من إقليم ما وراء الأطلس ، وحتى حدود موريتانيا . ولقد سمحت هذه العمليات بوصول منطقة الاحتلال الفعلية للفرنسيين في مكناس ، وعبر ممرات جبال الأطلس المتوسط ، بمنطقة تافيلالت، والتي كانت متصلة بدورها بالسلطات الفرنسية في الجزائر ، كما أنها سمحت للنفوذ الفرنسي بالامتداد من الشمال إلى الجنوب ، ومن مراكش عبر الأطلس إلى وادي السوس، ومنها إلى ما وراء الأطلس، وإلى أراضي الرقيبات ووادي درعة ثم موريتانيا . وتمكنت القوات الفرنسية في المغرب في شهر إبريل سنة ١٩٣٤ من احتلال إيجيل، عاصمة موريتانيا الشمالية، والاتصال بالقوات الفرنسية في إفريقية الغربية والسنغال .

وهكذا تمت وحدة السلطنة المغربية، وانتهى ما كان يسمى ببلاد

السائبة ، وخضعت الأقاليم بأكملها لحكومة المخزن ، وإن كانت قد خضعت في حقيقة الأمر لنظام حكم حديث ، ونظام حكم يعتمد على الفرنسيين أكثر من إعتاده على الوطنيين .

وإذا كانت وحدة المغرب الإدارية قد تمت بهذا الشكل في هذه المرحلة ، وبطريقة قد يفهم منها أن فرنسا قد ساعدت على وحدة البلاد ، فعلى أن نشير إلى أن هذه الوحدة كانت إدارية وعسكرية أكثر من كونها اجتماعية وسياسية ، خاصة وأن فرنسا كانت قد بدأت في تطبيق سياستها البربرية ، للتفريق بين المغاربة على أساس عنصري ، رغم إدعائها العمل على وحدة المغرب الإدارية .

كما أن فرنسا قد ساعدت بدخولها إلى المناطق الجنوبية على دفع أسس التطور بينها ، وبشكل ساعد على نشأة تجارة وكبار تجار في هذه المناطق . وستعمل الحماية بهذه الطريقة على تهيئة الجو اللازم لنشأة وإزدهار مجموعة من الأهالي يمكن تسميتهم بأنهم من الطبقة البورجوازية ، ويزيد إعتادهم على التجارة عن اعتمادهم على فلاحه الأرض أو حيازتها ، وملكيتهم لقطعان البهائم . وسيأتي نظام التعليم والإدارة التي ستعتمد فرنسا إلى إدخالهم هناك لكي يعطى لهذه الطبقة البورجوازية النامية مميزات خاصة ، تفصل بينها وبين بقية الشعب وتربط بينها - اقتصاديا وفكريا - وبين الدولة صاحبة الحماية .

لقد تمت تهدئة المغرب الأقصى ، وتمت بذلك مرحلة خاصة من تاريخه ، ولكن العوامل الداخلية نفسها كانت تشير إلى وجود المتناقضات في ذلك الوقت ، وبشكل يؤدي إلى استمرار الكفاح ، حتى وإن كان هذا الكفاح قد أخذ شكلا جديدا .

خاتمة الباب

كانت حركات الكفاح الوطني ، والجهاد المسلح ، التي انتشرت في أنحاء المغرب الأقصى ، تشبه إلى حد كبير حركات الجهاد الممثلة التي وقعت في إقليم ليبيا وضد الإيطاليين . ولقد امتدت الثورات ضد نظام الحماية ، وبمجرد إعلانها ، في أقاليم الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى وما وراء الأطلس ، وكذلك في إقليم وزان ، وكل ذلك داخل منطقة الحماية الفرنسية . ولقد عمل الجنرال ليوتي في أول الأمر على محاولة حصر هذه الثورات في مناطقها ، حتى يمنع من انتشارها ومن التهامها المناطق المجاورة لها . وقام بذلك في نفس الوقت الذي حاول فيه أن يضع أسس الإدارة الحديثة للبلاد . ولكن ظروف إعلان الحرب العالمية الأولى ساعدت على زيادة اشتعال هذه الثورات ، وخاصة في ذلك الوقت الذي انقسم فيه للعالم إلى معسكرين ، وكانت دولة الخلافة الإسلامية تقف في المعسكر المعادي لدولة الحماية الفرنسية . ولقد أنهكت عملية التهدة قوى فرنسا ، رغم أنها اعتمدت فيها على الميزانية المغربية ، وعلى المجتدين من بناء المغرب الكبير .

وجاءت الفترة التالية لنهاية الحرب تشهد ثورة تحررية في منطقة الريف ، والتي حاولت إسبانيا أن تمد سلطتها الفعلية إليها . وتعتبر هذه الثورة ، مع إعلان جمهورية الريف ، مرحلة زاهية في تاريخ كفاح المغرب ضد الاستعمار .

ولم تتمكن القوى الاستعمارية من القضاء على الثورات في المغرب الأقصى إلا بعد أن كتلت جهودها ضد ثورة الريف ، وبعمليات صعبة . ولكن

القضاء على هذه الثورة سمح للمستعربين بعد ذلك بالانتهاء على المقاومة الوطنية في بقية أنحاء البلاد ، وإن كانت هذه العمليات الجديدة قد امتدت حتى سنة ١٩٣٤ .

وإذا كان استخدام السلاح كوسيلة قد فشل في الوصول باحرار المغرب إلى الحصول على استقلالهم ، فإن ذلك لم يمنع من ظهور حركات سياسية في المغرب حاولت الوصول لنفس الهدف ، وإن كانت قد استخدمت طرقا سياسية .

البَابُ الثَّانِي

الحركات الوطنية السياسية

إذا كان المجاهدون قد اتخذوا الجبال والصحارى والبادى ميادين لعملهم ، واتخذوا السلاح وسيلة يصلون بها إلى أهدافهم ، فإن فشلهم في ميادينهم وقصور أسلحتهم أمام أسلحة المستعمرين قد دفع بعناصر أخرى إلى النزول إلى الميدان .

و كانت هذه العناصر تسكن المدن ، وتناقش وتجادل ، وتتخذ القانون أساسا لحركتها ، والإضرابات وإقفال الحوانيت ، وتجمعات الطلبة وتجمعات العمال ، مع الصحافة والرأى العام وسيلة لعملها .

وستختلف هذه الحركات في شكلها العام عن بعضها ، وستعطى لحركتها اسم الدستور في تونس ، واسم الاستقلال في المغرب ؛ وإن كانت ستظهر بأشكال مختلفة في إقليم الجزائر .

وسنلاحظ أن هذه التشكيلات ستأخذ شكل الأحزاب السياسية ، وستناقش العلاقة بين الفرد والفرد ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، سواء أكان الحاكم وطنيا أو أجنبيا ، وسيدل ذلك على أن أبناء الطبقة الوسطى هم الذين سينزلون إلى ميدان المعركة .

ولكننا سنلاحظ كذلك وجود اختلافات جوهرية بين اتجاهات القوى الموجزة داخل المعسكر الوطنى نفسه : فستكون هناك عناصر إسلامية ، وتعتمد على التعليم ، وستطالب بضرورة المحافظة على الشريعة وتطبيقها ، وسيكون على رأسهم العلماء والفقهاء ، وهى عناصر الدين التى ستظهر في الجزائر مع جمعية العلماء ، وفي تونس مع الحزب الدستورى ، وفي المغرب الأقصى مع ذلك الجناح اليميني الموجود داخل كتلة العمل الوطنى ؛ وتأتى بعد ذلك عناصر يمكن تسميتها بأنها وسط ، وستحاول تطبيق القانون العام

على كل من يسكن البلاد ، سواء أكان من الوطنيين أو من الأجانب .
وأخيراً نصل إلى اليسار الذي سيظهر وضوحه بشكل خاص في الجزائر
مع حركة نجم شمال افريقية ، خاصة وأن الجزائر كان لها كثير من العمال
الذين تحولوا إلى طبقات كادحة في مناجم ومصانع الفرنسيين .

ولكن هذه الحركات الوطنية لن تتمكن من توحيد صفوفها في كل
أقطار المغرب الكبير ، ولذلك فإن فاعليتها ستكون ضعيفة ، وإلى أن تتغير
الظروف وتتقارب الاتجاهات . وإكبتها كانت تشمل اتجاهات تحررية ،
ووصلت إلى محققات لها قيمتها .

الفصل الثاني والثلاثون

بداية الحركات الوطنية في الجزائر

وتعاونت الأحداث والتطورات التي وقعت في أوائل القرن العشرين في كل العالم الشرقي الإسلامي وفي أوروبا نفسها وساعدت على بداية الحركة القومية الجزائرية ، وساعدت على تطورها ونموها واتخاذها الشكل والصفات التي امتازت بها عن غيرها من الحركات القومية في العالم .

(١) التطور ووضوح القوى : -

حقيقة أن زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر ، في عام ١٩٠٤ ، لم تعط نتائج مباشرة ، ولم ينتج عنها مظاهرات أو اضطرابات . ولكنها تركت آثاراً في بعض النفوس التي استطاعت فهم هذا المصالح الشرقي ، وبذرت بذوراً ستنبث على مر السنين .

و حين جاء الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ ومنح الدستور لبلاد الشرق الأدنى ووقف عدد من الدول الأوروبية موقف العداء من الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، وجاءت الحرب الاستعمارية التي بدأتها إيطاليا في ولاية طرابلس الغرب ، هزت هذه الحرب كل العالم العربي والإسلامي . وكم من متطوع من تونس والجزائر ، وخصوصاً من مناطق الجنوب ، قام بالتطوع والسير على الأقدام للاشتراك في معسكرات المجاهدين ، والدفاع عن أراضي العروبة والإسلام ، في مناطق طرابلس وفزان . لقد أزكت هذه الحرب ، بما اشتملت عليه من ضرب الإيطاليين لمواني بيروت والعقبه وسواحل اليمن ، نار القومية العربية ، وحماس الشعوب الإسلامية ،

من الهند حتى سواحل المحيط الأطلسي ، وتركت أثارا عميقة في نفوس كل الشعوب الشرقية والإسلامية . كانت آراء السيد جمال الدين الأفغاني لإصلاح العالم الإسلامي قد فعلت فعلها ، وكانت سياسة السلطان عبد الحميد لتقوية الجامعة الإسلامية قد قطعت مراحل واضحة . ورغم مجيء رجال تركيا للفتاة وحزب الاتحاد والترقي وتناسيمهم لعامل الرباط الديني ، فإن الحرب الإيطالية - الطرابلسية قد أشعلت نار الحماس والتضامن العربي والإسلامي أمام هذا الاعتداء الغربي الاستعماري . حقيقة أن كثيرا من الجزائريين قد شعروا بضعفهم وضعف العالم العربي الإسلامي أمام الغرب وأسلحته . ولكنهم شعروا بهذا الرباط الوثيق الذي يربطهم باخوانهم في الدين واللغة . وتكاتف هذا الشعور مع فرض فرنسا للخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين للعمل على خروج عدد كبير من أبناء الجزائر ، وهجرتهم واستيطانهم في الشرق العربي ، وخصوصا في سوريا ، حيث رحبت بهم السلطات الحكومية والأهالي على السواء .

وساعدت سوء الحالة الاقتصادية ، وبؤس الأهالي ، على خروج عدد من الجزائريين يطلبون العمل ، ويسعون وراء الرزق في الخارج . وذهب عدد منهم إلى فرنسا نفسها ، حيث وجدوا أن الأحوال تختلف تماما عن تلك التي يطبقها الفرنسيون في الجزائر .

وأخذت فرنسا في استغلال القوى البشرية الجزائرية ، خصوصا وأنها أخذت تشكو من قلة عدد المواليد . وجاءت الحرب العالمية الأولى ، ووجدت فرنسا فرصتها في الجزائر ، لمواصلة حرب لا تمت للجزائريين بصلة . احتاجت فرنسا لوقود بشري لهذه الحرب ، ترتبه في صفوف تعمد بصدورها نيران الألمان ، فأسرعت إلى تجنيد الشبان الجزائريين

وأرسلتهم للدفاع عن الأراضى الفرنسية في الجبهة الشرقية. جندت الحكومة الفرنسية ما يزيد على أربعمئة ألف جندي جزائري ، وحشدت ثمانين ألفا للعمل في المصانع والمناجم ، بدلا عن العمال الفرنسيين المجندين . ودفعت الجزائر ضريبة غالية ، إذ أن فرنسا قد اعترفت بقتل خمسة وعشرين ألفا من الجزائريين في هذه الحرب . وعلينا أن نلاحظ أن الجزائريين لم يرحبوا بالخدمة العسكرية في جانب الفرنسيين ، بل قاوموا عمليات التجنيد الإجبارية ، خصوصا في قسنطينة ومنطقة الأوراس .

وكان هذا استجابة للدعوة للجهاد التي نشرتها السلطات الإسلامية في الدولة العثمانية في ذلك الوقت ، وهدفت بها إلى إضعاف الأعداء الغربيين وخلق المشكلات السياسية والعسكرية والاقتصادية أمامهم ، وفي الأقاليم الإسلامية التي يحتلونهم ويسيطرون عليهم . كما أننا نلاحظ أن منطقة جنوب الجزائر قد قامت بدور فعال في حركة الجهاد الإسلامية ، التي امتدت في كل شمال إفريقية ، من حدود مصر الغربية حتى المحيط الأطلسي ، وجنوبا إلى السودان ، والتي أجبرت الإيطاليين على الانسحاب من طرابلس إلى الموانئ والمدن الساحلية ، وأجبرت الفرنسيين على الاحتفاظ بقوات عسكرية ضخمة في شمال إفريقية لمواجهة ثورة المسلمين هناك .

ولقد اضطرت السلطات الفرنسية في الجزائر إلى تخفيف تطبيق «قوانين الأهالي» الاستثنائية ، تشجيعا لن يخدم في القوات الفرنسية . فسمحت بتنقلهم من إقليم إلى إقليم دون حمل جواز سفر أو بطاقة مرور، والحصول على تأشيرة خاصة . كما ألغت لهم كثيرا من المخالفات وأعفتهم من الغرامات الجماعية . وأحالت النظر في مخالفاتهم إلى قضاة الدرجة الأولى ، بعد أن

كانت من اختصاص رجال الإدارة . وسمحت بزيادة عدد النواب الجزائريين في المجالس المحلية إلى الثلث ، وأشركتهم في انتخابات العمدة .

ساعدت كل هذه الأمور على شعور الجزائريين بقيمتهم لا للجزائر وحدها ، بل وفرنسا أيضا . وشعر الجزائريون بأنهم شاركوا اقتصاديا وبشرى في الحرب العالمية ، بدرجة تزيد عن تلك التي شارك بها الفرنسيون أنفسهم . علم الجزائريون قيمة كتابتهم العسكرية في الحرب ، ووازنوا بين عملياتها وعمليات الكتاب الفرنسيين الأخرى . كما وازن العامل الجزائري في المصانع والمناجم بين قيمة تحمله وقيمة تحمل الفرنسي . ووجد الجزائريون بعد ذلك أنهم أتباع ، عليهم الخدمة ، وللفرنسيين النصر والغنى . واستغل المستوطنون الفرنسيون فترة الحرب لتزويد فرنسا بكل ما يلزمها من خيرات الجزائر ، وكونوا ثروات طائلة في فترة قصيرة . وعاد الجزائريون بعد الصلح إلى وطنهم يحملون ما اقتصدوه من رواتبهم الصغيرة ليجدوا أن الداء قد استفحل ، وأن أصابع الإخطبوط المستعمر قد سيطرت على بلادهم . عادوا بشعور جديد ، وبناتج تجارب جديدة اكتسبوها بسواهم وبصدورهم في المصانع والمناجم وميادين القتال ، فاستغلوا دراهمهم البسيطة في إعادة شراء قطع صغيرة من الأرض ، تسمح لهم بالعيش في بلادهم . وبدؤوا يفكرون في مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ، بل ومستقبل الأمة الفرنسية نفسها ، بعد أن دافعوا عنها وعملوا لها وهيئوا لها وسائل النصر . فبدأ عدد من الجزائريين في التفكير في السياسة ، وساعدهم على ذلك نشوء الصحافة في الجزائر ، وظهور شخصيات تأثرت بتجارب هذه الحرب ، وأثرت بالتالي في الحركات السياسية في الجزائر .

كان أول من نزل هذا الميدان هو الأمير خالد الهاشمي ، ابن الأمير محي الدين ، وحفيد الأمير عبد القادر الجزائري . وكان ضابطا في الجيش الفرنسي وشارك في الدفاع عن فرنسا ضد الأعداء . فبأن إنتهت الحرب حتى كون وفدا وتقدم على رأسه إلى فرساي ، وطالب بتطبيق تصريحات الرئيس ويلسون على الجزائر ، واعطاء أبنائها حق تقرير المصير . كانت هذه بداية حركة الكفاح القومي ، وسيواصل غيره من الجزائريين السير على منواله ، وإن كانت حركته لم تمس إلا فئة قليلة من أبناء البلاد . وتعتبر هذه المرحلة مقدمة للحركات السياسية الجزائرية التي ستحاول جميعها ، وحق الحزب الشيوعي الجزائري ، العودة بتاريخها إلى الوراء والا نتساب إلى هذه الحركة . وعاد الأمير خالد دون نتيجة إلى الجزائر ، فأنشأ هيئة سياسية أسماها « وحدة النواب المسلمين » ، وأقام لها جريدة حرة وممتحنة اسمها « الإقدام » وأخذ يطالب فيها بضرورة « اصلاح » الأحوال في الجزائر على أساس المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ، وإلغاء القوانين الاستثنائية ، والسماح للجزائريين بدخول مجلس النواب الفرنسي . وأخذ تأثير الحركات الاشتراكية يظهر في هذه الهيئة . ولكن الفرنسيين ازدادوا عداوة لها ، واتهم الاستعماريون الأمير خالد بالخيانة ، فقامت السلطات الفرنسية بنفيه من البلاد .

ولكن الحركة الوطنية أخذت تصير وتتطور رغم استخدام الشدة والعنف ضدها . وأخذت الجمعيات والهيئات السياسية في الظهور ، وأخذت اتجاهاتها في الوضوح ، خصوصا في الثلاثينات ، وهي الفترة التي يركز فيها تحديد اتجاهات هذه التيارات السياسية ، وموازنتها الواحدة بالأخرى .

فيمكننا أن نجد في أقصى اليمين رجال الطرق الصوفية الذين تعاونوا مع الاستعمار ، نظير الاحتفاظ بامتيازاتهم النادية ونفوذهم على الأهالي ، خصوصا في الجنوب . وكانوا في ذلك يمثلون خطرا على البلاد وعلى الحركة القومية الجزائرية ، ويزيد عن قيمة الخطر الفرنسي نفسه ، خصوصا وأن الأهالي كانوا يشقون بهم ، ولا يعتقدون في السلطات الاستعمارية .

وبأني بعد هذا اليمين المتعدل ، ويتكون من المنتخبين والنواب الجزائريين الذين يرغبون في الوصول بأنفسهم وبأبناء بلدهم إلى الحصول على الحقوق المدنية الفرنسية ، وإن يعاملوا معاملة الفرنسيين . وانضم إلى هذا القطاع عدد من المثقفين الجزائريين ، والذين تعلموا تعليما غربيا ، وحاولوا إقناع أنفسهم بأنهم قد أصبحوا من الفرنسيين .

أما الوسط فكان يتكون من الجزائريين الذين يعززون بشخصيتهم المستمدة من اللغة العربية والدين الإسلامي على السواء . وكانوا من العلماء الذين تأثروا بتعاليم الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا . وأصبحوا أكثر استجابة من غيرهم لتعاليم الأمير شكيب أرسلان وكانوا يرفضون فكرة الجنسية الفرنسية ، ويعملون على الاحتفاظ بتراث الآباء والأجداد في صورة عربية إسلامية .

وأما اليسار فاشتمل على جمعية « نجم شمال إفريقيا » التي ضمت كثيرا من العمال الجزائريين ، وخصوصا من يعمل منهم في فرنسا ، وكانت لها مطالب اجتماعية علاوة على مطالبها السياسية . وحاربت هذه الجمعية في سبيل توحيد كل من تونس والمغرب الأقصى مع الجزائر ، ولسكنها امتازت براء اشتراكية لا تعارض في إقامة روابط متينة بين فرنسا وشمال إفريقيا ، وخصوصا في أولى مراحل حياتها .

ونجد إلى أقصى اليسار الحزب الشيوعي الجزائري مع فكرة
الانترناسيونال بشكل يتمم هذه اللوحة التبسيطية .

وسنلاحظ أن قوى اليمين المتطرف قد اختلفت مع تطور الحركة الجزائرية،
وسارت قوى اليمين المعتدل ، وقوى الوسط ، صوب اليسار في خطوات
سريعة ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، مما أدى إلى خروج ثورة
الجزائر الكبرى سنة ١٩٥٤ ، بشكلها واتجاهاتها الواضحة ، ومما يدل على
اضطراد تقدم حركة الوعي السياسي والقومي والاجتماعي عند الجزائريين .

(٢) العلماء المسلمون : —

شعر العلماء المسلمون بخطر نفوذ وسلطة رجال الطرق الصوفية على
الشعب ، وعملهم على استغلاله والتوجيه عليه باسم الدين ، فقرروا محاربة
البدع وأوصوا بالتقشف . وكانوا من المتأثرين بتعاليم ابن تيمية ومن
تلاميذ الشيخ محمد عبد السيد رشيد رضا ، ومن أنصار « الإصلاح » في
العالم الإسلامي والنظر إلى الإسلام نظرة حديثة . فنظموا هجـمـوـدهم في
« جمعية العلماء المسلمين » بارشاد الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي أصدر
جريدتي « الشهاب » و « البصائر » ، وسار في مقالاتها على غرار الشيخ
محمد عبده . واعتمدت جمعية العلماء على الإسلام لتجديد الجزائر والوصول
بها إلى الاستقلال . فرفضت التفاهم مع الأحزاب السياسية الفرنسية أو
المساومة على حقوق البلاد . وعملت هذه الجمعية بإشراف الشيخ بشير
الابراهيمى الذى انتشر نفوذه في المنطقة الغربية من الجزائر منذ سنة
١٩٣٢ ، والذي أصبح رئيسا للجماعة بعد وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس
عام ١٩٤٠ ، وبمساعدة الشيخ طيب العقبي ، والذي أقام بضع سنوات في
الحجاز ، وساهم بعد رجوعه إلى بلاده في نشر المدارس الحرة وإنشائها .

وعمل العلماء المسلمون على التقريب بين السنة والشيعة وبين العرب والبربر، لخلق كتلة إسلامية جزائرية واحدة وعملوا على إلقاء المحاضرات وفتح المدارس ونشر الكتب التي تتحدث عن تاريخ بلادهم وتعمل على تمجيده . وحاولوا أن يخلقوا بذلك جيلا جديداً مثقفا بثقافة عصرية عن طريق اللغة العربية . وانتشرت مدارسهم في كل المدن وعدد كبير من القرى ، وأخذ ابن باديس في تدريس الفلسفة وأصول الدين والقانون في مدرسته في قسطنطينة . وفكرت الجمعية في إنشاء جامعة دينية إسلامية عربية في مدينة الجزائر نفسها ، لكي تكون منارا للعلم والدين في عاصمة بلادهم . ووصل نفوذهم إلى العمال الجزائريين في فرنسا ، وأخذوا في إرشادهم وتثقيفهم وغرس روح القومية العربية الإسلامية في نفوسهم .

وقامت هذه الجمعية بمهاجمة رجال الطرق الصوفية ، وأكدت أن فرنسا لن تتمكن من إدماج الجزائر ، بل عليها أن تسير بها حتى الاستقلال الذي يؤكده شخصيتها ولغتها ودينها وشعبها وتاريخها . وكان أحد زعماء المثقفين في اليمين المعتدل ، قد أعلن في إحدى مقالاته المنشورة في عام ١٩٣٦ أن « الوطن الجزائري » غير موجود ، وأنه ليس هناك من يعتقد جدياً في « القومية الجزائرية » . فرد عليه الشيخ ابن باديس بأن الأمة الجزائرية المسماة موجودة ، مثلها في ذلك مثل بقية الأمم ، وأن لهذه الأمة تاريخها المجيد ، ولها وحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وعاداتها وطباعتها . وأن هذه الأمة ليست فرنسا ، ولا يمكنها أن تكون فرنسا ، ولا ترغب في أن تكون فرنسا ، ولن تكون أبداً فرنسا ، حتى إذا رغبت نفسها في سياسة الإدماج . إن للجزائر أراضيها الواضحة وحدودها المعروفة . وأكد الشيخ بن باديس حقوق شعوب الأرض كلها في الاستقلال ، وشرح أن الجزائر

يمكنها أن تصل إلى مرتبة الدومنيون من فرنسا ، مثل كندا من بريطانيا ،
ويدشأ عن ذلك ترابط بين دولتين ، وتمتع كل منهما بالحرية .

وخشيت السلطات الاستعمارية من نشاط جمعية العلماء المسلمين ، خاصة
وأن مدارسهم الحرة تفوقت في الميدان على مدارس الحكومة ، وبدأت
تخرج من الشبان من يختلف عن هؤلاء الذين أرادت الحكومة إعدادهم
لمناصب الإمامة والقضاء . كما هدد نشاطهم رجال الطرق الصوفية وشيوخ
الزوايا . وكانت هذه السلطات الاستعمارية قد تعودت على العمل مع رجال
الطرق الصوفية ، الذين امتازوا بالسلبية بعد سيطرة الفرنسيين على البلاد ،
وقلت جرأتهم على مناقشة الإدارة مع الزمن . ولم توافق هذه السلطات على
أن تتعامل مع رجال الاسلام الجدد الذين رفضوا الخضوع لها . فقام
الحاكم العام ، كلرد ، باتخاذ إجراءات صارمة في المسائل الدينية وكانت
في منتهى الخطورة بالنسبة للجزائر .

كانت إدارة الشؤون الدينية قد انفصلت عن إدارة الدولة وأنشأت لها
الحكومة العامة منذ عام ١٩٣٠ لجانا خاصة إستشارية في كل مقاطعة . وكان
من السهل الطعن في هذه اللجان من الناحية الشرعية وناحية تمثيلها للمسلمين .
فعاد السكرتير العام لحكومة الجزائر ، ميشيل ، وأصدر خطابا دوريا في ١٦
فبراير سنة ١٩٣٣ ، عرف فيما بعد باسمه ، وكلف فيه السلطات المحلية بوضع
العناصر الشيوعية ، والعلماء « الوهابيين » ، المتهمين بمحاولة التهجم على فرنسا ،
تحت المراقبة . وهدف بهذا الخطاب الدوري إلى وقف نشاط أعضاء جمعية
العلماء المسلمين ، وترك السلطات المحلية تتخذ ما تشاء من إجراءات ضدهم ،
دون حاجة إلى تدخل السلطات القضائية . وكان من نتيجة ذلك أن دبر

رجال الادارة التهم لآعضاء جمعية العلماء المسلمين ، حتى تهم الشروع فى القتل مع سبق الإصرار ، وذلك عن طريق شراء ذمم بعض أعوان الاستعمار . وجعلهم يتقدمون ببلاغات كاذبة ، تذكر أنهم استلموا بعض المال مع سلاح صغير ، وهو سكين فى الغالب ، لقتل إحدى الشخصيات .

وظهرت سوء نية رجال الادارة وتصرفهم بدون رقيب . ولكن هذه الاجراءات لم تباعد بين الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين ، ولم تؤثر بالتالى على إلتفاف عدد كبير من الجزائريين حول هذه الجمعية وإعتناقهم لمبادئها وسيرهم على خطاها .

أكد العلماء المسلمون أن هناك قومية جزائرية وإن صفتها الاسلام والعروبة . فعاد كثير من الجزائريين إلى التمسك بصلواتهم وقاطعوا التدخين . كما أفتى هؤلاء العلماء بأن التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى للحصول على صفة المواطن الفرنسى يعنى الارتداد عن الإسلام ، ويتسبب فى عدم الصلاة على المتجنس بعد وفاته ، ويحرمه من حق الدفن فى مقابر المسلمين . فتمسك الجزائريون بقانون الأحوال الشخصية الخاص بهم ، ولم توافق إلا قلة نادرة منهم - لا تعدو بضعة آلاف - على الدخول فى الجنسية الفرنسية ، وكانت هذه لطمة واضحة أصابت النظم الفرنسية ، والسياسة الفرنسية الاستعمارية فى الجزائر . وساعدت على التمييز بين الصفات الجزائرية والصفات الفرنسية ، وبالتالى على نضج الشخصية الجزائرية ونموها وتطورها . وكانت جمعية العلماء المسلمين ، وهى التى تمثل قوة الوسط بين قوى الجزائر ، أكبر الهيئات التى عملت فى هذا القطر نفسه ، واتى تركت آثارا واضحة ، دون أن تغير من إتجاهها العام .

(٢) نجم شمال إفريقية : —

ونشأت حركة وطنية جزائرية أخرى بين طوائف العمال الذين خدموا في المعانق والمناجم في فرنسا. شعروا بانخفاض رواتبهم بالنسبة للفرنسيين رغم أدائهم أعمالاً أصعب من التي يقوم بها هؤلاء . وكانوا يخدمون كعمال غير مهرة لما يعرضهم للبطالة قبل أي عامل آخر . ولهذا فانهم ربطوا بين قوميتهم العربية ودينهم الاسلامي وبين هذه المعاملة غير العادية من جانب الفرنسيين . واتجهت مطالبهم إلى النواحي الاجتماعية مع إعتزازهم بالجانب الوطني القومي .

كان مصالي الحاج هو الروح المحركة لهذه الحركة التي اتخذت لنفسها اسم « نجم شمال إفريقية » وضمت التونسيين والمراكشيين كما ضمت الجزائريين . وتركز معظم نشاط هذه الحركة بين العمال الذين يخدمون في المنطقة الباريسية وبدأت عملها في عام ١٩٢٦ ، وفي ظلال الحزب الشيوعي الفرنسي ، وللدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية للمسلمين المغاربة ، ولتعليم أعضاء الجمعية وتثقيفهم . وبلغ عدد أعضائها أربعة آلاف في عام ١٩٢٩ وزادت من نشاطها واستخدمت المنشورات والصحف وقدمت المحاضرات . واحتفظت بالطابع العمالي والثوري ، وإمتازت بحبها للعمل المباشر ، ولم يحمها من الكبت والانتقام إلا وطنيتها الفاعلة المتدفقة .

وأصدرت السلطات الفرنسية أمراً بحل هذه الجمعية في سنة ١٩٢٩ بحجة أنها تدعو إلى ثورة الأهالي ضد الحكم الفرنسي ، وتطالب باستقلال شمال إفريقية . ولم يبلغ سن رئيسها في ذلك الوقت إلا تسعا وعشرين سنة . لم

يكن من المثقفين ، ولكنه امتاز بفصاحة وبساطة وملكة قوية على الخطابة بالفرنسية والعربية . وكانت له قدرة فائقة على التنظيم . ورغم حل الجمعية ، فان نجم شمال إفريقيا قد واصل عمله في السر ، وظهر فجأة من جديد في عام ١٩٣٤ وبجانب مصالي الحاج أركان حرب يتألف من عمار وبلقاسم . فلم تراجع السلطات الفرنسية عن القبض عليهم ، بحجة إعادة تكوين هيئات غير مشروعة وتحريض العسكريين على عدم الطاعة ، والقيام بدعاية فوضوية . وكان من المتوقع أن تختفي هذه الجمعية بعد ذلك ، ولكن العصف الثاني استلم القيادة ، وخرج بالجمعية مرة جديدة باسم « الاتحاد الوطني للمسلمين المغاربة » وأيد مركزها حكم محكمة النقض الذي أفتى في أبريل سنة ١٩٣٥ بأن قرار حل الجمعية في سنة ١٩٢٩ كان اجراء غير قانوني . فأفرجت السلطات عن مصالي الحاج وأعوانه في أول مايو ، مما سمح لهم بالعودة إلى نشاطهم السابق . ولكن السلطات الفرنسية أصدرت أمرا بالقبض عليهم من جديد في شهر سبتمبر ، ووقع عمار وبلقاسم في أيدي هذه السلطات ، ولكن مصالي الحاج تمكن من الوصول إلى جنيف ، حيث أخذ في مواصلة كفاحه مع الصف الثاني من القادة الجزائريين ، وواصل إرسال الأوامر لهم من سويسرا إلى فرنسا .

وجاءت وزارة الجبهة الشعبية في باريس سنة ١٩٣٦ فأفرجت عن المعتقلين السياسيين ومنهم زعماء الجزائر . وأثار ظهور مصالي الحاج وبلقاسم وعمار مرة جديدة في فرنسا موجة من الحماس الشعبي بين العمال المغاربة وبين العناصر اليسارية الفرنسية . وبدأت مرة جديدة سلسلة من المحاضرات والنشرات والمقالات . وذهب زعماء نجم شمال إفريقيا إلى الجزائر . وخطب مصالي الحاج في عشرة آلاف جزائري في ملعب

هذه المدينة ، وأعلن هناك برنامجا وطنيا الذي يتلخص في المطالبة والعمل على إستقلال كل بلاد شمال إفريقيا . ثم واصل مصالي الحاج جولاته في المدن الجزائرية ، حيث تمكن من إجتذاب عدد كبير من الجزائريين إلى حركة الوطنية .

ولكن هذا النشاط أغضب كلا من عناصر اليمين المتطرفة وعناصر اليسار المتطرفة . ذلك أن « وحدة النواب الجزائريين » كانت لا تعترف في هذا الوقت بوجود الشخصية الجزائرية ، وكان معظم أعضائها قد تعلموا في المدارس الفرنسية ، وإرتبطت مصالحهم ووظائفهم بالحكومة الفرنسية ، وحاولوا الوصول بأنفسهم وبيلادهم إلى الاندماج مع فرنسا . أما الشيوعيون فانهم رؤوا في هذه الحركة تقسيما للقوى العاملة في فرنسا وإمبراطوريتها ، وتفتيتا للحركة العالمية . أكد الدكتور بن جلول ، رئيس المؤتمر الاسلامي ، رغبة الأهالي في التطور داخل حدود الدولة الفرنسية ، وأصر الشيوعيون على ضرورة الاحتفاظ بالسيادة الفرنسية ، رغم موافقتهم على إعطاء الحرية الدينية ، وعلى أهمية العمل على إدخال المدنية الفرنسية في الجزائر . فاصطدموا بنجم شمال إفريقيا وباتجاهه الوطني .

فانقلب رجال الجبهة الشعبية في فرنسا على نجم شمال إفريقيا ، واتهموه بالتحالف مع المستوطنين الفاشستيين . وفي مؤتمر الجزائر الاسلامي ، قام الأعضاء ، وبمساعدة الشيوعيين ، بطرد أعضاء نجم شمال إفريقيا الذين أنشدوا عاليا « نشيد الاستقلال » . وإستندت الحكومة الفرنسية إلى توصية الحاكم العام ، وأصدرت أمرا بحل جمعية نجم شمال إفريقيا ، بدعوى أنها موجهة ضد فرنسا . وتكاثر الأعداء على هذه الحركة ، فاتهمها البعض

بأن اتجاهها غير إسلامي ، مستندين في ذلك إلى اتجاهها المتحرر ، واهتمامها
آخرون بأنها تثير عداة العرب ضد اليهود ، خصوصا وأنها تقدمت بطلبات
تعارض مع اتجاه حكومة سيطر عليها اليهود والشيوعيون ، واهتمامها
بمجموعة أخرى بالانفصالية والاقليمية ، بدعوى أنها تبعد عن إطار
الانترناسيونال . ولم ترتكب جمعية نجم شمال إفريقيا أية تهمة من هذه
التهمة الموجهة اليها .

ولكن المستوطنين كانوا في عداة مستمر مع حكومة الجبهة الشعبية ،
نظرا لاشتراك الشيوعيين فيها ، فهاجموا قرارها الصادر بحل هذه الجمعية ،
وفضحوا وجود اليهود على كراسي الحكم وتأثيرهم على كبت الحركات
الوطنية ، وكانت هذه المهاجمة داخل إطار التكتيك السياسي
للمستوطنين . أما رجال وحدة النواب الجزائريين والمؤتمر الاسلامي ،
فإنهم رؤوا فيها حركة عمالية تقدمية تهدد مصالحهم ووظائفهم
المرتبطة بالادارة الفرنسية . وأخيرا فإن الشيوعيين قد رؤوا فيها حركة
إنفصالية قومية ، وكانوا قد رسموا في خططهم العامة ، أمر ربط عمال الجزائر
بالانترناسيونال عن طريق باريس ، وجاء نجم شمال إفريقيا يحاول فقصم
هذا الرباط ، وإقامة روابط أخرى عربية مع تونس ومراكش ، قبل
الارتباط بباريس ، وبقية العالم .

ولقد اتفقت جمعية نجم شمال إفريقيا ، مع جمعية العلماء الجزائريين في
المطالبة بالاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الجزائر ، وطالبت بتدريسها في
مدارسها ، كما إتفقت معها في ضرورة توحيد جهود المسلمين في شمال إفريقيا
للحصول على استقلالهم ، ولكنها اختلفت عنها في مطالبها الاقتصادية

والاجتماعية ، التي قربت بين نجم شمال إفريقيا والقوى اليسارية . ولكن رجال نجم شمال إفريقيا اختلفوا عن الشيوعيين في إصرارهم على شخصيتهم وقوميتهم ، وإعتبار أنفسهم عمالا ، ولكن مسلمين . وهكذا نجد أن نجم شمال إفريقيا قد اقترب من الحزب الحر الدستوري الجديد في تونس ، وكتلة العمل المراكشي ، وسار على الخطوط العامة التي رسمها الأمير شكيب أرسلان عن القومية العربية والإسلامية ، في تطورها من أجل الاستقلال ثم الوحدة على أسس متحررة عادلة .

ثم حاول مصالي الحاج تغيير نجم شمال إفريقيا في سنة ١٩٣٧ الى حزب نظامي اشتراكي، واختار له اسم « الشعب الجزائري » وحدد بذلك برنامجه للعمل من أجل الجزائر ، قبل أن يعمل من أجل كل شمال إفريقيا . وزاد نجاح مصالي الحاج في كل من الجزائر وبين صفوف العمال الجزائريين في فرنسا نفسها . ورفع رجاله العلم الجزائري في مظاهرات ١٤ يوليو سنة ١٩٣٧ فألقت السلطات الفرنسية القبض عليه بتهمة ارتكاب الجرائم في حق السيادة الفرنسية ، وحكمت عليه بالسجن سنتين مع حرمانه من الحقوق السياسية والمدنية . ولكن رجاله واصلوا العمل في الميدان . ويعتبر فوز الأستاذ بومنجل في إنتخابات بلدية الجزائر سنة ١٩٣٨ ، فوزا لحزب الشعب الجزائري ، وفوزا لمصالي الحاج وهو في سجنه ، إذ أن بومنجل كان من رجال حزب الشعب الظاهرين .

وهدد الافراج عن مصالي الحاج السلطات الفرنسية في سنة ١٩٣٩ ، خاصة وأن الحرب العالمية الثانية كانت على الأبواب ، فواصلوا الاحتفاظ به في السجن ، وألغوا نهائيا حزب الشعب الجزائري ، ومنعوا جريده

« الأمة » من الظهور . ثم صدر حكم جديد ضده في مارس سنة ١٩٤١
بالإشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وحرمانه من الإقامة في فرنسا لمدة
عشرين سنة .

(٤) رد الفعل الفرنسي :-

كانت فرنسا قد حاولت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أن تظهر
بمظهر المتحرر ، والأخذ بيد الجزائريين للوصول بهم الى مرحلة الحضارة
والمدينة اللائقة بشعوب متصلة بالغرب . وكانت فرنسا تنحني وراء ذلك
رغبتها الملحة في كسب عدد من المواطنين أثبتوا جدارتهم في ميادين القتال ،
كما أثبتوها في المصانع والمناجم ، وكان هذا تعويضا عن انخفاض نسبة
المواليد في فرنسا نفسها ، واستغلالا للقوى البشرية والأيدي العاملة الموجودة
في شمال افريقية . فأصدرت قوانين ٤ فبراير سنة ١٩١٩ وألغت بذلك القوانين
الاستثنائية المطبقة على المسلمين ، وسوت بينهم وبين المستوطنين في شؤون
الضرائب ، رغم تحديد نسبة عدد الناخبين الجزائريين ، دون أن تسوى
بين هذه النسبة ونسبة المستوطنين الأوربيين . ولكن سرعان ما رأت
فرنسا أن أبناء الجزائر يطالبون بتطبيق مبادئ الرئيس ويلسون ،
وبكافحون ، رغم إختلاف اتجاهاتهم الناتجة عن إختلاف تكوينهم ، للحصول
على حقوقهم السياسية كاملة . ثم رأت أن الحركة تسير مع المطالبة بالاعتراف
بالشخصية الجزائرية القائمة على أساس لغوي وإجتماعي وإقتصادى يختلف
عن الأسس التي بنى عليها المجتمع الفرنسي .

ولقد عملت فرنسا على إحتضان حركة وحدة النواب الجزائريين في
أول أمرها ، ولم تعلن عداؤها الصريح للجمعية العلماء المسلمين ، ولكنها رأت في

جمعية نجم شمال إفريقيا ، خطر أيهددها ويهدد بفقدائها لكل أملاكها في شمال إفريقيا ، فأعلنت حربها على هذا الحزب، واستغلت الفرقة القائمة بينه وبين حزبي اليمين والوسط السابقين ، تلك الفرقة القائمة على أساس اختلاف تكوين زعماء هذه الحركات ، والقائمة على أساس المطالب الاجتماعية التي نادى بها نجم شمال إفريقيا ، والتي لم توافق عليها جمعية العلماء ، وعارضها حزب وحدة النواب . استندت فرنسا على ذلك لكي توقع بين رجال الجزائر وقادتها في أول أطوار المعارك الجزائرية . فما ان فشل موريس فيوليت في تطبيق سياسته التي هدفت الى اعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين الجزائريين والسماح للمسلمين بالاشتراك في المجالس النيابية الفرنسية، حتى قامت السلطات الفرنسية بمنع رجال نجم شمال إفريقيا أو حزب الشعب الجزائري من الاشتراك في المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في شهر يونيو سنة ١٩٣٧ . حقيقة أن رجال حزب الشعب الجزائري كانوا قد صمموا على تنفيذ سياسة الانفصال عن فرنسا، ولكن أعضاء وحدة النواب الجزائريين وجمعية العلماء المسلمين وضعوا برنامجا للمؤتمر لا يبتعد كثيرا عن برنامج فيوليت ، رغم أن العلماء المسلمين ، وهم قوة الوسط ، أصرأوا على الدفاع على الشخصية العربية الاسلامية للجزائر ، والتقدم بمطالب دينية تنص على إنزاع السلطات الدينية من أيدي الادارة الفرنسية ، ومطالب لغوية تنادي بتعليم اللغة العربية إجبارا في مدارس الجزائر. وجاءت قرارات هذا المؤتمر لا تختلف في الكثير عن برنامج فيوليت الذي اتهمه الفرنسيون بأنه متساهل مع العرب، واتهمه الوطنيون اليساريون بأنه يحاول الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا دون أن يقدر على اعطائها أبناء حقوق الفرنسيين .

وظهر الانقسام بين صفوف الجزائريين ، وشعر رجال اليمين والوسط أن التقدم بمطالبهم سيحظى بتأييد الأحزاب اليسارية الفرنسية . ولكن رجال أحزاب الوسط واليمين المتطرف في فرنسا كانوا قد أعدوا عدتهم لمقاومة مطالب الجزائريين المعتدلين . فما أن وصل وفدهم إلى باريس حتى ثارت الضجة ، واكتسحت موجة الرجعية موجة التحرر الصغيرة التي كانت قد ظهرت في فرنسا . وكان تصليب الفرنسيين في هذه المسألة أكبر دافع للمعتدلين الجزائريين إلى التطرف ، إذ أن أعضاء جمعية العلماء المسلمين أيقنوا ألا سبيل لتحقيق مطالبهم إلا أن طريق الاستقلال ، وساروا في هذا نحو اليسار ، وصوب حزب الشعب الجزائري . وأثرت نفس المسألة على رجال وحدة النواب الجزائريين الذين بدأوا يفكرون في الاختلاف الواضح بينهم وبين الفرنسيين ، وشعروا بأن فرنسا لا تعاملهم كفرنسيين ، رغم الارتباطات الثقافية وتبادل المصالح بين كثير منهم وبين الفرنسيين والإدارة الفرنسية .

ثم تلى ذلك حركة من الكبت والاضطهاد ضد رجال حزب الشعب الجزائري . وأبعدت هذه السياسة بين الفرنسيين وبين رجال اليمين في الجزائر ، أعضاء وحدة النواب . شعروا بأن الفرنسيين يعارضون في معاملتهم معاملة الند للند ، رغم اشتراكهم في الثقافة والمصالح ، ورأوا سوء المعاملة التي يعاملها الفرنسيون لأبناء الجزائر من أبناء حزب الشعب ، وأيقنوا أن السلطات الفرنسية لن تتحجم من معاملتهم بالمثل ، رغم اتجاههم المعتدل ، واعتزازهم بوظائفهم وثقافتهم الفرنسية . فزى أن فرحات عباس ، وهو من رجال وحدة النواب ، يحتاج على المعاملة غير اللائقة التي عامل بها

الفرنسيون بها مصالى الحاج، رئيس حزب الشعب الجزائري وهو في السجن، خصوصاً وأن سلطات السجون أمرت بحلق رأس وحواجب هذا الزعيم الجزائري، وأساءت معاملته، رغم أنه لم يكن إلا معتقلاً سياسياً. وهكذا نجد أن محاولة التفريق بين الجزائريين قد فشلت، وجاءت عمليات الكبت والاضطهاد وسوء المعاملة لكي تبعد بين المعتدلين الجزائريين وبين الفرنسيين، وتدفع بهؤلاء المعتدلين دفعا من اليمين إلى الوسط، وبرجال الوسط صوب اليسار. فيمكننا أن نقول إن السياسة الفرنسية ساعدت الأحزاب الجزائرية - بطريقة غير مباشرة - على سرعة التطور، وعلى التكتل والوقوف صفاً واحداً أمامها، وهي لا تدري أنها تعجل بذلك بانفجاج الشخصية الجزائرية، كما تعجل بانتهاء الإدارة الفرنسية في هذا القطر، وقد آلت على نفسها أن تحتفظ به فرنسا.

ولقد واصلت فرنسا سياسة الكبت والاضطهاد قبيل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها. وازدادت فرنسا قسوة على المجاهدين الجزائريين كلما شعرت بالضعف في أوروبا، وكلما رسب هذا الشعور في نفوس الفرنسيين ودخل إلى منطقة اللاشعور.

(٥) الحرب وظهور البيان :-

سقطت فرنسا صريعة أمام قوات ألمانيا بعد خمسة أسابيع من بدء الحرب، وسلم من رجالها ما يزيد على المليون ونصف المليون، رغم تحصينهم داخل استحكامات خط ماجينو، وقبلوا الأسر والمعيشة داخل نطاق الأسلاك الشائكة وأمام فوهات البنادق الرشاشة الألمانية، ولم يقووا على الدفاع عن بلادهم أو أنفسهم. واستسلمت حكومة فيشي لكل مطالب الألمان أو

لمعظمها ، ولم تناقش في أى أوامر صدرت إليها . سلمت أراضيها جزءا
فجزء ، ولكنها احتفظت بالقوانين العرفية وحالة الطوارىء في الجزائر ،
كما احتفظت بزعماء الحركات السياسية الجزائرية داخل جدران السجون ،
وذلك في الوقت الذى سمحت فيه للجنة ألمانية بالإقامة في الجزائر . وبلغت
فرنسا في هذا الوقت أقصى مراحل ضعفها ، ولكنها رفضت أن تحاول فهم
ذلك الشعب الذى يجاهد من أجل حريته في شمال إفريقيا .

فرح كثير من الجزائريين بانضمام فرنسا واعتقدوا أن الألمان سيساعدونهم
على الحصول على حريتهم واستقلالهم ، خاصة وأن السلطات الألمانية قد
وعدت ببحت هذه المشكلة في تسويات ما بعد الحرب . واعتقد جزء من
الجزائريين بضرورة الدفاع عن فرنسا ومعسكر الحلفاء ، وظنوا أن هذا
الدرس القاسى الذى حصلت عليه فرنسا سيجعلها أكثر فهما لقضايا الشعوب
المناضلة من أجل استقلالها . وجاءت القوات الأمريكية ونزلت في مدينة
الجزائر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وحاول بعض الجزائريين أن يفهموا موقفها
من القضية الجزائرية ، بعد قضائها على نفوذ حكومة فيشى ونفوذ لجان
الهدنة الألمانية الإيطالية . ولكن الأمريكيين كانوا قد صمموا قبل مجيئهم
إلى شمال إفريقيا على عدم إضعاف فرنسا وعدم التدخل في « شئونها
الداخلية » وكان هذا شرطا لمواصلة ديجول و « فرنسا الحرة » العمل إلى
جانب الحلفاء . ف شعر الجزائريون أن واجبهم يحتم عليهم الاعتماد على أنفسهم .
وكانوا لا يقدرّون في هذا الوقت العصيب ، وأمام القوات العسكرية الغربية
وتفوق أسلحتها على القيام بأية حركة إلا إذا كانت سلمية ، ولكنهم شعروا
جميعا بأن لهم معركة خاصة ، هي معركة الجزائر ، ويتساوى فيها أعضاء
الأحزاب اليمينية مع أحزاب الوسط وأحزاب اليسار . فاجتمع عدد من

زعماء الحركة الوطنية الجزائرية في ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ وتفاوضوا فيما بينهم في مستقبل أمتهم وفي خروجها وتحريرها من براثن الاستعمار، والوصول بها إلى مرحلة الحرية والاستقلال . كان منهم رجال من المستقلين ومن النواب ومن العلماء ومن حزب الشعب ، فقرروا نشر « بيان » يتقدمون به إلى أبناء الجزائر وإلى فرنسا وإلى دول الحلفاء ، يشرحون فيه أمانيتهم وآمالهم ، ويقررون فيه الطريق الذي اختاروه لبلادهم .

شرح هذا « البيان » إفلاس نظم الاستعمار وفشله وتغير الظروف التي سمحت له بالبقاء من قبل ، كما شرح أن هذا النظام لم يعد على الأمة الجزائرية إلا بالفقر والجهل والتشرد وإعلان القطيعة بينها وبين الأمم الأخرى التي تتصل بها بصلات لا يقدر التاريخ على فصلها . وقرر أن الطريق الوحيد للخروج من هذه الحالة التي تتنافى مع الإنسانية والبشرية - هو إعلان الجمهورية الجزائرية المستقلة . وحاول زعماء الجزائر تهدئة روع الفرنسيين وحلفائهم الغربيين ، فصرحوا بأنهم يقبلون التعاقد مع فرنسا بطريقة الند للند، وبشكل يحتفظ للجزائر بحريتها وشخصيتها ، ويحتفظ لفرنسا بمصالحها ، كما يحتفظ لكل سكان الجزائر بمعاملة متساوية ، دون تفريق بين الأعجناس .

كان نشر هذا البيان نقطة تحول خطيرة في تاريخ تطور الحركات السياسية في الجزائر ، خاصة وأن معظم رجال الأحزاب والجمعيات السياسية الجزائرية انضموا إليه ، وكونوا هيئة سمت نفسها بأنصار البيان والحرية وأخذوا يجاهرون بآرائهم بعد أن اتفقوا على السير لتحقيق الاستقلال وتحرير البلاد .

كانت هذه هي أول مرة ترى فيها حكومة فرنسا إجماع زعماء الجزائر

على إتجاه معين، وعلى مطالب عامة محددة . وكانت فرنسا تلعب حتى ذلك الوقت على اختلاف تكوين واتجاه ومطالب كل من زعماء اليمين والوسط واليسار في الجزائر ، ووجدت الآن أن هؤلاء الزعماء الوطنيين قد وقفوا منها موقفا محددًا ، وميزوا بين اختلاف وجهاتهم السياسية فيما بينهم، وبين موقف عام موحد يقفونه تجاه فرنسا . وشعر رجال الاستعمار والمستوطنون بخطورة الموقف ، فصمموا على إظهار قوتهم والانتقام من هذا الشعب المجاهد المناضل باغراقه في الدماء، وكانهم قد تناسوا ثقل وطء أحذية الجنود الألمان على أعناقهم منذ بضعة أشهر . وتحالف في ذلك كل من رجال الحكم والاستعمار والاستيطان .

جاء الجنرال دييجول إلى الجزائر وذهب إلى قسطنطينة وأعلن برنامجا متحرراً ، وإن كان لا يختلف كثيراً عن برنامج فيوليت . فوعد المسلمين ببعض الإصلاحات ، ولكن على أساس كونهم من الفرنسيين ، ويقيمون بأرض فرنسية . وأردف ذلك بحركة اعتقالات سوى فيها بين رجال اليمين واليسار ، فزج بفرحات عباس في السجن ، وألقي القبض على مصالي الحاج وأرسله إلى الصحراء ثم إلى الكنفو . ولم تكن هذه المعاملة تتفق في كثير أو قليل مع نص خطابه في قسطنطينة أو مع الروح الذي حاول به التوجيه على الشعب الجزائري ، رغم معرفته بخطورة الحالة في الامبراطورية الفرنسية، ومطالبة رجال المستعمرات - حتى في إفريقية السوداء - بمعاملة تتفق مع حقوق الإنسان .

تم استعداد رجال الاستعمار والاستيطان لإظهار قوة بأسهم وأسلحتهم أمام الجزائريين بعد أن فشلوا في إظهارها أمام الغزاة الألمان، فرتبوا الأمر،

وانتهزوا الفرصة التي سنحت مع مظاهرات ٨ مايو سنة ١٩٤٥ وحاولوا إعطاء درس للجزائريين بمنعهم من المطالبة بالحرية والاعتزاز بشخصية بلادهم .

قامت المظاهرات في هذا اليوم بمناسبة احتفال العالم الغربي بعقد الهدنة مع ألمانيا ، وشارك الجزائريون فيها ، وصمموا في بعض الجهات على الاشتراك فيها كجزائريين ، أدوا واجبهم في هذه الحرب إلى جانب الفرنسيين والحقاء . فرفعوا علم الجزائر على رأس مظاهراتهم في سطيف ، فما كان من رجال الأمن إلا أن فتحوا النيران على المتظاهرين ، فتأزعت الحالة بسرعة ، خاصة وأن رجال الجيش والطيران والمصفحات والبحرية الفرنسية بدءوا في مجزرة بشرية ، اشترك فيها عدد من المستوطنين الفرنسيين في كل المنطقة .

« وفتح الجميع موسم الصيد الآدمي ، وطورد المساكين في المدن والقرى والمدامر ، كما تطارد السباع في الغابات ، وعمت المذابح فذهبت ضحيتها القرى للعديدة ، لم ينج منها رجل ولا امرأة ولا صبي ، وكانت المصفحات الفرنسية تسير صفاف تدمر القرى على رأس من فيها من رجال ونساء وأطفال ، حتى تسوى بها وبما فيها الأرض ، فكانت الدماء تجري غزيرة ، وقد صبغت الأرض بلونها الأحمر ، وبصفة ظاهرة مكنت المصورين من أخذ مناظر لها من الطائرات .

« وهناك قرى أخرى دمرت بالطائرات تدميرا فلم يبق منها شيء .

« أما بالمدن الكبيرة ، كسطيف ، وقالة ، فكان رجال الميليشيا من المتطوعين الاوربيين يهاجمون الديار ، ويقبضون على النخبة المثقفة الجزائرية ، ويذهبون بها خارج المدينة ، ويأمرونها - تحت تهديد الرشاشات - بحفر

القبور الجماعية ، ثم يقتلون الفوج إثر الفوج ، ويأمرون كل فوج بدفن الفوج السابق .

« أما النساء فقد امتحن شر امتهان ، وانتهكت حرمانهن انتهاكا جديرا بأعمال وحوش الاحتلال الأولين ، وقطعت آذانهن من أجل الاقراط ، وأيديهن من أجل الخواتم ، وأرجلهن من أجل الخلاخل ، وكان الجند يتباهى بتلك الغنائم ، ويتفاخر باحراز أكبر عدد منها

« دامت المذبحة أياما وليالي سوداء . وأسفرت عن مقتل ٥٤ ألفا من المسلمين ، واضمحلال قرى كاملة ، وخراب جهات فسيحة ، وإعدام النخبة المفكرة في كامل الجهة ^(١) » .

وبهمنا من هذه المجزرة البشرية أن السلطات الفرنسية في الجزائر لم تنفذ سياستها وحدها ، بل أعطت فرصة للمستوطنين الفرنسيين للاشتراك فيها بدور واضح . وظهر أن السلطات الفرنسية تعاني من مركبات النقص التي يعانيها المستوطنون ، وحاولت التنفيس عنها بشكل وحشي لكبت كل حركة وطنية في شمال إفريقيا . ولكنها جهلت أن التصليب قد يؤدي إلى الانكسار ، وأن المرونة قد تطيل من أجلها في الجزائر . ولكن الفرنسيين لم يحكموا العقل ، ولا الضمير ، والانسانية ، فبذروا بذلك البذور الأولى لوحدة الشعب الجزائري ، ودقوا بأنفسهم مسامير نعش إدارتهم الاستعمارية في الجزائر . كان ديجول قد أمر بالإفراج عن فرحات عباس وأنصاره ، فعادت الحكومة من جديد واستندت إلى هذه « الاضطرابات » وأعادت القبض على هذا الزعيم وعلى الشيخ محمد البشير الإبراهيمي ، رئيس جمعية العلماء

(١) أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، ص ٢٧٧-٢٧٨

المسلمين . وعلى معظم رجال الأحزاب الجزائرية وبقية رجال حزب الشعب الجزائري . وزاد عدد المتعلقين هذه المرة على ٤٥٠٠ وطني جزائري ، وصدرت الاحكام على ٩٩ منهم بالإعدام وعلى غيرهم بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى آخرين بالاشغال المؤقتة أو بوضع سنوات من السجن . وحلت الحكومة جماعة أنصار البيان ، كما حلت حزب الشعب الجزائري ، واحتفظت بالمعتقلين حتى ١٦ مارس سنة ١٩٤٦ . ولكن السجنون زادت عود رجال الجزائر صلابه ، وما أن خرجوا من السجن ، حتى أسس فرحات عباس حزبا جديدا أسماه الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وأسس مصالي الحاج ورجال حزب الشعب حزب انتصار الحريات الديموقراطية . وتبلورت شخصية الجزائر أكثر من ذي قبل ؛ وتقارب الزعماء في تفكيرهم وفي برامجهم ، واستعدوا جميعا لمواصلة الكفاح من أجل بلادهم ، خاصة وأن آراء جديدة قد انتشرت في العالم العربي في ذلك الوقت ، وأخذت الحركة العربية والتحررية في السير بخطى جديدة ، ورأى الجزائريون نهاية تحكم فرنسا في سوريا ولبنان ، وقيام جامعة عربية تنظر إلى أقاليم شمال إفريقيا ، وتنتظر الوقت الذي يشارك فيه سكانها بقية إخوانهم العرب الأحرار في الشرق الأدنى ، حياة العزة والحرية .

الفصل الثالث والثلاثون

تونس والحركة الدستورية

كان لموقع تونس الجغرافي وقربها من بلاد المشرق العربي تأثيرا كبيرا على تطور الاتجاهات السياسية فيها منذ بداية القرن العشرين. وكانت لطبيعة وسائل الانتاج فيها ، وهي التي تعتمد على الزراعة وبعض الرعي ، تأثيرا كذلك على طبيعة الممارك التي خاضتها التشكيلات السياسية التي ظهرت في هذا الاقليم. وتأثرت العلاقة بين رجال التشكيلات السياسية الناشئة بتلك العلاقات العامة التي تأثرت بالاستعمار الفرنسي ، وهو استعمار مسيحي ، وتأثرت بالتالي بالحركات التي ظهرت في المشرق الاوسط العربي والعثماني ، وتأثرت بعد ذلك بالعادات والتقاليد التي كانت تربط بين ابناء تونس ، رغم كونهم من طبقات اجتماعية مختلفة . ولذلك فان الحركات الوطنية التي ظهرت في تونس ستتأثر بالعلاقات المتحررة التي ظهرت في فترة ضعف نظام الاقطاع وازدياد الوعي بين الطبقة الوسطى النامية ، وإن كانت قليلة العدد ، وصغار الطبقة الوسطى الذين حاولوا الاتجاه نحو التعليم لتحسين أحوالهم ، وتأثرت بعد ذلك بالطبقة الكادحة التي انتشرت في طول البلاد وعرضها . وسيكون تاريخ الحركات السياسية في تونس متأثرا من ناحية أخرى بالعوامل التي أنت إليها من كل من المشرق العربي ومن الدولة الاستعمارية الفرنسية .

(١) الارتباط بالمشرق وظهور تونس الفتاة :

اعتزت تونس بكونها قصبة من قصبات العروبة والاسلام في شمال افريقية ، واعتزت بأن بلادها تحتضن جامعة الزيتونة ، أقدم الجامعات الاسلامية في العالم العربي ، وهي الجامعة التي أخرجت عددا من الرجال يعززون

بمعروفتهم وبإسلامهم. وكانت تونس قد أفادت كذلك من حركة الإصلاح التي قام بها خير الدين باشا التونسي ، والتي اشتملت ، ضمن ما اشتملت عليه ، على إنشاء المدرسة الصادقية سنة ١٨٧٥ ، وهي مدرسة عملت على تطوير الدراسات إلى شكل حديث ، رغم اعتمادها على اللغة العربية كذلك ، وأخرجت لتونس وللعالم العربي عددا من رواد الحركة التحررية ، نذكر منهم على سبيل المثال علي باش حمبة ، وبشير صفر . هذا علاوة على أن خير الدين باشا كان قد دعم الروابط التونسية بالدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . وتعتبر فترة حكم خير الدين باشا فترة تقدم واضحة في تاريخ تونس الحديث .

وحينما جاءت فرنسا لاحتلال تونس سنة ١٨٨١ أخذت انظار التونسيين في الاتجاه نحو الآستانة ، وبنفس الطريقة الذي رنت بها عين المصريين صوب عاصمة الدولة العثمانية . ولقد فرض الوضع الدولي على تونس هذا الاتجاه وعمل على تقويته ، خاصة وأن هذا الشعب العربي المسلم وجد في الاحتلال الفرنسي عملية هجوم مسيحي ، تتطلب منهم تدعيم علاقاتهم وصلاتهم باخوانهم المسلمين ، وبعاصمة دولة الخلافة .

وسنلاحظ ازدياد التجاوب بين التونسيين وبين اخوانهم في المشرق العربي ، وخاصة مع ظهور الحركة السلفية واشتداد ساعدها بشكل متحرر مع السيد جمال الدين الافغانى ، والاستاذ الامام الشيخ محمد عبده . ولقد اتصل كثير من التونسيين بالشيخ محمد عبده الذي قام بدوره بزيارة لتونس كانت أكثر خصوبة في هذا الاقليم وأثرت فيه أكثر من أى اقليم آخر في شمال افريقية . ولقد نتج عن هذه الزيارة بذر البذور الأولى لفكرة إنشاء المدرسة الخلدونية الحديثة في تونس ، وهي المدرسة التي أنشأها بشير

صفر ، وهو من خريجي المدرسة الصادقية ، لكى يتم بها ، وهو العربي المسلم ، الرسالة التى بدأتها المدرسة الصادقية من قبل .

ولقد شهدت السنوات الاولى من القرن العشرين فى تونس تجمع عدد من خريجي المدرسة الصادقية الذين استندوا إلى أساس عربى اسلامى واضح ، وزادوا عليه بجزء هام من الثقافة الاوربية المتحررة ، وعملوا على تجميع عدد من المدرسين والمثقفين فى حركة قومية ودينية ، فى نفس الوقت الذى تسير فيه حركة الجامعة الاسلامية ، وتتصل بالرأى العام عن طريق الصحف ، مثل جريدة الحاضرة ، التى أصبح مقرها ندوة تجمع رجال الفكر العربى الاسلامى وتوحد بينهم وبين أهدافهم ونشاطهم . ولقد اهتمت هذه الجماعة بالاحداث التى وقعت فى بلدان المغرب العربى وباخبار المشرق العربى ، ووقفت ناقدة لسياسة المولى عبدالعزيز الموالية لدول الغرب فى المغرب الاقصى ، بعد أن كانت قد نبهت لخطورة الاتفاق الودى الانجليزى الفرنسى على مستقبل العرب والمسلمين . ولقد اشتملت هذه الجماعة ، من بين ما اشتملت عليهم ، على الشيخ عبد العزيز الثعالبى الذى يعتبر علما من اعلام الحركة الوطنية العربية والاسلامية فى تونس ، بل وفى العالم العربى فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين .

ويعتبر الشيخ عبد العزيز الثعالبى مثالا للقائد أو الزعيم الذى يشتمل على العناصر الاساسية الضرورية للقيادة فى تلك الفترة من تاريخ العرب ، فبعد أن ولد من أب جزائرى تعلم فى الزيتونة ثم فى الخلدونية ثم أكمل تعليمه فى المشرق العربى ، وبدأ فى العمل فى الصحافة فى بلاده ، وأنشأ جريدة سبيل الرشاد منذ سنة ١٩٠٤ وسيكون له دور أساسى فيما بعد فى تأسيس حزب تونس الفتاة .

ويظهر الترابط والتكامل بين طريقة العمل السياسي في كل من تونس وفي الدولة العثمانية في السنوات الاولى من القرن العشرين من التشكيلات السياسية التي قاموا بانشائها ، بل حتى من التسميات التي اختاروها لها . فحين قام الاحرار العثمانيون بانشاء جمعية الاتحاد « والترقي » عمل التونسيون على إنشاء حزب « التقدم » ، وحين ظهرت جماعة تركيا الفتاة نشأ في تونس حزب تونس الفتاة . وكانت التسمية تشتمل على عناصر تزيد بكثير عن مجرد التشابه في المسميات إذ أن الاتصالات كانت واضحة بين الرجال الوطنيين في كلا الاقليمين .

حقيقة أن حزب التقدم التونسي كان قد بدأ بالدعوة إلى ضرورة مشاركة التونسيين في حكم بلادهم ، دون أن يعس ذلك أساس نظام الحماية ، وكان في حقيقة الأمر يخشى من عملية قيام الفرنسيين بمنح الجنسية الفرنسية لليهود تونس ، وبشكل يزيد من عدد الفرنسيين في الاقليم . ولكن مطالبته بالمشاركة في حكم البلاد كانت تحمل في صلبها أسس توسيع مجال العمل أمام العناصر الوطنية ، ومشاركتها في ادارة شؤون البلاد ، وعن طريق الشورى ، أو الطريق الدستوري ، وهو نفس الطريق تقريبا الذي سارت عليه جمعية الاتحاد والترقي في مطالبها الدستورية في الدولة العثمانية . وكانت جماعة التقدم هي الاساس الذي نشأ منه بعد ذلك حزب تونس الفتاة .

ولقد قام على باش حجة بدور أساسي في تكوين حزب تونس الفتاة . وكانت ثقافته الاولى عربية اسلامية أكملها بدراسة فرنسية إنتهت مع اجازة الحقوق من باريس . واشتغل بالمحاماة وكتب في الصحافة وفي جريدة الحاضرة ، كما عمل مع حزب التقدم . ومع هذا القائد زادت الفكرة الاستقلالية

وضوحاً في تونس ، وإن كانت قد ظلت مرتبطة من الجانب الآخر
بضرورة ربط تونس بحركة الجامعة الإسلامية . واشرف على باش حبة
على اصدار جريدة « التونسي » بالفرنسية ، وصدرت نسخة عربية منها
باشرف الشيخ عبد العزيز الثعالبي .

وظلت جماعة تونس الفتاة تمثل الحركة الوطنية في البلاد ، وتمثل تجاوبها
مع حركة تركيا الفتاة في الدولة العثمانية ، وتشارك الحركة الوطنية فيها
اتجاهاتها . وإذا كانت الجمعيات العربية قد اضطرت في الفترة السابقة
لاعلان الحرب العالمية الأولى إلى الانفصال عن المعسكر العثماني ، وخاصة
في الاقاليم السورية ، فإن حركة تونس الفتاة قد ظلت على تجاوبها مع
الدولة العثمانية ، وبشكل يشبه إلى حد كبير تجاوب الحزب الوطني المصري
مع الدولة العثمانية في ذلك الوقت .

وحينما نشبت الحرب الإيطالية التركية سنة ١٩١١ بشأن طرابلس الغرب
وبرقة كانت تونس الفتاة جمازا هاما من أجهزة تكتيل الرأي العام العربي
والاسلامي في كل بلاد المغرب العربي للوقوف في وجه الاعتداء الاستعماري
على هذا الاقليم العربي الاسلامي . بل لقد قامت تونس الفتاة ورجالها
بدور هام في امداد المحاربين المجاهدين الليبيين في ميدان المعركة بما يلزمهم
من أسلحة وذخائر وتموين . وعملوا من باريس ، ومن تونس على الوصل
بين رجال السفارة العثمانية في عاصمة الدولة الفرنسية وبين المجاهدين العرب
والاتراك وخاصة في إقليم تونس ، وأسهموا بنصيبهم في تسهيل عمليات
مرور بعض الضباط الاتراك عن هذا الطريق إلى ميدان القتال . ولاشك أن
هذا الدور يمثل الاتجاه العربي الاسلامي عند تونس الفتاة ، وبشكل يسجله
لهم التاريخ .

ونلاحظ في نفس الفترة قيام عدد من الاصطدامات الهامة بين التونسيين وقوات الاحتلال الفرنسية . وسلطات الحماية في تونس نفسها . ويمكننا أن نذكر في هذا المجال المعركة التي نشبت بين الأهالي ورجال السلطة الفرنسيين حين قررت بلدية تونس مسح مدافن الجلاز لتقسيم الأراضي المجاورة لها وبيعها . وتزات الشعارات بأن هذه العملية تهدف تدنيس مقابر المسلمين، التي لا يحق للمسيحيين التصرف فيها . ومما يكن من أمر هذه الشعارات فإنها كانت تمثل اتجاه الرأي العام الاسلامي في ذلك الوقت، وتهدف وقوع صدام مسلح بين الوطني المسلم والمحتل المسيحي . وكان الأمر كذلك، وأطلقت قوات البوليس النار على الأهالي، فكانت معركة سالت فيها الدماء وباسم الدين ، وفي وقت هجمت فيه إيطاليا على ليبيا . فظهر التجاوب مع بقية المسلمين .

لقد كانت هذه الحادثة سببا في إعلان السلطات الفرنسية الأحكام العرفية في تونس مدة عشر سنوات ، ولكنهما كانت بداية لتبلور الرأي العام التونسي ، واعترازه باسلامه في معركته ضد الاستعمار . وسرعان ماظهرت المشكلات بين العمال التونسيين ، نتيجة لاختلاف في مرتباتهم وأجورهم عن أجور العمال الايطاليين والفرنسيين ، وأدى ذلك إلى إضراب عام وإلى حركة لمقاطعة البضائع الأوروبية والتعامل مع المؤسسات الاجنبية . وحاولت سلطات الحماية إرهاب القائمين على الحركة الوطنية ، ولكنهم لم ينشوا عن موقفهم ، فحكمت بنفيهم من الاقليم . فاختر على باش حبة والشيخ عبدالعزيز الثعالبي الاستانة مقر لهم . وستكون سياستهم في أثناء الحرب العالمية الاولى هي سياسة الجامعة الاسلامية ، وفي توافق مع الدولة العثمانية في كل

شمال إفريقيا . إنصلوا في الآستانة بالإمير شكيب أرسلان ، والباروني ،
وعبد العزيز جاويز ، ومحمد فريد ، وأنفوا في عاصمة الدولة العثمانية هيئة
لتحرير شمال إفريقيا ، تعاونت مع السنوسيين في برقة ، واتصلت بعدد من
رجال الطوارق في فزان وجنوب تونس وجنوب الجزائر ، ووصلت دعايتها
إلى قلب الصحراء الكبرى . وكانت هذه اللجنة وراء إمداد السيد أحمد
الشريف السنوسي ببعض ما يحتاج إليه ، وتوجيهه صوب التوغل في حدود
مصر الغربية ، وفي الوقت الذي كان على جيش جمال باشا أن يقوم فيه
بمهاجرة مصر من ناحية قناة السويس . وكانت كذلك وراء إرسال
الباروني إلى طرابلس ، وعمله من هناك على إثارة حركة تحررية تمتد من
طرابلس حتى تونس والجزائر . وحاولوا تجميع قوات من أبناء المغرب
الموجودين في أوروبا وإرسالهم إلى شمال إفريقيا والمشاركة في عمليات
التحرير . ولقد أشرف على كل ذلك على باش حبه ، الذي كان يعتبر الموجه
لحزب تونس الفتاة . ولكن وفاته قبل إنتهاء الحرب العالمية الأولى عملت على
إظهار قيادة جديدة . كما أن تطور الأوضاع في كل من تونس والعالم
العربي كانت قد عملت على إخراج تشكيل سياسي جديد ، هو الحزب
الدستوري .

(٢) الحزب الدستوري :

إذا كان على باش حبة هو الروح الموجهة لحزب تونس الفتاة ، فيمكننا
إعتبار عبد العزيز الثعالبي الموجه الأول للحزب الدستوري في تونس .

وكانت فرنسا قد حلت حزب تونس الفتاة ونفت أعضائه البارزين ،
فاضطروا من بقي منهم في البلاد إلى أن يعمل في الخفاء طوال مدة الحرب .

وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى سافر عبد العزيز الثعالبي إلى باريس، وكان يعلق آمالا كبيرة على مبادئ الدكتور ويلسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية . وإذا كان مؤتمر فرساي قد خيب آمال الشعوب في تلك المبادئ النظرية التي لم تقدم أي دولة أوربية على تنفيذها، فإن هذا لم يمنع الثعالبي من محاولة الاتصال بالرأي العام الفرنسي لشرح قضية بلاده ومحاولة الاتصال بالجناح اليساري الفرنسي من بين الأحزاب هناك لشرح مساويء نظام الحماية في بلاده، بعد أن كانت تونس قد أخذت في السير على طريق التقدم في الفترة السابقة لهذه الحماية . شرح لهم كيف أدت سياسة التوطن وإغتصاب الاراضي إلى بؤس الطبقة السكادحة وفقرها بعد الحماية، ثم إستند إلى حقوق الشعب الطبيعية في تولي أموره بنفسه للوصول إلى ضرورة تطبيق الحكم الوطني في بلاده . وكان الثعالبي في هذه المبادئ يدافع عن وجهة نظر تونس الفتاة السابقة في ضرورة حصول بلاده على الاستقلال عن الحكم الاجنبي الفرنسي . ولكن المجال لم يعد ما كان عليه في الفترة السابقة للحرب، إذ أن تطور الاوضاع الدولية أظهر في تونس جماعة من القادة تربى عدد منهم في المدارس الفرنسية، وكانت لانصر كثيرا على فكرة الاستقلال، بل كانت تقدم عليها فكرة الدستور، أي تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وفي ظل الاوضاع القائمة . كانت هذه الحركة تمثل بوضوح نمو قطاع من الطبقة الوسطى التونسية، وتشبه إلى حد كبير نمو حزب الامسة في مصر، وهو الحزب الذي كان يسعى إلى افساح المجال أمام القادرين من رجال السياسة وحسب، قانون العرض والطلب، أي حسب عملية النمو الطبيعي للطبقة الوسطى في ذلك الوقت، للمطالبة بالمشاركة في حكم البلاد . كانت جركة تهدف تحديد سلطات

الحاكم ، وفي نفس الوقت الذي تفسح فيه المجال أمام أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة ، طبقة أبناء دافعي الضرائب ، الذين رأوا أن من حقهم الاشتراك في التصويت على إقرار الضرائب والميزانيات قبل إجبارهم على دفعها . وكانت هذه المجموعة بحكم ثقافتها الحديثة ، وبحكم نشاط عدد من رجالها في الميدان الرأسمالي ، وبحكم تكامل النظام الرأسمالي في العالم أجمع ، تفضل تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم على إخراج الفرنسيين من البلاد . وكانت ظروف الحرب قد ساعدت على نمو طلائع هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة في تونس ، كما كان عليه الحال بالنسبة لمصر . وفي الوقت الذي كان فيه عبد العزيز الثعالبي يفضح نتائج الاستعمار الفرنسي لتونس وعملية التوطن هناك وتحكم الاجانب في مصالح أبناء البلاد ، تمكن عدد من هؤلاء القادة من الظهور في الميدان في تونس ، ومن إنشاء حزب يسمى الحزب الدستوري ، وعلى أساس أن الحصول على الدستور يعرقل من نشاط الاستعماريين الاستغلاليين تجاه القوى الوطنية .

ولقد قدمت هذه الجماعة مطالبها إلى الباي في شهر يونيو سنة ١٩١٩ ووعدهم الباي بالموافقة على إنشاء حزبهم . ولكن عبد العزيز الثعالبي لم يوافق أساسا على الخطوط العامة لهذه الحركة ، وإن كان نشاطه السابق والتجاء هذه العناصر النامية اليه جعلته يشعر بأن الوصول إلى الدستور هي خطوة ستؤدي بالتطور الطبيعي إلى المطالبة بالاستقلال . لم يوافق الشيخ عبد العزيز الثعالبي على الخطة العامة لهذه الحركة ، وظلت الخلافات واضحة بين أهدافه التي ترنوا إلى الاستقلال ، وبين أهداف القائمين على هذه الحركة التي تهدف الوصول إلى الدستور . ولكنه وجد أن من الواجب عليه كقائد سياسي عدم التخلي عن هذه المجموعة التي تطالب بالدستور ، فباركها وبارك

حركتها، في نفس الوقت الذي حاول فيه دائماً توجيههم نحو الهدف الاساسى الذى يتمثل فى الاستقلال .

لقد أصبح الشيخ عبد العزيز الثعالبى بعد ذلك هو الممثل للحركة الدستورية فى تونس ، وإن كان يختلف عن كثير من قادتها فى أنه يتخذها كمرحلة أولى للاستقلال . ولقد أفادت هذه الحركة من وجود اسم الشيخ عبد العزيز الثعالبى على رأسها ، وكان كل ذلك مكسباً لتونس ، إذ أنه كان يمثل مراحل طبيعية لتطور الفكر وتطور الاوضاع الاقتصادية فى هذا الاقليم .

وتقدم الحزب الدستورى برنامجه عام له فى سنة ١٩٢٠ ، برنامج يتلخص فى ضرورة إنشاء مجلس تشريعى ، وإن كانوا قد وافقوا على إشراك العناصر الاوربية إلى جانب العناصر الوطنية فيه ، بدعوى أن ذلك سيؤدى بهم إلى الوصول إلى محققات سياسية ، وإن كانوا قد تناسوا أن هذه العملية ستعطى للفرنسيين حقوقاً شرعية جديدة فى البلاد . وطالب هذا الحزب بإنشاء حكومة مسئولة أمام مجلس تشريعى ، وإنشاء جيش وطنى ، وإستعادة الاراضى التى حصل عليها المتوطنون ، وفتح الباب أمام التونسيين لجميع وظائف الدولة .

وكان الثعالبى من رجال السياسة ومن رجال التنظيم ، فقبل الاشراف على هذه الحركة وسافر إلى تونس . وأخذ فى تنظيم الحزب وتمكن من الحصول على تأييد الباي لبرنامجهم . ولكن السلطات الفرنسية كانت بالمرصاد ، وعملت فى أول الطريق على توجيه ضربات واضحة للباي ، وعلى أساس مشكلات نتجت عن تصريحات تفوه بها رئيس الجمهورية الفرنسية عند زيارته

لتونس تلخصت في أن تونس ستظل إلى الابد مرتبطة بفرنسا ، مما أدى إلى ثورة الرأي العام، ورفض الباي التوقيع على بعض التراسيم، لكي توقع بينه وبين العناصر الوطنية ، وعلى أساس اتهامه لهم بأنهم من الشيوعيين والمهم هو أن هذه العملية قد انتهت بموت الباي محمد الناصر المفاجيء وفي ظروف غامضة ، وارتقاء العرش أحد البايات الموالين لفرنسا وهو سيدى محمد الحبيب .

وعمدت فرنسا بعد ذلك إلى توجيه ضربات واضحة للمعسكر الوطني في تونس، فمنحت علاوات إستثنائية للمواطنين الفرنسيين ، وفتحت باب التجنس بالجنسية الفرنسية أمام التونسيين . وأخذت في إصدار القرارات بإبقاء الوضع القائم في تونس على ما هو عليه، وتشجيع حركة التوطن الفرنسي في تونس . كما عمدت فرنسا في نفس الوقت إلى التويه على الرأي العام التونسي ، ولكن دون أن توافق على منح الدستور ، فجاء المرسوم الصادر في ١٣ يوليو ينص على إنشاء أربعة أنواع من المجالس في تونس ، هي المجلس الكبير ، ولجنتى المالية والأشغال، والمجالس الإقليمية، ومجالس القياد ، وكانت مشتركة، أى أنها كانت فرنسية تونسية . وهدفت فرنسا من وراء هذا المرسوم أن يبدأ التونسيون في دراسة بنوده ومحتوياته ، وإن يختلفوا في الرأي عليه وعلى أهدافه . وإذا كان الحزب الدستوري قد رفض هذه الإصلاحات الفرنسية ، فإن ذلك لم يمنع من أن هذه العملية قد أدت إلى حدوث إنقسام داخل الحزب الدستوري . وكان أول إنشقاق يتمثل في ظهور حزب الإصلاح ، الذى وافق على الاشتراك في الانتخابات الجديدة ، وفي هذه المجالس الأربعة . وسمح ذلك لفرنسا بأخذ وثبة

جديدة، تمثأت في تدعيم النفوذ الفرنسي في تونس في السنوات الباقية من العشرينات، وفي إستخدام الكبت وسيلة لمرقلة مجهودات الحزب الدستوري. ولكن إذا كانت فرنسا قد نجحت « بمشروعائها الاصلاحية » في سنة ١٩٢٢ في الوصول إلى عملية الانشقاق داخل حزب الدستوريين ، والاستناد بالتالي إلى جماعة المعتدلين من حزب الاصلاح ، فإن استمرارها في سياسة الكبت قد دفعت بعناصر جديدة شابة معوثة إلى الظور في ميدان العمليات، وكانت تفوق في نشاطها بقية أعضاء الحزب الدستوري، وكانت أكثر منه صلاحية للعمل في الميدان . وكانت هذه الجماعة تتمثل في عدد من الشبان الذين تتقفوا بثقافة غربية ، وعملوا في الصحافة ، وأنشأوا جريدة مستقلة لهم عن جريدة صوت التونسي ، كانت هي جريدة العمل . وظهر من بين كتاب هذه الجريدة الحبيب بورقيبة ؛ وكان شابا يرغب في بناء الوطن التونسي على أسس اجتماعية وسياسية حديثة . وظهر الفارق بين جريدة صوت التونسي وبين جريدة العمل ، التي أخذت تعالج موضوعات إجتماعية واقتصادية لم يتمكن رجال الطبقة الأولى من النزول إلى ميدانها. وأخذت هذه الجريدة، جريدة العمل في الاصرار على ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية، وفضح سياسة فتح تونس للبضائع الاجنبية، وكذلك التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين، واهتمت بموضوعات تحرير المرأة وضرورة السير على سياسة تقدمية و متحررة في الاقليم، سواء أكان ذلك في الميدان الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ، خاصة وأن عددا من العمال الزراعيين كانوا لا يختلفون في تونس في ذلك الوقت في حالهم عن حال عميد الارض تحت نظام الخماسين؛ أي الذين يحصلون نتيجة لفلاحتهم الارض على خمس المحصول .

ومع إزدياد نعتت السلطات الفرنسية مع العناصر الدستورية قبل حزب الدستور هيئة تحرير جريدة العمل ، وهي من الشبان ، في الهيئة التنفيذية للحزب . وهدف الحزب الدستوري من وراء ذلك إلى تدعيم نفسه . ولكن وصول هذه العناصر الشابة إلى الهيئة التنفيذية سمح لها بالتركيز على مطالبها الحديثة ، والتي تتمثل في مبدأ فصل السلطات وضرورة إنشاء مجلس تشريعي والاهتمام بنشر التعليم . ورغم أن الإقامة العامة قد حلت الحزب الدستوري واتخذت ضد أعضائه إجراءات مشددة ، وأن الفرنسيين وسلطاتهم قد قاموا بكبت العناصر الوطنية في تونس ، فإن أنجح عملية قامت بها الإقامة العامة الفرنسية كانت هي محاولة الوصول إلى التفريق بين العناصر الدستورية التقليدية العربية الإسلامية ، والتي كان لها تاريخ في سجل الكفاح السياسي ، وبين العناصر الشابة ذات الثقافة الفرنسية الحديثة ، وأدى ذلك إلى ظهور الحزب الحر الدستوري الجديد ، وأصبح يمثل مرحلة جديدة في تطور الحياة السياسية في تونس .

(٣) الحزب الحر الدستوري الجديد : -

تمت القطيعة بين الحزب الدستوري والحزب الدستوري الجديد بعد مؤتمر قصر بني هلال في مارس سنة ١٩٣٤ ، ذلك المؤتمر الذي رفضت العناصر الدستورية الاشتراك فيه ، وبشكل سمح للعناصر الشابة بتعيين الحبيب بورقيبة أميناً عاماً للحزب ، واتخاذ اسم الحزب الحر الدستوري الجديد شعاراً له ، وإنشاء لجنة تنفيذية سميت باسم الديوان السياسي .

حقيقة أن الحزب الجديد قد اتهم الحزب الدستوري القديم بقلة الاهتمام

بالدعاية بين الجماهير ، وانهما بقصر العمل على العناصر البورجوازية والتقليدية ، إلا أنه في واقع الأمر كان يمثل ظهور قيادة شابة جديدة تحاول مد ميدان العمليات إلى الطبقات الكادحة ، وأن تأتي جانبا القيادات التقليدية ذات السمعة العتيقة ، ويمثل عملية نمو هذه القيادات مستندة إلى تكتيك مرن ، يتمشى مع العصر ، ويسمح لهذه القيادات بالوصول إلى اهدافها ، وحسب امكانياتها وطبيعة تكوينها .

وكان الحبيب بورقيبة قد حصل على اجازة في القانون ودبلوم في العلوم السياسية من فرنسا سنة ١٩٢٦ ، وعمل بالمحاماة وبالصحافة ، واتصل بالعناصر اليسارية وامتاز على غيره بأنه حاول النزول إلى الطبقة الشعبية لكي يجند منها رجال الحزب الدستوري الجديد ، ودن أن يقصر حركته على العناصر المثقفة . وأخذ الحبيب بورقيبة في القيام بجولات في طول البلاد وعرضها لعقد المؤتمرات الشعبية ولاختيار العناصر اللازمة في التنظيم الحزبي . وكان الحبيب بورقيبه يربط دائما بين فكرة التحرر السياسي وفكرة التقدم والتطور الاجتماعي ، وإن كان كل ذلك يقع داخل اطار تفكير رجل القانون ، رجل الحقوق ، رجل الطبقة الوسطى البورجوازية ، الرجل الذي يهدف إلى الاستقلال ، عفوا ، بل إلى الدستور ، وعلى أساس أن يكون هذا الدستور يتمشى مع الدستور الفرنسي ، وإن كان يحمل اسم الدستور التونسي . فهو دستوري في تونس ، وهو رجل الدولة ، وياحبذا لو كان هو رأس هذه الدولة .

لقد كان الحبيب بورقيبة من أنصار الثقافة الفرنسية ، رغم أن الثقافة لا تنسب إلى وطن ، حتى عند الفرنسيين أنفسهم . واعتمد بورقيبة على

موقع تونس الجغرافي، فذكر أنها تمثل همزة الوصل بين الشرق والغرب، وأن ظروفها تحتم عليها اتخاذ هذا الاتجاه. وعلى أي حال فإن الحبيب بورقيبة كرجل متعلم وكزعيم حزبي لم يتمكن من فرض نفوذه السياسي في الاقليم الا على أساس الاستناد إلى الدعائم التي يمكنه بها بناء مثل هذا الحزب. ولذلك فانه قد وقف إلى جانب فكرة إنشاء نقابات العمال في تونس، وعمل بذلك على تجنيد العمال التونسيين الذين كانوا قد انضموا إلى الحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق اللجنة العامة للشغالة وحاول إنشاء نقابة عمالية خاصة بهم لتونس. ويعتبر الحبيب بورقيبة في هذه العملية يمثل القائد الاجتماعي الوطني الذي يحاول تكتيل الجهود والقوى الوطنية التقدمية من أجل البلاد، وإن كانت علاقة الحزب أو المكتب السياسي بنقابات العمال التونسيين ستعتمد فيما بعد إلى محاولة السيطرة على هؤلاء العمال، من الناحية السياسية والتنظيم في أول الأمر. لكي تثبت بعد ذلك الأوضاع القانونية الدستورية، والتي تتمثل في استمرار عملية استغلال الطبقة الوسطى للقوى الكادحة، باسم الدستور.

ولقد ناصبت السلطات الفرنسية هذا الحزب الجديد العداء، فالقت القبض سنة ١٩٣٤ على عدد من زعمائه وابعدهم عن مجال نشاطهم ونفهم إلى داخل البلاد وإلى الواحات. والواقع أن تاريخ الحزب الحر الدستوري في تونس، من الناحية الشرعية، يعتبر تاريخاً قصير المدى، إذ أن السلطات الفرنسية لم تكن تفرج عن زعمائه إلا لكي تعيد اللقاء القبض عليهم أو نفيهم عن مراكز النشاط. ولكن مجيء حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم في باريس سنة ١٩٣٦ فتح مجالا واضحا أمام قادة الحزب الحر الدستوري الجديد، ووافق الدستوريون الجدد الشبان على مشروعات الإصلاح التي

وضعتها فرنسا لتونس في ذلك الوقت، وإن كانت تشتمل على اسم في
الاسم ، على مبدأ السيادة المزدوجة ، وإن كان الحبيب بورقيبة قد ادعى
بعد ذلك بعدم معرفته ذلك ، وخطورة ذلك ، وهو رجل القانون .

ولقد اشتمل تاريخ تونس منذ سنة ١٩٣٧ على حركة من الاضطرابات
اشتبك فيها عدد من العمال مع عدد من رجال الأمن ، ووقع فيها القتلى
والجرحى . وفي نفس الوقت حضر عبد العزيز الثعالبي إلى تونس وحاول
احياء الحزب الدستوري ، فما كان من العناصر الشابة إلا أن عقدت مؤتمرا لها
واعلنت تأييدها التام للحركات العمالية وتأييدها لإنشاء نقابات عمالية
تونسية . ورغم أن عبد العزيز الثعالبي قام لمحاولات لتجميع القوى الوطنية
في تونس في هذه السنة إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل . وكان عبد
العزيز الثعالبي دائما وراء فكرة تكتيل القوى الوطنية ، مما اختلفت في
تكوينها وفي وسائلها ، وللوصول بها إلى الاستقلال . ولكن مما لا شك
فيه أن شخصية الحبيب بورقيبة والعوامل الشخصية أثرت على هذه المحاولة
وأدت إلى فشلها ، إذ أنه كان في وسعه أن يكتل جهوده مع غيره من
الوطنيين ، حتى وإن كانوا من المتخلفين ، رغم أنهم كانوا من المسلمين
والتقليديين ، بدلا من أن يتجه صوب فرنسا ويصر على استمرار
القطيعة معهم (١) .

قاد الحزب الدستوري الجديد حركة اضرابات العمال في تونس سنة
١٩٣٨ ، كما قاد اضرابات الطلاب في نفس هذه السنة . وتمكن عن طريق

(١) يمكن موازنة ذلك بموقف الحبيب بورقيبة في الدعوة إلى الحلف الاسلامي سنة
١٩٦٦ ، أي بعد ثلاثين عاما من محاربته عن سماهم بالتقليديين .

ذلك من تجنيد عدد كبير من التونسيين في تنظيماته . ولكن سرعان ما أصدرت فرنسا قراراً بحل هذا الحزب من جديد ، وقرارات أخرى بإعلان الأحكام العرفية ، وأخذت في التضييق على قاداته . وأعلنت الحرب العالمية الثانية ، والجيب بورقيبة في السجن مع زملائه ، فنقلوا إلى جنوب فرنسا . ونعتبر مرحلة الحرب العالمية الثانية مرحلة خاصة في تاريخ تونس وتاريخ الحركة الوطنية فيها .

(٤) ظروف الحرب العالمية الثانية : -

أصبحت تونس مسرحاً لعمليات الحلفاء شمال افريقية وخاصة في ستي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ واختارها الألمان مكاناً لصد هجوم قوات الحلفاء من مصر وليبيا من الشرق ، ومن الجزائر من الغرب . وشهدت تونس في هذه الفترة ، والتي كانت فيها تحت سيطرة النفوذ الألماني ، تقارباً أو محاولة للتقرب قام بها كل من الألمان والإيطاليين من ناحية الانجليز والأمريكيين ورجال فرنسا الحرة من ناحية أخرى . وعرض الألمان على الباي محمد المنصف ، الذي كان قد تولى العرش سنة ١٩٤٢ ، ولم ينس لفرنسا محاولاتها اذلال والده سنة ١٩٢٢ ، عرضوا عليه عروضاً سخية اشتملت على إنهاء الحماية الفرنسية على اقليمه وضم مقاطعة قسطنطينة إلى بلاده . ولكن الباي محمد المنصف رفض السير في هذا الطريق وطالب السلطات الألمانية بضرورة إلغاء مرسوم سنة ١٨٩٢ الذي كان يقضى بإمكانية حصول الاستعمار الفرنسي على أراضي الأوقاف التونسية ، وبتطبيق المساواة بين أجور العاملين الفرنسيين والتونسيين ، واحترام الحريات العامة .

وكان الباي محمد المنصف يرغب في وقف النفوذ الفرنسي عنده ،

خاصة وأن فرنسا كانت قد وقعت صريعه تحت أقدام الألمان ، فرض
الوصل بين الأسرة الحسينية في تونس وبين نظام الحكم الفرنسي ، واختار
محمد شنيق لتأليف وزارة وطنية ، دون أن يستشير في ذلك الإقامة العامة
الفرنسية حتى وأن كانت هذه الوزارة قد اشتملت على وزراء من الحزب
الدستوري القديم أكثر مما اشتملت عليه من عناصر شابه من الحزب
الدستوري الحديث .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن الرئيس روزفلت قد فاتحه في أمر
مستقبل البلاد ، ولكنه رد عليه طالبا ضرورة احترام حياد تونس . وعلى
أى حال فإن شعور فرنسا بالهزيمة ومحاولاتها فرض نفسها بالقوة على العناصر
الوطنية في شمال افريقية دفع بعدد من قادتها هناك إلى محاولة تسوية
سمعه البائى ، وعلى أساس أنه كان على علاقات ودية مع الألمان ، ومنح عدداً
من كبار ضباطهم أوسمة تونسية ، ورفض الرد على مفاتيحات الرئيس
روزفلت .

ويرى لنا الحزب الحر الدستوري الجديد أن العناصر القيادية في الحزب
الدستوري القديم هي التي كانت على اتصال بالحركة النازية ، والعهد هنا
على الراوى ، أمام - رجال الحزب الدستوري الجديد - فكانوا يتمنون
انتصار المعسكر الغربى (١) ويروون أن انتقال مسرح القتال إلى تونس
اجبر الايطاليين على الافراج عن بورقيبه ، ومحاولة استخدام نفوذه بين

(١) المطبوعات التي تشتمل على هذه الموضوعات صدرت بعد تولى السيد الحبيب بورقيبة
رئاسة الجمهورية التونسية وصدرت عن وكالة الدولة للإبضاء ، أو بإشراف السكرتير الصحفي
لرئيس الجمهورية وهو جرس .

أهالي تونس لعودة الشعب إلى التعاون مع المحور ، وأن بورقيبه اشترط إعلان استقلال تونس ، ودعوة مؤتمر دولي للاعتراف به ، وأنه لم يقم بأكثر من توجيهية بيان يوم ٦ أبريل سنة ١٩٤٣ شن فيه هجوما واضحا على الاستعمار الفرنسي ، ولكنه نبه في نفس الوقت الشعب إلى « الاطماع الأجنبية الأخرى » . وعلى أي حال فإن سلطات المحور قد سمحت له بعد ذلك بالعودة إلى تونس .

والمهم هو أن السلطات الفرنسية حاولت التخلص من الباي ومن زعماء الحركة الوطنية في تونس فاتهمهم بالتعامل مع دول المحور ، والتجسس لحسابه . واسلحت القيادة البريطانية الباي إلى السلطات الفرنسية التي اعتبرته أسير حرب . وأخذت السلطات الفرنسية في التشكيل بالوطنيين وأصدرت أمراً عسكرياً في ١٣ مايو سنة ١٩٤٣ بخلع الباي المنصف ، وتولية محمد الأمين باشا ، باياً على تونس . ورغم أن الباي قد رفض التنازل عن العرش إلا أن السلطات الفرنسية قامت بنفيه إلى واحة الاغواط . وحاول عبد العزيز الثعالبي وصحبه أن يبرزوا أهمية أزمة العرش في هذه الفترة ويطالبوا بعودة الحاكم الشرعي ، ولكن قضاء الله كان أقرب إليه منهم ، فتوفي في منفاه في فرنسا سنة ١٩٤٨ ، ودون أن تسمح الظروف الدولية بإبراز مشكلة العرش التونسي بنفس الطريقة التي برزت بها مشكلة العرش المغربي سنة ١٩٥٣ مع محمد الخامس ومع حزب الاستقلال .

وأخيراً نلاحظ أن عبد العزيز الثعالبي قد قام بنشاط واضح مع الجامعة العربية لكي تتبنى مشكلة تونس ، وعلى أساس تدعيم الروابط بينها وبين بقية بلدان الجامعة العربية ، وإن كان نزول العرب وجامعتهم إلى هذا الميدان لم يتم بشكل واضح إلا بعد الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ .

الفصل الرابع والثلاثون

المغرب الأقصى والاستقلال

إذا كانت فرنسا قد تمكنت في سنة ١٩١٢ من إعلان حمايتها على المغرب الأقصى فليس معنى ذلك أنها قد إستلمت الأقاليم بغير مقاومة عسكرية ، ومقاومة سياسية . كانت قوات المجاهدين بقيادة الشيخ ماء العينين تواصل عملياتها ضد التوغل الفرنسي في جنوب المغرب وموريتانيا ، وكانت قبائل الأطلس والأطلس المتوسط لا تسمح بمرور القوات الفرنسية فيها ، ورأينا (١) أن رجال الريف قد قاموا كذلك بحركة جهاد منظمة لمنع دخول الأجانب إلى البلاد . هذا من الناحية العسكرية . أما من الناحية السياسية فنلاحظ أن القوى السياسية الموجودة في الميدان قد عملت على مقاومة نظام الحماية والاحتلال الأجنبي للبلاد ، حسب مقوماتها وطبيعة تكوينها ، وكانت في ذلك تختلف الواحدة عن الأخرى ، نتيجة لمصالحها الاقتصادية ، ونتيجة لثقافتها . وإذا كانت حركات الجهاد المسلح التي سجلت اسمها في تاريخ المغرب الأقصى قد وضحت مع عمليتي الشيخ ماء العينين والأمير عبدالكريم الخطابي فان عمليات جهاد أخرى إستمرت في الأطلس والأطلس المتوسط عجز التاريخ حتى الآن عن إعطائها حقها ، مادام قد عجز عن معرفة تفاصيلها والدور الذي قام به هؤلاء الرجال الصناديد من أجل حرية بلادهم . وإذا كان السلاح قد فشل في الوصول بالمغرب الأقصى إلى إخراج المحتلين الأجانب من أراضيهم فان ذلك لم

(١) أنظر الفصل الثلاثون . ص ٩٦٢ - ٩٨٠ .

يمنع بعض الساسة والشبان المتعلمين والمثقفين من القيام بحركات كفاح سياسي، نمت وتطورت وهدفت الوصول إلى نفس النتيجة وإن كان ذلك عن طريق السياسة لا عن طريق الحرب وعمليات الجهاد المسلح . وكانت أولى هذه التنظيمات السياسية هي كتلة العمل الوطني التي أدت فيما بعد إلى ظهور حزب الاستقلال في أثناء الحرب العالمية الثانية .

(١) كتلة العمل الوطني :-

إذا كانت الاوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في المغرب قد تطورت في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي السنوات الأولى من القرن العشرين من نظام إقطاعي يعتمد على الأرض ومحصول الأرض ومن يعيش على الأرض من كادح وحيوان ، وسمح هذا التطور بظهور طبقة وسطى متاجرة تتعامل براءوس الأموال وتفضل العمل في ميدان التجارة على ميدان الزراعة ، فإن هذا التطور هو الذي أدى - مع إحتكاكه بالرأسمالية الأوربية - إلى وقوع المغرب تحت نظام الحماية الأجنبية . ولكتنا نلاحظ من الناحية الثقافية أن إقليم المغرب كان يعزّز بإسلامه وبقيادته الإسلامية التي تتمثل في السلطان ، أمير المؤمنين . وكان يعزّز بهذه القيادة الدينية منذ قرون طويلة، ويعتبرها الوريثة الشرعية لخلافة الأمويين في الأندلس . ويعتبر هذا العامل هو الأساس الذي رفض المغاربة إستنادا إليه الدخول في وحدة أو إتحاد مع الدولة العثمانية خلال حكم الاشراف السعديين ثم الاشراف العلويين . إذ أنهم كانوا يقدمون هذه الامارة الدينية العربية الادريسية الهاشمية على خلافة آل عثمان التركية . ويعتبر هذا العامل الديني ، أو الثقافي ، أو المعنوي ، عاملا أساسيا في إقامة التوازن بين القوى الوطنية والقوى

الاستعمارية الدخيلة ، حتى وان كانت هذه العلاقة قد استندت الى أسس اقتصادية .

اعز المغرب إذا باسلامه . وإذا كان العالم الاسلامى قد خضع خلال قرون طويلة لفترة جمود نتجت عن الفقر والتقهقر فان أبناء المغرب الاقصى قد عاشوا نفس هذه الفترة ، وخضعوا فيها لنفس النتائج . ولكن حركة البعث الاسلامى التى ظهرت مع الحركة السلفية عند نهاية القرن الثامن عشر كانت قد وجدت صدى وتجاوبا فى إقليم المغرب الاقصى . وحين إشتد ساعد هذه الحركة مع السيد جمال الدين الافغانى والاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، وعلى أساس إعادة فتح باب الاجتهاد فى الإسلام والاستمرار فى تطهيره مما دخله من الشوائب ، حينئذ بدأ تجاوب فى المغرب الاقصى ، كإقليم مسلم ، مع هذه الحركة ، حتى وان كان قد سار فى هذه العملية ببطء أكثر من غيره من أقاليم العالم العربى ، وذلك نتيجة لموقعه الجغرافى ، وإبتعاده عن مركز الإشعاع الذى كان يتمثل فى ذلك الوقت فى القاهرة .

وكان المغرب الاقصى يتمتع - علاوة على قيادته الاسلامية - بوجود جامعة القرويين فيه ، وهى مركز من مراكز الإشعاع الاسلامى فى العالم العربى له قيمة ، وسيلعب دورا هاما فى الحركة الثقافية والدينية بمجرد وصول الآراء الاسلامية المتحررة اليه . وإذا كان المغرب قد خضع خلال عصور طويلة لحركة جمود فكرى ودينى تمثلت فى ظهور وانتشار الطرق الصوفية التى اشتهرت بجمودها ورجعيتها ، بل وبتحالفها مع الاستعمار ، فان وصول الروح الاسلامية المتجددة عن طريق المثقفين المسلمين إلى المغرب سيكون له أثر كبير فى تطوير الفكر الاسلامى ،

الدينية والتقليدية للمغرب والتي ظهر فيه علال الفاسي، والذي كان قد بدأ دراسته وأتمها في جامعة القرويين الإسلامية . لقد جمع أحمد بلافريج حوله عددا من رجال المغرب الذين يقتربون منه في طبيعة التكوين ، وألف جماعة « أنصار الحق » ، والإسلام هو دين الحق حتى وإن لم يذكروا ذلك ، ولكنها تسمية حديثة لا تحمل في جوهرها الكثير من التسميات الدينية الواضحة . ولقد عملت هذه الجماعة على محاولة زيادة الوعي الحديث بين الأهالي . أما مجموعة علال الفاسي فانها قد عملت على أساس نشر الدعوة السلفية في أول الأمر في القرويين ، وتحولت هذه الدعوة بمرور الزمن من مجرد دعوة دينية تحارب الجود وتطالب بالاصلاح والتطور إلى حركة سياسية تحررية أخذت في مهاجمة القوى الرجعية ، وخاصة قوى الطرق الصوفية التي كان الاستعمار يستند إليها . ومع مرور الزمن وبدء فرنسا بالسير على سياسة فصل العرب عن البربر، مع مشروع الظهير البربري، استدفع هذه الحركة رجال المجموعتين إلى التقرب الواحدة مع الأخرى، داخل نطاق كتلة العمل المغربي .

كانت فرنسا تسير على سياسة التفرقة بين عناصر الأمة لكي تدعم حكمها في البلاد . ورأت فرنسا أن أكبر خطر يهددها في المنطقة هو خطر إنتشار حركة التكتل الإسلامي ، أو التكتل العربي ، فظهرت بسياسة جديدة تهدف الفصل بين العرب والبربر في شمال إفريقيا . وكانت فرنسا تعلم أن ٤٨ ٪ من سكان المغرب الأقصى يعيشون في الجبال ، سواء في الريف أو في الأطلس المتوسط أو في الأطلس الأعلى ومنطقة السوس، ويحتفظون بلغتهم القديمة التي سبقت مجيئ اللغة العربية مع الفتح الإسلامي . وكان توصل فرنسا إلى الفصل بين من إحتفظ بلغة الأم القديمة وبين

من إعتز بلغة الضاد يعنى إنقسام المغاربة على أنفسهم إلى قسمين يمكنه أن يسمح لفرنسا بالبقاء في الاقليم . وإعتقدت فرنسا أن رجال الجبال لم يكونوا قد هضموا بعد في ميدان العقيدة الإسلامية الواضحة ، وكانت هناك مجهودات فرنسية مع الآباء البيض في الجزائر، تسعى إلى تحويل جزء من رجال القبائل إلى الدين المسيحي وجذبهم هوب فرنسا عن طريق عقائدي ديني . وكانت منطقة العزلة في الجبال لا تزال تحتفظ لنفسها بتقاليدها وبعرف خاصة بها ، ورأت فرنسا أن تعترف بهذه التقاليد القديمة وثبتها وبشكل يوقف تطبيق الشريعة الإسلامية في هذه المناطق . وظهر المشروع الفرنسي على خطورته حين أصدرت الظهير البربري والذي كان يقضى علاوة على ذلك بتعليم اللغات البربرية في المناطق التي يسود فيها من يتحدث البربرية ، علاوة على تطبيق العرف والتقاليد ، قبل الشريعة الإسلامية في الشؤون الشخصية لسكان هذه المناطق ، رغم أنهم من المسلمين ، ويتحدثون العربية . ظهر أن فرنسا لا تقصر مجهودها على محاولة الاحتفاظ بمناطق معينة في المغرب في ظل نظم فولكلورية ترجع إلى ما قبل أربعة عشر قرن ، وفي الوقت الذي تحاول فيه تطبيق القانون المدني في المناطق العربية ، بل تحاول فصل الشعب المغربي عن بعضه . والوصول بالتالي إلى قوتين واضحتين تضطر كل منهما إلى الالتجاء إليها ، وإلى حكمها الاستعماري في علاقاتها مع القوة الإسلامية الأخرى التي تسكن نفس البلاد . ظهرت هذه الخطورة السياسية بمشروع الظهير البربري ، فما كان من العرب إلى أن أصروا على عروبتهم كظهر واضح وهام من مظاهر الاسلام . وكان عمق الشعور الديني الاسلامي عند المغاربة هو الذي جعلهم يتخذون من هذه العملية

سلاحا واضحا يتسلحون به، وكانت بداية الكفاح السياسى الوطنى المغربى ضد الاستعمار .

صدر الظهير البربرى فى سنة ١٩٣٠ وبعد أن انتهت حركة جهاد أبطال الريف وظهرت الارهابيات الاولى لحركة الاصلاح فى المغرب مع مع بلا فريج فى الرباط ، وعلال الفاسى فى فاس . وأدى ذلك إلى تجاوب وتكتل بين القوى الوطنية الموجودة فى الميدان ، فكان ذلك أساسا لظهور كتلة العمل المغربى .

وإذا كانت هذه الحركة قد بدأت فى الظهور بين فئات المغاربة المستنيرة إلا أنها قد تمكنت عن الوصول إلى محققات واضحة ، خاصة وأن الظهير البربرى كان قد مس معتقدات الأهالى . وبدأت المدن تشهد المظاهرات ، وبدأت السلطات الفرنسية فى اعتقال القادة ، فزاد ذلك من تبلور المعسكر الوطنى المغربى ، فى مواجهة قوى الاستعمار . واضطرت السلطات الفرنسية إلى أن تغير من سياستها ، وأعلنت أن مسألة تطبيق هذا الظهير هو أمر إختيارى ، ويعود إلى رجال القبائل البربرية أنفسهم ، وكان هذا تراجعا واضحا من جانب فرنسا ، وبالتالى إنتصارا هاما لصالح كتلة العمل الوطنى . ولقد استلزمت هذه المعركة مع الحملات السياسية التى اشتملت عليها إصدار المجلات باسم الكتلة ، وباسم المغرب فى كل من باريس والمغرب . وكان من طبيعة هذه المعركة أن توثق علاقاتها بالمغاربة فى المنطقة الاسبانية ، إذ أنها منطقة مغربية كذلك ، رغم خضوعها للحماية الاسبانية . فتوثقت علاقات علال الفاسى مع كل من عبد الخالق الطريس وعبد السلام بتونه لانشاء فروع للكتلة فى المنطقة الشبالية .

ولكن علينا أن نذكر أن كتلة العمل الوطني في المغرب لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم ؛ بل كانت تمثل اتجاهها سياسيا وطنيا ، بين قادة وطنيين للعمل من أجل البلاد ، وكانت تستند إلى أسس سياسية ودينية قبل إعمالها على الأسس الاجتماعية أو التطبيقية . ولكن هذه الكتلة نزلت إلى ميدان العمل الجماهيري منذ سنة ١٩٣٤ حين رفضت الإقامة العامة الفرنسية للسلطان سيدي محمد الخامس أن يقوم بالصلاة في جامعة القرويين التي كانت معقلا من معاقل الكتلة الوطنية . وانتهزت الكتلة هذه الفرصة لكي تزيد من إعلان ولائها للسلطان ، حتى تجتذبه إليها ، وتتخذ شعارا للوحدة الوطنية ، وأساسا للكفاح الوطني والاسلامي ضد السيطرة الأجنبية والمسيحية على البلاد .

والواقع أن محمد الخامس كان قد تولى العرش في سن صغير عند وفاة والده سنة ١٩٢٧ ، وكان هو الابن الثالث لمولاي يوسف ولعبت الإقامة العامة دورا هاما في الوصول به إلى العرش ، وعلى أساس صغر سنه ، وخضوعه التام للبرامج الفرنسية التي وضعت لتعليمه ، بل ولقرويضه . ولكن الإقامة فشلت في معرفة أنه أسد صغير سرعان ما تنمو مخالفه ويصل إلى مرحلة النمو والاكتمال ، وبشكل يجعل منه ملكا يصعب على الكثير من عتاة الاستعمار أن يتعامل معه . ولكن الفترة الأولى من حياته شهدت منه هدوءا في التفكير ، ودراسة للموقف قبل أن يقوم باعطاء ضربات أذهلت فيما بعد العالم العربي والاسلامي ، وأذهلته إذ أنها جاءت من ملك أثبت أنه زعيم شعبي وقائد وطني وإمام إسلامي ، فشل العالم العربي والاسلامي في أن يجد مثيلا له .

احتاط زعماء الكتلة إذا من امكانية حدوث الوقيعة مع سيد البلاد، حتى وإن كان في تلك الفترة لا يعارض كثيرا اتجاهات الاقامة العامة الفرنسية. وعملت على اجتذابه الى الحركة الوطنية بتكرارها التصريحات التي تشمل على الولاء لعرشه ، وعلى الخضوع التام لسلطته . واجبر ذلك رجال الكتلة الوطنية على عدم التقدم بمطالب دستورية تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أى تطالب بالدستور ، بل تصر أساسا على اعطاء المعسكر الوطنى حقوق سيادته التامة قبل أن تفكر في العلاقات بين الحاكم والمحكوم فى الداخل .

والواقع أن أول برنامج للكتلة الوطنية فى المغرب جاء متواضعا ، ونشأ فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، واشتمل على المطالبة باصلاحات داخلية ، ولم يشتمل حتى على مطالب واضحة قد تؤدى إلى الاصطدام بالاستعمار الفرنسى . لقد ركز هذا البرنامج نقده على نظام الادارة المباشرة ، وطالب بتنفيذ روح الحماية التي تشتمل على قصر النشاط الفرنسى فى البلاد على اعطاء التوجيه والارشاد ، وترك الباقي لآبناء البلاد . لقد طالب بفتح باب الوظائف أمام المستعيرين من المغاربة حتى يتمرنوا على شئون الحكم ، وطالب بفصل السلطات القضائية عن السلطات الادارية وتعيين الشباب المؤهل فى وظائف القياد والباشاوات أى الأمرين فى المراكز والمحافظين . وطالب بإنشاء مجالس بلدية ومجالس للطوائف ، وإتخاذ ذلك كخطوة أولى للوصول إلى الحكم النيابى . وأوضحت فى نفس الوقت أنه من الضرورى الابقاء على السلطان مسيطرا على السلطتين التشريعية والتنفيذية فى خلال هذه المرحلة الانتقالية . أما فى ميدان الاقتصاد فانها طالبت باحترام مبدء حرية التجارة ، طبقتا لقرارات مؤتمر الجزيرة ، وانتقدت سياسة فرنسا الاحتكارية ، واهتمت بحقوق العمال فى إنشاء النقابات الخاصة بهم. ولكنها طالبت بضرورة

توحيد نظام التعليم في المغرب ، وهدفت من وراء ذلك إلى إلغاء الحقوق التي حاولت فرنسا إعطاؤها للعناصر البربرية ، وهدفت من وراءها إلى قسم العناصر الوطنية في الاقليم . وظهر عدم تبلور الاتجاهات داخل هذه الكتلة من أنها قد طالبت بزيادة عدد البعثات إلى كل من فرنسا والمشرق العربي في نفس الوقت ، ودل ذلك على أنهم كانوا موزعين بين الخط الثقافي الذي سيسرون عليه إن كان هو القاهرة أو باريس .

وإذا كانت الإقامة العامة في الرباط قد وافقت على دراسة هذه المطالب إلا أنها قد خضعت فيما بعد لتأثير المستعمرين والمعمرين الفرنسيين في المغرب الأقصى . وجاءت الجبهة الشعبية إلى الحكم في باريس ، وساعد ذلك على زيادة اتصافها بالعناصر النابذة والمكافحة من أبناء المغرب الأقصى . ولكن هذه الفترة نفسها كانت تشتمل على وصول الجنرال فرانكو إلى الحكم ، مما أثر على المنطقة الشمالية في المغرب ، فادى ذلك إلى انشقاق بين قادة الكتلة . وفي الوقت الذي عجزت فيه حكومة الجبهة الشعبية عن وضع سياسة محددة تقدمية لفرنسا ومستعمراتها ومحمياتها فيما وراء البحار ، كانت العوامل الأخرى التي أتت من اسبانيا ، مع وصول كل من مصر وسوريا ولبنان إلى تسويات شكلية في مشكلاتهم السياسية ، كان لكل ذلك تأثير على الوضع في المغرب الأقصى ، وتأثير أدى إلى إنشقاق بين أعضاء هذه الكتلة .

(٢) الانشقاق :

حاول كل من علال الفاس ومحمد الوزاني إعادة تنظيم الحزب بعد أن كانت السلطات الفرنسية قد أمرت بحلّه ، ولكن عملية التنظيم نفسها أدت إلى انفصال بين القادة . وكان مشروع التنظيم يشتمل على ضرورة إنشاء لجنة

تنفيذية ولجان فرعية، وعلى إنشاء مجلس وطني، ومؤتمر وطني يقوم بانتخاب اللجنة التنفيذية . ووقعت انتخابات مبدئية لتأليف لجنة مؤقتة فاز فيها علال الفاسي بالرئاسة ، ومحمد الوزاني بالامانة العامة. ولكن سرعان ما أعلن محمد الوزاني انسحابه ، وعزا الفاسي هذا الانسحاب الى عدم رضا الوزاني عن نتيجة الانتخابات ، ولكن الواقع هو أن الوزاني كان يمثل ذلك الجناح المثقف بثقافة غربية داخل صفوف الكتلة، وكان هذا الجناح قليلا في عدده، بل يمثل اتجاه اقلية صغيرة . وإذا كانت الاغلبية قد رأت الموافقة على الوصول الى حكم الشورى ، أو الحكم الدستوري ، فانهم كانوا يلحون في ضرورة ربطة بالنظام الملكي ، أما ذوي الثقافة الغربية فكانت فكرة الدولة الدستورية قد اختمرت في اذهانهم، وأخذوا يقدمونها على غيرها من الافكار . ويشبه هذا الانشقاق ذلك الانشقاق الذي حدث داخل الحزب الدستوري في تونس ، وخرج نتيجة له الحزب الحر الدستوري الجديد، منذ بضعة سنوات، وكان يشبه كذلك إلى حد كبير ذلك الانقسام الذي وقع داخل الوفد المصري سنة ١٩٢٢ والذي نتج عنه خروج الاحرار الدستوريين برئاسة عدلي وتكوينهم لحزب جديد لهم في مصر . وكما كان الحال في تونس ، وكما كان عليه الحال في مصر من قبل سيصبح الحال على نفس المنوال في المغرب، بين انصار الفاسي وأنصار الوزاني، وسيؤخر هذا الانقسام وصول المعسكر الوطني إلى محققات واضحة. بل إن انسحاب محمد الوزاني من كتلة العمل الوطني سينشأ عنه فيما بعد ظهور حزب جديد في المغرب ، هو حزب الشورى والاستقلال ، في الوقت الذي ستبلور فيه كتلة علال الفاس وأحمد بلافرج في شكل حزب الاستقلال . هذا من ناحية علاقة العناصر الوطنية ببعضها في المنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية من المغرب .

أما فيما يتعلق بمنطقة النفوذ الإسباني ، فنلاحظ إن قيام الحرب الأهلية في إسبانيا ، وما تلى ذلك من قيام الجمهورية ثم من وصول الجنرال فرانكو إلى الحكم ، قد أثر على المعسكر الوطنى فى المنطقة الخليفية ، خاصة وأن بعض القادة فكروا فى ذلك الوقت فى إقامة صلات معينة مع هذا المعسكر أو ذاك . هذا علاوة على أن المنطقة الخليفية فى شمال المغرب كانت على اتصال بالبحر المتوسط ، وبلدان البحر المتوسط ، أكثر من منطقة الحماية الفرنسية . وكان تأثيرها واضحا بالحركات والتيارات التى سادت فى بقية العالم العربى ، سواء فى شمال افريقية أو فى مصر أو سوريا . ونتج عن تفاعل هذه العوامل مع بعضها ظهور حزب الإصلاح برئاسة عبد الخالق الطريس ، وحزب الوحدة والاستقلال برئاسة محمد المكى الناصرى وذلك منذ سنة ١٩٣٦ .

لقد كانت اللجنة التنفيذية تمثل الاتجاه العربى الإسلامى الواضح ، مع الولاء التام للسلطان ، ونشطت فى العمل بعد خروج الوزانى ، واختارت أحمد بلا فريج امينا عاما بدلا عنه . وراع فرنسا هذا النشاط فأمرت بحل هذه اللجنة التنفيذية فى مارس سنة ١٩٣٧ ولكن علال الفاسى وصحبه أعادوا تنظيم قواهم ، تحت اسم الحزب الوطنى ، وواصلوا نشر صفحهم وتنوير الرأى العام لحركتهم . وكانت جريدة الاطلس تعلن تمسكها بالاسلام وتنادى بالإصلاح وتطالب بقيام نظام نيابى انتخابى ، يستمد من أسس الاسلام . وطالبت هذه الجريدة بضرورة مكافحة التبشير المسيحى فى مناطق البربر ، كما عملت على القيام بنشاط اسلامى يجذب أنظار الشعب ، وخاصة فى المناسبات الدينية وفى المواسم والاعياد . لقد كانت اللجنة التنفيذية نصر على أهمية العامل المعنوى والعامل الدينى ، وتعلن ولاءها للسلطان ، وادى ذلك إلى نموها نمواً طبيعياً ، ودون أن تصدم بصاحب الحق الشرعى ، أمير

المؤمنين . وأعلنت تمسكها بالنظام الملكي كأساس للوحدة الوطنية، وخاصة في بلاد عاشت مدة اربعة عشر قرن في ظل نظام ملكي . ولكنها ذكرت بأنه يمكن لهذه الملكية أن تتطور الى شكل دستوري، كما كان عليه الحال في بعض البلاد الاسلامية الأخرى .

ولكن فرنسا قاومت هذا الحزب من جديد ، وحلته وشردت زعماءه واعتقلت قاداته . وقضى علال الفاسي مدة تسع سنوات معتقلا في جابون ، في افريقية الاستوائية ، منذ سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٦ .

أما في المنطقة الشمالية فنلاحظ أن حكومة الجمهورية الاسبانية قد حاولت التقرب من الزعماء الوطنيين هناك ، ولكنهم اشترطوا عليها الاعتراف باستقلال المنطقة . ولم يحاول الجنرال فرانكو معارضة القادة المغاربة الموجودين في المنطقة الخليفية . ورغم عدم وجود اختلاف في البرنامج العام بين عبد الخالق الطريس ، رئيس حزب الاصلاح ، ومحمد المكي الناصري رئيس حزب الوحدة والاستقلال ، وعلال الفاسي رئيس اللجنة التنفيذية للحزب الوطني ، رغم ذلك فإن الاتحاد لم يعد بين صفوف هؤلاء القادة . وعمل عبد الخالق الطريس من تعاون في الوقت الذي عمل فيه محمد المكي الناصري من طنجة . وكان لكل منهم جريدته التي حاول أن ينشر بها آراءه واجتهاداته . وكان عبد الخالق الطريس يصر على أن البدء بالأصلاح هو الأساس لتكوين المجتمع ، وبالتالي هو أساس انشاء الدولة الديمقراطية الحديثة . وفي حين أننا نلاحظ أن المصير كان يطرأ على تلك المهمة التي كان يصطلي بها في تلك الفترة من الوقت في فترة وجوده في المغرب ، وجعلته التراب المغربي ، حتى قبل المطالبة بالاستقلال ، إذ أن تناسلها على الوحدة

وبصفته في المكان الاول ، قد يهدد بضياع بعض الاقاليم المغربية من المجموع . ونظروا الى محمد الوزاني ، مع حزب الشورى والاستقلال على أنه يفضل ويسبق تطبيق الشورى أي الدستور على الاستقلال ، أي أنه يسبق معركته مع السلطان وبشأن الدستور على معركته كوطنى ضد المستعمرين . والواقع أن هذه الزعامات والقيادات الوطنية كانت قد بلغت مرحلة من النمو الفردي يصعب عليها فيها أن تتراجع عن جزء من أمانيتها ، ويصعب عليها بالتالي أن تعمل في مجموعة واحدة من أجل الصالح العام ، خاصة وأن الاخطار الخارجية لم تكن موجودة في ذلك الوقت .

ومع هذا الانقسام في المعسكر الوطنى سرت الاشاعات المتعددة بين كل مجموعة والمجموعات الأخرى تروى أن هذا الزعيم يتصل بهذه الدولة ، وأن الزعيم الآخر يتصل بدولة ثانية ، ويحصل منها على التأييد المادى والادبي . ولكن تاريخ الحركات الوطنية في العالم العربى لا تسمح لنا بالحكم على هذه الاشاعات أكثر من كونها إشاعات ، خاصة وأن هؤلاء القادة كانوا من المكافحين السياسيين الذين ثبت ولائهم لفكرة العروبة والاسلام ، سواء في بلاد المغرب أو حتى في بلاد المشرق ، ومع مشكلات فلسطين .

لقد كان اختفاء عامل الخطر الخارجى هو الذى جعل هؤلاء الزعماء يتناسون عملية توحيد الجهود ، وإمكانية العمل في مجموعة متحدة . ولكن مجئ الحرب العالمية الثانية ، والازمات التى ستقع في هذا الاقليم العربى الهام ستجبرهم على تغيير خططهم ، حتى وإن كان ذلك مؤقتا ، ما داموا جميعا يكافحون من أجل الاستقلال .

(٣) حزب الاستقلال :

جاءت الحرب العالمية الثانية وعدد من زعماء المغرب مبعدين عن البلاد أو محكوم عليهم بالنفى . وشهدت هذه الحرب سرعة وقوع فرنسا صريعة تحت أقدام النازي، وماتلى ذلك من التوقيع على الهدنة وامتداد نفوذ حكومة فيشى على كل بلاد شمال افريقية . ولقد كثر الحديث عن اتصال عدد من زعماء شمال إفريقيا في هذه المرحلة بقيادة النازي ، ولكن شيئا من ذلك لم يثبت تاريخيا .

وكان الصراع واضحا بين سلطات فرنسا الخاضعة لحكومة فيشى في الجزائر، وبين سلطات فرنسا الحرة التي بدأ الجنرال ديغول في التحدث باسمها . وظل الأمر على هذا المنوال حتى سنة ١٩٤٣ حين أخذت الحرب في الشرق الأدنى شكلا جديدا ، بعد تقهقر قوات المارشال روميل غربا إلى ليبيا ومنها إلى تونس . وإذا كانت قوات فرنسا الحرة قد أخذت في العمل في ذلك الوقت في إفريقيا السوداء وشاركت في معارك ليبيا ومعارك تونس فان اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية كان يهدف إلى كسب ود القادة الفرنسيين الموجودين في الجزائر، وكانوا من رجال فيشى . ولكن هذه العملية انتهت بسيطرة الجنرال ديغول على لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول في ذلك الوقت انزال قوات لها على سواحل المحيط الاطلسي في المغرب الأقصى ، وجاء كل من تشرشل وروزفلت إلى فندق الاتفا الذي بطل على الدار البيضاء ، واجتمعا هناك لدراسة خطط الحرب في شمال افريقية . وكما اتصل روزفلت في الشرق الأدنى بالملك عبد العزيز آل سعود ، اتصل كذلك بالسلطان محمد بن يوسف ، وتفاهم

معه في كثير من الموضوعات . تفاهم معه دون وساطة المقيم العام الفرنسي ،
وتفاهم معه كرئيس دولة وأمير للملايين من المسلمين .

ونلاحظ من هذه الفترة حدوث تغيير واضح في موقف محمد الخامس
وفي موقف ذلك العدد من القادة الوطنيين الذين كانوا في المغرب في ذلك
الوقت ، موقفهم من الحماية الفرنسية ، وبالنسبة لمستقبل البلاد . إذ أن الأيام
التالية ستشهد انعقاد مؤتمر وطني ينتج عنه حزب الاستقلال ، كحزب حديث
له برنامج ومطالب محددة . وسيزيد التجاوب بين محمد بن يوسف وبين الحركة
الوطنية في المغرب منذ ذلك الوقت وبشكل واضح لا غبار عليه .

واقد انعقد هذا المؤتمر الوطني في ١١ يناير سنة ١٩٤٤ واعتمد على
بقايا الحزب الوطني وضم إليه جمعيات المدرسين وعدد من كبار الموظفين
والعلماء ، كما استعان بكثير من الطلاب الذين كانوا يدرسون في ذلك الوقت
في القاهرة . ولقد قرر هذا المؤتمر أن يتخذ لنفسه اسم حزب الاستقلال ،
وجعل الاستقلال هو هدفه الأول ، وعلى أن يكون الوصول اليه بطريقة
مباشرة دون مساومة أو انتقاص ، أو حق الوصول اليه على درجات ، وعلى
أساس الاستناد إلى هذا الاستقلال للانضمام إلى الامم المتحدة . كان هذا
الاستقلال يستلزم بالتالي اسقاط الحماية كشرط أساسي للبدء في مفاوضات
فرنسا . واستمر برنامج الحزب بعد ذلك مع المطالبة بضرورة توثيق الروابط
مع دول العالم عامة ، والدول العربية والاسلامية خاصة . أما فيما يتعلق بنظام
الحكم فانه قد أعلن ولاءه للأسرة الحاكمة ، وإن كان قد طالب في برنامجه
بضرورة تطبيق نظام الملكية الدستورية ، وبمنح الحريات الديمقراطية
لأفراد الشعب .

واستبدل الحزب لقب السلطان بلقب الملك الذي أصبح يسمى منذ
ذلك الوقت بالملك محمد الخامس .

ولقد رفع هذا الحزب هذه المطالب إلى السلطات لدراستها والموافقة عليها . وكان علال الفاسي في ذلك الوقت في منفاه في افريقية الاستوائية ، وكان أحمد بلا فريج هو المحرك الأساسي لهذه العملية . وكان يمتاز من ناحية بمصدق نظره ، كما يمتاز من ناحية أخرى بولائه للجالس على العرش . ووجد محمد الخامس بدراسة هذا البرنامج ، وزاد مع الأيام إظهار ميله لهؤلاء الرجال الذين يعملون في ميدان الكفاح الوطني باسم حزب الاستقلال . وأدى ذلك إلى خروج بعض الأشاعات تروى أن محمد الخامس هو الذي كان وراء هذه العملية ، وهو الذي وجه الجميع لإنشاء حزب الاستقلال ، بل للوصول إلى الاستقلال ، خاصة وأنه كان أبا روحيا للجميع . والمهم هو أن المظاهرات أخذت تسير في الشوارع مطالبة بالاستقلال ، وبشكل أقلق السلطات الفرنسية ، وفي وقت لم تكن فرنسا قد تحررت نفسها فيه بعد . ولذلك فإن السلطات الفرنسية ستأخذ موقف العداء حيال هذه الحركة الوطنية ، حيال حركة الاستقلال ، وتثبت بذلك ضعفها ، كما ستثبت الأيام أعجزها عن وقف سير عجلة التاريخ .

ومع نهاية الحرب سترداد هذه الحركة الاستقلالية قوة ، ورغم تعنت السلطات الفرنسية ستظهر عوامل جديدة في الميدان ، وسيزداد التقارب وتسهل المواصلات بين بلدان العالم العربي ، وفي وقت كانت أسس جامعة الدول العربية قد وضعت مع بروتوكول الاسكندرية . وإذا كانت فرنسا قد عارضت قيام أي تقارب بين زعماء المغرب وقادة العرب في المشرق ، فإن عددا من زعماء المغاربة من المنطقة الشمالية الاسبانية سيتمكنون من الاتصال بالشرق بسهولة . وسيصل الحال إلى أن يقف محمد الخامس في طنجة سنة ١٩٤٧ ويعان في خطاب رسمي أن بلاده عربية ، ومن الطبيعي أن تنبج أنظارها إلى بقية إخوانها العرب .

خاتمة الباب

يمكننا أن نقول إذا بأن تاريخ المغرب العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين في شهد تكالب دول إستعمارية متعددة على المنطقة ، كما شاهد نموا واضحا في عملية النضال والكفاح ، الذي قامت به الشعوب هناك . وكان هذا التطور في ميدان الكفاح يدل على تطور الإوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى نمو الفكر السياسي وتبلور المصالح الوطنية بوضوح ، وبشكل يجعلها متعارضة مع مصالح المستعمرين المستغلين .

وإذا كانت بلاد المغرب العربي قد بدأت هذه المرحلة وهي مفككة الأوصال ولا يجمع بينها إلا سلطة المستعمر ، فانها قد تركتها مع نهاية الحرب العالمية الثانية واقطارها تتجه إلى اخوانها العرب والمسلمين .

حقيقة أن أبناء المغرب الكبير كانوا يدينون بأن الإسلام هو الدعامة الأساسية لشخصية المجتمع ، وأن التمسك بالإسلام هو السبيل الوحيد لإخراج المستعمرين من البلاد ، ولكنهم مروا بهذه المرحلة لكي يصلوا في نهايتها إلى اعتزازهم بعروبتهم كذلك ، وإلى اتجاههم صوب اخوانهم العرب .

والتقت المعارك التي نشبت في شمال افريقية جميعا مع نهاية هذه المرحلة في ضرورة الاعتماد على الكفاح السياسي الذي يعتمد أولا وأساسا على الطبقات الشعبية ، والعمل على تنظيمها وتسليحها ماديا ومعنويا لتمكن من الانتصار في المعركة .

وسيزيد الاتصال بين المغرب العربي والمشرق العربي في المرحلة القادمة وعلى مر الأيام ، وفي الوقت الذي ستتحول فيه حياة العرب إلى معارك هامة وتمس أكثر من إقليم ، وسيزيد فيه أهمية الوحدة العربية من جديد .

الباب التاسع

استقلال ليبيا وتونس والمغرب
وجبهات التحرير

كانت ظروف الحرب العالمية الثانية بما اشتملت عليه من معاني الصراع بين الديمقراطيات والدكتاتوريات مساعدة على زيادة نمو الحركات التحررية في كل مكان . وشارك أبناء المغرب الكبير في هذا الصراع ، سواء في أقاليمهم أو في أوروبا نفسها ، والتي عاش فيها عدد كبير من العمال والطلبة في فترة هذه الحرب ، هذا علاوة على مشاركة عدد من أبناء المغرب الكبير في القوات المسلحة في أثناء هذه الحرب .

وكانت تجربة فريدة أمام أبناء المغرب لكي يشاهدوا أن فرنسا ، وهي الدولة التي حكمتهم أو فرصت حمايتها عليهم قد خرت صريعة أمام الألمان ، ويشاهدوا انتقال السلطة من باريس إلى فيشي التي كانت تخضع لتوجيهات النازيين والفاشستين . لقد إنتهت تلك المسألة التي كانت تحيط بفرنسا ، وباعتبارها أكبر الدول العظمى البرية التي خرجت من الحرب العالمية الأولى منتصرة ، وحتى الجنرال ديغول حينما أراد المحافظة على ترفسا ، إتخذ « الحرية » شعارا له أمام خضوع المارشال بيتان لسيطرة النازيين . إنها معركة الحرية ، ومعركة الديمقراطية .

وشاهد أبناء المغرب الكبير انسحاب الحلفاء وهجوم النازيين ، ثم هجوم قوات الديمقراطيات الغربية وتقهقر من اشتبهوا بأنهم أحسن جنود في العالم . إنه السلاح والتسليح الذي يتحدث ويفرض نفسه ، وليس هناك مجال للنقاش والجدال والاقناع ، أو التفاهم بالسياسة . وهناك التناحر والتنافس بين دول المعسكر الغربي وبعضها ، إذ أن إتجاه الولايات المتحدة وكان يختلف عن إتجاه كل من بريطانيا وفرنسا الحرة ، رغم وجودهم في معسكر واحد .

وأخيراً فإن أبناء المغرب الكبير قد شاهدوا التطورات التي حدثت في بلدان المشرق ، وحصول كل من سوريا ولبنان على استقلالها ، كما شاهدوا ميلاد جامعة الدول العربية ، التي كانت أملاً للعرب ، وكان فيها مقعد لكل شعب عربي يمكنه أن يصل إلى الاستقلال ، وإلى الحرية . كما شاهدوا وقوف الدول العربية إلى جانب ليبيا ، حتى تتمكن من الوصول إلى حريتها واستقلالها .

وإذا كانت السياسة الفرنسية قد جمدت في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، فإن ذلك سيكون عاملاً مساعداً لكي يصر رجال المغرب على ضرورة وضع حد لتلك النظم البالية ، حتى وإن تطلب الأمر استخدام القوة أمام المستعمر الأجنبي ، الذي ظهر ضعفه في أثناء الحرب : فكان التحرر ، وتطلبت الظروف والقوى الوصول إلى التحرير ، وللوصول إلى الاستقلال . ولكننا سنلاحظ أن معارك التحرير ستسير منفصلة عن بعضها في بلاد المغرب الكبير ، حتى في الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك إلى طبيعة القوى الوطنية ودرجة نموها في ذلك الوقت ، وكذلك إلى درجة تأثرها بالقوى الموازية لها من ناحية ، والقوى المعادية لها من ناحية أخرى . ولكنها ستتجهج التحرير وسيلة لها لكي تصل إلى الاستقلال ، وكخطوة أولى في سبيل تحقيق الوحدة ، وفي سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية . فإلى أي معركة سارت ؟ وما هي محققاتها .

فلنبداً من البداية ، ومع الترتيب الزمني لحصول دول المغرب الكبير على الاستقلال . نبدأ بليبيا ، ثم نسير مع تونس والمغرب الأقصى ، حتى وإن كانت معركة الاقليم الأول سياسية ، في الوقت الذي استخدمت فيه جبهات التحرير وسيلة فعالة في الاقليمين الآخرين .

الفصل الخامس والثلاثون

استقلال ليبيا

كانت ظروف الحرب العالمية الثانية هي التي ساعدت، بالصراع الذي وقع فيها بين الحلفاء ودول المحور، على وصول ليبيا إلى الاستقلال. وكانت ظروف نفس الحرب، وعملياتها هي التي ساعدت على تفوق نفوذ الأمير محمد إدريس السنوسي على غيره في هذا الاقليم العربي. ولا شك أن ليبيا قد دفعت ثمنًا غالياً لحصولها على الاستقلال، ودفعته بعد سنوات طويلة من الكفاح، من دماء رجالها وابتنائها. ولكننا سنلاحظ أن خط سير الاحداث في ليبيا سيبدأ من برقة، وهو الاقليم الذي تفوق فيه نفوذ السنوسيين، وسيسير في توافق مع النفوذ البريطاني في الشرق الاسط، وإلى أن يتمكن من التغلب على العقبات، ومن الوصول إلى الاستقلال. وكان إنشاء الجيش السنوسي في أول الحرب العالمية الثانية هو أول خطوة لتدعيم زعامة وقيادة السيد محمد إدريس السنوسي، والوصول بالتالي إلى امارته على كل ليبيا.

(١) الجيش السنوسي :

كانت بريطانيا قد فرضت على السيد محمد إدريس المهدي بعد التجائه إلى مصر سنة ١٩٢٣ عدم الاشتغال بالسياسة، وذلك عن طريق غير مباشر، إذا أن السلطات المصرية هي التي حصلت منه على مثل هذا الوعد. ولم تكن بريطانيا في ذلك الوقت ترغب في إثارة المشكلات مع المملكة الإيطالية. ولكن بريطانيا كانت لا تجهل أهمية وجود الأمير في مصر، خاصة وأنه يسيطر على معظم أبناء برقة، وعلى الأقل من الناحية الدينية، ورغم أن

بريطانيا لم تكن في نزاع مع إيطاليا الا أن التنافس الاستعماري بين هاتين الدولتين قد ازداد في الوضوح مع وصول الفاشستين إلى الحكم في روما، ومع بداية تحذتهم مع ضرورة احياء الامبراطورية اللاتينية القديمة والتحدث عن البحر المتوسط - وهو طريق الامبراطورية البريطانية الرئيسى - على أنه بحرهم . وزاد خوف بريطانيا من ايطاليا في الثلاثينات ، وخاصة حين بدأت ايطاليا في شن هجوماتها على امبراطورية انيوييا . حقيقة أن السلطات المصرية كانت قد قيدت حركة السيد محمد ادريس المهدي حين زيارة الملك فيكتور عما نويل الثالث لمصر لزيارة رفيق صباه أحمد فؤاد ، والتمهيد للعمليات التالية في شرق افريقية . ولكن سرعان ما شعرت بريطانيا بأن عملية احتلال إيطاليا لانيوييا تعتبر تهديدا صريحا لها في الشرق الاوسط ، وفي شمال شرق افريقية . ووقفت بريطانيا معارضة لإيطاليا في عصبة الأمم ، وطالبت بتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها . ونلاحظ في ذلك الوقت أن بريطانيا قد اتصلت بالسيد محمد ادريس في قصره في حمام مريوط سنة ١٩٣٦ وأبلغه الكولونيل برملو رغبة القائد العام للأسطول البريطاني في البحر المتوسط في رؤيته على سفينة قيادته الراسية في ميناء الاسكندرية . ومما لاشك فيه أن تاريخ ومحتويات مثل هذه الزيارة لم ينشر حتى الآن ، ولكن ذلك لا يقلل من أهمية الحادث، حتى وإن كان قد إقتصر على «جولة في الأفق السياسي» مع بعض التلميحات الرقيقة عن مستقبل السنوسية ومستقبل الليبيين الموجودين في المنفى ، إذ أن معنى ذلك هو تمهيد الجو اكسب السيد محمد ادريس في حالة الاحتجاج إليه .

وجاء بعد ذلك اعلان الحرب العالمية الثانية ، وحاولت السلطات البريطانية في مصر أن تستعين بنفوذ السيد محمد ادريس المهدي ، كما ظهرت

اتجاهات موازية لذلك عند الحكومة المصرية التي شرعت في تجنيد رجال قبائل أولاد علي فيما يسمى بسرايا العرب ، وعند السفارة الفرنسية التي حاولت الاتصال بدورها بعدد من المهاجرين الليبيين ، وخاصة من ذوى الاتجاهات الجمهورية ، والذين كانوا من اقليم طرابلس الغرب ، والذي يجاور كل من تونس وتشاد . ولكن انهزام فرنسا في الحرب وموافقتها على الهدنة أخرجها من ميدان العمليات مع الليبيين ، وبصفتها دولة كبيرة . كما أن العناصر الليبية الذين اتصلت بهم الحكومة المصرية فضلوا البقاء في التنظيمات العسكرية التي سيقوم بها الأمير محمد ادريس المهدي ، وبمعاونة البريطانيين ، على دخولهم في سرايا العرب .

ولقد نشط السيد محمد ادريس نشاطا كبيرا بمجرد اعلان الحرب ، واسرع إلى مقابلة رجال السلطات البريطانية في القاهرة ، ثم قرر عقد اجتماع في داره بالاسكندرية لما يقرب من اربعين شيخ من المهاجرين الليبيين في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ . وانهى هذا المؤتمر بتفويض الأمير في أن يقوم بمفاوضة الحكومة المصرية والحكومة البريطانية لتكوين جيش سنوسي ، يشترك في افتتاح الاقاليم الليبية وفي استرجاع ارض الوطن بمجرد دخول ايطاليا الحرب . وإن كانوا قد اشترطوا ذلك بتكوينه لهيئة منتخبة شورية « مربوطة به ومربوطة بها » حتى يصلوا الى حكم الشورى . وقابل الأمير محمد ادريس بعد ذلك الجنرال ويلسون ، القائد العام للجيش البريطاني في مصر ، وشرح له استعداد الليبيين للتطوع في جيش سنوسي يعمل مع البريطانيين ومع جيوش الحلفاء ابتداء من مصر . ولقد أيدت جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوى من دمشق هذه القرارات ، وأظهرت استعدادها لتنفيذها والمشاركة في تحرير البلاد .

وسرعان ما أعلنت إيطاليا الحرب بعد أن ظهر أن فرنسا لن تقاوم طويلا أمام الألمان ، واعلنتها على فرنسا وبريطانيا في نفس الوقت . فنقل الأمير مقره من داره في فيكتوريا بالاسكندرية إلى مزارعة في كرداسة بالجيزة ، حتى يكون قريبا من مقر القيادة البريطانية العامة للشرق الاوسط . وسرعان ما ادت الاجتماعات إلى اتفاق مع البريطانيين ، لتكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية لاستخلاص بلادهم من أيدي الإيطاليين . واجتمع الشيوخ الليبيون من جديد في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ بالقاهرة وقرروا وضع ثقتهم في بريطانيا التي ستساعدهم في تخليص بلادهم من الإيطاليين ، وقرروا اعلان الامارة السنوسية ، ومبايعة السيد محمد ادريس أميرا على البلاد ، وكذلك تكوين مجلس شورى للأمير ، هذا علاوة على الدخول في الحرب ضد إيطاليا مع الجيوش البريطانية ، وتحت العلم السنوسي ، وتكوين «حكومة» سنوسية مؤقتة تشرف على الادارة والتجنيد . واخيرا تكليف الأمير بالتوسل لدى بريطانيا لكي يطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولادارة الحكومة وميزانيتها ، ولكن على أن يتم كل ذلك تحت العلم الليبي ، علم الامارة السنوسية .

ولقد حضر الجنرال ويلسون الاجتماع بعد ذلك ووعد باعطاء الليبيين كل ما يلزمهم . وبدأ العمل في تكوين الجيش السنوسي وتدريبه ، وأنشئت لذلك المعسكرات في امبابة وجنيقة والبرلس والمهرم ، وأما كن كثيرة إلى جوار المعسكرات البريطانية في الشرق الاوسط . واشرف البريطانيون على تدريب الليبيين وتسليحهم ودفع رواتبهم . وبلغ عدد القوات السنوسية ما يزيد على ١٤٠٠٠ جندي ، بقيادة ١٢٠ من الضباط الليبيين . وكانت الرتب العسكرية تمنح لهؤلاء الضباط بناء على اختيار الكولونيل البريطاني

لهم ، وبعد موافقة السيد محمد ادريس ، ولكن باسم القائد العام للقوات البريطانية في مصر . وإن تاريخ هذا الجيش السنوسي مرتبط كل الارتباط بتاريخ العمليات الحربية في منطقة الشرق الاوسط ، سواء أكان ذلك في صحراء مصر الغربية أو في برقة وطرابلس . ولانفسى أن قوات فرنسا الحرة قد تمكنت في نفس الوقت من الحصول على عدد من المتطوعين الليبيين للخدمة مع قواتها ، واستخدمتهم من مصر ومن تشاد، مع القوات التي خضعت لقيادة الجنرال ليكلير .

(٢) الامارة وبريطانيا :

عملت القوات السنوسية مع القوات البريطانية في صحراء مصر الغربية . وحين قامت قوات المارشال جراتزياني بالزحف على السلوم في سبتمبر سنة ١٩٤٠ ، ووصلت بعد ذلك إلى سيدى براني كانت هناك قوات سنوسية قد بدأت في عملها مع القوات البريطانية ، بقيادة الجنرال وينفل ، وشاركت معها في الهجوم البريطاني المضاد الذي تمكن من الاستيلاء على سيدى براني في شهر ديسمبر ثم الدخول إلى برقة في أوائل شهر يناير سنة ١٩٤١ . وشاركت في معارك البردية وطبرق والجغبوب ، وفي الاستيلاء على كل برقة وفي طرد الايطاليين من بنغازي في شهر فبراير . وفي نفس الوقت كانت عناصر ليبية أخرى قد اشتركت مع قوات فرنسا الحرة في عملية الزحف من الجنوب ، ومن تشاد على ليبيا .

ولكن سرعان ما رتب الفاشستيون صفوفهم، ووصل المارشال روميل إلى شال افريقية ، وكان يمتاز بالسرعة في التفكير ، والسرعة في الحركة ، والسرعة في الانتصار . حقيقة أن الأمير محمد ادريس السنوسي كان قد

أشرف مع البريطانيين على عملية التوجيه المعنوي ، أو الدعاية ، فيما وراء خطوط الاعداء ، ولكن هذه المجهودات لم تكن كافية أمام الهجوم المفاجيء الذى شنه الفيلق الافريقى وتوجيه من الماريشال روميل . فبدأ تقهقر الحلفاء من جديد ، وكان على الليبيين أن يحموا ظهورهم فى أثناء تقهقرهم . وإذا كانت بريطانيا قد بذلت مجهودا كبيرا مع الجنرال أو كنلك ، وتمكنت من التوغل من جديد فى برقة ، فى الوقت الذى تمكنت فيه قوات الجنرال ليكلير من الزحف شمالا ، فان هذه العمليات قد انتهت بهجوم المانى ايطالى جديد وسريع ، أوصل قوات المحور الى الكيلومتر رقم ٥٠ غربى العامين . وكان على بريطانيا أن تقيم فى هذا الموقع خطوط دفاعها عن الدلتا وعن قناة السويس ، وعن الشرق الاوسط بأكمله . وقام الليبيون بدورهم كاملا فى هذه العملية .

وحين جاء ونستون تشرشل الى القاهرة ، وعين الجنرال الكسندر قائدا عاما للشرق الاوسط ، والجنرال مونتجمرى قائدا للجيش الثامن ، ظهر أن هناك هجوم جديد سيوصل البريطانيين والحلفاء الى ليبيا مرة أخرى . والواقع أن هذا الهجوم الجديد كان حاسما فى تاريخ الحرب ، إذ أنه أوصل قوات الحلفاء الى طرابلس . وتعاون مع البريطانيين فيه رجال فرنسا الحرة ، واستمرت العمليات الحربية بعد ذلك فى تونس ، وتهيأ الجو لنزول القوات الامريكىة فى الجزائر وفى المغرب الاقصى . ولقد وضعت الاسس بذلك لانتصار الحلفاء . وشارك رجال الجيش السنوسى فى هذه العمليات مشاركة فعالة . ولقد صرح انطونى ايدن فى مجلس العموم البريطانى سنة ١٩٤٢ باتصال الأمير السنوسى بالهيئات البريطانية المسئولة فى مصر ، وبانشاء الجيش السنوسى ، وبتقديم هذا الجيش لمساعدات قيمة فى العمليات

الحربية في الصحراء الغربية، وتعهد في نفس الوقت بأن حكومته لن توافق على رجوع السنوسيين في برقة تحت الحكم الايطالي بعد نهاية الحرب . وكان الأمير محمد ادريس السنوسى يواصل زياراته لمعسكرات التدريب ومعسكرات الجيش السنوسى حتى يرفع من الروح المعنوية للرجال . وكانت الرواتب التى تصرف لهم تشجعهم على حمل السلاح .

ولقد مهدت هذه العمليات لظهور القيادة الجديدة السياسية لليبيا ، حتى وإن كان ظهورها في اقليم برقة أشد ظهوراً منه في اقليم طرابلس وفزان . وحين تم لقوات الحلفاء السيطرة على اقليم برقة ارسل الأمير وفداً للاشتراك في الاحتفالات الخاصة باخراج الايطاليين من البلاد . ورغم أن برقة كانت في ذلك الوقت تحت الادارة العسكرية البريطانية ، إلا أن هذه الاحتفالات قد ساعدت على زيادة ترديد اسم الأمير ، وبصفته أمير البلاد . ورحب البريطانيون بذلك ، إذ أن هذه الامارة الجديدة كانت تعمل معهم .

ثم وصل السيد محمد ادريس المهدي بنفسه إلى برقة في شهر يوليو سنة ١٩٤٤، وكانت زيارة تاريخية مليئة بالاحتفالات . وذهب معه في هذه الزيارة ذلك العدد من الشيوخ والرؤساء الذين كانوا قد بايعوه في القاهرة ، والذين اعطوا لانفسهم صفة الجمعية الوطنية العمومية، التى اشتركت في الحرب الى جانب البريطانيين . ولقد ادلى الأمير بتصريحات في برقة هنا فيها البلاد بخلاصها من الاستعمار ، ولكنه شرح أنه لا يطمح في أى شئ من هذه الدنيا اللغانية الا رؤية الليبيين يتمتعون بحريتهم ضمن حلف دفاعى وتعاون مع بريطانيا . كانت هذه هى تمنياته وما سعى اليه . وشرح مساعدة بريطانيا وكرمها حيال جهادهم وتكوينهم لقواتهم العسكرية ، كما شرح أنهم حلفاء

أوفياء ، وأن ميشاق الاطلنطى والنبل البريطانى هما أكبر عون له على الوصول الى تحقيق الحقوق المشروعة . ونصح الاهالى بالصبر والتأنى ، خاصة وأن الحرب لم تكن قد اتمت بعد . وشرح أن الجمعية الوطنية العمومية هى التى ستساعده على تنظيم الأمور ، بعد أن اتخذت الخطوات الأولى فى هذا السبيل . وإذا كان الأمير لم يتحدث صراحة فى هذا الخطاب الذى القاه فى بنغازى عن الاستقلال ، فانه قد تحدث فى الخطاب التالى فى درنة عن هذا الاستقلال ، وذكر أنه سيكون نتيجة للتعاون مع بريطانيا العظمى . ولكن المهم هو أن الظروف لم تكن تسمح باعلان هذا الاستقلال فى ذلك الوقت . كما أن الظروف الداخلية لم تكن تسمح للأمير بزيارة اقليم طرابلس . وقرر العودة إلى مصر ، لمواجهة مهام كبيرة .

(٣) الاطماع الاستعمارية والاستقلال :

إذا كان وجود القوات البريطانية فى اقليم برقة قد عمل على تدعيم نفوذ الأمير محمد ادريس السنوسى هناك ، فان دخول قوات فرنسا الحرة اقليم فزان المجاور لتونس ولحدود الجزائر الجنوبية ، كان يحد من سيطرة الأمير على هذا الاقليم . وكانت فرنسا أطماع واضحة فى غات وغدامس التى كانت مراكزا للطرق الصحراوية وللقوافل . وتهدد أمن الحدود للمناطق العسكرية الجنوبية فى كل من تونس والجزائر . ولذلك فان القوات الفرنسية لم تكن قد صممت على تركها ، سواء للأمير أو حتى لأبناء الاقليم . وكذلك كان الحال بالنسبة لإقليم طرابلس الذى زاد فيه وضوح الاتجاه الجمهورى ، كما ظهرت فيه بعض الاتجاهات المعارضة لنفوذ سمو الأمير . وكانت العمليات الحربية قد سمحت للأمريكيين بالاستناد

إلى منطقة طرابلس لإكمال تنقلاتها ومواصلاتها الحربية مع شمال افريقية وجنوب أوروبا في ذلك الوقت . وهكذا شاهد الاقليم الثالث في ليبيا وجود قوات أمريكية فيه . وإذا كانت بريطانيا قد حاولت البقاء في برقة ، وبصفة اقلها مجاورا لمصر . ويمكن لسلاح الطيران من قواعده من بنغازي الاشتراك في عمليات الدفاع عن قناة السويس بسهولة ، فان فرنسا لم تكن مستعدة لإخلاء إقليم الفزان ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة لإخلاء قواعدها في طرابلس . وظهر في ذلك الوقت الانجاء الأمريكى الذى ادعى بأنه معادى للاستعمار ، والذي كان يهدف في نفس الوقت إحلال استعمار جديد ، يرتكز إلى الاحلاف العسكرية بدلا من الامبريالية البريطانية ونظام الاستعمار والتوطين الذى كانت فرنسا تسير عليه في شمال افريقية في ذلك الوقت . وإذا كانت بريطانيا تؤيد نفوذ الأمير ، فقد كانت هناك دولتين تحاولان عرقلة نفوذه . وإذا كانت بريطانيا ترحب بفكرة توحيد الاقاليم الليبية الثلاث ، برقة وطرابلس تحت ، وفزان إمارة السيد محمد إدريس السنوسى ، فان كل من فرنسا والولايات المتحدة كانت تعارض في ذلك .

وظهر إتجاه يدعى الشفقة على إيطاليا ، خاصة وأنها كانت في أحوال اقتصادية واجتماعية سيئة ، ويعترف لها بأنها قامت ببعض الشئ في ليبيا ، ويهدف إعادة نفوذها إلى هذا الاقليم بأكمله ، تخلصا من التنافس الاستعماري ، وكبتا لحركات التحرر الوطنى في المنطقة . ولكن ظروف العرب كانت قد تغيرت ووقفت الدول العربية إلى جانب ليبيا للحصول على حقوقها واستقلالها .

كانت جامعة الدول العربية قد أنشئت ، وكان عبد الرحمن عزام ،

رجل ليبيا قد أصبح أميناً عاماً لها . وتقدم السيد محمد إدريس بتقرير إلى وزراء خارجية الدول العربية في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وطالب فيه بتمثيل الشعب الليبي في الجامعة العربية ، وبمؤازرته للحصول على إستقلاله ، وعلى حقوقه الطبيعية في تقرير مصيره ، مثل باقي الشعوب العربية . ولكن ميثاق الجامعة كان ينص على اشتراك الدول المستقلة في هذه الجامعة ، وإن كان ذلك لم يمنع الدول العربية من الوقوف إلى جانب ليبيا .

ولقد تبلورت مطالب الليبيين في ذلك الوقت في ضرورة الحصول على الاستقلال ، وفي ضرورة الاحتفاظ بوحدة الاقاليم الثلاث ، وفي الانضمام إلى الجامعة العربية . وانصلت الأمانة العامة بوزراء خارجية الدول العظمى في باريس ، الذين اجتمعوا لتقرير الصلح مع إيطاليا في أبريل سنة ١٩٤٦ ، ورفضت فكرة تقسيم ليبيا ، واشترطت وجود مندوب عن الجامعة العربية في حالة البدء في عملية استفتاء شعبي هناك ، حتى وإن كان هذا الاستفتاء بإشراف الأمم المتحدة نفسها . وجاء بعد ذلك اجتماع الملوك والرؤساء العرب في زهران انشاص في شهر مايو من نفس السنة ، واتفقوا على أن استقلال طرابلس وبرقة هو أمر طبيعي ، وضروري في نفس الوقت لأن مصر ، وأن على الجامعة العربية أن تهيب الأسباب لهذا الاستقلال ، وأن تعهده في بادئ الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عريضة في تلك البلاد ، ومعاونتها إدارياً ومادياً حتى تتمكن من النهوض بمسئولياتها الداخلية ، وتصبح عضواً في الجامعة العربية . وكذلك أيد مؤتمر بلودان موقف الطرابلسيين وأمانتهم المشروعة ، وأصر على عروبتهم وضرورة حصولهم على الاستقلال .

ولكن علينا ألا ننسى أن عدداً من أحرار الليبيين ، وخاصة من إقليم

طرابلس كانوا قد ألقوا في سنة ١٩٤٧ هيئة تحرير ليبيا ، التي انضم اليها الشيخ بشير السعداوي . وعملت هذه الهيئة من أجل الوصول الى الاستقلال . ولكن التفاهم بينها وبين الأمير لم يكن على طول الخط . ولقد اضطرت نتيجة للأطماع الأجنبية الاستعمارية في البلاد الى أن تقلل من نشاطها ، وتعالج الموقف بما تقتضيه خطورته من حكمة . وكان معنى ذلك الانصراف عن المعركة القيادية بين العناصر الملكية والعناصر الجمهورية ، مادامت قوات الاحتلال البريطانية والفرنسية والأمريكية موجودة في البلاد . فظلت القيادة السنوسية وحدها ، ودون منازع في الميدان . وان كان هذا الموقف قد مهد لإقامة اتحاد بين الأقاليم الثلاث بدلا من الوصول الى الوحدة .

ولقد تمكنت ليبيا بعد زيارة لجان التحقيق الرباعية ، والتي شاركت فيها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا لها في سنة ١٩٤٨ من الوصول الى الاستقلال . ووصلت الى مرتبة المملكة ، وهي متحدة وسنوسية في نفس الوقت . ومهد ذلك للاتفاق مع القوى الأجنبية بشأن القواعد العسكرية ، وبشأن المعونات المالية والفنية . وأصبحت ليبيا عضوا في جامعة الدول العربية .

الفصل السادس والثلاثون

استقلال تونس

زاد تبلور القوى الموجودة في تونس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وفي طريق يوصل إلى المطالبة بالاستقلال عن الحماية الفرنسية ، وفي الوقت الذي ظهرت فيه جامعة الدول العربية كأمل أمام أعين العرب الوطنيين . وإذا كانت فرنسا ستحاول التمويه على العناصر الوطنية في تونس يترك مسألة السيادة جانبا ، وتسبيق مسألة النمو الاجتماعي والاقتصادي عليها ، فان هذه العملية ستفشل أمام العناصر الوطنية . وإذا كانت فرنسا قد وافقت على إدخال بعض الإصلاحات على نظام الحماية في تونس ، وخاصة فيما يتعلق بالإدارة الداخلية ، فانها قد عمدت إلى ذلك لمحاولة تدعيم نظام الحماية نفسه ، وعن طريق الوصول إلى « ثنائية » السيادة أو إلى « سيادة مشتركة » فرنسية تونسية . ولكن هذا الإصرار من جانب فرنسا على الاحتفاظ بسلطاتها وإمтиازاتها ، وفي وقت ظهر فيه ضعفها سيساعد العناصر الوطنية على الزول إلى معركة التحرير ، وستساعد الظروف للوصول إلى الاستقلال .

(١) فشل سياسة التفاهم :-

كانت القوى الوطنية الموجودة في تونس بعد الحرب العالمية الثانية تتلخص في الحزب الدستوري القديم ، والذي كان يعتمد على الطبقة البورجوازية ، وكبار التجار وكبار ملاك الأراضي ، مثل اعتماده على عدد العلماء واساتذة جامعة الزيتونة ، وخاصة المسنين منهم . وكان هذا الاتجاه

يعتمد على ضرورة زيادة الروابط الموجودة مع بلدان المشرق العربي ، خاصة وأنهم كانوا يتخذون العروبة والاسلام أساسا لشخصيتهم ، وفي معركتهم ضد الحماية الفرنسية ، وسلطة الدولة الحامية ، وهي مسيحية .

وكان هناك من جانب آخر قوة الحزب الحر الدستوري الجديد ، والتي حاولت أن تدعم قوتها بالنزول إلى ميدان الطبقة الشعبية ، وإلى العناصر الكادحة الموجودة في البلاد . وكان هذا الحزب يعتمد على تنظيم حديث ، ويضع في برنامجه بعض المطالب الاجتماعية والتي تهدف تحرير الطبقة العاملة من سيطرة الطبقة الوسطى ، والاعتماد عليها في المعركة السياسية . وسيظهر هذا الحزب أكثر تحرراً وأكثر علمانية من الحزب الدستوري القديم ، وخاصة بعد استمرار المعركة ضد الحماية ، وتفاعله في نفس الوقت مع العناصر التقليدية الموجودة في البلاد . وسيتمكن هذا الحزب الحر الدستوري من الوصول إلى محققات واضحة في ميدان الاستقلال خاصة وأن الظروف الخارجية ستساعد ، وبصفتها عوامل ضغط على القوة الاستعمارية الفرنسية في شمال افريقية في ذلك الوقت . وسيلعب الحبيب بورقيبة دوراً هاماً في العملية ، وإن كان قد استند إلى حد كبير إلى معاونة ، وحقى إلى منافسة صالح بن يوسف له فيها .

ولقد قام الحبيب بورقيبة برحلته المشهورة إلى مصر ، كغامرة من المغامرات ، أصر على أهميتها ، والاختار التي واجهته فيها حين استقل أحد القوارب الصغيرة إلى طرابلس ، ثم واصل السفر بعد ذلك حتى القاهرة . وكان برنامج الحبيب بورقيبة بتلخيص أولاً وقبل كل شيء في طلب تأييد ومعاونة دول الجامعة العربية له في سياسته الوطنية ضد الفرنسيين ، وكانت

مصر تعتبر بالنسبة إليه ، وبالنسبة لكل قادة العرب والتحرير في ذلك الوقت ، هي مركز الحركات التحررية والوحدوية ، ولكل المنطقة .

وصل الحبيب بورقيبة إلى القاهرة لكي يجد الأمير عبد الكريم الخطاطبي مقبلاً فيها ، وعلى رأس مجموعة من الوطنيين المكافحين التفت حوله ، وصممت على الوصول إلى استقلال بلادها . وكان الأمير عبد الكريم الخطاطبي قد تمكن من الفرار سنة ١٩٤٧ من الباخرة التي كانت تقله من جزيرة ريونيون إلى جنوب فرنسا عند مرورها بقناة السويس . وأنشأ الأمير المجاهد في القاهرة « لجنة تحرير المغرب العربي » ، والتي أصرت على عملية التحرير أكثر من اعترافها بقيمة المفاوضات والمساومات وانصاف الحلول مع المستعمرين . وكان من الطبيعي أن يتصل الحبيب بورقيبة في القاهرة بهذه الهيئة التي تعمل لتحرير كل المغرب العربي ، بما في ذلك تونس نفسها .

ونظراً لأهمية الحبيب بورقيبة ودنياميكيته ، وخاصة في التنظيم السياسي ، عهد إليه الأمير عبد الكريم الخطاطبي بأمانة لجنة تحرير المغرب العربي ، رغم وجود اختلاف جوهري بين القائدين ، إذ أن الحبيب بورقيبة لم يكن من رجال الجهاد المسلح . ولكن يهنا هنا أن نذكر أن تولي الحبيب بورقيبة لهذه المهام في القاهرة ساعد على زيادة رواج اسمه في العالم العربي ، وساعد على نشأة صلات وثيقة بعد ذلك مع علال الفاسي الذي حضر من المغرب الأقصى ، ومع تلك المجموعة من الشبان الجزائريين المناضلين ، والذين كانوا في غالبيتهم في أول الأمر من رجال حزب الشعب وانتصار الحريات الديمقراطية ، والذين ظهر منهم فيما بعد أحمد بن بيللا وكريم بلقاسم والشيخ ابراهيمي .

وكانت آراء الأمير عبد الكريم الخطاطي تهدف إلى تجميع القيادات الوطنية في بلاد المغرب العربي ، ووضع خطه موحدة أو متكاملة للعمل فيما بينهم ، ومساندتهم لبعضهم في معركتهم ، وإن كان لا يؤمن إلا بالسلاح وسيلة لا سترداد الحقوق المغتصبة . ولكن الحبيب بورقيبة كان قلقا في موقفه ، كما كان يرغب في الوصول إلى حل سريع بالنسبة لمشكلة تونس ، ولذلك فإن الحلول السياسية كانت أقرب إليه من الحلول العسكرية . خاصة وأنه كان من رجال السياسة . وشعر الحبيب بورقيبة وهو في القاهرة بأنه يحتل المركز الثاني أو الثالث في لجنة تحرير المغرب العربي ، وأن السلطات المصرية لا تعطيه من الأهمية ما كان يقدره لنفسه ، رغم أنه لم يكن قد وصل بعد إلى رتبة « رئيس دولة » . والواقع أن مصر والعالم العربي في ذلك الوقت كانت مشغولة بمشكلة فلسطين ، وبحرب فلسطين ، أكثر من انشغالها بمشكلات المغرب العربي . والمهم هو أن هذه الفترة التي قضاهما الحبيب بورقيبة في مصر ، والتي بلغت عامين ونصف عام ، جعلته يقرر ضرورة العودة إلى التفاهم مع فرنسا والسلطات الفرنسية ، بدلا من بقائه في مصر . لقد وجد الحبيب بورقيبة أن مكانه في تونس ، وأن « قضيته » يمكن الوصول فيها إلى تفاهم مع الفرنسيين . فاتصل بالملك العسكري الفرنسي في القاهرة ، وعلى أساس أن فرنسا لن تفقده أبدا كصديق حق وإن اختلفت مطالبه عن مصالح الفرنسيين إذ أنه سيلقى بهم في نهاية المطاف . وسافر الحبيب بورقيبة إلى تونس ، واعد له صالح بن يوسف - زميله في الكفاح ، والكاظم العام للحزب الحر الدستوري في أثناء غيابه - استقبالا حافلا قل أن تشهد تونس مثله . وكان أول عمل قام به الحبيب بورقيبة هو تقديم تحيته للباي ، ولكي يقطع الطريق على أى اشاعات تحاول

الوقية بين الدستوريين ، وبين صاحب السيادة على البلاد ، حتى وإن كانت سيادة ناقصة . واستعد بعد ذلك للتفاهم مع الفرنسيين .

وكان نفوذ صالح بن يوسف قد ازداد في ذلك الوقت في تونس وبشكل طغى على اسم الحبيب بورقيبة . وكان صالح بن يوسف قد جمع مؤتمرا وطنيا كبيرا في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، واشترك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري « القديم » ، واتحاد نقابات العمال التونسية ، وكذلك اتحاد الموظفين واتحاد طلبة جامعة الزيتونة . وكان هذا المؤتمر قد أصدر قراراته في شكل « ميثاق وطني » وأعلن سقوط نظام الحماية بعد أن ثبت فشله من الناحية القانونية ، ومن الناحية السياسية . وكان أول قرار من نوعية تصل إليه الحركة السياسية في تونس . وكان أول ميثاق بصر على عروبة تونس ، وعلى ضرورة انضمامها للجامعة العربية . وعلينا الان نرى أن الاصرار على صفة العروبة ، والاتصال بالشرق كانت خطرا يهدد زعامة وقيادة الحبيب بورقيبة نفسها ، إذ أنه كان يمثل رباط الوصول بين الاتجاه الشرقي والاتجاه الغربي ، وكان الاصرار على الاتجاه العربي يقدم عليه رجال حزب الدستور « القديم » ، كما يقدم عليه صالح بن يوسف ، رجل التحرير ، الذي كان يلقي خطبه في جامعة الزيتونة . ولذلك فإن الحبيب بورقيبة قد اعتمد في ذلك الوقت على انشغال الجامعة العربية بمشكلة فلسطين لكي يوجه الحركة صوب الخط السياسي الذي يمكنه من مواصلة السيطرة عليها ، وهو التفاوض والتفاهم مع الفرنسيين .

وكانت فرنسا قد حاولت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إعطاء بعض الترضيات للعناصر الوطنية التونسية ، وذلك عن طريق زيادة عدد الأعضاء

التونسيين في المجلس الاستشاري ، حتى يصبحون متساوين مع الفرنسيين في العدد، وكذلك عن طريق تشكيل لجنة عليا من كل قسم من أقسام ذلك المجلس لوضع الميزانية . كما قررت زيادة عدد الوزراء التونسيين . وكانت هذه الاصلاحات لا تمس صلب المشكلة التونسية ، والتي تتلث في الاستقلال ، بل تفتح الطريق أمام بعض العناصر التونسية ، في الوقت الذي تصل فيه فرنسا إلى تطبيق سياستها الخاصة بالسيادة المشتركة ، خاصة وأنها كانت تعد مشروعا للمجالس البلدية والمحلية يعطى للفرنسيين ، من ناحية العدد والتصويت نفس حقوق التونسيين . ولكن العناصر الوطنية التونسية رفضت هذا الاتجاه ، وفي أثناء غياب الحبيب بورقيبة في مصر . فعمدت السلطات الفرنسية إلى تضيق الخناق على العناصر الوطنية في تونس . ونعرف أن سلطات الأمن قد هاجمت المؤتمر العام الذي عقده صالح بن يوسف في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ولكنه نجح وهو على المنصة ، وحين دخول قوات الأمن مكان الاجتماع ، من أن يصرخ بأعلى صوته بأن الاتفاق قام على ضرورة الحصول على «الاستقلال» وامتلاء المكان بصرخات الاستقلال ... الاستقلال ... في الوقت الذي دارت فيه المعركة لاجراج الوطنيين من مكان اجتماعهم ..

وظهر اتجاه في فرنسا ، بعد عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس ، للتفاهم « السياسي » مع التونسيين . ولا شك أن هذه السياسة كانت تهدف كسب الوقت وإستخدام الحبيب بورقيبة ضد اتجاه صالح بن يوسف التحرري الاستقلالي . وأعلن روبير شومان ، وزير الخارجية الفرنسية في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ أن : « الاستقلال الداخلي هو الغاية السياسية التي تسعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التي تؤلف الاتحاد الفرنسي ، وكذلك الدول

المرتبطة معها بروابط الحماية » و كان هذا يكفي لفتح باب التفاهم والمفاوضات مع الحبيب بورقيبة . وإن كانت الفقرات التالية من تصريح روبر شومان تنص على ضرورة الوصول إلى تهدئة الموقف والبدء بإصلاحات اجتماعية وعمرانية وإقتصادية ، تمهد الطريق للوصول إلى الحل السياسي السليم . وأسرع الحبيب بورقيبة بإعلان « فرحة » بصدور مثل هذا البيان ، ورد عليه روبر شومان بتعيين مقيم عام فرنسي جديد في تونس ، وهو أحد المدنيين ، وبالموافقة على تشكيل وزارة تونسية ، يشترك فيها بعض الدستوريين ، للمفاوضة مع الفرنسيين .

لقد تهيأ الجو للمفاوضات ، ولكن عناصر المستوطنين الفرنسيين في تونس هاجمت هذا الاتجاه ، ووقف كولونا بفضحه في مجلس « الجمهورية » في باريس ، كما نقده الجنرال جوان نقدا لاذعا مرأ ، وكان هذا الأخير إبناً لأحد المستوطنين الذين شبوا على احتقار الوطنيين في شمال افريقية .

واضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تسير رأى المستوطنين الفرنسيين ، خاصة وأنهم كانوا يقربون منها أكثر من قرب التونسيين ، وكانت سياسة فرنسا الضعيفة تهدف إلى محاولة تدعيم النفوذ الفرنسي حتى تغطي ضعفها . ولذلك فإن فرنسا قد أصرت على ضرورة تطبيق « الإصلاحات » الاجتماعية والاقتصادية ، قبل مناقشة التغيرات السياسية العامة . ولكنها حاولت إدخال بعض إصلاحات إدارية ، للتمويه بها على رأى العام التونسي من ناحية ، وللوصول إلى السيادة المزدوجة من الناحية الأخرى . وأصرت فرنسا على ضرورة إشراك المستوطنين الفرنسيين في إدارة تونس ، وبنفس حقوق

التونسيين ، وأصرت بالتالي على ضرورة بقائهم وتمثيلهم في المجالس التشريعية والبلدية . وفرضت أمر رئاسة المقيم العام للمجالس الاستشاري الكبير ، واحتفاظ سكرتير الإقامة بالاشراف على جميع المصالح الحكومية . ولكنها سمحت في نفس الوقت بارتضاء التونسيين في نطاق الوظائف الحكومية ، وسمحت لهم باحتلال ثلاثة أرباع الوظائف الصغيرة ، وثلاثي الوظائف المتوسطة ، ونصف الوظائف العالية ، وكل ذلك تحت إشراف السكرتير العام للإقامة ، والمقيم العام .

ولقد وجد الحبيب بورقيبة في ذلك الوقت أن هذه الشروط يمكن اعتبارها أساسا للمفاوضة ، رغم أنها تتعارض مع الشروط التي كان قد عرضها شخصيا على حكومة باريس ، ورغم أنها كانت تتناسى مطالب الوطنيين في المؤتمر الكبير سنة ١٩٤٦ . واعتبر الحبيب بورقيبة أنها « خطوة » تلوها خطوات جديدة ، وعلى أساس سياسة « خذ وطالب » ومرحلة بعد مرحلة ، وبنفس الطريقة الذي يبدأ بها صغار الاطفال في السير . وهكذا ترك الحبيب بورقيبة الباب مفتوحا أمام الفرنسيين في المفاوضات وفي الوقت الذي تأزم فيه الموقف بين كل من الباي ووزارته والرأي العام الوطني التونسي من ناحية ، وبين سلطات الحماية من ناحية أخرى ، وفي الوقت الذي سارت فيه القوى صوب الاصطدام .

(٢) الاصطدام : -

كان محمد شنيق قد أرسل مذكرة إلى الحكومة الفرنسية ، وبصفته رئيسا للوزراء ، في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وشرح فيها الحد الأدنى لمطالب

التونسيين في ذلك الوقت . وردت عليها الحكومة الفرنسية في ١٥ ديسمبر
برد يعتبر رفضاً تاماً وصريحاً للمطالب الوطنية . فظهر عدم جدوى التفاهم
بين الوطنيين والفرنسيين . وصدمت فرنسا على إرسال مقيم عام فرنسي
قوى لتونس في أوائل سنة ١٩٤٢ ، واختارت لذلك الجنرال دي هوت
كلوك ، الذي وصل إلى تونس على ظهر بارجة حربية ، وكان سفيراً
لفرنسا في بروكسل ، وهدفت فرنسا من ورائه إلى تدعيم نفوذها السياسي
والعسكري في شمال افريقية . ولكنه وصل لكي يجد أن عدداً من الوزراء
التونسيين قد وصلوا في نفس اليوم إلى باريس لعرض قضية تونس أمام
الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي انعقدت دورتها في هذه السنة في تلك
المدينة . ووجد المقيم العام الجديد أن ترابط الأحداث لا يحمل كثيراً من
معاني الاحترام المتبادل بين ممثل الجمهورية الفرنسية ، وبين وزراء
تونسيين . ودفعه ذلك ، كما دفع بحكومته ، إلى ضرورة التصلب أمام
المطالب الوطنية .

حقيقة أن الأمم المتحدة رفضت الاستماع إلى الوزراء التونسيين ، وعلى
أساس أن المشكلة مشكلة داخلية ، ليست لها أية صفة دولية ، ولا تهدد
استقرار الأمن والنظام في العالم . ولكن ذلك لم يمنع عدداً من الدول
العربية والافريقية من اتخاذ قرار بعرضهم القضية التونسية على الأمم
المتحدة في الدورة التالية . وصعب على فرنسا التراجع ، وكذلك صعب
الأمر على التونسيين . واجتمع مؤتمر وطني في تونس في الخفاء في ١٧ يناير
وقرر إلغاء نظام الحماية ، وضرورة معاملة المستوطنين الفرنسيين في تونس
على أساس أنهم يكونون جالية أجنبية . وطلب المقيم العام من الباي اقالة

الوزارة ، ولكن الباي رفض ، وكتب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية محتجا على هذه المعاملة التي تخرج عن اختصاصات سلطات الحماية. ولكن الفرنسيين كانوا يعتمدون على القوة وعلى قوات الأمن والنظام الموجودة في الاقليم لتنفيذ سياستهم ، فالتقوا القبض على معظم الزعماء التونسيين ، وحتى على عدد من الوزراء ، وبشكل وضعوا به الباي أمام الأمر الواقع . ثم جاء رد رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الباي تظهر فيه قلة الكياسة ، إذ أنه قد وجه الباي إلى التفاهم مع السلطات الفرنسية ، وحملته في نفس الوقت نتائج مثل هذا الموقف الذي يعتبر ردا غير كريم على ما قامت به فرنسا في تونس من مهمة حضارية كبيرة . لقد ثبت أن فرنسا تستخدم القوة ، وكان ذلك أساسا للاضطدام ، ولتبلور موقف الوطنيين ضد الفرنسيين .

وكان الحبيب بورقيبة من ضمن الزعماء الذين اقت السلطات الفرنسية القبض عليهم. ونفته إلى جزيرة صغيرة قرب ساحل تونس الجنوبي ، وابتقت عليه هناك مدة عامين ونصف عام ، وإلى أن جاء منديل فرانس إلى الحكم ، وقرر الوصول إلى تسوية مع المعسكر الوطني . واستخدمت فرنسا الشدة والعنف ضد الأهالي والوطنيين ، واطلقت العنان لرجال الفرقة الأجنبية للتفرس فيهم ، وخاصة في مناطق الجنوب . وأخذت عمليات التفتيش والبحث عن الأسلحة وعن العناصر الوطنية تأخذ شكل ارهاب منظم ، وترتكب فيها الجرائم وتنتهك الحرمات ، وباسم السلطة وباسم النظام. وكم من دور هدمت وممتلكات نهبت وأعراض هتكت في هذه العمليات . ولقد كانت سياسة القوة تؤدي إلى سياسة الانتقام ، ولم تكن هذه السياسة تؤدي إلا إلى الاشتباك .

ونصل إلى صيف سنة ١٩٥٢ ، وحملت الأبناء صدى انهيار الحكم الملكي في مصر وقيام الضباط الأحرار بعملية تحرير بلادهم من الأوضاع الفاسدة . وكان من أثر ذلك أن فكر الباي نفسه ، رغم تقدمه في السن ، وكان قد بلغ الخامسة والسبعين ، في ضرورة بقائه داخل المعسكر الوطني . أما فرنسا فانه قد تعاقب عليهم حكم وزارات يمينية حتى أوائل سنة ١٩٥٤ ، ورفضت هذه الوزارات تقديم أي تنازل للوطنيين . وسرعان ما بدأت عمليات كفاح في تونس ، وبدأت في شكل اللقاء القنابل ، والقيام ببعض الاغتيالات الفردية ، ثم استمرت منذ صيف سنة ١٩٥٤ في شكل مجموعات مسلحة أخذت في مهاجمة قوافل الفرنسيين وطوايرهم ، والنزول إلى معارك شبه عسكرية ، إذ لم تكن عسكرية . وزادت قوة هذه المجموعات المسلحة وخاصة في الجنوب . وحالت الأبناء بأنهم يكونون « جيش التحرير التونسي » وينضمون لسياسة جبهة التحرير التونسية . ولكن فرنسا أصرت في نفس الوقت على أنها عناصر من « الفلاجه » ، أي عصابات المناور التي تعمل لحسابها الخاص . وكان لظهور هذه القوة المسلحة الجديدة تأثيرا كبيرا في الرأي العام السياسي التونسي ، وفي وقت ازدادت فيه عمليات التحرير قوة وفي كل العالم .

حقيقة أن مجلس الأمن رفض في خلال عام ١٩٥٢ الاستماع إلى « القضية التونسية » ، ولكن ذلك لم يكن يعني فشل الحركة الوطنية ، بل كان يعني تحول المشكلة من قضية سياسية ، إلى عملية حربية . وكانت فرنسا في ذلك الوقت في مشكلات واضحة مع محمد الخامس سلطان المغرب الأقصى ، وفي حرب معلنة ، وتكبدتها الكثير في الهند الصينية ، ولكنها أصرت على استخدام القوة أمام المجاهدين التونسيين .

وكان عدد رجال التحرير التونسيين لا يزيد في ذلك الوقت كثيرا على ثلاثة آلاف مقاتل أو مجاهد ، ولكنهم تمكنوا من السيطرة على معظم المناطق الجنوبية في الاقليم . وظهر صدى عملياتهم في أوساط العمال والفلاحين ، فانتشرت حركة الاضرابات والاعتصامات ، وأدى ذلك إلى اشتباكات شبه مستمرة ، سالت فيها الدماء وأدت إلى استمرار المعركة بين الوطني والأجنبي .

وحينما استعدت الحكومة الفرنسية لتوجيه ضربتها إلى سلطان المغرب سنة ١٩٥٣ فكرت في ضرورة تغيير المقيم العام في تونس ، وفي محاولة للتمويه على الرأي العام التونسي . فاختارت فرنسا فوازار مقبلا عاما وأصدرت بعض المرسومات التي ذكرت أنها تهدف الإصلاح ، ولكن الرأي العام التونسي لم يوافق عليها . ولقد ازداد تعقد الموقف نتيجة لتكوين المستوطنين الفرنسيين جماعات مسلحة للقيام بعمليات اغتيال للعناصر الوطنية ، وراح ضحيتها فرحات حشاد الزعيم النقابي التونسي الكبير ، قرب مدينة تونس . وظهر في هذه العملية تستر سلطات الأمن الفرنسية على عمليات الازهاب التي يقوم بها المستوطنون . ودفع ذلك بالعناصر الوطنية إلى الاصرار على موقفها ، وزيادة حماسها في عملياتها . وكان عدد من التونسيين قد تمرن على الحرب ، وشارك عدد آخر في حرب فلسطين ، ودخلوا قوات التحرير . ثم ظهر ترابط وتنسيق بعد ذلك بين رجال جيش التحرير التونسي وبين الحزب الحر الدستوري ، وبشكل يساعد على استمرار المعركة في ميادينها السياسية والعسكرية في نفس الوقت .

وعلىنا أن نصل بعد ذلك إلى بداية عام ١٩٥٤ لكي نصل إلى المحاولات الخاصة بتسوية الموقف ، وعلى أساس الاستقلال الداخلي ، وبعد أن أهكت فرنسا في تونس ، وتأزم الموقف أمامها في المغرب الأقصى واضطرت إلى الموافقة على تصفية موقفها في الهند الصينية .

(٢) الاستقلال الداخلي : -

ظهرت بوادر الانهك ، أو الاعتراف بالانهك على فرنسا منذ ربيع سنة ١٩٥٤ . ومهدت فرنسا للتسوية بنقل الحبيب بورقيبة من منفاه في الجزيرة الصغيرة المواجهة للساحل الجنوبي لتونس إلى الأراضى الفرنسية نفسها . وكانت فرنسا قد فتحت على نفسها مشكلات كبيرة في المغرب الأقصى ، في الوقت الذي سجل فيه ثوار الهند الصينية ورجال التحرير فيها انتصارات واضحة ضد القوات الفرنسية هناك ، وأصبح لزاما على فرنسا أن تجمع إمكانياتها . قبل أن يزيد الخرق على الراقع . وتقدم منديز فرانس في نفس خطاب طلب الثقة أمام مجلس الأمة في باريس بوعده لحل المشكلة التونسية على أساس ديمقراطي . وكان منديز فرانس يسير على سياسة بريطانيا حيال مستعمراتها وامكانية تحويلها إلى ممتلكات حرة ، ترتبط بالوطن الأم ، ولكن مع احتفاظها بشخصيتها ، وبحقها في تصريف شئونها في نفس الوقت . وشعر المستوطنون الفرنسيون أن حكومة باريس لن تقف إلى جانبهم ، فاستعدوا بدورهم لعملية التراجع . وكانت هناك حتمية أمام فرنسا لحل مشكلاتها التي تراكت في مستعمراتها حتى تمنع الانهيار المفاجيء . وفي كل الأقاليم . ووافقت فرنسا على الاتفاق مع أحرار الهند الصينية في جنيف في ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ ، واستعدت للاتفاق مع رجال تونس ، في الوقت

الذي زاد فيه تأزم الموقف في المغرب الأقصى ، وهدد رجال الجزائر بالزول بدورهم إلى ميدان العمليات . وقام مندوب فرانس برحلة سريعة ومفاجئة إلى تونس ، وأعلن هناك أن حكومة قد وافقت على مبدأ الحكم الذاتي لتونس ، وعلى أساس أن تتم تجديد العلاقات بين البلدين بمفاوضات تقع بين الطرفين .

وفي ذلك الوقت أعلن الحبيب بورقيبة من منفاه « فرحة » بهذه السياسة ، واستعد للمفاوضة . وكان من الصعب على فرنسا أن تتجاهل الزعماء السياسيين لتونس في مثل هذه المفاوضات ، ولكن الأمر كان صعبا عليهم باخراج الحبيب بورقيبة من المعتقل لكي يجلس على نفس المائدة ويقاوض الوزراء الفرنسيين . فاستقر الرأي على ضرورة تشكيل وفد « رسمي » لتونس في هذه المفاوضات ، واستتبع ذلك تشكيل وزارة تونسية جديدة ، برئاسة أحد المستقلين ، للقيام بهذه العملية . ووقع الاختيار على طاهر بن عمار ، وكان من كبار الملاك الزراعيين ، وعلى أن يشرك معه ثلاثة من الدستوريين ، هم المنجي سليم ومحمد المصمودي ، وجلولي ، لتمثيل الدستوريين في الوزارة ، وفي المفاوضات . ودخلوا الوزارة بهذه الصفة ، وأصبحوا وزراء دولة ، في الوقت الذي كان فيه بقية الوزراء من المحايدين .

ولقد انتهزت الحكومة الفرنسية هذه البداية « الشككية » لطلب تسليم رجال جيش التحرير أسلحتهم للسلطات الرسمية . ولكن هذه الخدعة لم تدخل على التونسيين ، بل اشتدت حركة المقاومة عنفا ، وخاصة مع نهاية فصل الصيف ، والبداية في الخريف ، وإعلان ثورة الجزائر . ومرة جديدة وجدت فرنسا نفسها أمام الأمر الواقع ، وأمام ميدان جديد ، لم تسكن تفكر في إمكانية فتحة أمامها ، وبالطريقة التي فتحت بها . وأصبح على فرنسا

أن تقايل في تونس والجزائر والمغرب الأقصى في نفس الوقت ، أو أن توافق عن التراجع في أحد الميادين للتمكن من مواصلة انعميات في الميدانين الآخرين . وكان وجود الحبيب بورقيبة كمرحب بسياسة المفاوضات مع الفرنسيين وموافقته على برنامج مندير فرانس ، تشجع فرنسا على تصفيه الميدان التونسي ولو مؤقتا ، للتفرغ للميدانين الآخرين . فوضعت الإقامة العامة شروطا جديدة لانتهاء القتال في تونس ، وأصدرت بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية في منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، ضمن سلامة التونسيين بعد تقديم أسلحتهم وذخائرهم للسلطات ، وكان في وسع المجاهد أن يسلمها إلى السلطات الفرنسية أو السلطات التونسية كما يشاء . ووافق على ذلك الحبيب بورقيبة ومجموعته الدستورية .

والواقع أن هذا الموقف من جانب الحبيب بورقيبة كان يعتبر ثقة كبيرة بالفرنسيين ، ويعتبر الغاء للعناصر المحاربة ، قبل أن يتم الساسة عملية الحصول على الاستقلال . وكان من الضروري على ساسة تونس في ذلك الوقت أن يحاولوا الإبقاء على قوات جيش التحرير كوسيلة ضغط على المفاوض الفرنسي ، وللحصول على أكثر ما يمكن الحصول عليه منه ، وكان هذا الموقف أساسا للاختلاف في وجهة النظر بعد ذلك بين الحبيب بورقيبة وبين صالح بن يوسف الذي اعتبر أن هذه العملية إضاعة للجهود ، وحرقا للبطاقات ، دون أية نتيجة إيجابية للبلاد . وسيستمر هذا الخلاف بين القائدين على مر الأيام ، وستأتي الحوادث لكي تدعم وجهة نظر صالح بن يوسف في أنها كانت تضحيه في صالح الفرنسيين أكثر من كونها في صالح التونسيين .

وسقطت حكومه منديز فرانس في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وحاوات العناصر الميمنية الفرنسية الرجوع فيما وعدت به ، خاصة وأن عددا كبيرا من قوات جيش التحرير التونسي ، وخاصة في الشمال ، كانت قد سلمت السلاح وطبقا للأوامر . ولكن إدجار فور الذي خلف منديز فرانس في الحكم خشي من جديد من عودة إكتساح الثورة لتونس ، فقرر الوصول إلى حل وسط مع الحبيب بورقيبة . وكان إدجار فور زعيما يساريا معتدلا ، وكان الحبيب بورقيبة يؤمن بمبدأ الاستقلال على مراحل ، فتمت الصفقة ، وصدر بيان مشترك ، فرنسي تونسي يؤكد نصريح ٣١ يوليو سنة ١٩٥٤ ، ولكنه ينص في نفس الوقت على إحتفاظ فرنسا بالشؤون الخارجية والدفاع الخاصة بتونس .

واستمرت المفاوضات بعد ذلك ، وهي التي انتهت باتفاقيات ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ، وهي الاتفاقيات التي منحت تونس الاستقلال الذاتي ، أو الاستقلال الداخلي .

ولقد نصت هذه الاتفاقيات ، وفي الاتفاقية ، الأساسية على المبادئ العامة الخاصة بالعلاقات الفرنسية التونسية ، وضرورة التعاون بين البلدين في جميع الميادين ، وأكدت إستمرار العمل بالمعاهدات المعقودة بين البلدين ، وثبتت بذلك معاهدة الحماية التي كانت في واقع الأمر أساسا للإدارة الفرنسية المباشرة في تونس . كما أنها نصت في المادة الثانية والخامسة على إستمرار تولي فرنسا لشؤون الدفاع والشؤون الخارجية ، وإحتفظت بالامتيازات للفرنسيين المقيمين في تونس ، في نفس الوقت الذي مدت فيه هذه الامتيازات على التونسيين المقيمين في فرنسا ، رغم وجود تضارب قانوني بين مثل هذه

الامتيازات وعلاقة الحماية التي نص عليها في المادة الثانية . وإذا كانت هذه الاتفاقية قد إُعترفت باللغة العربية لغة رسمية في تونس فإنها قد نصت على أن اللغة الفرنسية لا تعتبر لغة أجنبية في نفس الاقليم . ونصت هذه الاتفاقية على تضامن الطرفين الكامل للدفاع عن أمنها ، وعلى أنه لا يجوز إتخاذ أى تشريع يتعلق بالدفاع أو الأمن الداخلى أو الاحصاء في تونس إلا بموافقة الطرف الآخر . ونصت على تكوين لجنة مشتركة برئاسة القائد العام الفرنسي ، والذي كان في نفس الوقت وزيرا للدفاع التونسي ، لتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصالحها « ومسئولياتها » تجاه العالم الحر . ولاشك أن هذه المواد كانت تتعارض مع مبدأ السيادة القومية لتونس ، وتعمل على بقاء الاقليم داخل نطاق حلف دول شمال الاطلس .

وكان لهذه الاتفاقية ملاحق خاصة بالتحكيم ، وبإشراف فرنسا على المواصلات والموانئ والمناجم ، وعلى تسليم سلطات الأمن إلى الادارة التونسية بعد فترة تتراوح بين عام ونصف وعامين .

ووقع المفاوضون في نفس الوقت على إتفاقيات أخرى ، كانت أربعة . تختص الأولى منها بوضعية المستوطنين الفرنسيين ، وإحتفاظهم بقوانينهم المدنية الفرنسية وتحت إشراف المندوب السامى الفرنسى ، وإستخدامهم لغتهم الأصلية في التعليم ، وعدم تدخل الحكومة التونسية في شئون إقامتهم أو تنقلهم بين تونس وفرنسا . كما نصت على إشراكهم في المجالس البلدية دون التشريعية ، وعلى ألا يصل عددهم إلى النصف . أما الاتفاقية الثانية فكانت تتعلق بالنظام القضائى ، وعلى تبعية التونسيين لقضاء تونس إلا في القضايا السياسية أو المتعلقة بالأمن العام ، أو المتصلة بالفرنسيين فإنها

تنظر أمام القضاء الفرنسي . وكانت الاتفاقية الثالثة هي الاتفاقية الثنائية والتي نصت على بقاء بعثة تعليمية تحت إشراف المندوب السامي ، كما نصت على تدريس اللغة الفرنسية في جميع مراحل الدراسة في المدارس التونسية . وأما الاتفاقية الرابعة فكانت هي الاتفاقية الاقتصادية والمالية ، وجاءت بحجفة بحق التونسيين وبحجفة بحق استقلالهم . إذ أنها قد نصت على إقامة اتحاد إقتصادي كامل بين البلدين ، وعلى بقاء تونس داخل كتلة الفرنك الفرنسي . حقيقة أن فرنسا قد تهمدت بغطاء النقد الفرنسي ، وضمان الدين العام ، وسداد العجز في الميزانية ، ومساعدة تونس في تصريف فائض إنتاجها داخل منطقة الفرنك الفرنسي ، ولكنها حصلت في نفس الوقت على حق الإشراف على إصدار الأوراق المالية في تونس ، والإشراف كذلك على تبادل النقد وتحويله وتصديره . ونصت هذه الاتفاقية على مبدأ الوحدة الجمركية بين البلدين ، وعلى بقاء الجمارك التونسية تحت إدارة موظف فرنسي مدة سبع سنوات ، وملاحظة النظم الجمركية الفرنسية عند كل تعامل تقوم به تونس مع دولة ثالثة . وأخيرا وليس آخرا فإن هذه الاتفاقية قد نصت على حق الفرنسيين وهرتهم في استثمار الأموال والمشاريع في تونس وعلى أساس تعهد الحكومة التونسية بعدم ممارسة أي حق لها حيال هذه الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في بلادها . كما نصت على ضمان بعدم تغيير التشريع الخاص بهذه الشركات ورؤوس أموالها إلا إذا كان ذلك لا بداله بالتشريع الفرنسي نفسه . وتعهدت تونس بعدم التدخل في نظام ملكية الأراضي الزراعية . وأخيرا فإنها قد تعهدت بعدم عقد أي قرض أجنبي ، ما دامت فرنسا قد وافقت على تغطية عجز ميزانيتها .

لقد أصبحت تونس مستقلة ، ولكنه إستقلال داخلي . والمهم هو أن الحبيب بورقيبة نفسه قد إعتبر هذا الاستقلال إحدى مراحل الاستقلال الفعلي ، ولم يقبله إلا على أساس ضرورة تغييره ، معتمدا في ذلك على إستراتيجيته الخاصة ، والتي عرفت باسم الطريقة «البورقيبية» ، والتي تتمثل في مبدأ «خذ وطالب» . ولكنها كانت خطوة تمثل نجاح الحبيب بورقيبة ، ومهدت له الطريق إلى الحكم ، وإلى رئاسة الجمهورية .

(٤) اعلان الجمهورية : -

قدم طاهر بن عمار استقالته للباي بمجرد التوقيع على المعاهدة مع فرنسا ، ولكن الباي طلب منه تشكيل وزارة جديدة للإشراف على عملية الانتخابات . واشتملت هذه الوزارة على خمس وزراء من الدستوريين . وفي ذلك الوقت وصل صالح بن يوسف إلى تونس ، وإستقبله الحبيب بورقيبة نفسه ، والذي أصبح رئيس الحزب الدستوري إستقبالا رائعا . ولكن التنافس بين الرجلين إزداد في الموضوع . وكان لكل منهما شخصيته القوية وسياسته ومبادئه . وكان الحبيب بورقيبة يرغب في إظهار نجاح سياسته ، والتصفيق لطريقة السير على مراحل أمام الجميع . ولسكن صالح بن يوسف دخل المسجد الكبير في تونس وأعلن أن معركة المغرب العربي الكبير هي معركة واحدة ، وضد الاستعمار ، ولا يمكن قبول أي إستقلال داخلي أو جزئي أو إقليمي إلا إذا امتد من آخر حدود المغرب إلى حدود مصر ، وإن هذا الاستقلال يجب أن يكون إستقلا لا سياسيا ، واجتماعيا وإقتصاديا في نفس الوقت . وشعر الحبيب بورقيبة بوجود اتجاه خاص بين رجال الجيش التحرير ، وخاصة في الجنوب ، وبين أولئك الرجال الذين لم يسلموا سلاحهم بعد ، وكان

من السهل عليهم الزود بالأسلحة والتي كانت تسير مع القوافل عبر الصحراء في ذلك الوقت وحتى مدينة الجزائر نفسها . وكان لصالح بن يوسف نجاح خاص بين العناصر التونسية العميقة في عروبته وفي وطنيتها . وكانت قد أثبتت كفاءة واضحة في أثناء توليه أمر الحزب وقت وجود الحبيب بورقيبة في القاهرة ، كما كان قد وصل إلى منصب الوزارة ، وكان هو العامل الذي أجبر الباي وأجبر زملائه الوزراء على تقديم المطالب التونسية واضحة وجريئة إلى الفرنسيين في أوائل سنة ١٩٥٢ . ولذلك فإن الحبيب بورقيبة قد إعتد على العناصر الموالية له شخصيا ، وعلى تلك العناصر التي لم يكن لها صبر على الجهاد والكفاح ، وتلك التي تفضل السياسة الموصول إلى أهدافها ، والتي كانت تتوقع سرعة استلامها لمناصبها ومسئولياتها - اعتمد عليها لكي يبعد صالح بن يوسف عن الحزب ، أي يبعده بالتالي عن القاعدة الشعبية المكافحة التي استند اليها . وعقد الحبيب بورقيبة مؤتمرا وطنيا بسفاقص في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وبدعوى إعادة تنظيم الحزب ، وفي الواقع لإخراج صالح بن يوسف من صفوفه . ونجح الحبيب بورقيبة في السيطرة على الموقف في المؤتمر ، خاصة وأن صالح بن يوسف لم يشارك فيه . ولكن صالح بن يوسف لم يتراجع عن الهجوم ، ونظم اجتماعا في اليوم التالي في مدينة تونس نفسها ، وهاجم فيه سياسة الحبيب بورقيبة « التونسية » والتي تحرم تونس من التضامن مع بقية شعوب المغرب ، والتضامن مع بقية البلاد العربية . واعتمد صالح بن يوسف على للعناصر العربية الاسلامية ، وأدى ذلك الى زيادة التبلور بين السياسيين ، والتبلور بالتالي بين العناصر الموجودة داخل كل معسكر . ولاشك أن خطر صالح بن يوسف ، وهذا الاتجاه

العربي الاسلامي على الحبيب بورقيبة هو الذي سيدفع به بعد ذلك الى زيادة الاصرار على سياسة العلمانية ، سواء أكان ذلك في السياسة أو حتى في التعليم ، ولكي يقضى على العناصر المعارضة ، وبصفتها معركة قيادية قبل أي شيء .

وكان محمد الخامس قد عاد في هذه الفترة الى بلاده ، فطالبت تونس بأن تعامل مثل المعاملة التي وافقت فرنسا عليها حيال المغرب . ومهد ذلك للاتفاق الفرنسي التونسي في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ ، وهو الاتفاق الذي ألغى ارتباطات الحماية ، ونص على الاستقلال . ولذلك فقد كان من الضروري إعادة النظر في اتفاقيات ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ، وعلى أساس الوصول الى استقلال مع الاحتفاظ بالترابط مع فرنسا .

وبعد ست وخمسين عاما من الحماية أصبحت تونس دولة مستقلة . وأصبح على الدولة أن تنظم اداراتها ، وتشرف على تنظيم بلادها . وانتخبت جمعية تأسيسية في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ ، ونجحت فيها قائمة الوحدة الوطنية ، التي كانت برئاسة الحبيب بورقيبة ، وكان معظم أعضائها من الأحرار الدستوريين . وحصلت على هذه القائمة على ٨٠ ٪ من الأصوات . فقدم طاهر بن عمار استقالته وألف بورقيبة الوزارة .

وكانت أول وزارة في تونس المستقلة ، وستقوم بادخال تغيير كبير على مستقبل البلاد . وكان الحبيب بورقيبة قد صرح في شهر يوليو سنة ١٩٥٥ بأن تونس ستظل ملكية دستورية ، ولكن موقفه تغير بمجرد استلام السلطة ، وأصدر مرسوما في ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ وضع به أمراء البيت المالك تحت سلطة القانون العام ، بعد أن كانوا يخضعون لمجلس

البلاط ، ثم أرسل مرسوما جديدا في ٣ أغسطس سنة ١٩٥٩ حرم فيه الباي من التشاور مع رئيس الوزراء ، ، ثم ألغى عيد العرش ، وأخيرا وافق الباي على التوقيع على مراسيم تلغى بعض عمليات التعامل الخاصة ببعض ممتلكات الأسرة المالكة . وأصبح الباي نتيجة لذلك بدون حول أو قوة ، وقلت هيئته مع تلك الطنطنة الكبيرة الذي كان رجال الحزب يقومون بها للحبيب بورقيبة . والواقع أن هذا الشيخ لم يكن يمثل آمالا كبيرة لدولة ناهضة تمكنت من الحصول على الاستقلال . وجاء بعد ذلك اتهام الحبيب بورقيبة للباي بأنه كان على صلات مع العناصر الرجعية ومثري الفوضى في البلاد ، وكان يعنى بذلك رجال صالح بن يوسف ورجال العروبة والجهاد الاسلامي . والمهم هو أن الجمعية التأسيسية قررت عزل الأسرة الحسينية ، واقامة نظام جمهوري ، يحدد شكله فيما بعد ، وإختارت الحبيب بورقيبة كرئيس للدولة في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه بمنصب رئيس الوزراء . ووافقت الجمعية التأسيسية في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٩ على دستور الجمهورية الذي صدر في أول يونيو ، والذي نص على أن تونس دولة مستقلة دينها الاسلام ولغتها العربية ونظامها هو النظام الجمهوري ، وهي تهدف وحدة بلاد المغرب . كما نص على ضرورة اقامة النظام الديمقراطي والاعتراف بسيادة الشعب ، وعلى فصل السلطات . ومهد الحبيب بورقيبة الطريق لانشاء نظام جمهوري رئاسي ، وعلى أساس تجميع السلطات بين يديه ، ويستخدم في ذلك الحزب وسيلة من وسائل السيطرة والحكم .

ولقد تمكن الحبيب بورقيبة بعد ذلك من القيام بعملية «تونس»

الوظائف ، وعمل على تطهير هذه الوظائف من معارضيها . كما تمكن من القيام بمشروعات لتدعيم النظام العلماني في تونس . ولكن الأوضاع الاقتصادية من ناحية وطبيعة القوى المحيطة به في داخل تونس وخارجها هي التي أملت عليه خط السياسة الذي سار به بعد إستقلال تونس ، وفي وقت كانت كل من المغرب الأقصى والجزائر تكافح من أجل استقلالها وتتمام سيادتها .

الفصل السابع والثلاثون

إستقلال المغرب

كانت الطريقة التي سارت عليها فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في معاملتها للمغرب الأقصى تدل من ناحية على الاتجاهات الفرنسية الجديدة فيما يتعلق بممتلكاتها ومحمياتها ، وأدت إلى عكس ما كانت فرنسا ترجوه منها . ولقد استخدمت فرنسا الضغط ، ولكن هذه السياسة ستقابل عازما ونصيبا من جانب العناصر الوطنية والمغربية على ضرورة الحصول على الاستقلال . وإذا كانت فرنسا قد نجحت مرحليا في بعض العمليات ومع استخدام سياسة الضغط والشدة ، فإنها قد فشلت في النهاية ، وبطريقة لم تكن تتوقعها ، إذ أنها دفعت الموقف دفعا ، وساعدت بتشددها على وصول المغرب إلى الاستقلال .

(١) سياسة الضغط الفرنسي : -

كان شعور فرنسا بضعفها هو أكبر دافع لها على محاولة إظهار قوتها أمام المغاربة . وكان كثير من الفرنسيين يعتقدون أن المغربي يحترم القوة وينحضع لها أكثر من احترامه للفهم والفكر . وكانت فرنسا قد نظرت بعين غير راضية إلى مقابلة محمد الخامس مع الرئيس روزفلت، ورأت في هذه المقابلة تعبرا عن استقلال هذا الملك ، وتدعيا لسلطته ونفوذه وبشكل لا توافق عليه . وكانت العلاقات متأزمة على أشدها مع العناصر الوطنية المغربية منذ إعلان وثيقة الاستقلال . وكانت السلطات الفرنسية قد قامت

بعمليات إلقاء القبض على هؤلاء الزعماء حتى تثبت قوتها ونفوذها وتقضى على الحركة الوطنية النامية . ولكن الواقع أن موقف السلطات الفرنسية من محمد الخامس ، ومن العناصر الوطنية الموجودة في البلاد، دفع بالجميع إلى التعاون والتكاتف، وساعد على سرعة نمو الحركة الوطنية وعلى تناسي الخلافات لمواجهة قوة الضغط الخارجية . وأصبح على فرنسا أن تواجه حركة وطنية متزايدة، تصر على الاستقلال ، وتحترم الملك ، في الوقت الذي وقف فيه محمد الخامس وقفات وطنية واضحة أمام قوة الضغط الفرنسي .

حقيقة أن الحكومة الفرنسية قد حاولت في سنة ١٩٤٦ أن تقوم بتهدئة الموقف في المغرب الأقصى، وعلى أساس الوصول إلى تفاهم مع العناصر الوطنية، وقامت هذه الحكومة باختيار إريك لا بون مقبلا عاما لها في المغرب . وبدأت هذه الفترة بالاعلان عن سياسة تهدف الإصلاح وتهدف تهدئة النفوس : وصدرت الأوامر باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، ومن بينهم علال الفاسي . كما استعدت فرنسا للتقدم ببرناميج خاص بالاصلاحات للمغرب . ولكن علال الفاسي انتهز هذه الفرصة وسافر إلى مصر حيث بدأ اتصاله بالجامعة العربية ، وبدأ في تنوير الرأي العام عن حقيقة المشكلة المغربية وطبيعة الاستعمار الفرنسي الموجود هناك . أما عن برنامج الاصلاحات الفرنسي فكان في واقع الامر يهدف إلى الوصول إلى « سيادة مشتركة » مغربية فرنسية، كخطوة أولى لدخول المغرب إلى نطاق «الاتحاد للفرنسي» . وكانت هذه هي نفس السياسة التي حاولت فرنسا تطبيقها في نفس الفترة مع تونس . ولقد اشتمل هذا البرنامج على ضرورة إقامة مجالس بلدية منتخبة في المدن

كمرحلة أولى للوصول إلى الحكم النيابي . ولكنه نص على ضرورة اشتراك المستوطنين الاوربيين في هذه المجالس مع الوطنيين ، وبنفس نسبة عددهم . فظهر أنه كان خطوة إلى الوراء . كما اشتمل من الناحية الاقتصادية على ضرورة إنشاء شركات برؤوس أموال وطنية مع اشتراك الحكومة الفرنسية في تنفيذ المشروعات الاستغلالية ، وخصوصا في عمليات استخراج المعادن وفي شركات النقل والطيران . وإذا كان هذا الجانب يظهر على أنه اشتراك بالنسبة للفرنسيين ، مادامت الدولة الفرنسية هي التي ستشترك وتسيطر على عملية التنمية والاستغلال ، فانه قد ظهر أمام الوطنيين المغاربة على أنه نشاط احتكاري للدولة الفرنسية ولثروات المغرب الوطنية . واشتمل المشروع كذلك على ضرورة العمل على تحسين الأحوال العامة للأهالي ، وذلك بإنشاء قرى جماعية يقوم بفلاحتها المغاربة ، وتمدهم الدولة بالآلات الزراعية الحديثة . ولكن هذا الجزء من المشروع كان يتعارض مع مصالح المستوطنين إذ أنه كان سيوجد أمامهم منافسا قويا في الإنتاج الزراعي ، كما أنه كان سيؤدي إلى حرمانهم من الأيدي العاملة اللازمة لهم والتي كانوا يحاولون الاحتفاظ بها لأنفسهم وبأقل الأجور . أما العناصر الوطنية فانها قد رأت في عملية البدء بتطوير وسائل معيشة الأهالي تأجيدا للمشكلة السياسية ، لمشكلة السيادة ، ولمسألة الاستقلال . ولذلك فانهم قد عارضوه كذلك ، في نفس الوقت الذي عارضه فيه المستوطنون . وإذا كان رجال الصناعة قد أبدوا مثل هذا المشروع ، فانهم قد اضطروا إلى تغيير موقفهم بعد أن ظهر أن الإقامة العامة منتشرة الآلات الزراعية اللازمة من الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من شرائها من فرنسا . وهكذا لم يحظ هذا المشروع الخاص « بالاصلاحيات » بأي تأييد ، ومن أي قطاع . فزعزع ذلك من

مركز اريك لا بون ، الاشتراكي الفرنسي . وجاء تغيير الوزارة في باريس في سنة ١٩٤٧ دليلا على فشل هذه السياسة ، خاصة وأن الوزارة الجديدة كانت من العناصر اليمينية ، وكان وجود جورج بيدو فيها كوزير للخارجية ، ومستول عن العلاقات مع جمايات المغرب ، وهو المتطرف ضد المغاربة والحركات الوطنية ، يبشر بوقوع صدام بين الطرفين .

لقد اختارت الوزارة الجديدة الجنرال الفونس جوان مقبلا عاما لها في المغرب . وكانت ظروف نشأة في الجزائر ، وعلاقاته بالمغاربة ، وصلاته بحكومة فيشي ، وبالنازيين تم بالأمريكيين فيما بعد ، تدل على أنه سيستخدم طريق الشدة مع العناصر الوطنية . وكانت حكومة باريس قد ضاقت بموقف محمد الخامس تجاهها ، وتأييده للحقوق الوطنية . ومع توافق الأحداث التاريخية ، وقلة وجود المصادر ، اتخذت حكومة باريس في ذلك الوقت قرارا بنقل الأمير عبد الكريم الخطابي من منفاه في جزيرة ريونيون ، وإرجاعه إلى فرنسا . ولا يشك أن الحكومة الفرنسية قد هدفت من وراء هذه العملية إرهاب محمد الخامس ، وإجباره على التساهل معها ما دام أسد الريف سيصبح قريبا من بلاده ، ويمكن أن يعتبر من الشخصيات التي تصاح لتولي الحكم . ولكن هذه السياسة لم تعط أية نتائج إيجابية بالنسبة لفرنسا سواء مع الأمير عبد الكريم الخطابي ، أو محمد الخامس ، خاصة وأن فرنسا قد قامت في نفس الوقت بحملة اعتقالات كبيرة ضد الرجال الوطنيين بشكل عام ورجال الاستقلال بشكل خاص . ولقد تمكن الأمير عبد الكريم الخطابي من ترك السفينة التي كانت تقله حين مرورها في قناة السويس ، والتجأ إلى مصر ، وفوت بذلك الفرصة على فرنسا لاستخدامه مخربا للقط ضد محمد الخامس ،

وبدعوى أن ظروفه الصحية هي التي تحتم رجوعه من المنفى . وكانت صدمة كبيرة للعناصر الفرنسية الليبية . وفي القاهرة أخذ الأمير في إنشاء « لجنة تحرير المغرب العربي » وكان مجيئ علال الفاسي إلى القاهرة بسميح بزيادة تكتل العناصر الوطنية داخل هذه اللجنة ، التي أصبحت بمكاتبها الثلاث ، والخاصة بتونس والمغرب والجزائر ، تمثل تصميم رجال المغرب على إنهاء استعمار بلادهم ، وتصميمهم على الوصول إلى الاستقلال . وفي نفس الوقت لم يتراجع محمد الخامس عن موقفه الوطني ، رغم استخدام الضغط عليه . وكان محمد الخامس قد قرر زيارة طنجة ، وبصفتها جزءا من بلاده . وكانت سلطات الحماية تماطل في الموافقة على هذه الزيارة ولكنه صمم عليها . وفي ليلة سفره إلى طنجة قامت حركة اعتقالات واسعة النطاق بين العناصر الوطنية والعمال الموجودين في الدار البيضاء ، وبشكل أدى إلى اصطدامات مسلحة في شوارع هذه المدينة . ولا شك أن الفرنسيين قد دبروا هذه العمليات لمنعهم من السفر إلى طنجة ، إذ أنهم قد أتوا له بأخبارها وهو يستعد للسفر . ولكنه سافر رغم ذلك ، ورغم تغير حالته المعنوية نتيجة لعدم رضائه عن سياسة الضغط الفرنسي على رعاياه الوطنيين المخلصين . ولقد ظهر موقفه واضحا في خطابه في طنجة حين أهدى الفقرة الخاصة بدور فرنسا في نشر الحضارة والمدنية في المغرب ، وحين ذكر أرض بلاده ترتبط بالبلاد العربية الأخرى في الشرق الأوسط بأوتق الروابط ، وأنها ترغب رغبة أكيدة في تعزيز هذه الروابط ، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملا هاما في الشؤون العالمية . وإذا كان الأمير عبد الكريم الخطاطبي يتصل بالجامعة العربية في القاهرة ، فإن محمد الخامس يصر على العربية في أن بلاده عربية . وعلى أنه سيدعم علاقاته بالجامعة التي لا تقبل إلا البلاد العربية

والمستقلة . وكانت لطمه جديدة أصابت الفرنسيين . وإذا كانت سلطات الحماية والاقامة العامة قد واصلت سياسة الضغط على صاحب العرش وعلى العناصر الوطنية ، فانها كانت قد وصلت الى مرحلة ظهر فيها اعتزاز الملك بالعناصر الوطنية في البلاد، وظهر فيها ولاء القادة الوطنيين لصاحب العرش ، وكلهم في مواجهة الاستعمار .

ولقد وقف الجنرال جوان في ذلك الوقت يشرح أن الحضارة المغربية لها صفات مميزة عن بقية صفات الحضارة العربية ، وأن المغرب الاقصى يحكم تضاريسه ، وبحكم استراتيجيته ، وواجهته الكبيرة المطلّة على المحيط الاطلس ، له صفات غربية تربطه باوربا وبالعرب ، أكثر مما تربطه ببقية العرب وبالشرق . ولكن المغاربة لم يكونوا في حاجة إلى شرحه لكي يفهموا منه حقيقة شعورهم وطبيعة شخصيتهم .

وتقدم الجنرال جوان بعد ذلك بمشروع للاصلاح ويتعلق بالادارة المغربية ، وكان ينص على ضرورة زيادة عدد الوزارات في المغرب ، ولكنه كان يهدد بأن تصبح الوزارة فرنسية مغربية ، ما دام رؤساء المصالح الفرنسيين الموجودين في المغرب سيشترون فيها . كما اشتمل على مشروع يتعلق بالمجالس البلدية والقروية ، ولكنه نص على أن عدد المقاعد ستكون فيها مقسومة على اثنين : قسم للمغاربة ، وقسم يساوية للمستوطنين الفرنسيين . أما مجلس الشورى فانه كان يشتمل على قسم للفرنسيين أعضاء الغرف التجارية والصناعية ، وقسم ثان للفرنسيين المستوطنين ومن أصحاب المهن الحرة ، وقسم ثالث للمغاربة ، ويكون بالتعيين . وجاء الجنرال جوان لكي يحاول إدخال بعض التعديل ويقسمه إلى قسمين : قسم فرنسي

بالانتخاب المباشر ، وقسم مغربي بالانتخاب على درجتين وكذلك اشتملت هذه المشروعات على ادخال النظام اللامر كزى فى الحكم ، ولكن على أساس اضعاف سلطة السلطان على الباشاوات والقياد . أما إذا كان هناك تفكير فى تغيير نظام الحماية من أساسه ، فان الجنرال جوان كان يرحب بالفكرة ، ولكن على أساس دخول المغرب « الاتحاد الفرنسى » أى على نفس المستوى مع السنغال وجابون والكنغو الفرنسى !! ولا شك أن مشروعات الجنرال جوان كانت تهدف كذلك الوصول الى « السيادة المشتركة » ، وإن كانت مغلفة بغلاف يختلف قليلا عن ذلك الذى غلفت به مشروعات اريك لا بون . ولقد قام الجنرال جوان بتقديم هذه المشروعات فى نفس الوقت الذى واصل فيه استخدام سياسة الضغط على العناصر الوطنية ، وعلى صاحب البلاد . وأدى ذلك إلى الاصطدام مع محمد الخامس ومع العناصر الوطنية .

(٢) الاصطدام بصاحب العرش :

قام الجنرال جوان بتقديم مراسيم خاصة بطريقة الاصلاح التى يرغب فيها إلى محمد الخامس للتوقيع عليها ، ولكن الملك رفض القيام بذلك ، فادعى المقيم العام الفرنسى أنه يعرقل تطوير بلاده ، ووصولها إلى النظم الديموقراطية . وقام الجنرال جوان بعد ذلك بمحاولة لاستخدام رجال الطرق الصوفية ضد محمد الخامس ، وكان فى وسع فرنسا أن تعتمد فى هذه العملية على سى محمد الكتانى ، ولكن نجاح هذه العملية كان ضربا من المحال ، وخاصة بعد تطور الآراء فى المغرب ، ووضوح الرؤيا أمام العناصر الوطنية . وشعرت فرنسا بأن هناك معارضة قوية ، حتى داخل نطاق المجلس الاستشارى ، والذى كان الاعضاء المغاربة فيه من المعينين . فقامت حكومة باريس بمحاولة

للفصل بين محمد الخامس ، وبين العناصر الوطنية في البلاد ، وذلك عن طريق دعوة الملك الى زيارة لباريس ، وفي وقت تأزمت فيه العلاقات بين الوطنيين وبين الفرنسيين . ولكن محمد الخامس لم يتراجع ، وسافر إلى باريس ، وقدم هناك مطالب بلاده واضحة ، وفي مذكرتين ، في شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وطالب فيها باطلاق الحريات العامة ، وتغيير طبيعة العلاقات مع فرنسا ، أى تغيير نظام الحماية . وكانت هذه صدمة جديدة للنفوذ الفرنسى في البلاد . وإذا كانت سلطات الحماية قد أصرت على ضرورة توقيعه على المراسيم الخاصة بالاصلاحيات ، فان الملك قد أحالها إلى لجان خاصة لدراستها . وفي نفس الوقت بدأت معارضة العناصر المغربية داخل مجلس العورى تأخذ شكلا واضحا ضد النفوذ الفرنسى ، ووصل الحال إلى فضح نيات الاستعمار الفرنسى في البلاد ، وفي جلسة كان يرأسها الجنرال جوان بنفسه ، واستمر بعد ذلك في شكل احتجاج من جانب الجنرال ، وإلى انسحاب العناصر الوطنية من الجلسة ومن المجلس .

ولكن الجنرال جوان ذهب بعد ذلك الى القصر وطلب الى محمد الخامس أن يصدر بيانا يستنكر فيه أعمال رجال حزب الاستقلال ويصف رجاله بمخالفة الدين ؟ ولكن الملك كان فوق الاحزاب ، وفوق رجال الاحزاب ، ولم يكن يوافق على تنفيذ مثل هذه التوجيهات . وذكر المقيم العام أنه من سلطة القضاء وحده اداة رجال الاحزاب ، إن كانوا قد ارتكبوا ما يعاقب عليه القانون . ولكن الجنرال قدم انذاراً للملك بادانة الاستقلال والافلاستقالة من العرش . وذكر أنه سيقوم بنفسه بعزله . وأعطى للملك مهلة ، إذ أن كان سيترك المغرب في زيارة إلى الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى الملك أن يستغلها في التفكير فيما طلب إليه تنفيذه . وبعد عودة الجنرال

كان محمد الخامس لا يزال مصمما على موقفه . فلعب الجنرال بطاقة جديدة ، وهي استغلال القائد سي التهامي الجلاوي ، باشا مراکش ، لتهديد الملك . واضطر محمد الخامس الى الكتابة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مستنكرا استخدام هذه السياسة في بلاده ، وضد رعاياه وضد شخصه . ولكن رئيس الجمهورية الفرنسية ادعى حياده في مثل هذه المسائل التي تخص الوزارة . فاضطر محمد الخامس إلى أن يوقع على الاستنكار المطلوب ، وإن كان قد رفض تحديد اسم حزب الاستقلال فيه ، وكان في وسع رئيس الوزراء أن يقوم باكمال هذا التفسير اللازم للفرنسيين .

لقد ثبت أن هناك صدام لاحالة بين سلطات الإقامة وبين صاحب العرش ، وخاصة حينما أخذ القائد الجلاوي في التحدث عن محمد الخامس ، وفي التهديد بالزحف من مراکش إلى الرباط على رأس رجاله . وكانت الجامعة العربية تعرف حقيقة الموقف في المغرب ، وصممت على عدم ترك محمد الخامس بمفرده في هذه المعركة ضد الاستعمار . واشتعل الرأي العام في كل العالم العربي ، وعرضت المشكلة المغربية على الأمم المتحدة ، ولأول مرة سنة ١٩٥١ . وإذا كانت الإقامة العامة قد واصلت سياسة الكبت في المغرب وواصلت القاء القبض على الوطنيين ، فإن التصريحات التي ادلى بها بعض القياد والباشاوات في المغرب ، عن ضغط الجلاوي والإقامة العامة الفرنسية عليهم ، لكي يعلنوا أنهم ضد السلطان ، قد عملت على فضح الجنرال جوان ، وبشكل اجبر الحكومة الفرنسية على تغييره ، وعلى تعيين الجنرال جيوم بدلا منه في المغرب . ولكن تغيير الرجل لم يكن يعني أبدا تغيير السياسة ، خاصة وأن جيوم كان من أعوان جوان المخلصين ، وكان الاصطدام قد بلغ مرحلة يصعب فيها التراجع ، وعلى الطرفين .

وتكاملات الأحداث في المغرب الكبير مع بعضها ، ومع أحداث الشرق الأدنى . وجاءت الأنباء من القاهرة بسيطرة الضباط الأحرار على الحكم ، وبتصميم المصريين على التخلص من الاستعمار . ولاشك أن ذلك كان تدعيا للحركة الوطنية التحررية في كل مكان . ثم جاءت حادثة إغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد قرب تونس ، وبشكل يوجه التهمة بصراحة إلى عناصر المستوطنين الفرنسيين في شمال إفريقيا ، وإلى السلطات الفرنسية الموجودة في بلاد المغرب الكبير . وخرجت المظاهرات في مدينة الدار البيضاء ، ووقفت قوات الأمن الفرنسية تجاه العمال المغاربة موقف الحرب ، بل قامت بعمليات إنتقام ، وأدى الأمر إلى مذبحه في هذه المدينة . لقد تبلور الموقف بشكل واضح بين الوطني والمستعمر ، وفي وقت ظهر فيه الاصطدام بين سلطات الحماية وبين صاحب العرش .

وإذا كان بعض المفكرين الفرنسيين قد حاولوا في هذه الفترة الاستناد إلى العوامل الانسانية ، والنواحي الدينية ، لكي يقربوا بين المغاربة ، وبصفتهم من المسلمين المؤمنين ، وبين الفرنسيين وبصفتهم مسيحيين يؤمنون بالحب والسلام ، فلاشك أن هذه الحركة قد إفتقرت إلى عوامل النجاح ، وخاصة في وقت ظهر فيه الاصطدام بين الطرفين ، ونتيجة لتضارب المصالح بين من يرغبون في الاحتفاظ بالوضع القائم ، وبين من يرغبون في التغيير ، منها كفهم الأمر . وجاءت وزارة جوزيف لانييل إلى الحكم في باريس ، وهي وزارة يمينية ، وكانت لا توافق على التراجع أمام الحركة الوطنية في المغرب ، إذ أن ذلك سيظهرها بمظهر الضعف ، وخاصة في وقت إستمرت فيه عمليات المقاومة في تونس . إذا فمن اللازم إستخدام الشدة ، وإلى أقصى درجة ممكنة .

وقررت السلطات الفرنسية في المغرب ضرورة القيام بعمل يذهل الرأي العام ويرهبه في نفس الوقت ، وهو التخلص من محمد الخامس ، وإبعاده عن بلاده . ووافقت حكومة باريس على الخطة .

وإعتمدت فرنسا من جديد على سي التهامي الجلاوي ، وكان من رجالها المعروفين ، وكان له نشاط يرتبط ببعض الشخصيات الفرنسية ، وخاصة في توزيع بعض المواد التموينية في منطقته ، وإشرافه على الدعارة والرقيق الأبيض هناك . وكانت مصالحه مرتبطة تماما بمصالح الاستغلال الفرنسية ، خاصة وأنه كان يتقاضى مائة فرنك عن الرأس الواحدة في الليلة الواحدة ، ويشرف على عملية هذه التجارة وتوزيع عناصرها بين خيام القبائل . كما كان تفوذه وسلطته يرتبطان بالبقاء الفرنسي بعد أن عمل مع الفرنسيين أربعين عاما .

حقيقة أنه كان من الصعب على الفرنسيين أن يتخلصوا من محمد الخامس ، خاصة وأنه كان يمثل السلطين الزمنية والدينية في نفس الوقت : كان هو السلطان في نفس الوقت الذي كان أميرا للمؤمنين . وكان من الصعب على الفرنسيين إنتراع السلطة الزمنية منه مادام يحتفظ بالسلطة الدينية . ولذلك فإن سي الجلاوي قد بدأ في مهاجمته في ناحية سلطة الدينية وأخذ في جمع العرائض من عدد من الباشوات والقياد ، وخاصة في الجنوب ، تطالب بأمير مؤمنين جديد غير محمد الخامس . وأتم جمع ٢٥٠ وثيقة وإن كان عددا من القياد والباشوات قد رفض التوقيع ، وفضح وجود مثل هذه الحركة ، وخاصة في الرباط والدار البيضاء وفاس وصغرو . واتهم الجلاوي سيده محمد الخامس بأنه قد أصبح سلطان حزب الاستقلال ،

ولم يعد سلطانا للمغرب . وإستند الجلاوى إلى هذه الوثائق لكى توافق حكومة باريس على إختيار المغاربة لأمير مؤمنين جديد . وكان الجلاوى قد اتفق سلفا على الشخصية الجديدة ، وهى محمد بن عركة ، الذى كان من أعمام محمد الخامس ، وكان متقدما فى السن بدرجة لا تسمح له بكثير من الحركة ، أو حتى بالتفكير . وجاءت الأنباء بأن الباشاوات والقياد قد بايعوا ابن عركة أميرا للمؤمنين . وصحب ذلك تحرك بعض فرسان الأطلس الأعلى ، وبعض رجال القبائل من مرا كش صوب الرباط . وإدعت سلطات الإقامة أن حياة محمد الخامس ونظام الحكم فى المغرب قد أصبح مهددا ، فجاءت بقواتها الفرنسية لمحاصرة القصر . وهنا والقصر محاصر أجبر محمد الخامس على ترك بلاده ، وحملته طائرة فرنسية إلى جزيرة كورسيكا تمهيدا لنقله إلى جزيرة مدغشقر فى المحيط الهندى . وأعلن المقيم العام الفرنسى خلعه ، فى الوقت الذى أعلن فيه الجلاوى أن رأى العام ، وشيوخ البلاد وحكامها ، قد إختاروا بن عرفة سلطانا عليهم . وكانت ضربة كبيرة ، وأكبر من أن تحتملها الحركة الوطنية ، سواء فى المغرب أو فى المشرق .

لقد ارتفع صوت علال الفاسى من محطة إذاعة صوت العرب من القاهرة يفضح هذه العملية ويعلن ولاء كل العناصر الوطنية لمحمد الخامس . وسرى نفس التيار فى أنحاء بقية العالم العربى الاسلامى ، ووقفت الحكومات العربية مصممة على الدفاع عن حق المغرب الذى أصبح يتمثل فى عودة محمد الخامس واستقلال بلاده .

حقيقة أن المغرب قد عاش فترة بضعة أشهر فى دهشة تامة ، ولم تزودنا

الأنباء بقيام حركات عنف يقوم بها الوطنيون . ولكنه كان الهدوء الذي يسبق للعاصفة . وبدأ ابن عرفه حكمه بالتنازل عن سلطته التنفيذية لمجلس الوزراء ، والتنازل عن سلطته التشريعية لمجلس معين نصفه من الفرنسيين ونصفه من المغاربة المعينين ، كما تنازل عن حقه حتى في الاعتراض على ما يتخذه هذا المجلس من قرارات تشريعية . ولم يمض أسبوعين على توليته السلطة حتى وقع على المرسومات التي قدمتها الإقامة له ، والخاصة بإنشاء المجالس البلدية والمجالس القروية . والظاهر أن الفرنسيين كانوا يوافقون عليه نتيجة لتقدم سنه ، ونتيجة لعدم رغبته في بحث أي مشكلة ، أو حتى الاشتراك في أي قرار بشأنها . واعتقد الفرنسيون إنهم سيصلون عن طريقه إلى تطبيق مبدأ السيادة المزدوجة ، ولكن الأمر اختلف عن ذلك ، إذ سرعان ما استجمع المغرب قواه ، وأعد للامر عدته ، فكات المقاومة المسلحة ، ثم ظهر جيش التحرير .

(٣) رجال المقاومة والتحرير :-

إن الطريقة التي سارت عليها السياسة الفرنسية في المغرب جعلت من صاحب العرش رمزا للكفاح ضد الاستعمار، ورمزا للاستقلال. وسيؤثر ذلك على نمو الأوضاع الجديدة في المغرب، وبشكل يدعم من نفوذ القصر ، وفي كل ميدان .

ولقد بدأت المقاومة في المغرب في شكل عمليات مسلحة ، وإن كانت فردية ، واشتملت على اللقاء القنابل اليدوية وإطلاق الرصاص على الخونة والمتعاونين مع الفرنسيين . وقام بهذه العمليات عناصر مع الفدائيين الذين كانوا على ضلة وثيقة بجذب الاستقلال . وكانت هذه العمليات تمثل المرحلة

الأولى في كفاح المغرب المسلح ضد الاستعمار الفرنسي . ويمكننا أن نذكر من بين الشهداء الذين قاموا بدورهم في هذه العمليات الشهيد الزرقطوني والشهيد علال بن عبد الله ، الذي لم يتراجع عن القاء قنبلة على موكب ابن عرفة عند خروجه من القصر لتأدية فريضه الجمعة في المسجد المواجه للقصر . وتمت العملية بمنتهى السرعة ، وأمام دهشة الحرس السلطاني الأسود ، ودهشة الحرس الخاص للسلطان ، وهم من الضباط الفرنسيين . وكانت هذه العملية أكبر تحدى يمكن تصوره لسياسة فرنسا الاستعمارية في بلد قرر أهله أن يعيشوا في حرية . ولا تزال تفاصيل هذه الحركة ، وطريقة تنظيمها ، مجهولة حتى الآن ، إلا فيما يتعلق ببعض الروايات الشخصية التي تذكر في المحادثات ، ولم تنشر بعد . وكانت الدار البيضاء كركز للعالم والطبقات الكادحة الوطنية من المراكز الهامة في هذه العمليات . وتثالت الأحداث ، وأخذت السلطات الفرنسية في إستخدام الشدة ضد كل الوطنيين . ولكن الظاهر أن تنظيم هذه المقاومة كان أقوى وأعمق من أن يصل إليه الفرنسيين . ونعرف أن الدكتور الخطيب كان يخرج في سيارة الاسعاف ، وبفصته جراحا معروفا ، ويدخل إلى أماكن وقوع الحوادث ، ولا تقاذ المصابين ، وكان في نفس الوقت أحد كبار قادة المقاومة في المغرب ، والمشرف على المقاومة في الدار البيضاء ، وسيصبح بعد قليل قائد جيش التحرير المغربي . وكم من رجال خدموا معه ، وأدوا واجبهم ، وباعصاب هادئه ، وانتصروا أو استشهدوا في سبيل بلادهم .

وسرعان ما انتشرت الحركة في البادية ، وأخذ المغاربة في احراق مزارع المستوطنين الفرنسيين ومساكنهم . واشتدت هذه العمليات في

أوقات نفوج المحاصيل، وكانوا يدفعون بأحد الأرناب، التي ربط بأحد أرجلها قطعة من النسيج المبللة بالبنترول والمشتعلة، داخل المزارع، ومع ذعر الحيوان الصغير وفراره من مكان لآخر تنتشر النيران وتلتهم المحصول، ودون أن يتمكن الفرنسيون من العثور على رجال المقاومة. ولقد زادت حركة خروج الفرنسيين في ذلك الوقت من المغرب وعودتهم إلى فرنسا بشكل أقلق الحكومة الفرنسية نفسها، وهدد الطريق أمامها للتراجع.

حقيقة أن وزارة منديز فرانس كانت تخشى من أن تطبق في المغرب نفس السياسة التي كانت قد طبقتها في تونس، حتى لا تعرض نفسها لهجمات العناصر اليمينية، واتهامهم إياها بتصفية الامبراطورية، كما أنها كانت لا تجرؤ على مواجهة المشكلة، ما دامت قد بدت وكأنها تستند إلى وثائق بعض القياد والباشاوات، وإلى قطاع من الرأي العام المغربي في ذلك الوقت. ولكن تطور الأحداث في تونس ونشوب الثورة في الجزائر في فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤، ومجيء ادجار فور إلى الحكم أجبر هذا الأخير على اتخاذ سياسة جديدة في المغرب خاصة وأن انتشار الثورة في الجزائر كان يتطلب من فرنسا مجهود كبير.

وكانت عناصر المستعمرين المتطرفة قد أخذت في ذلك الوقت في القيام بعمليات ارهابية ضد الأهالي، وقامت بإنشاء بعض المنظمات الارهابية لوضع فرنسا أمام الأمر الواقع. وفشلت هذه العمليات في إرهاب الوطنيين، بل زادتهم تصميمًا على العمل في المقاومة. وخشيت حكومة باريس من أن يؤدي ضغط المستوطنين الفرنسيين عليها إلى تحميلها الكثير، وفي وقت انتشرت فيه الثورة الجزائرية. ولذلك فإنها عينت جرائنقال مقبا عاما

في المغرب بدلا من الجزال جيوم . وثبت أمام هذا المقيم العام الجديد أن العناصر الوطنية كلها تطالب بعودة محمد الخامس ، وتطالب بالاستقلال ، وأنه من المحال استمرار فرنسا على سياستها السابقة ، حتى ولو كان المستوطنين يرغبون في الاستمرار فيها . واضطر جرانفال إلى اتخاذ إجراءات معينة ضد العناصر المتطرفة من المستوطنين ، ونصح حكومة باريس بالعمل على إعادة محمد الخامس إلى بلاده .

وإذا كانت حكومة باريس قد تباطأت في اتخاذ الاجراءات ، فان تطور الأحداث في المغرب في ذلك الوقت قد اجبرها على التراجع . إذ سرعان ما أخذت قبائل زيات وزمور في الأطلس المتوسط في مهاجمة المواقع العسكرية الفرنسية ، وهاجمتها بأسلحة وبنادق حديثة ، وبطريقة وتكتيك حربي حديث . ويذكر جرانفال في مذكراته عن مهمته في المغرب كيف أن الوطنيين كانوا يصرخون في وجهة بحياة بن يوسف ، وكيف أن قائد القوات الفرنسية في المغرب قد أعلن له هجوم قبائل الأطلس المتوسط على خنيفره قائلا : « إنها الحرب ... »

وكانت أخشي ما تخشاه فرنسا في ذلك الوقت هو وجود تنسيق بين عمليات رجال القبائل في المغرب وعمليات الثورة المسلحة في الجزائر ، خاصة وأن الوطنيين كانوا يتحدثون عن وجود جيش تحرير مغربي ، في الوقت الذي كانت القوات الفرنسية في الجزائر تقامى من جيش التحرير الجزائري ، وكان جيش التحرير التونسي لا يزال يقلق الفرنسيين في المنطقة الجنوبية من إقليمهم . وكان التوافق بين العمليات في كل إقليم المغرب الكبير ، مع استخدام الأسلحة الحديثة وتكتيك حربي له قيمته يجبر فرنسا على التفكير

في الموضوع ، خاصة وأن اذاعات صوت العرب من القاهرة كانت تنحاطب الوطنيين ورجال التحرير في كل مكان . وخشيت فرنسا أخيراً من أن تكون هذه الأسلحة الموجودة في أيدي رجال جيش التحرير قد وصلت من مصر ومن رجال الثورة في القاهرة . وأخيراً فقد كان عليها أن تقلل من اتساع خطوط عملياتها خاصة وأن بقاءها في الجزائر كان أكثر قيمة من بقاءها في كل من تونس والمغرب ، كما أن أمل الفرنسيين في التغلب على الثورة الجزائرية كان يسمح لهم بالتفكير في إمكانية العودة بعد ذلك إلى كل من تونس والمغرب والتفريس في الاقليمين . وعلى هذا الأساس وافقت الحكومة الفرنسية على عملية التراجع في المغرب الأقصى ، بعد أن سيطرت قوات جيش التحرير المغربي على الأقاليم الشمالية والوسطى من البلاد ، وانفض كثير من رجال القبائل من حول التهامي الجلاوي ، وعجزت فرنسا عن مواجهة الموقف .

(٤) عودة الملك والاستقلال :-

وكان تراجع فرنسا في المغرب يتمثل قبل كل شيء في عودة محمد الخامس إلى بلاده ، وإن كانت فرنسا ستحاول وضع ضمانات الأمن اللازمة لكي تمنع من تهديد المغرب بعد عودة محمد الخامس إليه لسلطتها وتقوذاها في شمال إفريقيا . وبدأت العملية بتصريحات جرانفال ، ثم بتصريحات من سي التهامي الجلاوي أعلن فيها مشاركته للمغاربة في المطالبة بعودة محمد بن يوسف إلى عرش بلاده . وكان هذا انتصاراً كبيراً للملك وانتصاراً للحركة الوطنية هناك .

وجاءت فرنسا بمحمد بن يوسف إلى نيس ، وذلك للتفاهم في معه أمر

عودته للبلاد . ولكن الوفود المغربية تزايدت على مقره ، وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه موافقة ابن عرفة على الانسحاب من الرباط إلى طنجة . وسافر محمد الخامس إلى باريس ، واحسنت الحكومة الفرنسية استقبالة . وتشكل مجلس وصاية على العرش من أربعة أعضاء . كان من بينهم سي مبارك البكاي ، باشا صفرو ، والكولونيل السابق في القوات الفرنسية ، والذي كان قد رفض التوقيع على وثيقة عزل محمد الخامس .

وبدأت المحادثات في سان كلو ، في الوقت الذي أقام فيه محمد بن يوسف في فندق هنري الرابع في سان جرمان . والواقع أن محمد الخامس لم يصر كثيرا على التفصيلات ، إذ أنه كان يعلم ، وخاصة بعد مداولاته مع الجنرال كاترو قبل مجيئه من مدغشقر ، أن فرنسا تحاول الاحتفاظ بماء وجهها . وشارك في هذه المفاوضات عدد من الساسة المغاربة . ومن المستقلين ومن رجال الاستقلال . وانتهى الأمر بإصدار تصريح لاسيل سان كلو في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، والذي وافق فيه محمد الخامس على قرارات مجلس الوزراء الفرنسي الصادرة في اليوم السابق ، والتي تخلص في منح مجلس الوصاية كامل السلطة لإدارة شؤون الامبراطورية الشريفة ، وفي تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في البلاد ، وينص على استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة ، مرتبطة في تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل ، أي ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل - L'indépendance dans l'inter-dependence . وأخيرا النص على إقامة ملكية دستورية حسب رغبة محمد الخامس نفسه . وكان استقبال محمد الخامس في بلاده استقبالا شعبيا منقطع النظير ، بل كان عاملا فعالا في تطور الأوضاع والعلاقات بين

القوى الموجودة في المغرب في ذلك الوقت . وكان رجال جيش التحرير المغربي قد ظهوروا كقوات مغربية وطنية في هذه الاحتفالات .

ولكن جيش التحرير المغربي ظل يسيطر على مناطق بأكملها من البلاد ، وكان بذلك وسيلة ضغط وطنية هامة على الفرنسيين ، واجبرتهم على الاعتراف بانتهاء نظام الحماية ، وبالاعتراف باستقلال المغرب ، ودون هذا التكامل غير الواضح مع فرنسا .

ولكن عملية بناء الدولة المغربية الحديثة كانت تلقى عليها بمسؤوليات جديدة ، وخاصة في ذلك الوقت الذي لم تكن العلاقات الفرنسية المغربية قد استقرت فيه بعد . وكان استمرار الثورة في الجزائر يعتبر تهديدا واضحا للنفوذ الفرنسي . وكان أي تعاون ممكن بين جيش التحرير المغربي ، وجيش التحرير الجزائري يهدد بالاساءة إلى العلاقات بين البلدين من جديد . وكان المغرب يحتاج إلى إنشاء قواته « الملكية » الحديثة حتى يدافع عن التراب المغربي . فتم الاتفاق مع فرنسا على تحويل المجندين المغاربة في القوات الاستعمارية الفرنسية إلى كتائب خاصة ، تعتبر نواة لإنشاء الجيش المغربي . وفي نفس الوقت طلبت الحكومة المغربية ، وهي التي تألفت برئاسة سي مبارك البكاي ، إلى رجال جيش التحرير المغربي تسليم أسلحتهم والانضمام إلى القوات الملكية المغربية ، في حالة ثوب صلاحيتهم الطيبة . حقيقة أن الثورة الجزائرية كانت في ذلك الوقت في حاجة إلى تأييد ، وإلى تأييد عسكري من الاقاليم المغربية الشقيقة ، ولكن بقاء جيش التحرير المغربي بعيدا عن سيطرة حكومة الرباط لم يكن أمرا مقبولا في الملكية المغربية في ذلك الوقت ، إذ أنه كان يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة الداخلية . وكان هناك جيش تحرير جديد قد انشأ في ذلك الوقت في المنطقة الجنوبية من المغرب ، والشالية من موريتانيا ، وبقيادة

حرمة بابانا ، الذى كان نائبا عن موريتانيا فى البرلمان الفرنسى ، ثم ترك
ملابسه التقليدية العربية فى مكان ما بباريس ، لى يظهر فى اليوم التالى فى
القاهرة ، ويظهر بعد وقت قليل فى وادى درعة على رأس رجال الرقيات ،
وبصفته قائد جيش تحرير موريتانيا . والمهم هو أن عملية تصفية جيوش التحرير
فى المغرب ، أو تحويلها إلى قوات ملكية ، كانت ضرورية لتدعيم
جهاز الدولة الجديدة والمستقلة ، ولكنها لم تكن فى صالح الثورة
الجزائرية .

لقد أصبح المغرب دولة مستقلة ذات سيادة ، وأصبح عليه أن يصفى
مشكلاته مع الدولة صاحبة الحماية القديمة ، ويتعامل مع الدول الشقيقة
والمكافحة من أجل استقلالها . وكانت مرحلة جديدة فى تاريخ البلاد .

خاتمة الباب

تمكنت بهذا الشكل كل من ليبيا-ا وتونس والمغرب من الوصول إلى الاستقلال ، وسارت كلها على سياسة التحرير للوصول إلى أهدافها .

ولكن علينا أن نلاحظ أن عملية تحرير ليبيا قد ارتبطت بنفوذ وإمكانيات دولة أوربية معينة، هي بريطانيا في وقت الحرب العالمية الثانية ، وبتضارب المصالح بينها وبين إيطاليا، وأن هذه العملية قد سارت برئاسة أحد الأمراء الذي تمكن برجاله من تقديم خدمات واضحة لبريطانيا في مدة الحرب ، وأنها قد انتهت، وبتأييد الدول العربية المستقلة، بمحصول ليبيا على استقلالها، وإن كان ذلك في شكل مملكة متحدة تتكون من ثلاث أقاليم يرتبطون سويًا بالتاج السنوسي .

أما بالنسبة لتونس فإن العملية قد جاءت نتيجة لفشل إمكانيات التفاهم مع الفرنسيين ، وتولى القيادة الحزب الحر الدستوري الجديد . وأخذت العملية شكلها الواضح مع تكوين جيش التحرير التونسي في الجنوب . وجاءت الصعوبات التي واجهت فرنسا في الهند الصينية وفي المغرب ثم إعلان الثورة الجزائرية عواملاً مساعدة لانتصار الوطنيين في هذا المعسكر أمام المستعمرين . ولكننا نلاحظ أن تونس قد اعتمدت على جيش تحرير وطني لها، في نفس الوقت الذي اعتمدت على سياسة الحزب الحر الدستوري . وقد استمرت هذه العملية مع انشقاق بين العناصر « السياسية » والتي كان يمثلها

الحبيب بورقيبة ، وعناصر التحرير ، والتي كان يمثلها صالح بن يوسف .
وانتهت بسيطرة السياسيين على العسكريين . كما أن هذه العملية قد أدت
إلى سيطرة الحزب الحر الدستوري على تونس ، وتغيير النظام الملكي
بنظام جمهوري رئاسي . ولم تتمكن هذه الجمهورية من مواصلة تعاونها
مع الثورة الجزائرية المجاورة لها ، رغم أن الجزائريين كانوا جمهوريين
كذلك .

وأما بالنسبة للمغرب فإن عملية الاستقلال قد بدأت في شكل أزمة ،
ونتيجة للضغط الفرنسي على العناصر الوطنية ، واستمرت في شكل صدام
مع الملك مما أدى إلى تأييد الرأي العام للمعسكر الوطني ، وعرض القضية
على الأمم المتحدة ، وما تلى ذلك من ظهور المقاومة وإنشاء جيش التحرير .
ولقد كان رجوع محمد الخامس إلى بلاده يعتبر نصرا واضحا للمغرب . إلا أن
مسئوليات الحكومة الجديدة أجبرتها على تصفية جيش التحرير الوطني
المغربي ، وفي وقت احتاجت فيه الثورة الجزائرية إلى تأييد خارجي . وأدى
كل ذلك إلى زيادة نمو سلطة القصر في المغرب ، وفي الوقت الذي زاد فيه
تبلور الاتجاه الجمهوري في كل من تونس والجزائر .

وإذا كانت الثورة الجزائرية قد اعتمدت كذلك على توجيهات لجنة المغرب
العربي في القاهرة وعلى إنشاء جيش التحرير الجزائري ، إلا أنها كانت
الثورة الوحيدة التي عملت على تنفيذ برنامجها حتى النهاية ، وهو البرنامج الذي
كان يمثل في ضرورة تحرير الأقليم من الناحية العسكرية والسياسية ، ومد
يد المعونة للأقاليم المغربية المجاورة ، والتي لا تزال تكافح ضد الاستعمار ،
وذلك تمهيدا لتحرير كل بلاد المغرب الكبير من الناحية السياسية ، وهي

المرحلة الأولى واللازمة لتحرير المغاربة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .
وكانت الجزائر بشورتها العارمة ، وبانصرافها في ثورة شعبية لمدة سبع
سنوات ، وبتفجياتها الكبيرة التي بلغت المليون ونصف مليون شهيد ،
وبالمحققات التي وصلت إليها ، تحتاج إلى معالجة موضوعها وبمفرده ،
رغم أنها قد عملت كذلك بجيوش تحرير مثل الاقاليم المغربية
المجاورة لها .

البَابُ الْخَامِسُ

مادة الجزائية

لقد كانت مفاجأة للجميع أن يعلن في فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن
الجزائر قد أعلنت الثورة وصممت على تحرير بلادها من الحكم الفرنسي .

كانت فرنسا قد عاشت داخل أوهام عن أنها قد هضمت ومثلت الجزائر،
وأنها قد حولت هذا الاقليم العربي الاسلامي إلى إقليم فرنسي أوروبي ،
ولكن الواقع أن ضغط الأحداث الداخلية والخارجية كانا قد ساعدا على
نمو ونضج الشخصية الجزائرية ، وبشكل منفصل تمام الانفصال عن
الشخصية الفرنسية .

حقيقة أنه يصعب علينا فصل الثورة الجزائرية عن تلك العمليات التحررية
التي انتشرت في جميع بلدان العالم العربي ، بل وفي جميع أنحاء العالم في الفترة التالية
للحرب العالمية الثانية. ولكن نظام الاستعمار الفرنسي في الجزائر، بما استخدم
من وسائل اقتصادية وسياسية ، وحتى في ميدان التعليم ، لم يكن يبشر بقرب
نشوب ثورة وطنية في الجزائر . وكان وجود عدد كبير من الجزائريين
في القوات المسلحة الفرنسية ، وفي فرنسا نفسها، وبين العمال ، يدعم من فكرة
استمرار البقاء الفرنسي في الجزائر . كما أن الافتقار إلى الترن على التحدث
بالعربية كان يظهر الجزائري وكأنه قد فقد جزءا هاما من مقومات
شخصيته الوطنية .

ولكن تكامل العوامل داخل الجزائر نفسها ، وتفاعلها مع القوى
الاستعمارية ، وتأثيرها بالحركات الموجودة في العالم العربي ، والتي وصلت
إلى حدود الجزائر الشرقية مع تونس، والغربية مع المغرب، كانت تحتم على
الجزائريين ضرورة الحركة .

وما دام اللون العام للحصول على الاستقلال في ذلك الوقت كان

هو عمليات التخريب فان الجزائر متسيرة بنفس الاسلحة للوصول إلى أهدافها .

وما دامت فرنسا كانت قد حطمت القيسادات الطبقية الموجودة في الجزائر في فترة المائة وثلاثين عاما من استعمارها للبلاد ، وما دامت قد حولت الجزائريين إلى طبقة كبيرة من القوى العاملة الكادحة ، فلا شك بعد ذلك في اشتداد ظهور اللون الشعبي الواضح للثورة الجزائرية ، ولعملية تحرير الجزائر .

وتعتبر ثورة الجزائر فريدة في نوعها ، وفي تصميم رجالها على تنفيذ ما عاهدوا الله عليه ، وحتى في المحققات التي وصلوا إليها .

الفصل الثامن والثلاثون

حتمية الثورة وظروفها

كانت السياسة التي سارت عليها فرنسا في الجزائر، منذ أن وطأت أقدامها هذه البلاد تقوم أساسا على محاولة محو الشخصية الجزائرية، وإخضاع الاقليم بالقوة، وجعله ميدانا للاستغلال الصريح للمستوطنين والمستغلين وصغار وكبار الموظفين الفرنسيين. وأباح الفرنسيون لأنفسهم كل شيء في هذا الاقليم، في الوقت الذي إدعوا فيه أنهم قد حولوه إلى قطعة من أوروبا. والواقع أنه لم تمض عشر سنوات على بعضها دون أن تشهد الجزائر ثورة ضد الحكم الفرنسي، ولكن فرنسا كانت تكبتها بطريقة أو بأخرى. ومع تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، أخذت الاحزاب السياسية في العمل في الجزائر. ولكن جهود السياسة الفرنسية، وخاصة في الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية كانت عاملا أساسيا، عاون مع غيره من العوامل، وخاصة حركة انتشار روح الحرية والتحرر في العالم بشكل عام، والعالم العربي والشمال الافريقي بشكل خاص، إلى الوصول إلى اصطدام بين الفرنسيين والجزائريين. ولقد حتمت ظروف التطور الطبيعي هذا الاصدام الذي أخذ شكل الثورة المسلحة، دامت فرنسا قد اعتبرت الجزائر جزءا لا يتجزأ من الوطن الأم. وكانت حرب التحرير، واكوى حرب تحرير شهدتها اقاليم المغرب الكبير، أو حق اقاليم العالم العربي، إذ أنها كانت عميقة في معركتها، ولها أهداف واضحة تصل إلى الجذور.

(١) جهود السياسة الفرنسية :

كانت فرنسا قد شمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بخطورة الحالة في مستعمراتها الإفريقية وببداية مطالبة شعوب هذه المستعمرات بحقوقهم الطبيعية ، خصوصا بعد أن شاركوا معهم بأرواحهم ودمائهم في تحرير فرنسا نفسها من الاحتلال النازي . فقررت فرنسا تحويل مستعمراتها فيما وراء البحار إلى « اتحاد فرنسي » وكأنها كانت تسخر من شعوب هذه المستعمرات ، بادعائها أنها ستعاملهم معاملة الند للند ، أو معاملة أفراد الأسرة الواحدة ؛ ولكنها كانت تحاول التشبه بالكومنواث البريطانى ، واقتبست منه المظهر دون الجوهر . وكان الاستعمار الفرنسى فى ذلك أكثر رجعية وجودا من الاستعمار البريطانى الذى واصل تطوره حتى بطيل من أجله ومن حياته .

أعطت فرنسا لمستعمراتها « السابقة » الحق فى إرسال عدد من النواب والشيوخ الوطنيين إلى المجالس التشريعية فى فرنسا مساو لعدد النواب والشيوخ الفرنسيين المقيمين فى هذه المستعمرات . وأنشأت فرنسا مجلسا ثالثا يسمى « مجلس الاتحاد الفرنسى » أعطته بعض السلطات الاستشارية والاختصاصات الفنية لتوجيه أنظار الحكومة ، دون أن يكون له الحق فى إصدار التشريعات الخاصة بممتلكاتها فيما وراء البحار . ورغم اعتبار فرنسا أن الجزائر أرض فرنسية ، واعتبارها أن مقاطعات قسطنطينة والجزائر ووهران تكلل مقاطعات فرنسا نفسها ، نجد أن فرنسا - رغم ذلك - لم تحاول إعطاء الجزائر نفس الحقوق التى تتمتع بها الفرنسيون ، بل طبقت عليها من الناحية التشريعية نفس النظام الذى طبقته فى دول الاتحاد الفرنسى من حيث التمثيل النيابى ، رغم إصرارها على أن الجزائر أرض فرنسية من الناحيتين الإدارية والسياسية .

وكان الاقتصاد الفرنسي قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الجزائري، فعلى الجزائري أن يستخرج المواد الخام ويرسلها إلى فرنسا لكي تتحول إلى مصنوعات ثم تعود إلى الجزائر مرة أخرى للتوزيع . ولم يكن من السهل على فرنسا تغيير هذا الوضع أو إقامة نظام اقتصادي آخر يساعد على تطور الجزائر وقيام الصناعة فيها ، ويفقد « الدولة الأم » ما تربت أمورها على جنيته من هذا الإقليم المستغل .

وكانت فرنسا في حاجة إلى القوى البشرية الجزائرية لتسيير مصانعها وإرسالهم وقوداً لنيران جروبها الاستعمارية . كما كانت محتاجة إلى أراضي الجزائر نفسها لمواصلة الدفاع عن فرنسا . وحين دخلت فرنسا حلف دول شمال الأطلنطي ، وجدت أن قيمتها ستزيد إذا ما كانت الجزائر جزءاً منها . واعترفت الدول الأخرى المنضمة إلى هذا الحلف بالجزائر كأرض فرنسية، بعد دخول فرنسا هذا الحلف .

وتشابكت كل هذه العوامل في دفع فرنسا إلى محاولة الاحتفاظ بالجزائر وتسخيرها في خدمة أغراضها الاستعمارية وأحلافها العسكرية ، وفي إعطاء فرنسا للجزائر نظاماً يجمع بين الاتحاد الفرنسي وبين اعتبارها أرضاً فرنسية، محاولة بذلك الفصل بين الحركة القومية الجزائرية الناشئة وبين الحركات الاستقلالية الأخرى التي بدأت في النمو في بقية أقاليم المغرب الكبير، وبين الحركات التحررية العربية في الشرق الأدنى . فتمخض هذا الوضع المعقد عن الدستور الجزائري الذي حاولت فرنسا التمويه به على شعب الجزائر ، واستخدامه وسيلة لتفتيت الحركة الوطنية في هذا القطر .

ومنحت فرنسا للجزائر قانوناً أساسياً أبعد ما يكون عن مبدأ الحرية

وعن رغبة الأمة الجزائرية وآمالها ، إذ أنه بنى على أساس كون الجزائر أرضا فرنسية . ورغم تشدقه بالمساواة بين العرب والمستوطنين فيه ، فإنه ذكر أن جنسية أهله هي الفرنسية ، ولكن سمح للمسلمين بالاحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية . ثم أكد هذا الدستور ضرورة تطبيق نظام خاص على الجزائر طبقا لطبيعة أرضها وحالة سكانها . وواصل إخضاع الجزائر لحاكم عام فرنسي ، ووضع بذلك حدا فاصلا بين المقاطعات الجزائرية والمقاطعات الفرنسية . ثم رسم إنشاء مجلس جزائري يشترك فيه الفرنسيون والمتعلمون من الجزائريين بنسبة النصف (٦٠ عضوا) ، ويشترك فيه بقية الجزائريين بنسبة النصف الآخر ، وعلى أن تكون الرئاسة لكل من القسمين كل سنة . ومرة أخرى نجد أن فرنسا تفرق بين الجزائري المتعلم في المدارس الفرنسية ، والجزائري الذي يعمل في خدمة الإدارة الفرنسية ، والجزائري الذي خدم في صفوف القوات الفرنسية ، وبين الوطني الذي حصل على ثقافة عربية . وضمت الأول إلى دائرة الفرنسيين الانتخابية ، وتركت الثاني في دائرة « الأهالي » . وحاولت بهذا إشعار المثقفين والمحاربين القدماء وموظفي الدولة الجزائريين بأنهم قد أصبحوا فرنسيين ، وكان هذا تفرقا للقوى الوطنية في الجزائر ، وعملا على تمكين الاستعمار من البلاد وأهلها .

وتركت فرنسا لهذا المجلس الجزائري حق دراسة ميزانية الجزائر وحق تقديم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لها . ولكنها قيدت تنفيذ الميزانية واعتماد هذه المشروعات بشرط موافقة الحكومة الفرنسية عليها . وهكذا أصبحت سلطة هذا المجلس الفعلية لا تعدو الناحية الاستشارية .

ووضع هذا الدستور مبدأ تطبيق كل القوانين الفرنسية في الجزائر ، واشترط موافقة المجلس الجزائري عليها . كما أنه سمح لمسلمي الجزائر بالاشتراك

في المجالس التشريعية الفرنسية في باريس ، بعدد من النواب يساوي عدد النواب الفرنسيين المقيمين في الجزائر . واعتبر أن اللغة العربية لغة رسمية ثانية ، في الجزائر لا في فرنسا ، وذكر أنها ستدرس بهذه الصفة هناك ، كما ذكر أن الدين منفصل عن الدولة ، وترك للمجلس الجزائري الإشراف على تنفيذ ذلك .

لقد جاء هذا الدستور إذن مشوها وفي تعارض تام مع مصالح الجزائريين وأمانهم الوطنية؛ ذلك أنه أصر على أن الجزائر قطعة من فرنسا وعلى أن جنسية الجزائري هي فرنسية ، وحاول بث الفركة بين الجزائريين ، وسلبهم كل حق فعلي للتشريع . وحق من حيث الشكل فإن هذا الدستور قد أعطى للمليون أوروبي حق انتخاب ستين نائبا ، في الوقت الذي لم يسمح فيه لتسعة ملايين من الجزائريين إلا بنفس العدد .

ولقد شعر الجزائريون بخطورة هذا الدستور وبخطورة تطبيقه على الأمة الجزائرية ، فأخذوا في إنقاده ومهاجمته وفصح مساوئه وشرح عجزه عن التمشي مع مصالح الشعب . فما كان من فرنسا إلا أن تحصنت وراء هذا الدستور وصممت على تنفيذه بالقوة، بل واتخاذ وسيلة لضرب القوى الوطنية الموجودة في الجزائر .

وإدعت فرنسا أنها كانت كريمة سخية مع الجزائريين ، وأنه لا يمكنها أن تعطيهم أكثر من ذلك ، حق لا يحكمها الجزائريون في يوم من الأيام . وكان هذا من جانبها تصديا على الخضوع لنفوذ رجال الأحزاب البينية ، واليمينية المتطرفة، الذين زادوا من قوتهم ومن سيطرتهم على حكومة باريس على مر الأيام . وتدخلت السلطات الفرنسية في الانتخابات لتكوين هذا

المجلس الجزائري ، وفي إختيار وتزكية الأعضاء الذين يشتهرون باللين وبموافقتهم على كل ما يعرضه عليهم الفرنسيون من قرارات . ثم تدخلت الإدارة الفرنسية بعد ذلك في الانتخابات . وبذلت كل ما في وسعها لانجاح مرشحها على حساب العناصر الوطنية . ففاز المستقلون - وهم مرشحو الإدارة الفرنسية - بثلاثة وأربعين مقعدا ، بينما لم يحصل رجال حزب إنعصار الحريات الديموقراطية - حزب الشعب سابقا - إلا على تسعة مقاعد ، أما رجال إتحاد أنصار البيان الجزائري فانهم لم يحصلوا إلا على ثمانية مقاعد . وأصبحت غالبية الجزائريين في هذا المجلس الجزائري عبارة عن خشب مسندة ، لا يرفضون للفرنسيين بهمة ، ولا يعارضون أمامهم في أى مشروع . فضمنت الإدارة الفرنسية الاستعمارية بهذه الطريقة لنفسها السيطرة على الجزائر ، بل إن عناصر اليمين قد ضمنت بها عدم تطبيق روح الدستور الجزائري نفسه . وظل هذا الوضع قائم منذ سنة ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٤ ، فلم تفتح الوظائف أمام المسلمين ، ولم يحصل التعليم العربى على أية إعانة من الدولة ، كما أن الإدارة الاستعمارية لم تتنازل عن إختصاصاتها وإشرافها على الشؤون الدينية .

ورأى الجزائريون أن الاستعمار الفرنسى قد تمكن بهذا الدستور الأبقر ، وبوسائله الرجعية الفاسدة من إستغلال الجزائر وتسخيرها لمصلحة المستغل الاجنبى . وجرى كل ذلك في وقت سرى فيه الروح الاستقلالية بين شعوب العالم أجمع سريان النار في الهشيم ، وتمحورت فيه دول كثيرة في آسيا وإفريقية ، وحتى في المناطق السوداء منها . فهل كان الجزائريون أقل تقدما من هذه الشعوب ؟ وهل كانوا أقل كفاءة في إدارة شئون بلادهم ؟

وهل كانوا أقل كفاءة منهم في الكفاح السياسي والعسكري لانتزاع حقوقهم المغتصبة ؟

لقد اشتركوا منذ سنوات في معارك سياسية أظهروا فيها كفاءتهم وحرصهم على مصالح بلادهم ، وحملوا السلاح ، ودافعوا عن الامبراطورية الفرنسية ، وحرروا فرنسا نفسها من المحتل الأجنبي ، لقد طال الصبر وشعر الجزائريون بالتحدي وبافلاس السياسة الفرنسية ، وبدناءة الجندي الفرنسي الذي اشتركوا معه في الدفاع عن بلاده ، وجاء بعد ذلك لكبت الشعوب المسالمة التي تطالب بحقها في العيش في حرية .

ولم تتورع السلطات الفرنسية عن تجديد الحملات في سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ . لكبت الشعور الوطني الجزائري ، فادعت تعقيبها لبعض الفارين من وجه العدالة ، وارتكبت الاهوال والفظائع تجاه النساء والاطفال والشيوخ . وكان هذا إرضاء لمركبات نقص عملت في نفوس الفرنسيين منذ سنوات ، ولم يكن لها من نتيجة إلا أن تدفع الجزائريين دفعاً نحو حمل السلاح والدفاع عن الانفس والابناء وانتزاع الحرية المغتصبة .

وحاولت الجامعة العربية وأحرار المغرب الموجودون في القاهرة الاتصال بأحرار الجزائر ، وشعرت حكومة مصر أن أقل واجب عليها هو أن تمد يد العون الثقافي إلى الجزائر العربية . فتقدمت بطلبها وعرضها إلى الحكومة الفرنسية لإنشاء معهد للدراسات العربية في الجزائر . وكم أثار هذا المشروع من عقد ومشكلات ومخاوف وأوهام أمام حكومة باريس . فوافقت فرنسا مبدئياً على إنشاء ذلك المعهد ، كما وافقت على شخصيات الاساتذة فيه ، ولم يكن لها أي اعتراض على هؤلاء

اللائحة الأجلاء ، الذين لا يحملون إلا العلم والود والأخوة لبلاد المغرب الكبير . ولكنها عادت ورفضت إعطائهم تأشيرة الدخول إلى الجزائر ، رغم ترحيبها بهم للمجيء إلى فرنسا . وأردفت السلطات الفرنسية بذلك حركة تنكيل / برجال الجزائر الأحرار ، فادعت أنها قد وضعت أيديها على مؤامرة رتبها حزب إنتصار الحريات الديمقراطية (الشعب سابقا) وشنت حملة كبيرة على مراكزه للبحث عن المنظمة السرية التي نظمها الحزب ، وتهدف إلى قلب نظام الحكم . واستخدمت السلطات وسائل العنف والتعذيب ضد هؤلاء الجزائريين الأحرار ، وحكمت على أغليبيتهم بالأشغال الشاقة والسجن ، وأجبرت مصالي الحاج على الذهاب والإقامة تحت المراقبة في فرنسا . وأبعدت هذه الوسائل بين الجزائريين والفرنسيين ، وأظهرت أمام الرأي العام العالمي أن فرنسا تواصل سياسة الكبت والتعنت في الجزائر . فزاد هذا من تصميم الشعب الجزائري على النزول إلى المعركة .

وبدأ الجزائريون بالضغط على رجال الأحزاب ، وظهر اتجاه جديد نحو الاتحاد وجمع الصفوف ، ومقاولة الاستعمار صفا واحداً . وتمكن الجزائريون من إنشاء جبهة الدفاع عن الحرية ، وكانت عبارة عن اتحاد شعبي ، سيتطور سريعا حتى يصل إلى شكل جبهة التحرير الوطني الجزائري ، التي ستقود معركة التحرير ضد فرنسا .

وأخذت هذه الجبهة تطالب بحل المجالس المزيفة ، والبدء بانتخابات حرة ، والاهتمام باللغة العربية ، وتنفيذ فصل الدين عن الدولة ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وعن مصالي الحاج . واشترك في هذه الجبهة حزب انتصار الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وجمعية العلماء ، والأحرار المستقلون ، والشيوخيون الجزائريون . واجتمعت هذه

الجبهة يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٥١ في الملعب البلدي بمدينة الجزائر، وأعلنت عزمها على مقاطعه الانتخابات ، وعدم ترشيح الأحزاب المشتركة فيما أي مرشحين يمثلونها في هذه الانتخابات . ودل هذا على عدم رغبة الجزائريين في إصلاح الأساليب الاستعمارية الفرنسية البالية في بلادهم ، وعدم صرف مجهودهم في هذا السبيل ، بل ترك المجال مفتوحا للإدارة الفرنسية تداس في الانتخابات كما تشاء ، على أن تتحمل نتائج أفعالها .

وإختار الجزائريون إذن طريقا جديدا ، وهو الطريق الوحيد الباقي أمامهم ، طريق الثورة لتعطيم الاستعمار وانتزاع الحقوق الطبيعية بقوة السلاح ممن أصم آذانه عن سماع صرخات هذا الشعب المطالب بحقوقه الطبيعية .

ولقد دفعت فرنسا الجزائر دفعا إلى الثورة التي تكفل للشعب الجزائري تحقيق آماله والدفاع عن مصالحه وانتزاع حقوقه المغتصبة .

(٢) الثورة :

تعتبر العناصر الجزائرية الأولى التي شاركت مشاركة فعالة في ثورة الجزائر المسلحة بشكل عام من بين رجال حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وخصوصا تلك التي كانت تعمل في توافق مع لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة ، بالإضافة إلى العناصر الثورية التي انضمت إليها من جبهة الدفاع عن الحرية ، ومن بقية الأحزاب الوطنية الجزائرية . وكان عدد أعضاء حزب انتصار الحريات الديمقراطية قد إزداد ودخل في هيئة إدارته عدد من المثقفين الذين آمنوا بالمبادئ وبالنظم العصرية ، أكثر من إيمانهم وولائهم « للزعامات » القديمة . وظهر إتجاه جديد واضح منذ إبريل سنة ١٩٥٣ داخل هذا الحزب ، وخاصة بعد أن اجتمع المؤتمر الخاص به وانتخب مجلسا

إداريا جديداً آمن أعضاؤه بالخضوع لحكم الأغلبية، أكثر من إيمانهم بتنفيذ أوامر مصالي الحاج، الذي كان تحت المراقبة في ذلك الوقت . وأخذت هذه الأغلبية الجديدة تناقش أوامر الرئيس وتعارضه في بعض الأحيان ، فطالب مصالي الحاج باعطائه تفويضاً مطلقاً ، مستنداً إلى أن الوضع السياسي يستلزم رأياً واحداً ، بينما أصرت الأغلبية - وكانت مثقفة ومنظمة - على ضرورة تطبيق الديمقراطية والاشتراكية ، فأدى الأمر إلى الانقسام بين قوات هذا الحزب الشعبي الكبير قبيل إعلان الثورة المسلحة في الجزائر .

وكانت هذه الأغلبية المثقفة المنظمة معجبة بالثورة المصرية وبالخطوات التي سارت عليها في ذلك الوقت لتكتيل شعور الشعب وقواته والوقوف به صفاً واحداً للدفاع عن حرية ، ومساعدة إخوانه . وكانت معجبة بمبادئ « الاتحاد والنظام والعمل » التي أعلنتها الثورة المصرية ، ورأت أن تسير على خطاها وفي توافق معها داخل نطاق الحركة العربية بشكل عام . أما مصالي الحاج فانه كان يعتقد في تميز القضية الجزائرية بشخصيتها العامة ، وبوجود اختلاف كبير بينها وبين بقية القضايا العربية ، وخصوصاً في الشرق الأدنى .

واجتمع في أواسط شهر يوليو سنة ١٩٥٤ مؤتمر حزب انتصار الحريات الديمقراطية في بالجيكا . ولم تحضر جماعة اللجنة المركزية هذا المؤتمر ، فقرر مصالي الحاج وأركانها فصل هذه الجماعة عن الحزب ، وتفويض نفسه عن سياسة الحزب ومسئولية توجيهها . فرد على ذلك أعضاء اللجنة المركزية بعقد مؤتمر في الجزائر نفسها في أواسط شهر أغسطس من نفس السنة ، وأعلنوا أن المسألة ليست مجرد مسألة زعامة ، وفصلوا مصالي الحاج وأركان حربه ، وتحملوا مسؤولية سياسة الحزب والسير بها نحو الثورة المسلحة .

وكان هذا الوقت هو أنسب الأوقات لإعلان ثورة الجزائر ، خاصة

وأن إنهماء فرنسا كان قد وضح بعد حرب الهند الصينية ، ونشوب الثورة عالية في كل من تونس والمغرب ، واستخدام فرنسا للقوات الجزائرية العربية في كبت الحركتين الاستقلاليتين هناك .

وحاولت الحكومة الفرنسية استخدام الجزائر سدا منيعا يفصل بين كل من تونس والمغرب ويحاول هدم الوحدة المغربية وتثبيت أقدام فرنسا العاتية في بلاد المغرب، العربي . ولكن رجال اللجـنة المركزية من حزب انتصار الحريات الديمقراطية قرروا البدء في العمل ، وإعلان الثورة قبل أن تفيق فرنسا من مشكلاتها وتفرغ للجزائريين . وانصلوا بمنظمتهم السرية فأعلنت استعدادها للعمل ، فاتفقوا على الساعة الأولى من صبيحة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ لبدء التحرير وانتزاع حرية البلاد واستقلالها . واستعدت المنظمات السرية ، وأعدت ما تملكه من قطع سلاح ومفرقات لهذه الساعة المحددة ، دون أن تعلم بذلك سلطات الاستعمار الفرنسية .

وكانت الخطة محكمة ، وجرى تدبيرها بكل مهارة ، وانفجرت الثورة في طول الجزائر وعرضها ، من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب في ساعة واحدة . وانفجرت هذه النيران في ٦٤ مدينة وقربة في نفس الوقت ، وكانت هذه الخطة من وضع « لجنة الثورة للاتحاد والتنظيم والعمل » ونجحت باشعار الأمة الجزائرية وفرنسا بأن الجزائر قد ثارت لكي تسترد هــويتها وحقوقها . كما أنها نجحت في الاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر من أيدي الجنود الفرنسيين ، ومن النقاط العسكرية المنتشرة في البلاد . وكانت مفاجأة كبرى للسلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر ، التي فشلت في معرفة مراكز هذه الثورة ، واضطرت بالتالي إلى توزيع قواها في طول البلاد وعرضها ، وكان هذا في صالح الثوار .

وأخذت السلطات الفرنسية في إلقاء القبض على الرجال الوطنيين في كل مكان ، ولكن ذلك لم يؤثر في عمل المنظمات السرية . فأصدرت الحكومة الفرنسية أمراً بحل حزب انتصار الحريات الديمقراطية ، وألقت القبض على كثير من رجاله ، ولكن أيديها لم تصل إلى تلك الحفنة من الرجال الذين واصلوا العمل ، ودون أن يشغلوا أنفسهم بالدعاية ، ودون أن يمكنوا الفرنسيين من معرفة شخصياتهم .

وشعرت فرنسا أنها تحارب قوى نظامية ، وشعرت بعجزها عن تعقب هؤلاء الرجال الأحرار ، فأعلنت أنهم عصابات وقطاع طرق ، لا يهدفون إلا إلى عمل الفوضى وبث الذعر في نفوس المواطنين الصالحين . فما كان من رجال المنظمات السرية إلا أن وزعوا منشورهم الأول الذي اخص القضية الجزائرية ، ووضع كلا من الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية والرأي العام العالمي أمام مسؤولياته . وصدر هذا المنشور الأول بتوقيع لجنة الثورة للاتحاد والتنظيم والعمل ، وصدر موجهاً إلى الشعب الجزائري وإلى أنصار القضية الوطنية ، موضحاً تلك الأسباب العميقة التي دفعت بهم إلى شرح برامجهم ومغزى هذه الحركة التي هدفت إلى تحقيق الاستقلال الوطني في نطاق وحدة المغرب الكبير . وشرح هذا المنشور أن الحركة الوطنية قد دخلت مرحلتها النهائية بعد أن توفرت لها جميع شروط النجاح . لقد اتحد الشعب الجزائري وراء فكرة الاستقلال والعمل ، وأصبح في مقدوره المساهمة في حل المشكلات الدولية وتقرير مصير المشكلة الجزائرية بمساعدة الدول العربية الشقيقة والشعوب الإسلامية ، وفي توافق مع الحركات الاستقلالية في كل من تونس المغرب ، مما يدفع بقضية شمال إفريقيا دفعا إلى الأمام لإيجاد حل عادل لها . وكانت كل من تونس المغرب قد بدأت ثورتها ، دون أن

نشرت الجزائر معها . ودقت ساعة الخطر ، وظهر أن في استطاعة فرنسا أن تتفرغ للجزائر بعد أن نفضت أيديها من مشكلات تونس المغرب . وهكذا أصبح على الجزائريين ألا يتخاذلوا عن المبادئ الثورية ، والعمل على تحرير بلادهم بقوة السلاح وقوة الإيمان . واتخذ الثوار الجزائريون لأنفسهم لقب جبهة التحرير الوطني ، وسمحوا بهذا لكل جزائري أن يضم إلى صفوفهم ، مهما كانت طبقة الاجتماعية واتجاهه السياسي ؛ ينضم إلى معركة التحرير دون أي اعتبار آخر ، ويهدف إلى الاستقلال الوطني ، ويعمل على إيجاد دولة جزائرية ذات سيادة ونظام ديمقراطي اشتراكي ، في دائرة الدين الإسلامي ، مع احترام جميع الحريات الأساسية ، ودون أي تمييز بين الأديان والمعتقدات . وعليه أن يعيد الحركة الوطنية إلى طريقها الثوري الصحيح ، والابتعاد بها عن أنصاف الحلول ، والعمل على جمع شتات الشعب الجزائري ، ونصفية النظام الاستعماري العتيق .

وهدفت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية إلى « تدويل » القضية الجزائرية ، والعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي الذي هو النطاق العربي الإسلامي .

وأكد هذا المنشور صداقة جبهة التحرير الجزائرية لجميع الدول التي تساند قضية الجزائر ، وأعلن احترامه لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . أما وسائلها فكانت الكفاح والجهد بكل الوسائل حتى تحقيق الأهداف الوطنية .

وكان على جبهة التحرير الجزائرية أن تعمل في الداخل والخارج ، وأن تحارب وتكافح وتنظم صفوف الشعب ، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بالانصالات الدبلوماسية لتدويل القضية الجزائرية ، وإجبار فرنسا على

الاعتراف بشخصيتها الواضحة . وكانت مهمة ثقيلة مرهقة ، وتطلب معركة طويلة مضنية .

ولم تراجع جبهة التحرير الجزائرية من أول أمرها عن وضع الأسس التي يمكن لفرنسا الاعتراف بها إذا ما أرادت المفاوضة ورغبت في تجنب إراقة الدماء . وكانت تقوم على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية كإرادة غير منقوصة ولا مجزأة ، وأن تعمل فرنسا على إيجاد جو من الثقة يهد لهذه المفاوضات ، وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وإلغاء حالة الطوارئ ، والسكف عن تعقب رجال المقاومة . ثم كان عليها — علاوة على ذلك — أن تعترف في تصريح رسمي ، بالشخصية الجزائرية بشكل يلغى جميع القوانين التي أصرت على كون الجزائر أرضا فرنسية ، رغما عن الأسس التاريخية والجغرافية واللغوية والدينية والاقتصادية التي تستند إليها الشخصية الجزائرية ، وتميز بين هذه الشخصية وبقية فرنسا .

ولم تكن جبهة التحرير الجزائرية ترغب في الأخذ دون أن تسهل على فرنسا مهمتها ، فأظهرت أنها حركة غير تعصبية ، وتعهدت بضمان المصالح الثقافية والاقتصادية لفرنسا ، ومصالح الأشخاص والعائلات الفرنسية ، ما دامو قد حصلوا عليها بطريقة شريفة واضحة . كما تعهدت بضمان ترك الفرصة أمام جميع الفرنسيين الراغبين في البقاء بالجزائر، الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ، وفي هذه الحالة يعتبرون أجانب بالنسبة للقوانين السارية ، وبين الجنسية الجزائرية ، فيكونون جزائريين لهم ما للأهالي من حقوق ، وعليهم ما على الأهالي من واجبات .

وعرضت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية أن يكون تحديد العلاقات بين فرنسا والجزائر موضوع مفاوضات بين الدولتين ، على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

وأظهر هذا المنشور أن المسألة تفوق حركة بعض العصابات وقطاع الطرق ، كما أظهر أنها ثورة مسلحة لا ترضى عن الاستقلال بدىلاولا عن السيادة عوضا . وأصبحت فرنسا أمام الأمر الواقع ، وكان عليها أن تختار بين الحرب إلى النهاية وبين المفاوضة وإعطاء الحقوق لأصحابها . ولم يسمح لها ضعفها بانتهاج سياسة متحررة ، بل دفعها دفعا نحو التعصب وإلقاء كل قواتها في الميدان ، لكبت حركة ذلك الشعب المناضل الذى يكافح من أجل حصوله على حقوقه الإنسانية ، التى ادعت فرنسا أنها منحتها للعالم منذ قرن ونصف ، ورفضت تطبيقها على أكثر الأقاليم ارتباطا بها .

وعلىنا أن نسجل أن مصالى الحاج لم ينضم إلى هذه الحركة مع أركان حربه من أنصار الزعامات الحزبية ، بل أعلن تأسيس « الحركة الوطنية الجزائرية » مما أثار موجة من الاستنكار فى الجزائر وفى العالم العربى والإسلامى . وحاول أن يكسب إلى جانب هذه الحركة بعض رجال المنظمات السرية ، ولكن رجال جيش التحرير أعلنوا أن الجيش واحد غير مجزء ، وهو جيش التحرير الوطنى الجزائرى ، وأن القيادة السياسية واحدة هى جبهة التحرير الوطنى الجزائرى . ودفع ذلك بالجزائريين دفعا إلى صفوف الثورة ، ولم يبق للحركة الوطنية الجزائرية إلا بعض أفراد من العمال المقيمين فى فرنسا نفسها .

وانتشرت الثورة فى كل أنحاء الجزائر ، وقسم رجال جيش التحرير بلادهم إلى مناطق معينة ، مثل منطقة جبل الأوراس تحت قيادة الزعيم مصطفى بن بولعيد ، ومنطقة النمامشة تحت قيادة سى صالح ، ومنطقة بلاد القبائل الكبرى تحت قيادة كريم بلقاسم ، ومنطقة الشمال الشرقى المجاورة

لتونس تحت قيادة يوسف زيفود ، ومنطقة وادي الساحل تحت قيادة عمروش ، ومنطقة وهران تحت قيادة المبروك .

أخذ رجال جيش التحرير في مهاجمة مراكز الفرنسيين العسكرية والاستيلاء منها على الأسلحة والذخائر ومواد التموين اللازمة لهم لمواصلة الحرب ، كما أخذوا في القيام بأعمال إرهابية داخل المدن الكبيرة التي امتازت على غيرها بوجود عدد من المستوطنين الأوروبيين فيها ، ووجود حاميات قوية حولها . وكان هؤلاء المستوطنين دعامة الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، واستخدمتهم السلطات العسكرية الفرنسية في الانتقام من العرب والتمثيل بهم في كل مناسبة يجرؤون فيها على الاعتزاز بشخصيتهم ، فسلحتهم وكونت منهم فرق الدفاع الذاتي ، وتركت لهم حرية العمل في تهذيب المسلمين واصطيادهم حسبما يشاؤون . فواصل الفدائيون الجزائريون إلقاء القنابل اليدوية على تجمعاتهم وعلى المقاهي والأندية التي يترددون عليها . وكان رجال جبهة التحرير يعلمون أن الفرنسيين يستندون في بقائهم في الجزائر إلى أسس اقتصادية ومادية ، ويعتمدون على الاستغلال واستنزاف موارد الجزائر الاقتصادية والمادية . فعمدوا إلى تخريب مزارع الفرنسيين ومزروعاتهم وإلى قتل بهائمهم وقطع أشجارهم ، فعادت هذه الخطة على الفرنسيين بنحسائر فادحة ، واضطرت كثيرين منهم إلى ترك الجزائر إلى غير رجعة .

وكان جيش التحرير الوطني الجزائري يتألف أولا من قوات الفدائيين الذين يعملون داخل المدن وأمام السلطات الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين وفي المراكز الخطرة ، ثم من الجنود النظاميين الذين ارتدوا الكسوة العسكرية وحملوا علم الجزائر فوق أكتافهم . وكان معظمهم من المحاربين

القدماء الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وفي معارك الهند الصينية ، وانضم إليهم آلاف من رجال المشاة الجزائريين الذين كانوا في ذلك الوقت في القوات الفرنسية في الجزائر ، وفروا بأسلحتهم وذخائرهم ، وانضموا إلى جيش التحرير النظامي ، في سرقات بل وفي كتائب بأجمعها ، مما اضطر فرنسا بعد ذلك إلى سحب بقية هذه القوات المسلحة من الجزائر وإرسالها إلى شرق فرنسا وإلى ألمانيا الاتحادية ، وإرسال قوات فرنسية أخرى بدلا منها . ولكن جيش التحرير الوطني الجزائري كان قد كسب ما يزيد على ١٤٠٠٠ جندي وطني بين صفوفه ومعهم أسلحتهم . وأخيرا ، فقد اشتمل هذا الجيش على عدد من « المجاهدين » المتطوعين الذين جاءوا للانتقام مما أوقعه الفرنسيون بأهلهم وذويهم ، وحاولوا أن يستردوا حقوقهم وينزعوا من الغاصب حقوق أبنائهم في العيش . وكانوا لا يملكون المساوي الرسمية ، ولم تكن إمكانيات جيش التحرير تسمح باعطائهم الأسلحة ، فقبلوا الجهاد متسلحين بإيمانهم وبخناجرهم الصغيرة ، وعملوا على قتل الجنود الفرنسيين للحصول على أسلحتهم وذخائرهم ، حتى انضموا إلى صفوف جيش الثورة النظامي .

وإمتاز جيش التحرير الوطني الجزائري باحتياطي كبير يتكون من بضع مئات من الآلاف الذين انتظروا دورهم للاشتراك في شرف تحرير بلادهم ، والذين لم يحل بينهم وبين تحقيق أهدافهم إلا ندرة الأسلحة .

وتكونت القيادات في الجزائر من مناطق مختلفة ، تخضع كل منها لقائد مسئول يعمل مع أركان حربه وفي توافق مع « المندوب السامي » الذي يمثل جبهة التحرير في هذه المنطقة . وتركت القيادة لكل منطقة إستقلالا كبيرا في تصريف أمورها ، على أن يكون ذلك في انسجام مع الخطة

العامّة للقيادة العليا . ولقد وقف الشعب الجزائري مع جيش التحرير الوطني ومع جبهة التحرير الجزائرية في هذه المعركة الطويلة المضنية ، فعاونها بالمال والخدمات والتكوين . واشتركت كثيرات من بنات الجزائر وفتياتها إلى جانب الرجال في هذه المعركة ، وعمل بعضهن في التمريض وقيادة السيارات وسلاح الإشارة ، وحمل البعض الآخر البنادق والمدافع الرشاشة ، ونزلن بها إلى أرض المعركة . وإمتنع الجزائريون عن دفع المصرايب للسلطات الفرنسية . وسلموا هذه الأموال إلى المندوبين السياسيين لجبهة التحرير . ولم تر الجزائر من قبل ، بل نستطيع أن نقول لم تر أجزاء كثيرة من العالم ، مثل هذا الروح الثوري الذي اندلع واشتعل وشب عاليا وتأجج في روح هذا الشعب ودمائه . فلم يمض وقت طويل حتى انضم إلى هذه الثورة فتيان فلم يزد عمرهم عن اثني عشر عاما ، حملوا السلاح ونزلوا إلى الميدان ، وكان لهم خبرة سابقة ومران طويل في فنون الحرب . وانضم إلى جبهة التحرير الجزائرية عدد كبير من الأطباء الجزائريين ، عملوا سرا في أول الأمر ، وعالجوا المرضى من المجاهدين ، ثم تركوا وظائفهم ومستشفياتهم وخرجوا إلى الجبال لتأدية واجبهم الوطني بين المجاهدين . وجاء بعدهم الاساتذة ورجال القانون ، بل وحتى التجار وكثير من الزراع . وانضم إلى الجبهة رجال الجمعيات السياسية في الجزائر ، من أنصار البيان إلى جمعية العلماء ، الشيوعيون الجزائريين . وظهر أمام العالم أجمع أن الجزائر في ثورة ، وأنها ثورة سياسية وإقتصادية وإجتماعية في نفس الوقت .

ونظمت جبهة التحرير الوطنية صفوفها ، ووفقت بين أعمالها الدبلوماسية والدولية من ناحية وبين جيش التحرير في الجزائر نفسها من ناحية أخرى .

وأصبحت القاهرة هي مركز هذه الجبهة في الخارج . وعمل محمد خيصر فيها مع أحمد بن بيللا على تسيير أمور جبهتهم . وإنتشر أعضاؤها في بلدان العالم يشرحون قضيتهم ، إن إحتجاج الأمر إلى شرح ، ويطلبون العون من الشعوب والحكومات المتحررة والصديقة . وعمل في هذا الميدان كل من محمد يزيد والحسين آيت أحمد وبوضياف والأحول والدكتور محمد أمين الدباغين وأحمد بودا وأحمد توفيق الدني وفرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس وعبد الرحمن قيوان وعبد الحميد مهيري ومحمد بن يحيى ومحمد إبراهيم . ونرى من هذه الأسماء أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية قد تكونت بالفعل من كل رجال الأحزاب السياسية في الجزائر . ولكن السلطة الفعلية ظلت في أيدي مجالس الثورة الجزائرية الذي سيطر على كل من جبهة التحرير وجيش التحرير ، وكان مركزه في كل مكان ما بالجزائر نفسها .

وأقلق جيش التحرير الوطني الجزائري مضاجع الفرنسيين في الجزائر وقام بتحرير أجزاء كثيرة من بلاده ، وحرم على القوات الاستعمارية السير في كثير من الطرق الكبيرة . ثم عمل على تنظيم الأراضي والمناطق التي حررها من الفرنسيين ، وأقام فيها إدارة حكومية منظمة . ووصل به به الأمر في أوائل سنة ١٩٥٦ إلى إقامة سلطة الدولة الفعلية على مناطق كثيرة في شرق الجزائر ووسطها وغربها ، وأصبح من الصعب على الفرنسيين التوغل في هذه المناطق ، وخاصة في منطقة جبال الأوراس ، التي أقاموا فيها محطة إذاعة لاسلكية أخذت تحدث الجزائريين بأنهم ، وتدعوم إلى مواصلة الكفاح .

وأيقن العالم أجمع في هذا الوقت أن أيام فرنسا في الجزائر قد أصبحت

معدودة ، وكم من مجند فرنسي رفض السفر إلى الجزائر لمحاربة الوطنيين المجاهدين من أجل حقوقهم الطبيعية . وكم من فرنسي هرب بسيارة مشحونة بالأسلحة والذخائر وانضم بها إلى صفوف الثوار . كانوا من الفرنسيين ، ولكنهم إعتقدوا في عدالة القضية الجزائرية . وزاد الطين بلة تدهور الأحوال المالية في فرنسا ، وإحتياج الحكومة الفرنسية إلى القروض لمواصلة فرض نفسها على الجزائر . ولم يختلف إثنان من الجزائريين في هذا الوقت على ضرورة مواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية . وأخذ العمال الجزائريون في فرنسا ويواصلون وينظمون صفوفهم ويوزعون المنشورات ، ويتلففون على قراءة « المجاهد » جريدة جبهة التحرير الوطنية . وإقتطعوا من أرزاقهم ، وعملوا ساعات إضافية في المصانع والمناجم وتبرعوا بدخلها لثورة بلادهم . ووصل السلاح من كل مكان ، ومن أيدي الجنود الفرنسيين ومن المصانع الفرنسية نفسها ، مادام الجزائريون يدفعون الثمن . ولكن العناصر اليمينية المتطرفة واصابت الضيقة على حكومة باريس لدفعها إلى الاستمرار في حرب الإقناء ضد الشعب الجزائري . وتعاون في ذلك كل من الصهيونية والرأسمالية والاستراتيجية الأمريكية . فاعتقدت فرنسا أن لها حلفاء يستندونها ضد العرب ، فواصلت حربها الاستعمارية التي اتسمت بروح الضعف وإمتلات بالتعذيب والتخريب ، واتخذت شكل الإبادة والإقناء .

(٣) التدمير والتعذيب والإبادة : -

ماأن شعرت الحكومة الفرنسية بقوة ثورة الجزائر حتى أسرعت بإرسال الامدادات الحربية لقمع الثورة الشعبية في هذا الاقليم . وإشتملت هذه الامدادات على وحدات وفرق بأكملها من الأسلحة البرية والبحرية

والجوية . وأخذت هذه القوات تبني معسكراتها في كل مكان، كما اجتات المدارس التي رفض الجزائريون إرسال أبنائهم اليها . وإعتقدت فرنسا أن في استطاعتها القضاء على الثورة الجزائرية، وخاصة بعد أن تفضت أيديها مؤقتا من مشكلات تونس والمغرب، ولكنها سرعان ما وجدت أن الثورة تزداد كل يوم ناجحا . وسحبت جزءا من قواتها من هذين الاقليمين الأخيرين ، وخاصة من المجندين العرب ، لكي تواجه بهم إخوانهم العرب الثائرين ، ولكنها وجدت أن كثيرا منهم قد عمدوا إلى الفرار ، وإلى الانضمام إلى الثوار في معقلهم . خرجوا فرادى وجاعات ، بل وفي سرايا وكتائب بأكملها ، وحملوا معهم كل ما تمكنوا من حمله من أسلحة وذخائر، شحنوها في سيارات النقل وصعدوا بها إلى الجبال، واضطرت فرنسا إلى استدعاء الاحتياطى الفرنسى ، وكانت هذه مسألة أثبتت إنقسام الرأى العام الفرنسى على نفسه بين رجعيين مستعمرين، ومتحررين لا يرغبون في كبت حريات الشعوب الأخرى . وشهدت الصحافة في سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٧ حوادث فرار المجندين الفرنسيين أنفسهم وإيقافهم للقطارات العسكرية التي تقلهم إلى موانئ الجنوب ، وتفرقهم في المزارع وفي كل اتجاه ، رغم ارتدئهم الزى العسكرى ، وحملهم للعالم الفرنسى . كان من بينهم الطلبة والعمال والمثقفون ، وشعرت الحكومة بأن الأمر يخرج من أيديها وأن جزءا كبيرا من الرأى العام الفرنسى يؤيد إستقلال الجزائر، أو على الأقل يعارض إستقلال الحكومة لها في حرب استعمارية لا يجنى من ورائها إلا حفنة من أصحاب رؤوس الأموال وكبار رجال الأعمال والاستعمار .

ووضعت الحكومة الفرنسية - بالاشتراك مع سلطاتها الاستعمارية في

شمال إفريقيا - نظاما لتدريب هؤلاء المجندين ، واستخدمت في ذلك سلاحا
تفسيا ، واتهمت المتحررين بالخور والفرع وعدم الرجولة ، وأصرت على
تدريبهم بحيث أخرجت من بينهم جنودا متطرفين ، لا يراعون قوانين
الحرب ، ولا يهدفون إلا إلى إثبات رجولتهم وشخصيتهم أمام زملائهم
القدماء . وهكذا سيلعب هؤلاء المجندون أكبر دور رأت الحروب العالمية
في التعذيب والإبادة .

ولقد شعرت الأحزاب اليسارية الفرنسية بعدم رغبة أغلبية الشعب الفرنسي
في مواصلة هذه الحرب الاستعمارية ، فحاولت الإفادة من هذا الموقف ،
وخاصة الحزب الاشتراكي الدولي ، الذي أعلن على رأس برامجه في انتخابات
سنة ١٩٥٥ الاعتراف بالشخصية الجزائرية . ولقد نجح هذا الحزب بالذات
في الانتخابات واستطاع أن يحصل على أغلبية لم تتوفر له من قبل ، نتيجة
لإعلانه عن هذه السياسة . وتولى الحكم جى مولييه الذي أسرع بإرسال
الجنرال كانرو وزيرا فرنسيا مقيما في الجزائر ، كتمهيد لمجلس نبض الوطنيين ،
ثم الدخول في مفاوضات معهم ، وإعطائهم بعض حقوقهم التي يطالبون بها .
ولكن الأحوال تغيرت في فرنسا بسرعة كبيرة نتيجة لضغط كل من
رجال الأعمال والرأسماليين واليهود والمستعمرين على الحكومة . واتهم
رجال الاستعمار الجمهورية المصرية باشغال ثورة الجزائر ، إنكاراً منهم
للاعتراف بالشخصية المتميزة والوطنية لهذه الثورة . كما استغل اليهود حركة
اليقظة العربية الكبرى التي انتشرت في الشرق الأدنى ، وما تلاها من شراء
الأسلحة من دول الكتلة الشرقية ومن ظهور إسرائيل بمظهر العاجز -
استغلوا ذلك للضغط على حكومة الاشتراكيين والسير بها في سياسة لا تؤدي
بها إلا إلى الاصطدام مع القوى العربية في الشرق الأدنى وفي الجزائر . وظهر

عداء الحزب الاشتراكي الفرنسي واضحا للعناصر الشيوعية التي حاولت الانتصار عليه في فرنسا نفسها ، والتي انضمت إلى قوات جيش التحرير في الجزائر ، والتي رحبت بتهديد مركز إسرائيل في الشرق الأدنى . فبيلور الموقف عن تكتل الحزب الاشتراكي الفرنسي مع العناصر الرأسمالية والصهيونية الاستعمارية في فرنسا ، ورتبوا صفوفهم لمركة مع العرب ، ومع العناصر اليسارية المتطرفة .

وزار وزير الخارجية الفرنسية في أوائل عام ١٩٥٦ الجمهورية المصرية ، وتباحث مع الرئيس جمال عبد الناصر في أسر وقف المعونة العسكرية عن الجزائريين ، ووقف إمدادهم بالأسلحة والذخائر ، وكان الثورة الجزائرية لم تكن انتفاضة كبرى شارك فيها كل رجل وأمرأة بل وطفل في الجزائر .
وقوالى ظهور مركبات النقص الفرنسية في الميدان الدولي بشكل يتنافى مع أبسط مبادئ الدبلوماسية والائزان .

وعرض كل من ملك المغرب والحبيب بورقيبة عقد مؤتمر في تونس مع قادة وزعماء الثورة الجزائرية ، ومهدا بذلك للتوسط بين الثوار الجزائريين وفرنسا ، وعملا على إعطائها الفرصة لستر عملية تقهرها بلباقة . وحضر بعض زعماء هذه الثورة إلى الرباط ، وتباحثوا مع ملك المغرب ، ثم استعدوا للسفر سويا إلى تونس . وكانت إدارة المخابرات الفرنسية قد أعدت عندها مع قائد الطائرة المغربية الفرنسية الأصل . وبدلا من أن تصل طائرة القادة الجزائريين إلى تونس هبطت إلى مدينة الجزائر ، حيث كانت السلطات الفرنسية في استقبالها بالمسدافع الرشاشة . ونجحت فرنسا بهذه العملية في وضع أيديها على خمسة من كبار قادة الثورة الجزائرية ، واستولت على كثير من أوراقهم ، وجندت الإخصائيين لحل رموزها ، ثم بدأت حملة اعتقالات

واسعة بين العناصر الجزائرية الحرة الموجودة في الجزائر وفي فرنسا نفسها . وكانت صدمة عنيفة لتنظيم الثورة الجزائرية في ذلك الوقت . وكانت صدمة للعرب والمسلمين والرأى العام العالمى فى الشرق والغرب . واعتقدت فرنسا أن فى استطاعتها القضاء على ثورة الجزائر فى فترة وجيزة . ولكن حسن تنظيم هذه الثورة ونبوعها من قلوب ورءوس ودماء كل الجزائريين خيب هذه الآمال .

واعتقدت الحكومة الفرنسية - التى كانت تقاسى من عقدة نفسية اسمها العرب - فى التفكير فى توجيه ضربة قوية إلى حكومة القاهرة نفسها ، حتى تضمن هدوء الحال فى شمال إفريقيا .

ولعبت فرنسا وكبار الممولين فيها ، ومعظمهم من اليهود ، دورا خطيرا فى سحب الكتلة الغربية لاقتراحها تمويل مشروع السد العالى . وانهزت فرصة تأميم شركة قناة السويس ، وحاولت تغيير الأوضاع ، ومهاجمة نظام التأميم ، رغم أنها كانت من أكبر الدول التى نادى به ، والى طبقته فى بلادها . ولعب بورجيس مونورى ، وزير الحربية الفرنسى ، دوره مع آبل توما ، وكيل الحربية الفرنسية اليهودى ، ولترتيب أمر الهجوم الثلاثى على قناة السويس . وكانت مصالح جى موليه وحكومته فى شركة قناة السويس تقل عن مصالح الخزانة البريطانية ، ولكنه كان أكثر نشاطا من إيدن ، فسافر إلى لندن ، وقابل بن جوريون ، وأعد محطات الإذاعة من قبرص ، كما أعد نخبة من مأمورى المراكز الفرنسيين الذين طردوا من المغرب لكى يدير بهم شئون منطقة قناة السويس بعد احتلالها .

وانتقلت معركة الجزائر بالنسبة للحكومة الفرنسية من الجزائر نفسها إلى الشرق الأوسط وإلى منطقة قناة السويس ، انتقلت عسكريا وسياسيا .

ولم تخف صحف اليمن المتطرفة في فرنسا اتجاهها وهو أن القضاء على الحركة الثورية التحررية في القاهرة سيقضى بالتالى على ثورة الجزائر . وأرادوا تسديد سهمهم إلى قاب العروبة النابض ، إلى القاهرة ، وإلى أكبر حركة هدفت إلى انتزاع حقوق الشعوب من المغتصبين ، إلى تأميم شركة قناة السويس وإرجاعها إلى الشعب المصرى . ولكن فرنسا وانجلترا وضعتا كل أوراق لعبهما مكشوفة بهذا الهجوم العسكرى ؛ إذ لم يكن فى استطاعتهما القيام بأكثر من ذلك . ولكن المصريين هبوا للدفاع عن حقوقهم التى وجدوا أخيرا من يرجعها إليهم .

وتكفل الشعب المصرى ، وتكفل معه إخوانه العرب الأحرار فى جميع أقطار العالم . وصوتت الأمم المتحدة بانسحاب القوات المعتدية من منطقة الشرق الأوسط ، وصوتت باجماع الآراء ، ولأول مرة فى تاريخها . فعادت القوات الفرنسية من حيث جاءت وهى تشعر بذل الهزيمة وبحقد هاعلى العرب . ورأت فرنسا انهيار إيدن فى انجلترا فصممت على الصمود وكأن كبرياءها قد خدش . صممت على البقاء فى الجزائر ، وعلى اتخاذ كل الوسائل الممكنة للبقاء فيها حتى ولو تطلب الأمر زيادة سكانها .

وكان على الشعب الجزائرى أن يصمد فى الميدان وهو يرى قوات الاحتلال الأجنبية والسلطات الإدارية وعناصر المستوطنين قد جن جنونهم وأصبحوا لا يقيمون أى وزن للقانون وللقيم الإنسانية التى تشدقوا بأنهم كانوا أول من أعلنها .

وبدأت حرب الإبادة الشاملة ، وبدأت بالتدمير . ولم يحاول المشاة الفرنسيون القيام بهذه العملية لجبنهم عن مواجهة الأهل ، فتركت القيادة هذا العبء على كاهل القوات الجوية التى أخذت فى تدمير القرى فى كل

مكان عقب كل كمين يقع فيه الفرنسيون . وأيدت قرى عزية جزائرية بأكملها ، وكان الجيش الفرنسي ينتقم من الأهالي العزل ومن الشيوخ والنساء والأطفال الذين صمموا على الحياة الحرة الأبية . وكم من قرية أحرقت وادعى الفرنسيون أنها كانت ملاذا للمجاهدين . وازدادت هذه العمليات اتساعا مع مرور الوقت ، وأخذت القوات الفرنسية تحاصر قرى جزائرية بأكملها ثم تضربها بقنابل الطائرات والمصفحات ، وتتلو ذلك بإشعال النار في بقاياها . ونظم العسكريون الفرنسيون تجويع مناطق بأكملها ، وذلك بمنع التجول في الطرقات المؤدية إليها ليحولوا دون وصول المؤن ، ثم يمنع السكان من الخروج منها تحت التهديد بإطلاق النار بمجرد رؤية أى كائن يتحرك . طبقوا ذلك بكل قسوة ، ومنعوا حتى الأدوية من الوصول إلى الجزائر . ووصلت بعض أنباء هذه الحرب إلى الرأى العام العالمى في الوقت الذى تشدقت فيه الحكومة الفرنسية بأن نفوذها وسلطانها قد عادا وسيطرا على الجزائر .

وازداد الخرق على الراقع ، وأثرت الهزائم السياسية والشعور بالضعف والمهانة وسوء الحالة الاقتصادية في فرنسا في كثير ممن اعتقدوا أن الجزائر هي أساس كل ما ينزل ببلادهم من مصائب . وأعطت الحرب الاستعمارية التى جندت لها الحكومة الفرنسية أركان حرب قوية ومولها رجال الاستعمار بألاف الملايين من الفرنكات ، نتائج ملموسة اتسمت بالفظاعة ، ودأت على استفحال اضطراب نفسية الفرنسيين . أصبح عدد من هؤلاء الشبان الذين حاولوا في الماضى الهروب من الخدمة في الجزائر يفتخرون بعد عودته بالأساليب التى شارك بها في تعذيب المجاهدين الجزائريين وفي قتل الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ . وكانوا قد تركوا بلادهم وهم في

سن العشرين ، واعتقدوا أن في مقدورهم إجبار حكومتهم على وقف الحرب الاستعمارية في الجزائر . ولكن سرعان ما وجدوا أنفسهم تحت قيادة ضباط صف وضباط قضوا حياتهم في المستعمرات ، وكان مثلهم الأعلى التكنيل بالاحرار وإرضاء نزعات وحشية في نفوسهم ، بدعوى الاحتفاظ بالعلم الفرنسي مرفوعا على الجزائر . وأصبح المارسييز ، وهو نشيد الدفاع عن حرية فرنسا أمام الغزاة في عصر الثورة الفرنسية ، نشيداً استعماريًا يدل على تصميم الفرنسيين على البقاء في الجزائر بقوة السلاح وبحرب إفتاء عامة ، رغم تصميم الشعب الجزائري على انتزاع حريته واستقلاله . ولم يتورع الاستعماريون عن اتهام ثورة الجزائر باتهامات مختلفة ، وتعبئة الرأي العام الفرنسي لكي يواصل دفع الضرائب وإرسال أبنائه للزمين لهذه الحرب . اتهموها بأنها حركة إسلامية متعصبة تسعى إلى إخضاع أوروبا لشعوب متبربرة ، واتهموها بأنها حركة عربية معادية لكل الأجناس الأخرى ، بل اتهموها بأنها حركة شيوعية تهدف إلى إستنزاف موارد فرنسا والسير بها إلى الفقر والضعف ، تمهيدا لحكم الشيوعيين . وتناسوا أنها حركة عربية اشتراكية ، لا تهدف إلا إلى خير الجميع بما فيهم فرنسا نفسها ، ولا تنشد إلا العيش في سلام ، ولكن وهي متمتعة بحقوقها وترفرف الحرية على أراضيها .

واتخذت السلطات الفرنسية من التعذيب ، بعد التدمير ، سياسة لها في الجزائر . وأخذت تتفنن في هذه الناحية ، دون رحمة ولا إنسانية . وشهد عليها كثير من أبنائها الذين نشروا مذكراتهم عن وسائلها تجاه هذا الشعب المجاهد . وكان منهم العسكريون والقانونيون ، بل ورجال الدين . كتب شريب وسيمون وجان لا كولتر ، وموريس جارسون ، نقيب المحامين في فرنسا ، عن هذه الأعمال ، وفضحوا تصرفات حكومة بلادم أمام الرأي

العام الفرنسي والعالمي . كما كتب الكاثوليكيون الأحرار ، وكانوا لا يسعون إلا إلى أن يقوم الرأي العام الفرنسي نفسه بوضع حد لهذه الأساليب التي تهدم قيمة فرنسا في أعين العالم ، ووقف هذه الحرب المدمرة التي تقضي على زهرة شباب فرنسا وتفلس خزانها . كانوا قلة بين الفرنسيين ، وكانوا ضعفاء أمام تكتلات الاستعماريين والمستوطنين والصهيونيين . ولكنهم واصلوا كفاحهم بطرقهم ووسائلهم ، وأثبتوا أن حكومة فرنسا لا تمثل الرأي العام فيها ، وأنها تستغل البلاد مع أعوانها من اليمينيين المتطرفين لخدمة مصالح بعض الأفراد والهيئات والمنظمات الغربية العسكرية ، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي ، ولكن حكومة باريس ظلت مسيطرة على الإذاعة ، كما كان اليهود مسيطرين على معظم الجرائد الفرنسية . ولم تمنع هذه المعارضة القوية حكومة باريس من المضي في سياستها تجاه الشعب الجزائري المناضل ، ولا سلطاتها الاستعمارية ، من تعذيب المجاهدين الجزائريين .

وعمد رجال السلطات الفرنسية في الجزائر إلى التفتن في أنواع التعذيب ، فكانوا يجردون الجزائريين من ملابسهم كاملة ، ويقيدون أيديهم وراء ظهورهم ، ثم يضعون رؤوسهم في الماء المغلي ، بدعوى إرغامهم على الكلام وإرغامهم على إعطاء أسرار جيش التحرير . وكانوا يعلقون الجزائريين من أرجلهم في أسقف الحجرات ويواصلون ضربهم على رؤوسهم المدلاة إلى أسفل . وكانوا يضعون خراطيم المياه في أفواه الوطنيين حتى يضطروا الماء تحت الضغط المستمر إلى الخروج من جميع منافذ الجسم ، وأيديهم مكثوفة وراء ظهورهم ، وأخذوا يعلقون الجزائريين من شعورهم ، وإذا ما سقط أحدهم أجهزوا عليه ضربا ولكما وركلا بالاحذية . وأخيرا استخدموا التيار الكهربائي لكي يمر بين رؤوس الوطنيين وأرجلهم وفي

مواضع حساسة من أجسادهم . واستخدموا ذلك ضد الجزائريين العزل من السلاح ، وبمجموعات من الجنود ضد كل وطني واحد . وكانت هناك الحراب والرصاص للقضاء على كل حالة ميئوس منها ، أو لوضع حد لخروج المعذب عن قواه العقلية بعد هذه المعاملة .

قام كثير من الفرنسيين بهذه العمليات بقلوب قاسية وتخصصوا في احتراقها بسعري تخصصهم في الاستعجاب ومعاملة المشوهين . وتخصصوا في نزع الاظافر ، وتلذذوا بسماع صياح الضحايا ، وأجبروا الوطنيين على الهتاف بحياة فرنسا . هذا علاوة على التعذيب بالجوع والعطش حتى الموت . وهددوا النساء بقتل أبنائهن أمامهن ، والرجل باعتداء على زوجته أمامه ، ونبذوا جانبا كل القيم الانسانية التي أمضى العالم حياته في بنائها منذ آلاف السنين . وأدخلوا الحراب في أجسام الجزائريين ، وارتكبوا كثيرا مما يعجز القلم عن وصفه ، بدعوى الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا . ولم تكن هناك من نتيجة منطقية لهذه المعاملة الا الفقرة الكاملة بين الفرنسيين والجزائريين وتصميم الجزائر بأكملها على خوض المعركة حتى النهاية . وليكن موتا شريفا واستشهادا في ميدان المعركة .

وعملت السلطات الفرنسية في الجزائر على محاولة منع انضمام العناصر الشابة إلى الثورة ، فجندتها للعمل في بناء المدارس وإنشاء الطرق . ولكن الأطفال الجزائريين لم يحضروا إلى هذه المدارس ، فاتخذتها لمبيت الجنود ولتعذيب الوطنيين . وقر العمال في أول فرصة ، وانضموا إلى المجاهدين في الجبال . وحرمت فرنسا على العمال الجزائريين فيها عودتهم إلى بلادهم ، وأخذت تضيق عليهم الخنادق وتعسف في معاملتهم ، وألقت القبض على آلاف منهم ووضعتهم في معسكرات خاصة وفي الحداثي العامة تحت حراسة

للدافع الرشاشة بدعوى تحقيق شخصياتهم . ولكن هذا لم يمنعهم من الفرار في أول فرصة إلى الدول الأوروبية الأخرى ، خصوصا ألمانيا وسويسرا وإيطاليا ، وبجوازات مرور فرنسية ، ومنها إلى تونس والمغرب ، تمهيداً لازول إلى معركتهم التي اشتعلت منذ سنوات واحتاجت إليهم .

وعلمت فرنسا أن الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي يعطف على قضية الجزائر ، فأحكمت النطاق حول هذا القطر المجاهد من البحر والبر ، وأساءت علاقتها مع معظم الدول المتحررة . وواصلت تدمير الجزائر بطريقة منظمة ، وحسب خطة موضوعة ومدروسة ، ومنفذة مع سبق الإصرار . وواصلت فرنسا استخدام كل إمكانياتها الحربية في تدمير الجزائر . وأنشأت نظام المربعات لتطويق أية منطقة تقع فيها أية حادثة أو كمين لدورياتها . وكانت الخطة أن تبدأ الطائرات بقذف هذا المربع بالقنابل ، ويتلوه قذف المدفعية الثقيلة ، ثم يأتي دور المصفحات والدبابات وقاذفات اللهب . وبلغت القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر ثلاثة أرباع مليون جندي ، استندت إلى ما يزيد على مائتي ألف من المستوطنين المسلحين والمنظمين في الميليشيا . فأصبح من السهل على الفرنسيين التصدي لأي مربع في الجزائر ، إذا ما قام المجاهدون بمهاجمة إحدى القوافل والقضاء على رجالها أو الاستيلاء على الإمدادات منها . وجرى كل هذا دون أن تسمح فرنسا لمراسلي الصحف والمجلات برؤية ما يجري في هذه المنطقة المحاصرة . ولكن نافذه صغيرة ظلت مفتوحة على العالم الخارجي يمكنه منها أن يرى صورة مصغرة لما يجري هناك ، وهي قرية سيدي يوسف التونسية الواقعة على الحدود مع الجزائر . ولم يتورع الفرنسيون عن ضربها أكثر من مرة بقنابل الطائرات ، ثم قذفها بالمدفعية وتطويقها بالدبابات ، وخطف الأهالي منها بدعوى أنهم من

الجزائريين . ورأى العالم تدمير هذه القرية ، رغم وقوعها خارج الحدود الجزائرية وتحت سيادة دول أخرى .

وأخيرا ، فان فرنسا قد أنشأت منطقة محرمة في شرق الجزائر تمتد من عنابة في الشمال حتى تفرين في الجنوب ، وتفصل بها الجزائر عن تونس . وأقامت لها خطا من الاسلاك الشائكة يبلغ طوله أربعمئة كيلو متر ، وعلى مسافة تبعد من ثلاثين إلى خمسين كيلو مترا من الحدود التونسية . وكان هذا هو خط موريس ، وزير الحربية الفرنسي الذي قرر تزويده بأجهزة الرادار التي تفتح نيران المدفعية لمجرد مساس أى شئ . بالاسلاك الشائكة . وجاء بعده شابان دلاس الذي قرر إخلاء هذه المنطقة من السكان واعتبارها منطقة ضرب للمدفعية . وبلغ سكان هذه المنطقة حوالي ثلاثمئة ألف جزائري ، وظهر أن قرار الحكومة الفرنسية لم ينتج إلا عن تطرف في سياسة الإبادة . ولم يكن أمام الجزائريين سكان هذه المناطق إلا محاولة الفرار أفواجا للنجاة من وابل القنابل والرصاص والحريق والاعتداءات الفاحشة والمجاعة . إلا أنهم وجبوا أنفسهم مطوقين بين خط موريس وبين القوات الفرنسية المرابطة على الحدود التونسية ، فلم يكن نصيبهم إلا التعذيب والموت ، مالم يسعدهم الحظ باجتياز الحدود والالتجاء إلى تونس . وكان معظمهم من النساء والشيوخ والاطفال . أما من كان يقدر على حمل السلاح فقد انضم إلى إخوانه المجاهدين في الجبال ، وحاربوا بكل ما وجدوه من أسلحة وما استطاعوا انتزاعه من الفرنسيين أنفسهم لتخليص بلادهم وتأمين حياة أبنائهم . ولقد زادتهم القسوة الفرنسية تشبثا بمبادئهم ومطالبهم العادلة ، وأيدتهم كل الشعوب والدول المتحررة الناهضة ، وعلموا أن معركتهم هي معركة كل شعب متحرر ، فواصلوا الكفاح ، واستعدبوا الاستشهاد .

الفصل التاسع والثلاثون

استمرار الثورة

لقد استمرت الثورة نتيجة لاستمرار القوات الفرنسية في الحرب في هذا الاقليم، ونتيجة لاستخدامها وسائل مادية ومعنوية ضد ثوار الجزائر. وكان العثور على البترول في الجزائر مما يشجع الفرنسيين على البقاء هناك، وعلى استمرار الحرب. وكذلك كان موقف الولايات المتحدة، ومعوناتها التي تعطيها لفرنسا داخل نطاق حلف الأطلسي.

(١) الصحراء والبترول :-

إزداد إهتمام فرنسا بالجزائر مع استمرار حرب التحرير الوطنية في هذا القطر العربي. وقام عدد كبير من الباحثين والدارسين، خصوصا من ذوي الاتجاهات اليمينية في فرنسا، بتقديم دراسات تدل على أهمية الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا. فاستعرضوا قيمة الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية في هذا القطر، وشرحوا أن فقد الجزائر سيصيب الاقتصاد الفرنسي بضربة عنيفة، ويجعل فرنسا دولة في المرتبة الثالثة أو الرابعة، تعتمد على غيرها في المواد الخام وفي التسويق إلى درجة كبيرة.

ومع إزداد هذا الاتجاه، أخذت الحكومة الفرنسية تشجع المسرحين من القوات العسكرية على البقاء في الجزائر لتدعيم سلطتها هناك. كما أخذت تشجع الشركات على القيام بدراسة الامكانيات الاقتصادية في الجزائر وفي الصحراء الكبرى، والتعقيب عن المعادن والبترول فيها. وأخذت فرنسا من ناحية ثالثة تنزع حركة السوق الاوربية المشتركة، وتحاول بكل وسائلها إدخال

إمبراطوريتها الأفريقية ، ومنها الجزائر ، داخل هذه المنظمة الاقتصادية الإقليمية .

أما عن تشجيع حركة الاستيطان ، فإنها لم تعط نتيجة ملموسة ، إذ أن معظم الفرنسيين أعرضوا عن الإقامة في هذا القطر الذي يحارب من أجل استقلاله . ولم يكن من السهل على الفرنسيين إستغلال رؤوس أموالهم في الجزائر مادامت الحرب قائمة وتهدد كل نشاط جديد يقوم بالاستعمار يون . بل إن عددا كبيرا من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر قد اضطروا إلى الخروج منها إما إلى فرنسا وإما إلى دول أمريكا اللاتينية ، وإلى كندا . وهكذا ظهر فشل هذه المحاولة الفرنسية التي هدفت إلى توطيد أقدام الحكم الفرنسي وتمكين الأوربي من إستغلال موارد الجزائر .

ولكن تشجيع الحكومة لعمليات التنقيب عن المعادن والبترو ل أعطى نتائج مباشرة أثرت بالتالى فى أهمية الجزائر من الناحية الاقتصادية الدولية ، وأعانت حكومة باريس على الارتكاز إليها لإظهار أهمية المعركة التي تخوضها أمام حرب التحرير ، وتحاول الضغط على دافعى الضرائب وعلى الشيبة الفرنسية لمواصلة تضحياتهم فى سبيل سياستها الاستعمارية .

ذلك أن شركات التنقيب قد وجدت البترول فى أماكن مختلفة من الجزائر ، ووجدته فى حاسى رمل وحاسى مسعود وفى عجيلة . كما وجدت حقولا للغاز فى عين صالح .

وأخذت الحكومة الفرنسية تتشدد بأن مشكلة الجزائر ليست مشكلة اقتصادية وإنسانية ١١ إدعت أنها قد بذلت مجهودات فائقة فى ميادين البحث والتنقيب ، وشرحت أن شعب الجزائر يزداد فى تعدادة بسرعة ، وأنه يحتاج إلى من يأخذ بيده لمساعدته فى إستغلال موارده الطبيعية ، وفى ضمان

مستقبل افضل لآبنائه . ونشرت فرنسا هذه الادعاءات في المحافل الدولية
وأمام هيئة الأمم المتحدة ، وكأنها قد لبست ملابس القديسين الأوائل
وجاءت لمساعدة الجزائريين حقا . أما في فرنسا نفسها فقد إنتشرت الدعاية
بأن خسارة الجزائر تعنى التخلي عن ثروة الصحراء ، وصرح الوزراء بأن
إنتاج البترول سيصل في عام ١٩٦٠ إلى سد نصف حاجة فرنسا منه، وحددوا
هذا الإنتاج السنوي بأربعة عشر مليون طن في عام ١٩٦٠ ، وبخمس وعشرين
مليوناً من الأطنان في عام ١٩٦٢ . وهكذا أصبحت صحراء الجزائر
تعنى وما تحتوى عليه من ثروات من أفضل المواضيع التي يتناولها الفرنسيون
في دعايتهم ، وفي تبرير مواصلتهم للحرب ، وفي إيهام الشعب الفرنسي بأن
مستقبل بلاده الاقتصادي قد أصبح مرتبطاً بمستقبل الصحراء ومستقبل
الجزائر . وأثارت عملية البترول حماس بعض الفرنسيين للحرب، وأوهمت
بعض رجال الأعمال بأن مصالحهم تتلخص في استمرار المجهودات الحربية
الفرنسية في هذا القطر النائر . وكم من مقال كتب في الصحف عن قيمة
ثروة الصحراء ، وكم من موضوع تناوله المؤلفون أو المتحدثون في الاذاعة
بهذا الشأن .

ولقد نجحت هذه الحملة الدعائية الحكومية إلى درجة كبيرة ، في الوقت الذي
وقعت الحكومة الفرنسية فيه تحت تأثير العناصر اليمينية والاستعمارية المتطرفة
وكبار رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال . وزاد حماس الجمهور
في فرنسا لمواصلة الحرب ، وارتفعت قيمة أسهم البترول ، رغم أن تقرير
الخبراء لكمية البترول في الصحراء جاء معتدلاً ومتنافياً مع المبالغة التي قدم
بها رجال الحكومة هذا الموضوع إلى الرأي العام ،
والظاهر أن الحكومة الفرنسية قد رددت دعايتها عن بترول الجزائر

والصحراء إلى درجة أن إقنعت هي نفسها بهذه المبالغة . وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من ناحية أخرى من تمكن إنتزاع الجزائريين لاستقلالهم ، فأخذت ترسم للمستقبل ، وقسمت الجزائر إلى منطقتين متميزتين : الأولى تقع في الشمال وتمتد إلى مسافة مائتي ميل من الساحل بين جبال الأطلس والبحر المتوسط وتحفظ باسم الجزائر ، والثانية هي بقية إقليم الجزائر ، مع واحات الجنوب والصحراء وضممتها إلى بقية المناطق الصحراوية التي تديرها في موريتانيا وفي شمال السودان الغربي وفي منطقة تشاد وأسمتها باسم « المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء » . وكانت فرنسا قد أخذت ترتب الأمر حتى لا تفقد إلا المنطقة الساحلية من الجزائر ، بينما قررت الاحتفاظ بالمنطقة الداخلية وكأنها ملك لها . وحق المنطقة الساحلية فقد أخذت الحكومة الفرنسية في إعداد مشروعات لتقسيمها إن اقتضت الضرورة إلى مناطق يكثر فيها المستوطنون ، وأخرى يكثر فيها اليهود ، وثالثة شبه جرداء يمكن للعرب إذا ما نشبثوا باستقلالهم أن يعلنوها دولة لهم . درست هذه المشروعات على أنها مشروعات اجتماعية لحل مشكلات السكان ، ولكنها كانت في حقيقة الأمر مشروعات سياسية واضحة ، وتستند إلى أسس اقتصادية لا يمكن التعمس عنها .

ومع إزدياد شعور فرنسا بالضعف أمام رجال قوات التحرير الوطنية الجزائرية ازداد تشبثها بفرنسية الجزائر وبفرنسية الصحراء وضرورة الاعتراف بسلطتها المطلقة عليها . ووضح ذلك في تفتيشها للسفن المارة في وسط البحر المتوسط ، وكأن مياه الجزائر الإقليمية - حتى إذا فرضنا جدلا أنها خاضعة لفرنسا - قد امتدت إلى أكثر من مائتي ميل من الساحل . كما ظهر هذا في فرضها لشروط خاصة على شركات التعقيب التي تعمل في

الصحراء ، رغم اشتراك رؤوس أموال غربية أخرى في هذه العمليات .
وكان هذا تشبهاً من فرنسا بفرنسية الجزائر والصحراء أكثر من تشبها
بهذه الصفة أو الشخصية لفرنسا نفسها .

وثبت أن نوع البترول الموجود في الجزائر ممتاز ، لقلة كشافته ، وقلة
اشتتاله على مركبات الكبريت ، ثم ظهر أن إحتياطي الجزائر منه يزيد عن مائة
مليون طن . ولكن المشكلة زادت في تعقدها أمام الحكومة الفرنسية ،
وخاصة بالنسبة لاستخراج هذه المادة في وسط الصحراء ونقاها منها حتى
ساحل البحر . فلقد استلزم الأمر إنشاء خط للأنابيب في جزء من هذه
المسافة الطويلة التي تبلغ حوالي ٤٣٠ ميلاً بين المناطق البترولية غير الآهلة
بالسكان وبين الشاطئ ، ماره في مناطق غير آمنة ، ويمكن بسهولة مهاجمتها
فيها ، خاصة وأن نشاط جيش التحرير كان يزداد في كل يوم . فاضطرت
فرنسا إلى إنشاء خط من الأنابيب الصغيرة التي يبلغ اتساعها ست بوصات
بين حاسي مسعود وتوجورت لمسافة ١١٠ ميلاً ثم خطاً آخر من نفس الاتساع
طوله ١٣٠ ميلاً ويصل بين توجورت وبسكرة . ثم رتبت الحكومة الفرنسية
بعد ذلك أمر نقل البترول من بسكرة بالسكة الحديدية حتى ميناء سكيكدة
على البحر المتوسط ، أي لمسافة ١٦٠ ميلاً أخرى . واحتاطت السلطات الفرنسية
لحماية هذه الأنابيب فأخذت الطائرات والمداوريات المصفحة في حراسة
أنابيب البترول ، وأنشئت خطوطاً من الأسلاك الكهربائية على طول خط
السكة الحديدية ، وحصنت فرنسا محطات الطلمبات وأصدرت أوامرها
بعدم سير قطارات البترول إلا نهاراً وفي حراسة قوة جوية كافية .

ووصلت أول قافلة من قوافل البترول الجزائرى إلى شواطئ البحر
المتوسط في يوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٨ ولكن الإحتياطات التي اتخذتها السلطات

الفرنسية لضمان وصول أول قافلة محملة بالبترول قد جعلت الرأي العام يتساءل عما إذا لم تنفق قيمة ما استهلكته قوات الامن قيمة تلك الكمية من البترول التي جندت لها سلطات فرنسا كل ما في وسعها لحمايتها. وعقبت بعض الصحف على هذا قائلة ان قيمة برميل البترول الذي يصدر الى فرنسا بهذه الطريقة الغربية بلغت عشرة أضعاف برميل واحد يصدر الى أضعاف هذه المسافة .

واتخذ المجاهدون الجزائريون من خط الانابيب ومن سكة حديد البترول هدفا لهجومهم وفي أنحاء كثيرة منه . فتمكنوا من نصف السكة الحديدية مرات متعددة وفي أمكنة مختلفة منها . واستمر الجزائريون يهاجمون هذا المشروع بكل ما لهم من قوة ، ورغم تفنن الفرنسيين في الدفاع عنه . وسرعان ما ظهر أن حرب التحرير الجزائرية قد امتدت الى كل المناطق الجنوبية من الجزائر، فأخذ الباحثون عن البترول يطالبون تزويدهم بالأسلحة وارسال وحدات عسكرية للدفاع عنهم .

وخشيت الحكومة الفرنسية من اهتمام الأمريكيين بالبترول ، ومن أن يقوم الأمريكيون بمساعدة جيش التحرير الجزائري ، سعيًا وراء بترول الجزائر . فأخذت هذه الحكومة في اغراء الأمريكيين وغيرهم من رجال الاعمال الأجانب لطلب تراخيص منها للتنقيب في الصحراء . وكانت فرنسا تتشبث في هذا بحرفية وشككية سيادتها المزعومة على الجزائر، وتسعى من ورائها الى ضمان بقاء الأمريكيين بعيدين عن الجزائر . وسائرين في ركاب حلفائهم الاوربيين . وزار كثير من المسئولين الفرنسيين أمريكا ، وحاولوا جذب اهتمام شركات البترول الامريكية الى الصحراء . وسنت الحكومة الفرنسية تشريعا لتنظيم اشراك الشركات الاجنبية في عمليات الاستغلال . ولكن هذه اللوائح نصت على ضرورة تكوين اتحادات بين أصحاب رؤوس الاموال

الأجنبية ورؤوس الأموال الفرنسية، وعلى ألا يتجاوز رأس المال الأجنبي خمسين في المائة من رأس مال المشروع . حاولت فرنسا بذلك أن تسرع في تقوية مركزها المالي في الجزائر ، وإلى ضمان اعتبار أمريكا للجزائر أرضا فرنسية ، خصوصا وأن في استطاعة فرنسا تزويد دول غرب أوروبا وحلف شمال الاطلسنطى ببتروال الجزائر . ولكننا نلاحظ أن الشركات الأجنبية طالبت بالحصول على ٥١ ٪ من الأسهم، ولم يخف عنها تهديد جيش التحرير الجزائري لكل حركة استغلال تقوم في بلاده دون موافقة أهلها، خصوصا إذا كانت هذه الحركة تسعى إلى توطيد أقدام المستغلين الأجانب في البلاد .

ثم ارتبط موضوع بتروال الجزائر بعلاقات فرنسا مع كل من دولتي تونس والمغرب . ولم تجادل الحكومة التونسية في أمر حدودها مع الجزائر ولكنها اهتمت بمرور أنابيب البتروال الجزائري بأرضها . أما مملكة المغرب فانها قد أخذت في الموازنة بين حدودها الحالية وحدودها قبل مجيء الفرنسيين في القرن التاسع عشر . واستندت إلى الأسس التاريخية، وطالبت برجوع حدودها إلى ما كانت عليه قبل نزول الفرنسيين في شمال إفريقيا . أما بين أبناء أقطار المغرب الثلاث فإن الاتجاه العام قد سار نحو الاحتفاظ بثروات الاقليم لابنائهم . وأخذ الفرنسيون يشعرون بضرورة الاتفاق مع الجزائريين والتونسيين والمغاربية إذا ما رغبوا في الاشتراك في استخراج ثروات الصحراء .

أما جبهة التحرير الجزائرية فانها أعلنت عجز فرنسا بمفردها عن ضمان التطور الاقتصادي في هذه المنطقة ، وأن هذا التطور لا يمكن أن يتم دون تعاون ، خصوصا بين بلاد متخلفة أو حديثة العهد بالاستقلال . وأعلنت

أن الجزائر المستقلة تمد يدها إلى الشركات الأجنبية، معترفة بحقوقها الشرعية. وصرحت لجنة التنفيذ والتنسيق التابعة لجهة التحرير بأنه لا يحق إلا للحكومة جزائرية أن تبرم هذه الاتفاقيات. وهكذا حافظت الجزائر على حقوقها، وأكدت أنه لا يمكن الارتباط بأية معاهدات أو اتفاقيات أو التزامات تكون فرنسا قد أقرمتها باسمها، إذ أن هذه الاتفاقيات باطلة لصدورها من غير أصحاب الحق الشرعيين، أبناء البلاد الوطنيين.

وأخيراً عمدت فرنسا إلى ربط الجزائر بها في السوق الأوروبية المشتركة، وأرادت بهذا أن تغري بقية الدول الأوروبية الغربية أعضاء هذه السوق، على استغلال رؤوس أموالها في هذا القطر العربي، أي على استغلاله وتثبيت أقدام الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة فيه. وأرادت فرنسا تكتيل حركة رؤوس الأموال ضد القوى الوطنية المجاهدة في الجزائر، وأرادت تسوية العلاقات الأوروبية ووضع حد لهذه المنافسات القديمة، بل للعداوة التقليدية بينها، وذلك بضم الجزائر إلى منطقة السوق الأوروبية، أي فتحها لكل بضائع أوروبا، رغم إصرار فرنسا على بقائها تحت سيادتها الدولية.

ولقد فشلت فرنسا في كل هذه المحاولات الخاصة بصحراء الجزائر وبتروها وتشجيع حركة استيطان جديدة فيها أو ضمها للسوق الأوروبية. ويرجع هذا الفشل أولاً وأخيراً إلى استمرار حرب التحرير ومواصلة الجزائريين الكفاح من أجل حقوقهم المغتصبة. لقد استمرت الحرب في داخل الجزائر وقامت المعارك السياسية عنيفة في المحافل الدولية، فلم تتمكن فرنسا من التفرغ لاستغلال موارد الجزائر مع حلفائها. واستمرت الحرب رغم فقد الفرنسيين كل أمل في النصر.

(٢) استمرار الحرب : -

واصل أبناء الجزائر المجاهدون كفاحهم الحربي والسياسي من أجل استقلال بلادهم وانتزاع حقوقهم المشروعة من أيدي المغتصبين المستغلين الأجانب . وأحرز الجزائريون نصراً في كل يوم على قوات تفوقهم عدداً وعدة . وشعر كثير من الفرنسيين أنفسهم أنهم يخوضون معركة خاسرة تكلفهم مالا طاقة لهم به ، ولا تخدم في النهاية إلا أغراض وأطماع ومصالح طبقة معينة من رجال المال والاستعمار ، وسياسة حكومية ربطت نفسها بعجلة الاستراتيجية الاعتدائية الغربية .

ولقد بدأ تأثير الرأي العام الفرنسي بشرعية حقوق الفرنسيين يظهر واضحاً منذ سنة ١٩٥٥ حين قرر الحزب الاشتراكي المنعقد في ليل ضرورة وضع نظام جديد للجزائر ، يترك لأبناء البلاد حق التشريع وحق التنفيذ ، وإن كان قد اشترط ضرورة ارتباط الحكومة الجديدة بفرنسا باتفاقيات حرة تقرب بين اتجاهاتها في المسائل الدولية الهامة . كما قام الحزب الشعبي الجمهوري بالإشارة إلى ضرورة إنشاء نظام فيدرالي ، تكون كل من الجزائر وفرنسا أعضاء فيه . ولكن الجزائريين رفضوا هذه العروض التي لم تزد في حقيقة الأمر في طبيعتها عن أنصاف الحلول ، وأصرروا على نيل الاستقلال كاملاً غير مشروط أو مقيد بأي قيد . ووافقت بعض الأحزاب الفرنسية على برنامج جبهة التحرير الجزائرية ومطالبها كاملة ، وكان هذا هو موقف الحزب الشيوعي ، الذي نادى علناً بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر ، وبضرورة إعطاء الكلمة لشعبها في إدارة شئونه الداخلية وخارجية . ولكن الحكومة الفرنسية واصلت سياسة كسب الوقت ولم تتقدم باقتراحات إلا لتغيير الشكل دون الجوهر .

وبذلت الحكومة الفرنسية مجهودات ضخمة لمنع « تدويل » القضية الجزائرية وأصرّت على اعتبارها مسألة فرنسية داخلية بحتة. ولكن الجزائريين واصلوا جهادهم في هذا السبيل وأيدتهم في جهادهم الدول الصديقة من عربية وإفريقية وآسيوية ، كما أيدتهم دول الكتلة الشرقية في هذه المعركة التي تزعمتها إحدى دول غرب أوروبا وربطتها بالسياسة والاستراتيجية الغربية . فتجد أن مؤتمر باندونج يعلن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحق الجزائر في نيل استقلالها ، وضرورة تأييد الوطنيين الجزائريين بكل الإمكانات . كما انتقلت القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة ، وظهر واضحا أنها قد أصبحت مشكلة دولية رغم إصرار فرنسا على اعتبارها مسألة داخلية واتخاذها وسائل فاشلة لإظهار عدم موافقتها على سماع نقاش المسألة . ولقد انسحب الوفد الفرنسي من الجلسة عند عرض المشكلة ، ولكن مجرد نقاشها في الأمم المتحدة كان دليلا قاطعا على تدويل هذه المسألة ، واعترافا صريحا بأن الجزائر ليست هي فرنسا وليست قطعة منها ولن تكون إلا جزائرية .

وأثّرت المسألة الجزائرية في كل عام بعد ذلك في الأمم المتحدة ، وزاد ظهور التضامن العربي والإفريقي الآسيوي ، واتفاق كلمته بالنسبة إليها . ووقف مندوبو شمال إفريقية يدينون السياسة الفرنسية ويطالبون بخروج الفرنسيين وإعطاء الجزائريين حقوقهم الطبيعية . وتكاتف معهم في ذلك بقية إخوانهم من الدول الصديقة والمتحررة ولم يأبوا بموقف فرنسا الذي امتاز بالشذوذ ، وخاصة بعد حوادث قناة السويس . وتحدثت فرنسا عن مسألة المجرى الكي توجه الأنظار بعيدا عما ارتكبه أيديها في الشرق الأدنى وفي الجزائر . ولكن العالم أجمع أدان فرنسا بأنها تواصل معركة فاشلة تمام الفشل ، وأوصاها بضرورة إيجاد حل سلمي للجزائر يتناسب مع حقوق

الشعب الجزائري المشروعة .

وبدأت الحكومة الفرنسية في التحدث عن تغيير بعض مواد دستورها ووضع قانون أساسي جديد للجزائر ، كسبا للوقت ، وتمويهها على العالم ، واحتفاظا بمركزها في شمال إفريقيا أطول وقت ممكن . وسقطت حكومة جى موليه ، وكان على حكومة بورجيس مونوري أن تتم هذا المشروع . وعرض هذا القانون الإطاري les Lois Cadres على البرلمان الفرنسي فاعتضت عليه كل من أحزاب اليمين واليسار . ادعت الأحزاب اليمينية أنه قانون كريم جدا في صالح الجزائريين وعلى حساب فرنسا ، بينما اعترض الشيوعيون بأنه لا يتفق مع الأمن المشروعة للجزائريين ولا يضع حدا لهذه الحرب المستمرة . فسقطت حكومة بورجيس مونوري ، وحدثت أزمة وزارية في فرنسا . فاضطر البرلمان إلى الموافقة عليه في آخر يناير سنة ١٩٥٨ بأغلبية بسيطة .

ونص هذا القانون في مادته الأولى على أن الجزائر تعتبر جزءا « مكتملا » للأراضي الفرنسية ، رغم اعترافه بوجود شخصية واضحة للجزائر . وهكذا بدأ القانون برفض المطالب الوطنية التي جاهد الجزائريون من أجلها وبكل ما لهم من قوة ودماء .

ونص هذا القانون على ضرورة الوصول بالجزائر إلى مرحلة الحكم الذاتي ، وذلك عن طريق مساواة كل الفاطنين في هذا القطر في الحقوق الانتخابية ، ولكنه عمل من ناحية أخرى على تفتيت الجزائر إلى مناطق صغيرة بحيث لا يسمح بتكتل الوطنيين في صعيد واحد . فنص على إنشاء جمعيات وطنية ذات سلطة تشريعية في الأمور الداخلية ، ثم عاد ونص على إنشاء مجالس عليا في كل إقليم ، تراجع قرارات الجمعيات الأولى التي

ستسيطر عليها العناصر الوطنية لا محالة ، وجعل هذه المجالس مناصفة بين المستوطنين والجزائريين . وهكذا استمرت فرنسا في اعتبار أن حق هؤلاء المستوطنين الأجانب يعادل حق النواب الوطنيين ويعمل على مراجعة كل القرارات الوطنية .

ونص هذا القانون على حق الوزير المقيم في تعيين أعضاء المجالس ومسئولية الحكومات المحلية أمامه ، وعدم قدرة الجمعيات المنتخبة على إسقاط هذه الحكومات . ورسمت فرنسا لوزيرها المقيم في الجزائر حق رئاسة هذه المجالس وتنفيذ قراراتها ، وذلك بعد أن نصت على أن مجلسا فيدراليا عاما سيتكون منها بعد فترة انتقال تبلغ العاملين .

ووضح أن نية الحكومة الفرنسية هي تفتيت الجزائر وشغل القوى الوطنية بالمسائل الداخلية وبالمسائل الانتخابية والحزبية . وكان هذا كسبا للوقت وانتظارا لظهور الضعف على قوات جيش التحرير الوطني الجزائري لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه من قبل . ورغم ذلك فإن العناصر اليمينية في فرنسا قد هاجمت هذا المشروع وخاصة الفقرة المتعلقة بإنشاء المجالس الفيدرالية ، ورءوا فيه توحيدا للجزائر ، وإن كان ذلك التوحيد تحت سيطرة الفرنسيين ، وخشوا من أن تحصل العناصر الوطنية فيما بعد على حقوق المساواة مع المستوطنين ، مما يسمح لهم بالتالي بالسيطرة على هذا المجالس أيضا . ولكن الحكومة الفرنسية عملت على تهدئتهم وواصلت إصدار تصريحاتها بأن حرب الجزائر لن تستمر فترة طويلة ، وأن المسألة لا تعدو « ربع الساعة الأخير » وطال « ربع الساعة » هذا لمدة سنوات .

وشعر الشعب الفرنسي بفداحة الضرائب التي يدفعها لخدمة مصابحة حفنة من رجال المال والاستعمار . وظهر أن جزءا كبيرا من الرأي العام الفرنسي

يعارض في استمرار هذه الحرب، ويعارض في المشاركة فيها . ولكن رجال الاستعمار خشوا من وقف فرنسا لمجهوداتها في الجزائر، خصوصا بعد أن نادى النواب الفرنسيون بضرورة إنقاص ميزانية الحرب في هذا الاقليم وضرورة الالتفات إلى حالة الخزانة العامة . فكون المستعمرون جمعيات للدعاية لاستمرار الحرب حتى النهاية ، وارتفعت فيها أصوات المتطرفين الذين نادوا بإمكانية إخضاع حكومة باريس لقوات فتية يمكنها المحافظة على الامبراطورية . وترأس هذه الحركة كل من جاك سوستيل والجزال ماسو ، وبدأت في تكوين فروع لها في كل الجزائر وفي كورسيكا وجنوب فرنسا ، وعملت على تسليح أعضائها للاستيلاء على الحكم في فرنسا نفسها ، وإجبارها على مواصلة سياسة الحرب ، بكل موارد فرنسا ، حتى النهاية المحتومة .

وتمخض هذا النشاط عن مجيء الجزال ديجول إلى الحكم ، وموافقته مبدئيا على برنامج العناصر اليمينية . ولكنه عمل بالتالي على تقليص أظافرهم، وعلى رسم سياسته الجديدة لكل من فرنسا والجزائر ، وبقية المستعمرات .

فاضطرت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية إلى نقل الحرب إلى فرنسا نفسها وأخذ القديثيون في إشعال النيران في مخازن البترول بالقرب من مرسيليا ، وفي جهات مختلفة من فرنسا . ووصلت هذه النيران إلى بعض ناقلات البترول الراسية في الميناء وكبدت الحكومة الفرنسية خسائر واضحة . وقام المجاهدون الجزائريون بمهاجمة بعض نقاط البوليس وبعض المواقع العسكرية في فرنسا ، مما جعل الحكومة الفرنسية تحسب لهم كل حساب .

ثم اضطرت هيئة التحرير الوطنية الجزائرية إلى إعلان إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة ، تواصل بدورها الحرب وتدير شؤون الجزائر ، رغم أنف المعتدين .

واعترف الدول العربية والإفريقية والآسيوية والصديقة بهذه الحكومة الجمهورية المؤقتة، وأعلنت تأييدها لها في كل الميادين .

ووضع ديجول دستوره في النصف الثاني من مارس سنة ١٩٥٨ ، ونص فيه مرة جديدة على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الدولة الفرنسية ، وعلى أن الجزائريين هم رعايا فرنسيون ، وحاول هذا الدستور بذلك إبعاد الوطنيين عن شخصيتهم الجزائرية وعن قوميتهم العربية . ثم أخذت السلطات الفرنسية في اتخاذ جميع الوسائل لإظهار أن الجزائريين يقبلون هذا الدستور الجديد ، أمام الرأي العام . فأخذت في تقييد الجزائريين في كشوف الانتخابات الاستفتاء على الدستور الجديد في أواخر سبتمبر سنة ١٩٥٨ . وكانت هذه محاولة فاشلة لأقناع الرأي العام العالمي بأن الجزائريين قد قبلوا الجنسية الفرنسية والتخلي عن شخصيتهم وقوميتهم ، رغم مواصلة الحرب والجهد في سبيل انزعاق حقوقهم المغتصبة ، كالة غير منقوصة .

ووقفت الدول الصديقة مع الجزائر في معركتها ضد الاستعمار الفرنسي فاستمرت حرب التحرير ، أقوى كل يوم من اليوم السابق .

ورغم تزوير الاستفتاء على دستور ديجول ، فإن الحكومة الفرنسية قد عادت وأظهرت استعدادها للتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري ، خصوصا بعد أن رأت عرض القضية الجزائرية مرة جديدة على الأمم المتحدة ، وتصميم البلاد العربية الإفريقية والآسيوية على مساعدة الوطنيين الجزائريين المكافحين .

ولكن هذا الاتجاه لم يهدف إلا تقويت الفرصة على الوطنيين في الأمم المتحدة ، إذ سرعان ما أظهرت الحكومة الفرنسية رفضها لفكرة الفأوضة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة ، واختارت مصالي الحاج للبدء في هذه المحادثات .

وكان هذا الشيخ في فرنسا منذ سنوات عديدة ، تحت المراقبة ؛ وانضم معظم رجال حزبه السابق - حزب الشعب الجزائري - إلى جبهة التحرير ، ثم شاركوا في الحكومة الجزائرية .

وكانت أنصاف حلول جديدة لم تؤدي إلى وقف الحرب المستمرة في الجزائر ، ولم تعمل على سيادة السلم وعودة الحق إلى نصابه .

حقيقة أن المسألة الجزائرية قد زادت في تعقدها ، ولكن السياسة الفرنسية قد أخذت في التخبط فيها ، معتمدة في ذلك على قواتها العسكرية وعلى قوات حلفائها الغربيين وإمكانياتهم المادية ، لمواصلة هذه الحرب الضروس . وكانت الحكومة الفرنسية تنفق في الجزائر ما يزيد على سبعمائة مليار فرنك سنويا . ولقد تمكنت فرنسا بهذه الميزانية وبالقروض التي قدمتها لها بقية دول غرب أوروبا وأمريكا من إلقاء ما يزيد على مائة ألف جزائري في السجون وفي المعتقلات ، هذا علاوة على قتل ما يزيد على ستائة ألف جزائري وتشريد مليون جزائري في الصحراء وفي تونس والمغرب .

ورغم ذلك فإن فرنسا قد أصرت على سياستها وعلى استخدام القوة أمام هذا الشعب العربي الباسل المجاهد . بل أنها أصرت على تفجير القنبلة الذرية الفرنسية في صحراء الجزائر ، رغم احتجاج الشعوب المحبة للسلام . وكانت فرنسا ترغب في إخافة الجزائر كما عملت أمريكا مع اليابان في الحرب العالمية الثانية .

(٣) أمريكا والقضية الجزائرية :

لا يمكننا أن نتحدث عن السياسة الفرنسية في الجزائر وننتمها دون أن نشير إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه المشكلة ، خصوصا في المرحلة النهائية منها .

لقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف شمال الأطلسي واستخدمه لأغراضها كخط دفاع أمامي لها، ووافقت الدول الغربية الاستعمارية على الدخول في هذه المنظمة العسكرية إذ أنها كانت قد دخلت في تلك الحلقة المفرغة التي تضطرها إلى طلب المعونة الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لكي تحافظ على مستوى معيشتها وعلى نظمها القائمة من ناحية وإضطرت نتيجة لذلك إلى تنفيذ السياسة الأمريكية في مستعمراتها من ناحية أخرى . وهذه هي الصلة بين أمريكا والمستعمرات بشكل عام، ويهمنا منها الجزائر بنوع خاص .

وشعرت فرنسا بمركب نقص واضح وأخذت في المحافل الدولية وفي مفاوضاتها مع غيرها من الدول تصر على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية . واتخذت هذا الموقف أيضا كما سنة ١٩٤٧ كما اتخذته عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف شمال الأطلسي . ووافقت أمريكا على هذا الاتجاه رغبة منها في عدم إغضاب حليفها الأوربية الرقيقة المشاعر ، ومحالة منها للاستفادة من اعتبار اراضي الجزائر داخلية في نطاق هذا الحلف العسكري . وإتسع نطاق حلف شمال الأطلسي باعتبار الجزائر جزءا فيه ، وسمح هذا للغرب بالسيطرة على إقليم يعتبر خطا ثانيا له، ويمكنه أن يزوده بالمواد الخام وبالقوى البشرية اللازمة لاستمرار حرب دولية . أمام الناحية الاستراتيجية فلا يمكن لأحد أن ينكر أهمية موانئ الجزائر والقواعد البرية والحوية فيها في تأييد أقاليم غرب أوروبا ، خصوصا إذا اشتبكت في حرب عامة، إذ أنه كان سيسهل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ من القواعد العسكرية في هذا الإقليم محطات لتزويد غرب أوروبا بكل ما تحتاج إليه ، هذا علاوة على مساعدتها على السيطرة على الملاحة في البحر المتوسط بين موانئ جنوب فرنسا وشمال إفريقيا، وبالتعاون مع الموانئ الإيطالية.

ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية وكانت هذه نقطة جديدة تؤثر في سير الحوادث وتطورها في هذا الإقليم خصوصا بعد أن نشبت الثورة فيه . وكانت ثورة الهند الصينية قد أجبرت فرنسا على استغلال موارد الجزائر الاقتصادية والبشرية في هذه الحرب . حقيقة أن اشتراك الجزائريين في حرب الهند الصينية قد ساعد على تهيئة الجو للثورة في الجزائر نفسها ، ولكن ما يهمني هنا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد أبدت فرنسا في حرب الهند الصينية وعملت بعد ذلك على تأييدها في حربها ضد الشعب الجزائري الثائر .

وأمدت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا بالأسلحة والأموال اللازمة لمواصلة الحرب في الشرق الأقصى ، ولم تكن هذه المساعدة الأمريكية إلا تخفيفا من الأعباء التي كان على أمريكا نفسها أن تقوم بها ، إذ أن هذه الدولة كانت ولا تزال تهدف إلى وقف تقدم الحركات الشعبية والثورات الشيوعية في جميع أنحاء العالم . وساعدها الحظ على أن تجدد من الفرنسيين ورجال مستعمراتهم من يقبلون حمل السلاح ومواصلة هذه الحرب . وهكذا اقتصر اشتراك أمريكا فيها على المجهودات الاقتصادية والمتبجات الحربية وادخرت بذلك قواها البشرية . واتبعت الولايات المتحدة نفس هذه السياسة بشأن الجزائر بعد أن نشبت فيها الثورة . ورغم أن هذه الثورة كانت حركة قومية عربية لانت باى صلة إلى الشيوعية الدولية ، ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الفرنسية بكل ما يلزمها من أسلحة وذخائر وعتاد ، بدعوى إرسالها داخل نطاق حلف شمال الاطلسطي ، وسلحت لها الفرق العسكرية بأكملها ، مدعية استخدامها لوقف أى هجوم شيوعى على غرب أوروبا . واستخدمت فرنسا هذه الأسلحة والمهمات والذخائر في حرب الإبادة

التي توصلها في الجزائر . استخدمت فيها الطائرات والمدفعية والمدركات وأجهزة الرادار التي ادعت ضرورتها للدفاع عن غرب أوروبا . ولم تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على لفت نظر فرنسا إلى خطورة هذا الأمر ، خصوصا بعد أن نقلت هذه الدولة الأخيرة فرقا عسكرية بأكملها من جبهتها الغربية إلى الجزائر ، وأصبح غرب أوروبا بغير قوات « دفاعية » كافية . واستخدمت « الأسلحة الدفاعية » في حرب ضد شعب ليست له أى علاقة بالشيوعية . وإن سحب الفرقتين المدرعتين الفرنسيتين الثانية والثالثة من ألمانيا ، وإرسالهما بمعداتها الأمريكية إلى منطقة سبدو وتلسان في غرب الجزائر لإقفال الحدود المغربية ووقف معونة المغرب للقطر الجزائري ، وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الإجراء أو عدم مراجعتها لفرنسا فيه ، رغم تعريضه الجبهة الأوروبية للاختار ، لا كبر دليل على اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب ولو بطريق غير مباشر . إذ أن الصمت لا يدل إلا على الرضا والقبول .

ولم تقتصر المعونة الأمريكية لفرنسا في حرب الجزائر على مجرد تزويدها بالمعدات الحربية والصمت على نقل هذه المعدات لجبهة شمال إفريقية ، بل لقد أمدت أمريكا فرنسا بمعونات إقتصادية لم يكن في وسع فرنسا أن تواصل حربها دون حصولها عليها . ويعرف الجميع سوء الحالة الاقتصادية التي تعرضت لها فرنسا نتيجة لإصرار حكومتها على الاحتفاظ بنسبة ألف مقاتل في الجزائر ، ونتيجة لانفاقها ٧٠٠ مليار فرنك سنويا على هذه الحرب . لقد خلت الخزانة الفرنسية والتجارات الحكومة إلى القروض الداخلية ثم الضرائب وأخيرا إلى القروض الدولية . وكانت ألمانيا الغربية من أولى الدول التي أفرضت فرنسا ، وليست رءوس الأموال بها إلا رءوس

أموال أمريكية بصورة غير مباشرة . ثم جاءت أمريكا نفسها لكي تقرض فرنسا علاوة على استمرار إمدادها لها بالمعونة الاقتصادية . وكان هذا أكبر مساعدة لفرنسا على مواصلة حربها ضد الشعب الجزائري .

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك موقف حكومة الولايات المتحدة في المحفل الدولية وفي هيئة الأمم عند عرض قضية الجزائر عليها . ولا يمكننا أن نقول بأن موقفها يؤيد حقوق الشعوب التي تناضل من أجل حريتها . وكم من مرة أثار فيها موقف الولايات المتحدة في المسألة ، وسمح لفرنسا بالوقت اللازم لتنفيذ ما ربتها وإضعاف المقاومة الوطنية في الجزائر .

ولقد ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تؤيد الشعوب في التحرر من السيطرة الأجنبية، ولكنها اشترطت أن تكون هذا التحرر بطريق سلمي في الوقت الذي تعمل فيه على تسليح الدول الاستعمارية بدعوى ضرورة ذلك لوقف الخطر الشيوعي عن غرب أوروبا . وكانت في هذا تؤيد الاستعمار الغربي وتحاول عدم فقد صداقة الشعوب المتحررة، إذ أنها لا تثق، رغم ذلك، في الجانب الذي سينتصر حتماً .

إن كلمة واحدة من الحكومة الأمريكية لفرنسا كانت تكفي لوقف حرب الجزائر، ولكن الحكومة الأمريكية لم تنفوه بها، مما يعطينا حق إدانتها .

وهناك نقطة أخرى تسمح لنا ، كمؤرخين ، بالحكم على الولايات المتحدة الأمريكية : هي أنها سعت للمفاوضة مع جبهة التحرير الجزائرية ومع الحكومة الجزائرية المؤقتة وعلى أساس المساهمة في إستغلال بترول الصحراء . أنها سياسة ذات وجهين سعت بها أمريكا إلى تأكيد الحصول على الربح من كل جانب ، وقبل أن تظهر النتيجة النهائية . ولم تظهر الولايات المتحدة

اهتمامها بحل القضية الجزائرية في أقرب وقت إذ أن استمرار الحرب كان سيضعف الجانبين الجزائري والفرنسي على السواء، ويخرج المنتصر منها وهو محتاج إلى معونة أجنبية، فيجد أمريكا في الانتظار، بشروطها الاقتصادية وشروطها العسكرية .

ولقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة القواعد العسكرية والاحلاف دون أن تستفيد من أخطائها السابقة، ومن الفشل الذي منيت به هذه السياسة نتيجة لنمو الشعور التحرري والرغبة في السلام . ولا زالت أمريكا تساوم لتخلق أحلاف والحصول على قواعد في شمال إفريقيا تدخل الجزائر في نطاقها . إنها محاولات لإنشاء خط ثان مواز للخطوط الاوربية يسير في شمال إفريقيا من الغرب صوب طرابلس والشرق الأدنى ، ويؤيد خطوطها في أوروبا ، ويدعم سيطرتها على الجزء الغربي للبحر المتوسط ، ويسمح لها عند الحاجة بالتدخل من قواعد—جده جنوبا صوب الصحراء وإفريقية السوداء . قواعد متناثرة على خطوط ، ويمكن منها السيطرة على الاقاليم المجاورة وفي كل الاتجاهات . وذكرت الولايات المتحدة أن هذه السياسة هي سياسة دفاعية ولكن الشعوب المتحررة رفضت أن تتخذ أمريكا من قوتها وثروتها وسيلة للسيطرة على غيرها . ويعرف الجميع أن قيمة الرجل الحر في الدفاع عن نفسه وبلاده تفوق بكثير قيمة التابع خصوصا إذا كان لا يؤمن بالقضية التي أجبره الزمن على الدفاع عنها . وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية بطرق مباشرة وغير مباشرة جس نبض الجزائريين والتحدث معهم وتقديم العروض والمقترحات في نطاق أحلاف شمال إفريقيا ، أو غرب البحر المتوسط ، أو حلف الاطلنطي ، تمهيدا لتكتيل كل من تونس والمغرب مع الجزائر داخل نطاق الاحلاف الغربية . وسعت

أمريكا إلى الاستفادة من لحظة انهاك أو يأس لدى يقبل الجزائريون واخوانهم سكان المغرب مثل هذه العروض . ولكن مجاهدي الجزائري كانوا أبعد ما يكونون عن مثل هذه اللحظات . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى فرض الفيود على الشعوب قبل امدادها لها بما يلزمها من أسلحة ومعدات ، وكانت ترسل مساعدات لا تصلح لوقف أخطار الاعتداءات الأجنبية الخارجية ، بقدر ما تصلح لكبت الشعوب وارغامها على الخضوع لحكومتها التي وافقت على الشروط الأمريكية، عسكرية كانت أو اقتصادية أو سياسية . وكان عدم اعتراف أمريكا بالثورة الجزائرية وبالحكومة الجزائرية يمنع كل الغرب ومصلحته من امداد الشعب الجزائري بما يلزمه في حربه مع المستعمر، حتى ولو كان ذلك عن طريق الدفع نقدا .

ولكن الجزائريين واصلوا كفاحهم ، ولسنوات سبع ، وضحووا بمليون ونصف مليون شهيد، وهم مضممون على الاستقلال . وجاء تطور الأحداث في فرنسا بعد انهماكها في هذه الحرب الاستعمارية الطويلة سببا أساسيا في تصفية المشكلة ، وفي وصول الجزائر إلى الاستقلال .

الفصل الأربعون

استقلال الجزائر

لقد تزايدت عوامل الضغط الداخلية والخارجية على الموقف الموجود في الجزائر بمرور الزمن، ومع استمرار العمليات الحربية في هذا الاقام المكافح. وكانت هذه العوامل في صالح القوى الوطنية المتحررة، ومدعمة لهذه القوى، حتى وإن كانت قد ظهرت وكأن فيها نكسات مؤقتة. وكانت من الناحية الأخرى في غير صالح الموقف الاستعماري الذي حاول الإبقاء على الجزائر فرنسية، أو الوصول إلى حل وسط، وعلى أساس التويه على الجزائريين، والاستمرار في عمية التحكم والاستغلال. وسيكون لعوامل الضغط أثرها في إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأثرها في وصول الجنرال ديغول إلى الحكم، والتمهيد بذلك للمفاوضات التي وصلت بالمشكلة إلى الاعتراف باستقلال الجزائر.

(١) ضغط العوامل الداخلية والخارجية :

كانت جبهة التحرير الجزائرية قد أنشئت في أول أمرها على أساس ترك الباب مفتوحا أمام كل قائد، وحق مكافح وطني، يرغب في الدخول فيها، ويشارك في عملية تحرير البلاد، وتحقيق الأهداف العامة المتفق عليها. ولذلك فإن جبهة التحرير لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم، بل كانت تجميعا للقوى الوطنية وبشروط معينة ولأهداف محددة كل التحديد. وكان انضمام المكافحين لها، من كل الاتجاهات السابقة لتكوينها يدل على نجاحها، وبدل كذلك على تطور خط السير السياسي للحركات والتنظيمات الموجودة في

الجزائر صوب اتجاه التحرير ، وبأهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
ولقد انضم إليها زعماء جمعية العلماء ، وعلى رأسهم توفيق المدني ، وأثبتوا
بذلك أن القوى الإسلامية يمكنها أن تأخذ اتجاهها يساريا ثوريا وتحرريا ،
رغم اعتزازها بشخصيتها العربية الإسلامية ؛ كما انضم إليها عناصر من اليسار
المتطرف ، وحتى من بين الشيوعيين . ولكن أحدا في فرنسا لم يكن يتوقع
انضمام فرحات عباس ورجال أنصار البيان لجبهة التحرير . ولذلك فانها
كانت مفاجأة لهم حين انضم إليهم .

وكان فرحات عباس قد بدأ في الثلاثينات بالتساؤل عن وجود
« الشخصية » الجزائرية ، ثم قام بعد ذلك في الأربعينات ، وبعد ظهور فشل
مشروع القانون الأساسي للجزائر ، بشرح الأخطار التي ستنتج عن ذلك ،
ثم قام في أوائل الخمسينات بالاعتراف بوجود الشخصية الجزائرية واضحة
وبشكل متبلور ، أمام الفرنسيين ، وحتى أمامه شخصيا . ولكنه استمر في
اتصالاته مع الساسة الفرنسيين والشخصيات الفرنسية البارزة بعد إعلان
الدورة ، وعلى أساس إمكان إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية ، ووقف
العمليات الحربية الموجودة هناك . ومع مرور الأيام اضطر إلى أن يصرح
لهم بأنه يأمل في ألا تدفعهم فرنسا إلى أن يصبحوا جميعهم من رجال جبهة
التحرير . ولقد فشلت مجهودات فرحات عباس ، وكانت إذاعات وتصريحات
القاهرة التي تصدر عن جبهة التحرير ، وعن مكتب الجزائر بـلجنة تحرير المغرب
العربي ، تصف فرحات عباس ورجاله بأنهم من صفار البرجوازيين ، والذين
لم يتم نضجهم بعد للاشتراك في عمليات التحرير . وكان هدفا لهذا النقد ،
مثله في ذلك مثل مصالي الحاج الذي كان قد كون « الحركة الوطنية الجزائرية »

M. N. A. ، وأعلن أنه لا يوافق على استخدام العنف في الجزائر وسيلة للاستقلال .

ولكن انضمام فرحات عباس مع الدكتور أحمد فرنسيس إلى جبهة التحرير الجزائرية في ٢٣ إبريل سنة ١٩٥٦ ، كان يدل على زيادة نفوذ هذا « الزعيم » من ناحية ، وعلى ازدياد تطور القوى الموجودة في الميدان من ناحية أخرى . وكانت ضربة أصابت النفوذ الفرنسي ، وتلك المجموعة من الفرنسيين الذين حاولوا الاعتقاد في إمكانية الاعتماد عليه وعلى مجموعته ، أو على مصالي الحاج ، للاحتفاظ بجزء من الرأي العام الجزائري منقسما على نفسه ، ويضرب بعضه بعضا .

لقد ألقى فرحات عباس أول تصريح صحفي له بعد وصوله للقاهرة مباشرة ، وأمام كل من أحمد توفيق المدني ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد ومحمد يزيد والدكتور أمين دباغين وأحمد بن بيللا . وإذا كان الرأي العام قد توقع من جبهة التحرير الوطنية الجزائرية أن تصدر تصريحات أكثر اعتدالا بعد انضمام فرحات عباس إليها ، فقد خاب ظنها . إذ أن تصريحه كان هجوما عنيفا على سياسة القمع والقتل للإهالي المسلمين ، ورغم أنه لم يقفل الباب أمام أية إمكانيات مقبلة للتفاوض ، فإنه قد أعلن تصميم الجزائريين على الحرب حتى النهاية ، وتصميمهم على الوصول بالحرب حتى فرنسا نفسها ، وداخل بلادها ، وصرح أحمد بن بيللا بعد ذلك بأن فرحات عباس مسئول في جبهة التحرير الوطنية ، وأن تصريحاته تصريحات رسمية . وإذا كانت فرنسا قد نجحت بعد ذلك في عملية اصطلياد القادة الجزائريين الخمسة بطايرتهم التي كانت تنقلهم صوب تونس ، بعد بضعة أيام من إعلان الرئيس جمال عبد الناصر تأميم الشركة الدولية للملاحة في قناة السويس ،

فان القوى الجزائرية المجاهدة قد تمكنت من عقد مؤتمر حربي سياسي ، في مكان ما في وادي السومام من ٢٠ إلى ٢٥ أغسطس ، وقرروا فيه الخطوط العامة لسياستهم المقبلة ، ولاهدافهم العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . وظهر أمام فرنسا أنه يصعب عليها القضاء على «حركة» الجزائر وإخضاع الاقليم بالقوة . وسيؤدي الأمر إلى زيادة تكتل الوطنيين ، في الوقت الذي يزيد فيه شعور فرنسا بالضعف ، يأخذ الرأي العام والمنظمات الدولية في الاعتراف بوجهة النظر الجزائرية ، حتى وإن كانت قد عجزت عن إصدار قرارات واضحة ومحددة في ذلك .

وكانت « القضية » الجزائرية قد أثرت أمام مجلس الأمن في أوائل سنة ١٩٥٥ تم أعيدت المحاولة من جديد في يونيو سنة ١٩٥٦ ، وإن كانت لم تحظ بتأييد سوى من حانب الاتحاد السوفيتي وإيران في ذلك الوقت . وإذا كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد عجزت في أول الأمر ، ورغم طاب الدول الاربعة عشر ، عن ادراج القضية الجزائرية في جدول الاعمال ، فإن إشتراك فرنسا في العدوان على مصر ، والتحدث عن مساعدة مصر لثورة الجزائر من الناحية العسكرية قد فتح الباب لمناقشة هذه القضية أمام الجمعية العمومية ، مادامت تتعلق بالمساعدات والعمليات العسكرية ، وتؤثر بالتالي بتهديد الأمن والسلام في العالم . كما أن طبيعة مثل هذه العمليات الحربية كانت تؤثر على مبدأ حقوق الإنسان من ناحية أخرى ، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، مادام قد ثبت أن الجزائريين قد حملوا السلاح - حتى وإن كان من طرف جمال عبد الناصر كما قالت فرنسا - لتقرير مصيرهم بالقوة ، وإذا كانت وفود الدول الغربية والاستعمارية قد عارضت ادراج القضية فانها لم تفز في هذه العملية الا بأغلبية صوت واحد .

وفي الدورة التالية نجحت الوفود الافريقية والآسيوية ، وبمشرع معتدل
ينص على حث الطرفين المتنازعين على الدخول في مفاوضات لإنهاء النزاع
على أساس حق تقرير المصير . وإذا كان هذا القرار لم يشر إلى جبهة
التحرير الوطنية الجزائرية فانه قد صدر ، ودل على الاعتراف بوجود شخصية
جزائرية ، وضرورة التفاهم مع ممثليها الذين يعارضون نظرية الحكم الفرنسي .
وإذا كانت فرنسا قد رفضت الاعتراف بالمجاهدين وبجبهة التحرير فان
الدورة الثانية عشر قد أوصت بتوسط كل من تونس والمغرب في النزاع
القائم بين فرنسا والجزائر . أما الدورة الثالثة عشر فانها قد أوصت فرنسا
صراحة بالمفاوضة مع الحكومة المؤقتة للجزائر ، والتي كانت قد انشئت في
القاهرة سنة ١٩٥٨ .

ولا شك أن تطور عرض القضية « الجزائرية » في الأمم المتحدة كان
يدل على تدعيم وجهة نظر المجاهدين الجزائريين بالرأي العام ، والاعتراف
الضمني بأنهم يمثلون اقلية مستقلة عن فرنسا ، ما دامت هناك توصيات
« بالمفاوضة » بين الطرفين . وكان نفس العامل يعتبر عاملا ضغطا على
الفرنسيين ، في الوقت الذي انهكت فيه قوى فرنسا في ناحية الأموال
وناحية الرجال وفي هذه الحرب الاستعمارية طويلة المدى .

أما ظروف فرنسا الداخلية فنلاحظ فيها فشل مشروعات يورجيس
مونوري لحل المشكلة الجزائرية عن طريق التكامل بين فرنسا والجزائر ،
وذلك بعد أن كان رئيسه جى موابيه قد فشل في استخدام القوة لحاها .
وكانت الميزانية الفرنسية تقاسى من رصد ٧٧ مليار فرنك سنويا لحرب الجزائر
ومن ابقاء ٢٠٠٠٠٠٠ مجند فرنسي هناك ولقد اثبت استمرار هذه العملية
أن الأحزاب اليمينية ، بل حتى الحزب الاشتراكي الدولي الفرنسي ، يسرون

بفرنسا إلى الافلاس وإلى هزيمة ساحقة في الجزائر .

وكانت الآراء السياسية قد بدأت في التسرب إلى عقول بعض القادة والجنود الفرنسيين الموجودين في الجزائر، وخاصة بعد أن عهدت الحكومة الفرنسية إليهم بعمليات تبعد كل البعد عن اختصاصاتهم العسكرية . إذ أنه قد أصبح عليهم أن يشرفوا على الإدارة ويشرفوا على عمليات الأمن والقيام بعمليات التحري والمراقبة والاستجواب ؛ وهي عمليات تبعد الجندي عن مهمته وتعطيه سلطات سياسية ، فتحوله عن الهدف الذي جند من أجله . وشاهدت فرنسا في ذلك الوقت استقالة عدد من الجزالات الفرنسيين احتجاجا على « سوء استخدام القوات الفرنسية في الجزائر » ، ولم يتراجع عدد منهم عن نشر مذكراته عما يحدث في الجزائر رغم تقديمه للمحاكمة العسكرية بعد ذلك ، أو تحديد اقامتهم ، نتيجة لافشائهم استمرار عسكرية ومهنية .

وإذا كان الانقسام في الرأي العام قد بلغ الأحزاب ثم وصل منها بعد ذلك إلى القوات المسلحة ، فإن ذلك كان يدل دلالة واضحة على زيادة المتناقضات بشكل واضح على رأس أجهزة الحكم في كل من فرنسا والجزائر، ومهد بالتالي لوصول قيادة جديدة سياسية وعسكرية إلى الحكم .

ولا ننسى أن ازدياد تطرف عناصر المستوطنين في الجزائر ، واصرارهم على ابقاء الاقليم فرنسيا كان يزيد من اضعاف حكومات باريس نفسها . ومنذ أن زار جي مولييه الجزائر في أوائل سنة ١٩٥٦ ثبت له أن صغار المرطنين وصغار التجار والمستوطنين في الجزائر هم الذين يستخدمون المارسيليز شعارا لإجبار فرنسا، حكومة وشعبا ، على ضمان بقاء الجزائر فرنسية . ولقد تمكن هذا الاتجاه من أن يحصل على تأييد عدد من الضباط

الفرنسيين ، وخاصة في الجزائر ، وبشكل يضغط على فرنسا حتى تستمر في عملياتها الحربية في الجزائر .

ولقد أدى انقلاب ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ الذي قامت به جنود فرقة المظلات الموجودة في الجزائر ، بقيادة الجزال ماسو ، إلى عودة الجزال ديجول إلى الحكم . ومع سقوط الجمهورية الرابعة ، ووضع أسس الجمهورية الخامسة ، مع ديجول ، رجل فرنسا الحرة ، سيتم تبلور الموقف ، وإن كان على درجات ومراحل ، وفي صالح الثورة الجزائرية .

(٢) الجنرال ديجول :-

وصل الجزال ديجول إلى الحكم عن طريق العناصر العسكرية اليمينية التي رأت في شخصيته الكبيرة واجهة يمكن اتخاذها باسم « انقاذ الوطن » ، وكان عسكريا مثلهم ، وكان لا يقبل الشيوعية ، في نفس الوقت الذي كان يعترف فيه بفرنسيته .

ولكن الجنرال ديجول لم يظهر تسرعا في جمع السلطة في أيديهِ ، حتى يمنع بذلك أي مأخذ عليه فيما بعد ، وسمح في نفس الوقت للعوامل المؤثرة بأن تزداد في نضوجها وفي وضوحها . وكان الجزال ديجول لا يوافق في نفس الوقت على أن ينخضع حتى لأولئك الذين أوصلوه للحكم . وكانت عملية عدم التسرع من جانبه فائدة لفرنسا ، وفائدة للجزائريين ، إذ أنها أدت إلى تبلور الموقف ، وفي الطريق الطبيعي الذي كان من اللازم أن يسير فيه .

أدت المجموعة التي قامت بانقلاب ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ لـ « ليجانا » للأمن العام » في كل من الجزائر وفرنسا نفسها ، وتشبهت في ذلك بعصر الثورة

الفرنسية . واستندت إلى أن « الوطن » مهدد . وضمت إليها عددا من الجزائريين المعروفين بأنهم من أنصار سياسة الإدماج . وسمح ذلك للجنرال دييجول بتولى الحكم مع اعطائه سلطات مطلقة واستثنائية ، وبناء على طلبه . ولكن الجنرال دييجول صمت لفترة طويلة نسبيا ، وامتنع عن إعطاء أية تصريحات خاصة بالجزائر . وهدف من وراء ذلك إلى ألا يصبح أداة طيعة في أيدي من أوصلوه إلى الحكم ، كما هدف كذلك إلى الحصول على موافقة الجمعية الوطنية في باريس على هذه السلطات ، حتى يصبح موقفه دستوريا ، وبصفته ممثلا للبلاد ، وممثل السلطة في اتخاذ أي قرارات ، وباسم فرنسا .

ولم يحاول الجنرال دييجول في هذه الفترة أن يجرح شعور المتطرفين الفرنسيين ، ولذلك فانه قد عامل الجزائر في مشروع دستور « الجمهورية الخامسة » على أنها داخل فرنسا أوجزاء من فرنسا ، وهو مشروع الدستور الذي تقدم به في سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، والذي ظهرت فيه فكرة الإدماج واضحة ، في نفس الوقت الذي أعطى فيه لاقليم الاتحاد الفرنسي في افريقية الغربية وافريقية الاستوائية حق تقرير المصير في البقاء مرتبطة بفرنسا أو الانفصال عنها . وفي الوقت الذي دارت فيه عملية الاستفتاء في المستعمرات الفرنسية حول مبدأ البقاء في الاتحاد الفرنسي أو الانفصال عنه ، دارت فيه عملية الاستفتاء في الجزائر نفسها حول مبدأ الموافقة على الدستور أو رفضه ، وعلى أساس أن الجزائر أرضا فرنسية .

ولقد حاولت جبهة التحرير الوطني الجزائرى في ذلك الوقت أن يمتنع الجزائريون عن المشاركة في التصويت . ولكن سياسة الضغط الإدارى والعسكرى على الأهالى والمدنيين فى الجزائر لم تكن تبشر بنجاح فى هذه

العملية . ونشرت نتائج المهزلة وهي أن ٩٦ ٪ من الجزائريين قد وافقوا على الدستور ، أى وافقوا على الادماج ، فى الوقت الذى لم تصل فيه هذه النسبة فى فرنسا نفسها إلا إلى ٧٩ ٪ .

ولقد خصص ديجول ٦٦ مقعدا فى مجلس الأمة لنواب الجزائر ، وحصل الجزائريون المسلمون على ثلثيها ، كما خصص ٣٣ مقعدا لهم فى مجلس الجمهورية ، أى مجلس الشيوخ ، وحصل الجزائريون كذلك على ثلثيها . ولقد واصل الجنرال ديجول هذه السياسة حين زار الجزائر وأعلن فى قسطنطينة ضرورة البدء بخطة خمسية تهدف إفساح مجال العمل أمام الجزائريين وتفتح الأبواب للدخول فى عملية تصنيع الجزائر وإعادة توزيع الاراضى على الفلاحين وزيادة الاهتمام بالتعليم كى يادى إقتصادية وإجتماعية لازمة لتطوّر الجزائر كجزء من فرنسا . أما ديرييه فانه قد أعلن أن هدف حكومته ، وهو رئيس الوزراء الفرنسى ، هو توحيد النقد والميزانية وكل القوانين بين فرنسا والجزائر وحتى قوانين الأحوال الشخصية . وكان كل ذلك يدل على أن الجنرال ديجول يسير على سياسة الإدماج ، والادماج حتى النهاية . وعلق فرحات عباس على ذلك بأنّ الجنرال يطلب منهم الحضور إلى باريس وهم يرفعون الاعلام البيضاء ، ويطلبون الامان ، ولكنهم يعجزون عن القيام بذلك ، إذ أن مثل هذا العمل سيفضّب المجاهدين الذين يعملون فى الجبال .

ولكن الجنرال ديجول أصدر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ تصريحه الخاص بسياسة الجزائرية ، وهو التصريح الذى أعطى الجزائر حقها فى تقرير مصيرها ، حتى وإن كان فى ذلك انفصالها عن فرنسا ، وإن كان قد أحاط هذا المشروع بضمانات جعلته غير مقبول من وجهة التحرير الجزائرية .

واعتقد البعض أنها مجرد مناورة من جانب الجنرال دييجول في ذلك الوقت للتمويه على الرأي العام العالمي وهيئة الأمم المتحدة ، خاصة وأن الاذاعات كانت مليئة في ذلك الوقت بأخبار التعذيب واستخدام الطلقات المتفجرة ضد الالهالي الجزائريين . ولكن الواقع هو أن دييجول قد قدم هذا المشروع كخطوة أولى تهيء الرأي العام الفرنسي نفسه للخطوة التالية، وكان مكسبا على أي حال أن يذكر دييجول حق الجزائر في الانفصال عن فرنسا ، حتى وإن كان ذلك تحت شروط معينة .

ولقد اشتمل المشروع على القيام باستفتاء حر حول مستقبل الجزائر يمكن للمراقبين الدوليين أن يشاهدوه . وإن كان قد اشترط مرور أربع سنوات من الهدوء في الجزائر ، وفسر الهدوء بالا يقع أكثر من مائتي قتيل في الجزائر في السنة . وخير الجزائريين بعد ذلك بين ثلاث أمور ؛ الاول هو الانفصال واختيار نوع الحكومة التي يرغبون فيها ، وإن كان قد هاجم مثل هذا الاتجاه بأنه سيوقع الجزائر في الفوضى والاضطراب وعجز الميزانية وسيمهد لوقوع الجزائر تحت الشيوعية ، وهو أمر لا يرضاه شخصيا للجزائر . والثاني هو الادماج والمساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين ، والمسلمين والمسيحيين ، وعلى أساس نفس الحقوق ونفس الواجبات ، والمساواة أمام الوظائف والحصول على نفس المرتبات والتأمين الجماعي وبكل ما يتمتع به الفرنسيون ؛ أما الثالث فهو النظام الاتحادي الفيدرالي ، وفي هذه الحالة يمكن للجزائريين تشكيل حكومة جزائرية كل وزرائها من الجزائريين ، وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا واعانتها وترتبط معها برباط وثيق في الاقتصاد والتعليم والدفاع والشئون الخارجية . وفي هذه الحالة يبقى النظام الداخلي في الجزائر خاضعا للنظام الاتحادي أو الفيدرالي

ويسمح للجزائريين من المسلمين والعرب والقبائليين بأن يعيشوا معيشة هادئة .

وحاول الجزال ديجول بهذا المشروع أن يقسم بين الجزائريين وبعضهم ويشعرهم بخطورة الانفصال عن فرنسا، وربما كان ذلك عملية اجس النبض، أو لتقدير الموقف عند الجزائريين أنفسهم، خاصة وأنه كانت هناك بعض الضغوط من جانب ديرييه رئيس الوزراء تتحدث عن أنه في حالة الانفصال لن يكون هناك الا التقسيم، إذ أن هناك اختلاف بين المنطقة الشمالية من الجزائر، والتي يسكنها الجزائريون، والمناطق الجنوبية، مناطق استغلال البترول، واللازمة من الناحية الاستراتيجية للاتصال بموريتانيا والسودان الغربي ونيجيريا وتشاد. فيمكن في هذه الحالة تقسيم الجزائر، أي أن الجزائر ستصبح المنطقة الشمالية فقط، وحتى الأطلس .

ولكن رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة وجدوا أن ديجول لم يصل إلى نهاية الخط، رغم أنهم أعلنوا استعدادهم لوقف القتال إذا كانت هناك مفاوضات حرة معهم، وبصفتهم الممثلين الفعليين للجزائر، خاصة وأن الصحافة الفرنسية كانت تلوح في ذلك الوقت بالتفاهم مع معالي الحاج أو ضرورة الاعتماد على الاستفتاء رأسا ودون إعطاء أي اعتبار للحكومة الجزائرية المؤقتة. ونجد من جانب آخر أن العناصر اليمينية الفرنسية قد أعلنت دهشتها لصدور مثل هذه التصريحات وهذا البرنامج من الذي كانوا قد أوصلوه أنفسهم إلى الحكم. ولكن السيف كان قد سبق العزل. إذ أن سلطات ديجول كانت دستورية، وكان من الصعب عليهم الضغط عليه بعد ذلك، الا باستخدام القوة، أي باستخدام طريقة غير مشروعة. وهنا وضع أمام ديجول الاتجاه العام. الحكومة المؤقتة الجزائرية تعتبر نفسها مسئولة

فعليا عن الاقليم ، ويمكن بالاتفاق معها انتهاء الحرب ، والعناصر اليمينية الفرنسية ترفض المشروع وتهدد بنزع السلطة من دييجول نفسه . وكان من الطبيعي أن يصر دييجول على موقفه ، وبصفته رأس فرنسا وممثلها الأول ، وكان عليه أن يضرب العناصر اليمينية إذا ماتحركات ، ويسير صوب الحكومة الجزائرية المؤقتة لانتهاء الحرب .

وظهرت حركات بين اليمينيين الفرنسيين للخروج من حزب الجنرال دييجول ، وإذا كان الجنرال دييجول قد نجح في حل لجان الأمن العام التي كانت قد تشكلت في الجزائر فان ذلك لم يمنع بعض الجنرالات ومنهم ماسو من اعطاء تصريحات عن إمكانية عدم رضوخ الجيش لأوامر الحكومة ، وذلك بعد أن كان الجنرال دييجول قد حوله إلى الاستبداد . واخذت حركة من التمرد والعصيان المدني تظهر في مدينة الجزائر ، وفي المدن الجزائرية ، وشارك فيها المستوطنون والعناصر اليمينية الفرنسية في فرنسا نفسها ، وترأسها جورج يدو . وانتهى الأمر إلى محاولة القيام بانقلاب ، وبقيادة أربعة من قواد الجيش الفرنسي في ذلك الوقت ، يقومون فيه بالاستيلاء على السلطة في الجزائر ، والاستيلاء على السلطة في فرنسا نفسها ، وبعد غزوها . وكانوا هم الجنرال سالان ، وشال ، وزبلر ، وجوهو ، وهم أكبر القواد الفرنسيين المسيطرين على القوات البرية وأركان الحرب في ذلك الوقت ؛ ولكن دييجول واصل سياسته ، وأعلن أن الجزائر «جزائرية» ، وأنه يمكن ألا تنتظر فرنسا انتهاء القتال للبدء في تنفيذ مشروعه ، وأعلن عن نيته في البدء في تكوين جيش جزائري ، وحاول بكل ذلك إنشاء قوة جديدة تالفة تقف بين المتطرفين الفرنسيين وبين رجال جبهة التحرير الجزائرية .

ولكنه فشل في هذه المشروعات، وبدأت العناصر اليمينية والقواد العسكريين بمهاجمته وتهديد سلطته .

ولقد اتجه الجنرال دييجول إلى الرأي العام الفرنسي نفسه لوقف العملية التي هدفت نزع السلطة منه وإجبار فرنسا على الاستمرار في الحرب، وشرح أنه يمثل فرنسا وأنه لا يمكن لأي قائد عسكري أن يهدد بتغيير النظام في البلاد دون أن يعتدى على فرنسا نفسها ، وإذا كانت القوات الفرنسية في الجزائر تهدد بغزو فرنسا واحتلالها عن طريق رجال المظلات، فإن دييجول قد طلب إلى الفرنسيين عامة ، وإلى سكان باريس خاصة، الخروج بسياراتهم جميعا في حالة إطلاق صفارات الانذار، والعمل على سد الطرق، وعدم تمكين أي جندي فرنسي من المتمردين في الجزائر من المرور في الطرقات، وإثبات أن شعب باريس يمكنه أن يدافع عن جمهوريته ، وأمام كل من يعتدى عليها ، حتى وإن كان فرنسيا ، وحتى إذا كان يرتدى الكسوة العسكرية، إذ أنهم من المتمردين ولا يجوز تركهم يتحكمون في فرنسا . وفي نفس الوقت كان دييجول قد أعد عدته مع رجال المكتب الثاني ، وعدد من القريبين من الجزالات المتمردين، وكذلك رجال الدرك ، ورجال المصنفات لقمع الحركة المتمردة في مدينة الجزائر . وبعد سيطرة العسكريين على مدينة الجزائر ، ومع عدد من المستوطنين الفرنسيين والغوغاء ورجال الميليشيا انتهى التمرد بعملية فياسكو كاملة، واضطر الجزالات إلى الفرار في شهر أبريل .

وحين زار الجنرال دييجول الجزائر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ للدعوة لسياسته الجديدة ، عاد المتوطنون إلى الاعلان عن عصبيتهم وعنصريتهم بالذابح التي قاموا بها ضد الجزائريين والتي سقط فيها كثير من القتلى ، وبشكل أثار اشمزاز دييجول .

وظهر أن الاتجاه العام هو صوب الحصول على الاستقلال للجزائر، أو الوصول إلى مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين . وإذا كانت العناصر الفرنسية قد تطورت في موقفها ، فعلى أن نذكر أن الوطنيين الجزائريين كانوا قد أصرروا على موقفهم وشروطهم منذ اليوم الأول لإعلان الثورة ، وزادت الأيام موقفهم وشروطهم ثباتا وتدعيا .

(٣) المفاوضات والاستقلال :

كانت الحكومات الفرنسية المتتالية منذ وزارة منديز فرانس قد قامت بعمليات لمقاتمة رجال جبهة التحرير الجزائرية، ولمعرفة شروطها لإنهاء الحرب الجزائرية ، واستمرت هذه المفاوضات في عصر وزارة جى موليه ثم في عصر وزارة بورجيس مونورى، وتمت في جنيف وفي روما وفي نيويورك . وتأكدت فرنسا أن شروط جبهة التحرير الجزائرية واضحة وثابتة ، ولا تغيير فيها ، وكما أعلنوا في بيانهم الأول الثورى ، وبلاغهم الذى وجهوه إلى الرأى العام الفرنسى سنة ١٩٥٤ . وكانت تصريحات فرحات عباس بعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة ١٩٥٨ تصر على نفس الشروط ، خاصة وأن مؤتمر جبهة التحرير الذى انعقد في وادى سومام قد أصر على ضرورة الوصول إلى تنفيذ هذه المطالب كما هي . وكانت عمليات الجنرال ديغول قد أثبتت منذ وصوله إلى الحكم أن الجزائريين لا يرغبون في تقديم أى تنازل في برامجهم، وإن كانوا قد أظهروا استعدادهم للموافقة على المفاوضات الحرة بين طرفين متعادلين، وبشكل يمكن فرنسا من الاحتفاظ بماء وجهها . وإذا كانت ظروف القوى الفرنسية نفسها ، والتفاعل بين العناصر اليمينية والعسكرية، وبين سلطة الجمهورية الخامسة الجديدة قد أدت إلى اضطراب الجنرال ديغول إلى الاعتراف بأن الجزائر جزائرية ، فإن ذلك لم يكن

أمام رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة ، ولم يكن يستدعى منهم تقديم أى تنازلات .

ومنذ صيف سنة ١٩٦٠ أخذ الجنرال ديغول يتحدث عن ضرورة وقف القتال بين «الاخوة» وضرورة الوصول الى «صالح الشجعان» وأظهر بذلك أنه يقدر شجاعة المجاهد الجزائري مثلما يقدر قيام الجندي الفرنسي بواجبه الوطنى . ولكن الملاحظ أن ديغول فى أثناء هذه الفترة كان يتحدث عن مجرد وقف القتال، وإن كانت هذه العملية كانت تستدعى التفاهم بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وبين حكومة الجمهورية الخامسة، وبصفتهما قوتين متحاربتين، وتحمل بذلك - ضمنا - اعتراف فرنسا بالجزائريين كدولة فى حالة حرب معها. ولكن الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضت الفصل بين الناحية العسكرية والناحية السياسية ، إذ أن المشكلة الجزائرية كانت فى الواقع وحدة متكاملة، وتحتاج إلى حل لكل أجزائها . وأعلن الجزائريون فى نفس الوقت رفضهم لفكرة تقسيم الجزائر ، ولحصول فرنسا وحدها على البترول ، ورفضهم كذلك لاي استفتاء يقع فى الجزائر تحت إدارة الحكومة والسلطات الموجودة فى ذلك الوقت هناك . وإذا كان ديغول قد لوح بحق تقرير المصير، فمن حق المجاهد الجزائري أن يشرف على هذه العمليات أو يشارك فيها ، خاصة وأن ديغول قد اعترف به طرفا فى « الحرب » الناشبة فى الجزائر . ولقد أصر ديغول مؤقتا على موقفه ، وعلى ضرورة قصر التفاهم مع الحكومة الجزائرية المؤقتة على أمر وقف إطلاق النار . وأثر ذلك على الوفد الجزائري الذى زار باريس فى نهاية صيف هذه السنة، خاصة وأنه قد شعر بعدم إعطاء فرنسا له الصيغة السياسية ، ومعاملته معاملة العسكريين، رغم أنه كان يمثل حكومة ثورية ، تسيطر على اقاليم واسعة فى الجزائر . وشعر أعضاء هذا الوفد فى

باريس وكانهم من المسجونين ، ففشلت محادثاتهم مع الحكومة الفرنسية .

ولكن هذا الفشل دفع الجنرال ديغول إلى العودة إلى فتح باب المحادثات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة ، وبعد صلات غير رسمية تمت في أوائل سنة ١٩٦١ . ووافق ديغول على أن يتباحث مع جبهة التحرير الجزائرية في الشؤون العسكرية والسياسية معا . وكان الجنرال ديغول مشهورا باستراتيجيته ، وبلغه البطاقات الواحدة بعد الأخرى ، وكل في وقتها . وقبل أن يبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير لم يرغب في الاعتراف بها كالسلطة العسكرية والسياسية الوحيدة الموجودة في الجزائر ، وأعان في شهر أبريل أنه سيتفارض في نفس الوقت مع مصالي الحاج ومع الحركة الوطنية الجزائرية . وكادت هذه العملية أن تقضى على إمكانية فتح بات المفاوضات بعد ذلك بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية ، وتأزم الموقف ، فتدخلت حكومة الولايات المتحدة ، ووافق الجنرال ديغول على بدء المفاوضات مع جبهة التحرير في إيفيان على الحدود السويسرية .

وكانت مفاوضات إيفيان تعتبر مرحلة هامة في العلاقات الفرنسية الجزائرية ، وإن كانت قد أظهرت بعض العقبات وبعض الاختلاف في وجهات النظر التي كانت لاتزال موجودة بين الفرنسيين والجزائريين . وكانت هذه العقبات تتمثل في موضوعات المستوطنين ، كما تتعلق بالقواعد العسكرية والبحرية والجوية الفرنسية الموجودة في الجزائر ، وكذلك بمسألة فترة الانتقال ، وأخيرا بمسألة الصحراء والمناطق الجنوبية .

أما فيما يتعلق بالمستوطنين فإن فرنسا قد طالبت بضمانات تحفظ لهم امتيازاتهم ، وطالبت بحقوقهم في الاحتفاظ بجنسية مزدوجة . ولكن الجزائريين رفضوا ذلك ، واقترحوا تجميع المستوطنين بين الجنسية الجزائرية ، وفي هذه

الحالة يصبح مواطنًا جزائريًا ، له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مثل بقية الجزائريين ، وبين الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية وفي هذه الحالة يعاملون معاملة الأجانب في دولة مستقلة . ولقد استند الجزائريون في ذلك إلى أن برنامجهم لن يتوقف على عملية الاستقلال السياسي ، بل سيبصر بعد ذلك إلى عملية التحرير الاجتماعي والاقتصادي ، وإلى تطبيق الإصلاح الزراعي ، وإصدار تشريعات اشتراكية تطبق على كبار الملاك . وكان معنى احتفاظ الفرنسيين ، وهم طبقة كبار الملاك بجنسية مزدوجة يعرقل برنامج ، التحرير الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر .

وأما فيما يتعلق بالقواعد فإن فرنسا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير في وهران ، وبقاعدة برية في قسطنطينة ، ولكن الجزائريين لم يوافقوا على بقاء أي قواعد فرنسية إلا لفترة مؤقتة ، وقصيرة ، وينص على مدتها .

وأما فيما يتعلق بالفترة الانتقالية ، فإن فرنسا قد حاولت الاحتفاظ بالسلطة في الجزائر في أيديها في أثناءها ، ولكن الجزائريين أصرروا على ضرورة اشتراكهم على الأقل في هذه السلطة وفي أثناء هذه الفترة المؤقتة .

وكانت أهم مشكلة هي مشكلة الصحراء والاراضي الجنوبية ، ولقد طالبت فرنسا بفصلها عن الجزائر والاحتفاظ بها تحت السلطة الفرنسية ، في الوقت الذي أصر فيه الجزائريون على اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الجزائر . واضطرت فرنسا إلى التراجع عن موقفها ، خاصة وأنها قد وافقت على التنازل عن سيادتها على الجزائر ، فعرضت اقتراحاً جديداً يذكر أن الإقليم الجنوبي والصحراء يصبحان دولاً لكل الإقليم المحيط بها ، ويمكن إجراء استفتاء خاص به فيه ومنفصل عن الاستفتاء الذي سيحدث في الجزائر

نفسها. ولكن رجال جبهة التحرير قطعوا السبيل على الحكومة الفرنسية ودفعوا بأنهم سيتفاهمون مع الاقاليم المجاورة لهم في شأن الصحراء، وذلك في محادثات منفصلة. ونجح الجزائريون في أن يعلن كل من المغرب وتونس أنهم سيتفاهمون سويا في مسألة الثروات الاقتصادية الموجودة في الصحراء ودرجة مشاركتهم فيها، خاصة وأن الاقليمين يعتبران مخارج طبيعية لثروات الصحراء. وفوت الجزائريون على فرنسا هذه المناورة الخاصة بتقسيم بلادهم، والتي كانت تهدد بدفع تونس أو المغرب ضد الجزائر، وهي لا تزال في مرحلة لم تصل فيها إلى الاستقلال الرسمي بعد. كما أنها كانت تهدد بنزول الولايات المتحدة إلى الميدان، أو تدخلها في الامر، خاصة وأن هذه الدولة الأخيرة كانت قد بدأت في توثيق علاقاتها في كل من تونس والمملكة المغربية في ذلك الوقت، وكانت أنظارها تتجه صوب بترول الصحراء والغاز الطبيعي الموجودة في عين صلاح، وخام الحديد الموجود في تاندوف وبودنيب وفم الحصن. واضطرت فرنسا أمام ذلك إلى أن تفرض ضمانات معينة خاصة باستخراج البترول والامن الخاص بهذه العملية، وحتى موافق البحر المتوسط.

ولقد فشلت مفاوضات ايفيان في مرحلتها الاولى، ونتيجة لعدم قبول الجزائريين انصاف الحلول، ووضوح الرؤيا أمامهم، واعتبارهم أن الاعتراف باستقلالهم وسيادتهم هي خطوة أولى في سبيل البناء، وفي سبيل الشطر الثاني من برنامجهم، والذي يتعلق بالثورة الاجتماعية وبالتطبيق الاشتراكي في بلادهم. ووجد ديجول أن أمامه الاختيار بين شيئين: الاول هو الاستمرار في الحرب، وبعد أن وصل إلى المرحلة التي اعترف فيها بكل ما سبق، والثانية هي أخذ خطوة أخرى إلى الإمام، ومقابلة الجزائريين،

والعمل على وقف عملية الاستنزاف الاقتصادي والبشرى التي تعرضت لها فرنسا منذ سبع سنوات . وتم الأمر باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، وإن كانت فرنسا قد احتفظت ببعض ميزات مؤقتة ، خاصة بحقوقها في البترول، وبضرورة تعويض الفرنسيين في حالة استيلاء الدولة الجزائرية أو تأميمها لأراضيهم . ووافقت على وجهة النظر الجزائرية في معاملة المستوطنين ولكنها وافقت في نفس الأمر على اعتبار أن الجزائر قد ورثت استقلالها من الحكومة الفرنسية ، وبشكل يسمح لها في المرحلة الأولى في أخذ معونة اقتصادية وفنية من فرنسا . وكان في وسع هذه المعونة أن تساعد الجزائر على بناء بلادها ، واستخدام جزء منها في عملية تصفية ممتلكات الفرنسيين هناك .

وكان خروج أحمد بن بيللا من السجن هو وصحبة الأربعة، وموافقته على هذه الشروط أكبر نصر للجزائر ، خاصة وأن الثوار الجزائريين اعتبروا اتفاقياتهم مع فرنسا اتفاقيات مرحلية، يمكن تعديلها في الأيام التالية . وبمجرد تكوين الجمهورية الجزائرية بدأت المفاوضات من جديد مع الحكومة الفرنسية لتغيير الشروط الخاصة بالقواعد العسكرية والخاصة بالمعونات المالية والاقتصادية والفنية . وكانت عملية خروج المستوطنين الفرنسيين بأعداد كبيرة من الجزائر ، وخاصة بعد أن أنقوا الخضوع لحكم الجزائريين الذين كانوا قد نفرسوا فيهم من قبل - قد سمحت لجمهورية الجزائر بالحصول على مزارع واسعة ، وخالية من الملاك ، واتخذتها أساسا لسياسة التطبيق الاشتراكي في مجال الزراعة في بلادها . وظهر أن انتصار الثورة الجزائرية قد فاق انتصارات كل من تونس والمغرب، خاصة وأنها قد أردفت استقلالها السياسي بمحاولتها الوصول إلى تحرير الطبقات الكادحة ، وتحريرهم اجتماعيا واقتصاديا .

خاتمة الباب

المغرب الكبير بعد الاستقلال

كان استمرار الحرب في الجزائر هو العامل الاساسى الذى أثر في عملية نمو وتطور كل من تونس والمغرب بعد حصولها على الاستقلال . ولقد اتخذته الحكومات الوطنية في هذين الإقليمين ، حكومة الحبيب بورقيبة في تونس ، وحكومة المملكة المغربية في الرباط ، كعامل من عوامل الضغط على السياسة الفرنسية للاسراع بتطوير الاتفاقيات التى أبرمت بينها وبين هذه الحكومات الوطنية . وإذا كانت فرنسا قد حاولت استخدام وسائل ضغط أخرى ، وخاصة في ميادين المعونة الاقتصادية والفنية فانها قد اضطرت - وأمام استمرار الحرب في الجزائر - إلى التسليم خطوة بخطوة ، بالاعتراف بالاستقلال الفعلى لهذين الإقليمين .

كما أن الحرب الجزائرية قد عملت على توجيه القوى أو القيادات الجديدة الناشئة في كل من تونس والمغرب إلى إنتهاج سياسة معينة ، وأثرت في طبيعة تكوينها ، خاصة وأنه كان من الصعب فصل العامل الجزائرى عن بقية العوامل التى تشكل الموقف في كل من الدولتين المجاورتين .

ونلاحظ أن الفترة التالية للاستقلال في كل من تونس والمغرب قد شهدت ازدياد نمو سلط الدولة ، ونمو قيادات معينة في كل منها ، وتمثلت في الحبيب بورقيبة والحزب الحر الدستوري في تونس، وتمثلت في ساطة الملكية في المغرب الاقصى .

أما الحبيب بورقيبة فانه قد وجد ضرورة الاعتماد على فرنسا في المرحلة الاولى، وخاصة في الميادين الاقتصادية والفنية . وكان هذا الموقف يضطره

إلى إيقاف العمليات التي حاول صالح بن يوسف بها أن يستمر في تعاونه العسكري مع الجزائر ، وفي موقفه العدائي من فرنسا ، وإلى أن يتم استقلال الجزائر . ولقد استخدم الحبيب بورقيبة الشدة مع عناصر جيش التحرير التونسي ومع صالح بن يوسف لتأمين موقفه وشخصه حتى يتمكن من تأمين شخصه وفي تعاون مع فرنسا . ولكن نفس هذا الموقف خلق سحابة في جو العلاقات بينه وبين جبهة التحرير الجزائرية في سنة ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ .

حقيقة أن الحبيب بورقيبة تمكن من أخذ خطوات تالية تمثلت في تنظيم حزبه الذي بلغ عدد أعضائه ٣٥٠.٠٠٠ قسمهم إلى خلايا ومناطق ، ووحيد قيادتهم وعلى أساس ضرورة الاحتفاظ بالطاعة له ولتونس قبل أي شيء آخر . كما أنه نجح في تغيير النظام الملكي وفي الوصول إلى النظام الجمهوري الرئاسي ، الذي سيطر به على تونس . ولكن الحبيب بورقيبة كان يشعر في نفس الوقت « عدم رضا » رجال جبهة التحرير الجزائرية عنه ، خاصة وأنهم كانوا يحتلون الحى المركزى في مدينة تونس نفسها ، وبشكل يسمح لهم بالسيطرة على تونس كلها في ٢٤ ساعة إن رغبوا ، وكما كانوا يصرحون . وإذا كان الحبيب بورقيبة قد تمكن من تدعيم سلطته الدستورية كرئيس للدولة ، فإن العداء المعلن بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية ، مع ما نلناه من هجمات على قرية سيدى يوسف ، كان يضطره إلى أن يقطع معاملاته مع الفرنسيين من وقت لآخر ، حتى وإن كانت هذه العملية تؤثر بالتالى على المعونات الفنية والاقتصادية التي كان يستلمها من فرنسا . ولذلك فإن الحبيب بورقيبة قد اضطر سنة ١٩٥٨ إلى شراء الأسلحة اللازمة لجيشه الناشئ من كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى عقد اتفاقية للمعونة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

كان الحبيب بورقيبة يحاول في كل ذلك أن يمسك العصي من الوسط ،
و اثبت في ذلك أنه لاعب ماهر . وحتى في وقت العدوان الثلاثي على مصر ،
وهو الوقت الذي احتاج فيه لتدعيم سلطته وللحصول على المعونات من فرنسا ،
تحدث عن اعتداء الشيوعيين على المجر اكثر من تحدثه عن العدوان الثلاثي
على مصر ، وتحدث في نفس المناسبة عن أنه لا يوجد هناك ما يسمى تعايش
سلمي ، بل من الواجب أن تكون الدولة داخل المعسكر الشرقي أو داخل
المعسكر الغربي . وما دامت تونس في البحر المتوسط وعلى بعد عشرين
دقيقة بالطائرات من جنوب فرنسا ، فهي داخل المعسكر الغربي وكان
يطلب المعونة من فرنسا . وحين هاجمت القوات الفرنسية ساقية سيدي يوسف
اتخذ الحبيب بورقيبة من قطع العلاقات معها وسيلة للتقرب إلى جبهة التحرير
الجزائرية ، و كوسيلة للضغط عليها حتى تسرع باعطائه ما وعدته من المعونة
الاقتصادية ، وكان في أشد الحاجة إليها .

وفي الوقت الذي كان فيه الحبيب بورقيبة يحاول التقرب من المعسكر
الغربي كان نفس التكتيك يجبره على اتخاذ موقف غير كريم اما تجاه جبهة التحرير
الجزائرية واما تجاه حكومة الثورة في القاهرة ، ولكي يثبت بذلك أن اتجاهه
غربي ، ولكي يحصل على الثمن .

و كان تقرب الحبيب بورقيبة من الولايات المتحدة الامريكية في سنة
١٩٥٨ قد مهد الجو لانشاء حلف المغرب الكبير ، أو حلف شمال إفريقيا .
و كانت فرنسا توافق على ذلك ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية ، إذ
أنه كان يعتبر امتدادا لحلف شمال الاطلسي لهذه المناطق . وحاول الحبيب
بورقيبة استخدام هذه العملية كمرحلة يمكنه فيها أن يفرض على فرنسا
موافقتها على استقلال الجزائر ، التي يمكن ادخالها في هذا الحلف بعد ذلك .

وإن كان الرد عليه هو قيام حكومة الجزائر المؤقتة بارسال بعض البعثات والوفود إلى دول كتلة عدم الانحياز ، وإلى بعض دول الكتلة الشرقية . وكان من الصعب على الحبيب بورقيبة اجبار الجزائريين على الدخول في حلف غربي ، وقد وضعوا في برنامجهم تطبيق الاشتراكية بعد الاستقلال . ففشل هذا المشروع ، وإن كان الحبيب بورقيبة قد ارجع فشله إلى قوة الضغط المصرية في ذلك الوقت .

وكان من الصعب على الحبيب بورقيبة أن يبقى بعيدا عن جامعة الدول العربية ، ولكنه كان يرغب في الحصول على مكانة مرموقة داخل هذه الجامعة ، وبصفته « المكافح الأكبر » ومنذ سنة ١٩٣١ . ولذلك فانه دخل الجامعة العربية لا للمشاركة في أعمالها ، بل لكي يتهم الجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبد الناصر بفرض نفسه على الجامعة ، وعلى الحكومات العربية ، وخرج مندوبه من الجامعة في اليوم التالي وصدق وراءه الباب بنفس الطريقة التي كان يخرج بها مندوب فرنسا من الامم المتحدة حين تعرض مشكلة الجزائر . والواقع أنه كان يحاول بهذه العملية المحافظة على نوع من الروابط مع العناصر العربية ، وكان يخشى في نفس الوقت من اظهار عجزه عن التمشي مع الحركة العربية ، خاصة وأنه كان لا يمثل الاتجاه العربي ، حتى في تونس نفسها ، ويمكننا أن نربط ذلك الاتجاه بتلك السياسة العلمانية التي أخذ في تطبيقها في تونس ، والتي ظهرت وكأنها تمس قوانين الأحوال الشخصية وتعدد الزوجات وحقوق المرأة ، وكانت تهدف من الناحية السياسية القضاء على القيادات العربية والاسلامية الموجودة في تونس ، وبشكل لا يترك في هذا الاقليم زعيما ورئيسا الا الحبيب بورقيبة .

وكانت هناك مسألة وحدة أو اتحاد المغرب العربي الكبير ، ولم يكن في

وسع الحبيب بورقيبة التراجع عن مثل هذا المبدأ ، حتى لا يفقد ثقة الجماهير فيه ، وفي وقت استمرت فيه الحرب في الجزائر . فحاول النزول إلى نفس الميدان ، ولكن على أساس فرض نفسه على القيادات الأخرى الموجودة معه داخل نطاق هذه العملية ، واطهار أن لتونس رأى معين ومتحرر ، ولا يمكن تناسيها أو فرض الأمور عليها . وكان رأسا غير متوجية ، في الوقت الذي كان فيه محمد الخامس رأسا متوجية ، وتقدم عليه وعلى غيره من رؤساء الجمهوريات . فوافق الحبيب بورقيبة على مبدأ الاتحاد بين دول المغرب ، وعلى مراحل ، وإن كان قد اتخذ في نفس الوقت موقفا خاصا في الاعتراف بجمهورية موريتانيا الإسلامية ، وبشكل يؤدي إلى قطع العلاقات بينه وبين المملكة المغربية ، التي كانت تستند إلى حقوقها التاريخية على هذه المناطق ، لانتماء وحدة التراب المغربي ، وفي المؤتمر الذي انعقد في طنجة سنة ١٩٥٩ ظهر أن الحبيب بورقيبة يؤيد ثورة الجزائر ، في الوقت الذي طعن فيه المملكة المغربية في مسألة موريتانيا .

ولقد سمح كل ذلك للحبيب بورقيبة بأن يستمر في سياسة الموازنة بين القوى المحيطة به ، وبشكل لا يؤدي إلا لمكاسبه الشخصية ، قبل أن تكون مكاسباً لتونس أو لبلاد المغرب الكبير .

وكان مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم يمهّد الطريق أمام الحبيب بورقيبة لاعادة النظر في مسألة القواعد العسكرية الموجودة في اقليمه . ونجح الحبيب بورقيبة في استغلال الاصطدامات التي وقعت بين القوات الفرنسية في بلاده وبين الاهالي لكي يزيد من تضييقه على هذه القوات الاجنبية . واضطر الجنرال ديغول الى الاتفاق معه على اخلاء القواعد العسكرية الاربعة الموجودة في

داخل البلاد، وتركز القوات في قاعدة بنزرت، وعلى أساس الوصول إلى إتفاقية لاحقة بشأن هذه القاعدة ومستقبلها . ولكن الجيب بورقية استغل نفس الفرصة للضغط على معسكرات المجاهدين الجزائريين الموجودين في تونس، وبشكل كاد أن يؤدي إلى اصطدام بين القوات التونسية وقوات المجاهدين الجزائريين حين صدرت الأوامر بمنع تزويد هذه المعسكرات بالمياه والتميار الكهربائي . وانتهى الأمر باتفاقية تونسية جزائرية اعترفت فيها الحكومة الجزائرية المؤقتة باحترامها لاستقلال تونس وأعلنت عدم رغبتها في التدخل في شئونها الداخلية .

ولقد نجح الحبيب بورقية بكل ذلك في تدعيم سلطته وتدعيم الحزب الحر الدستوري الذي يحكم به الاقليم . وحتى بعد صدور القوانين الاشتراكية في مصر ، والبدء في التطبيق الاشتراكي في الجزائر سنة ١٩٦٢ أظهر الحبيب بورقية أنه كذلك يطبق الاشتراكية في إقليمه ، ولكنها تختلف عن الاشتراكية المطبقة في مصر ، وتختلف عن تلك المطبقة في الجزائر ، إذ أنها « اشتراكية دستورية » . ونجح أخيراً في الوصول إلى اتفاق مع فرنسا للجلاء عن قاعدة بنزرت وتسليمها للقوات التونسية . وكان أكبر نجاح له هو حضور كل من الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس أحمد بن بيللا احتفالات تسليم القاعدة ورفع العلم التونسي عليها ، ومشاركتهم افراح تونس بالجلاء . واستخدم بورقية ذلك مادة لكي يثبت أن سياسته « البورقيبية » ، والتي تقوم على أساس « خذ وطالب » يمكنها أن تؤدي كذلك إلى الاستقلال وإلى الجلاء .

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فإنه قد شاهد نمو سلطة الملكية فيه في الفترة التالية للاستقلال ، وإن كان قد خضع في تطوره لضغط أقل من الحرب الجزائرية عن ذلك الضغط الذي شاهده تونس ، وتأثر بالعوامل الداخلية في إقليمه أكثر من تأثر الحبيب بورقيبة بها في تونس .

وبدأ المغرب لاستقلاله ، وهو يحتاج كذلك إلى المعونات الاقتصادية والفنية من فرنسا ، وبدأها في وجود قوات عسكرية فرنسية وأمريكية في القواعد المنتشرة في طول البلاد وعرضها . واضطر بذلك إلى أن يحسب حساب هذه القوى العسكرية ويعمل على التخلص منها .

وكان لا يتخاذ العناصر الوطنية لعودة الملك لبلاده رمزاً لعملية الكفاح ولعملية الاستقلال أثراً بعيداً في تطور الأحداث بعد ذلك . وكانت أول وزارة شكلت في المغرب برئاسة سي مبارك البكاي ، والتي شارك فيها ممثلين عن حزب الشورى والاستقلال ، وعن حزب الاستقلال ، ستة من الحزب الأول وتسعة من الحزب الثاني . وتدعم موقف هذه الوزارة بانضمام حزب الإصلاح برئاسة عبد الخالق الطريس إليها من المنطقة الشمالية . وظهرت في أثناء هذه

الفترة الأولى ضرورة العمل على توحيد التراب المغربي ، وضرورة العمل على إنشاء حكومة ثابتة يمكنها أن تدافع عن استقلال البلاد . فعملت هذه الحكومة على تصفية جيش التحرير المغربي ، وتحويله إلى القوات العسكرية الملكية ، كما عملت على تصفية جيش تحرير موريتانيا ، والذي كان يعمل في ذلك الوقت بقيادة حرمة ولد بابا في منطقة وادي ردعة . وصدرت أوامر الحكومة المغربية إلى قوات هذين الجيشين الموجودة في وجده وفي وادي درعة بعدم التحرك أو الزول إلى أية عمليات إلا بأوامر صريحة من الحكومة في الرباط . وحاولت بعض عناصر «التحرير» مواصلة الكفاح ،

وعلى أساس احتياج الثورة الجزائرية إلى مساندة خارجية . ولكن حكومة الرباط منعت اتصالهم بالخارج ، وخاصة مع حرمة ولد بابانا ، وقام محمد الخامس بتعيينه عضوا في مجلس التاج ، وعلى أساس أنه مغربي وكانت تصفية هذين الجيشين في صالح الملكية ، وأبعادا عن المشكلات مع فرنسا ، في وقت احتاج المغرب فيه إلى المعونات الاقتصادية والفنية من هذه الدولة .

وجاءت بعد ذلك العلاقات مع اسبانيا والمنطقة الشمالية . وكانت اسبانيا قد رفضت الموافقة على عملية نقي محمد الخامس ، ورفضت الاعتراف بسلطة ابن عرفة على المنطقة الخليفية ، واعتبر موقفها مدعما لحركة التحرير المغربية في ذلك الوقت ، كما أن بعض الأسلحة والذخائر كانت تصل إلى جيش التحرير المغربي في ذاك الوقت عن طريق الموانئ المغربية في منطقة اسبانيا وعن طريق الجيوب الاسبانية في شمال المغرب . وبعد الاستقلال وافقت اسبانيا على تسليم منطقة الحماية الاسبانية للحكومة المغربية ، وأظهرت استعدادا للتسليم الساقية الحمراء في جنوب المغرب ، وتسليم شنقيط ، وهي الجزء الشمالي من صحراء المغرب الجنوبية أو من صحراء ريودي أوروالشمالية . ولكن السلطات الاسبانية شاهدت امتداد سلطة حكومة الرباط على منطقتها ، وكانت هذه الحكومة لا تزال خاضعة للمستشارين والموظفين الفرنسيين . وأصبحت اللغة التي تتحدث بها الإدارة المغربية في المنطقة الشمالية هي الفرنسية بدلا من أن تكون الاسبانية . وأخذت اسبانيا ذلك على بعض المغاربة ، وعلى أساس أنها وقفت إلى جانب عملية التحرير ، لكي تخرج قبل فرنسا من المغرب . ولذلك فإن حكومة اسبانيا قد تشددت بعد ذلك في أمر تسليم الجيوب الشمالية وفي أمر منطقة سيدي إفني ، وحتى في أمر صحراء شنقيط ، وعلى أساس أنها من الممتلكات الاسبانية . وأثر ذلك على مسألة وحدة

التراب المغربي . ولقد أخذت بعض عناصر التحرير المغربية هذه المسألة على حكومة الرباط ، والتي شارك فيها حزب الاستقلال ، وعلى أساس أنها حاولت معركة التحرير إلى معركة « سياسية » وقبلت أنصاف الحلول ، وأساءت إلى العلاقات مع إسبانيا وحسنتها مع فرنسا ، في الوقت الذي استمرت فيه الحرب مع فرنسا في الجزائر . وكان هذا الموقف عاملاً من عوامل إضعاف حزب الاستقلال ، حتى وإن كان قد نفذ ذلك في وزارة إئتلافية . وفي الوقت الذي قلت فيه هيبة هذا الحزب نتيجة تغييره طريقة المعركة ، زادت فيه هيبة الملكية التي كانت تسيطر على كل شيء .

ولقد حمل حزب الاستقلال لواء الدعوة للمغرب الكبير ، ولكن بدلاً من أن يوجهها صوب الجزائر وتونس ، وصوب الاستمرار في عملية التحرير ، أخذ يوجهها صوب الجنوب وموريتانيا وأفريقية السوداء ، ويستند في ذلك إلى الحقوق التاريخية وإلى الروابط الدينية ، وفي وقت التحرير ، وخدم بذلك عملية نمو سلطة الملكية ، خاصة وأنها كانت تجمع بين الساطة الزمنية والسلطة الدينية في نفس الوقت . وزاد ظهور اتجاه حزب الاستقلال إلى اليمين ، بشكل مهد إلى انقسام جديد في داخله مع العناصر الشابة ، والتي كان يشرف على تنظيمها المهدي بن بركة .

أما محمد الخامس فإنه قد أظهر أن البلاد لم تنهياً بعد للنظام البرلماني ، ومن اللازم أن تمر بمرحلة انتقال حتى تتمكن من الوصول إلى ذلك . وأصدر الميثاق الملكي في سنة ١٩٥٨ وذكر فيه أن السيادة تخص شخص الملك ، وأن الدولة مملكة دستورية تسمى المملكة المغربية ، وأن الوزراء مسئولون أمام الملك ، وأنه سوف يتم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية مع إعلان الحريات الكاملة . وشرح في نفس الوقت ضرورة البدء في وضع

الأسس لإنشاء مجالس إقليمية وبلدية، تقوم على أساس مدني لا على أساس قبلي . وذكر هذا الميثاق أن الجمعية الاستشارية ، أو مجالس المشورة سيكون لها حق مناقشة الميزانية والتصويت عليها . ولكن سيتم انتخاب أعضائها من بين أعضاء المجالس البلدية المحلية ، أي أن النائب فيها يصل عن طريق انتخاب على درجتين . وبعد ذلك سيصدر الدستور ، وتظهر أول جمعية برلمانية على أساس مبدأ الانتخابات العامة .

ولكى يدعم الملك الوزارة المغربية عهد في نفس السنة إلى الحاج أحمد بلا فريج بتشكيل حكومة من المستقلين ومن أعضاء حزب الاستقلال ، وكان بلا فريج هو أمين عام حزب الاستقلال . وفي أثناء هذه الوزارة ثم تبلور الموقف بين العناصر اليمينية والعناصر اليسارية في حزب الاستقلال . وكان تبلورا بين عناصر شابة تعمل بتنظيم وعلى أساس متحرر ولا تدين بمبدأ عبادة الشخصية ، وعناصر تقليدية أخذت في الوزارات موقفا تنفيذيا أكثر منه كموقف سياسي . ثم تبلور بين مجموعة علال الفاسي ، ومجموعة المهدي بن بركة . وكان المهدي بن بركة هو الذي قام بالإشراف على عملية « التنظيم » لخلايا حزب الاستقلال في أثناء فترة الكفاح والمقاومة ، وفترة نفى محمد الخامس من البلاد . ولذلك فإن العناصر الشابة والمتحررة قد التفت حوله . ومنذ أبريل سنة ١٩٥٩ وصل الأمر إلى انشقاق . وحاولت العناصر الشابة أن تسمى نفسها باسم الاتحاد الوطني لحزب الاستقلال ، ولكنها اضطرت لترك هذا الاسم ولاختيار اسم اتحاد القوى الشعبية في أواخر هذه السنة . ونتج عن هذا الانقسام في حزب الاستقلال انقسام مشابه في الحركة العمالية في المغرب، ونتج عنه تضارب في هذا الميدان كذلك ، وفي غير صالح القوى المكافحة الوطنية ، وبشكل

يعمل على اضعافها في صراعها الداخلي مع بعضها ، ويزيد ظهور قوة القصر وضوحا .

وزاد الصراع بين العناصر القديمة والعناصر الجديدة ، وكانت الأولى تسيطر على عدد من رجال القبائل في البادية ، وعلى مراكز الثقافة العربية الإسلامية وخاصة في فاس، في الوقت الذي ازدادت فيه قوة اتحاد القوى الشعبية في المدن الصناعية وخاصة في الدار البيضاء والرباط . وعهد الملك إلى سي عبد الله بن ابراهيم بتأليف وزارة تشرف على عملية الانتخابات . ولكن سرعان ما ظهر أنها قد سارت نحو اليسار ، ونحو اتحاد القوى الشعبية ، بخطوات واضحة .

وفج المغرب في ذلك الوقت كما فجع كل العالم العربي الإسلامي بوفاة محمد الخامس ، وكان يسير على سياسة عربية اسلامية واضحة ، ولا يمكن موازنتها بسياسة السيد الحبيب بورقيبة . وكان قد زار القاهرة وشارك في الاحتفالات بالبدء في بناء السد العالي ، وزار الدول العربية ، وحاول أن يوفق بين القادة والرؤساء . وتولى الملك ابنه الأمير الحسن باسم الحسن الثاني ، وظهر أن المغرب سيحظى بحكم ملك شاب يعتز بمغربيته وبأسرته العلوية ، وثقافته الحديثة . وكان كل ذلك يدعم من نمو سلطة القصر على حساب القوى الداخلية الموجودة في البلاد .

ولقد دلت الانتخابات التي حدثت في سنة ١٩٦١ على ازدياد نمو قوة اتحاد القوى الشعبية في المغرب . وإذا كان حزب الاستقلال قد حصل على ٤٥٪ من المقاعد فإن القوى الشعبية قد حصلت على ٣٥٪ رغم حداثة في التكوين .

ولقد ألف الحسن الثاني وزارته ، وعلى أساس أن تكون مسئولة أمامه .
وادخل فيها علال الفارسي لوزارة الشؤون الإسلامية والاعراف ، وكان
اختيارا موفقا ، كما ادخل فيها الوزاني . وكانت وزارة تنفيذية تأتمر
بأوامر الملك ، في الوقت الذي تخضع فيه لنقد احزابها في الخارج على البرامج
التي لم تنجح في تنفيذها . إما الاتحاد الوطني للقوى الشعبية فانه قد رفض
الدخول الى الوزارة ، وفضل عليها المعارضة الصريحة والمعلنة . ولا شك أن
وجود مثل هذه المعارضة قد افاد الحكومة المغربية ، وخاصة في عملية
نقدها في الابقاء على القواعد العسكرية الاجنبية في البلاد . ونجحت الحكومة
المغربية - أمام ضغط المعارضة - في الوصول الى اتفاق مع فرنسا لإخلاء
قواعدها العسكرية في المغرب . وسلمت آخر هذه القواعد في اكتوبر
سنة ١٩٦١ . وكذلك الحال بالنسبة للقواعد الامريكية ، وكانت اربع
قواعد جوية ، علاوة على قاعدة جوية بحرية في بوريوتى أو القنيطرة .
وتمت بذلك سيادة المغرب على اراضيه ، وقبل أن تنجح تونس في الحصول
على قاعدة بنرت .

ولا شك أن هذه الفترة التي بدأت فيها المحادثات الفرنسية الجزائرية في
إيفيان قد ساعدت من ناحية أخرى على نمو حزب اتحاد القوى الشعبية
باتجاهاته المتحررة . وكان إستقلال الجزائر بعد ذلك ، واتجاهها صوب
تطبيق الاشتراكية في بلادها ، يدفع به هذه العناصر المغربية الشابة دفعا إلى
مسايرتها . ومنذ صيف سنة ١٩٦٢ ، وفي أثناء عملية الانتخابات ، وفي
الوقت الذي شهد فيه المشرق العربي عمليات هز قوية ، مع نشوب الثورة في
اليمن ، كانت شعارات القوى الشعبية في المغرب شعارات ثورية وجمهورية
وإشتراكية واضحة . ولا شك أن نمو هذا الحزب ، بل هذا الاتجاه في هذا

الطريق سيؤدي إلى إصطدام بينه ، وبصفته صاحب المصلحة الحقيقية في التغيير ، وبين أصحاب الامتيازات الذين يرفضون التغيير . وسيؤدي الأمر إلى إصطدامات بين المغرب والجزائر بشأن الحدود ، وتبلور داخل المغرب نفسه بشكل جديد .

* * *

والواقع أن الأمر كان يزيد عن كونه مجرد صراع بين اتجاهات ملكية واتجاهات جمهورية ، إذ أنه كان يتعمق من البناء الفوقي إلى أسس وجذور المشكلة ، وينزل إلى الاوضاع الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية . وجاء إعلان الميثاق في القاهرة ثم بدء الجزائر برئاسة أحمد بن بيللا في التطبيق الاشتراكي عوامل تثبت تحول السلطة إلى طبقات كانت محرومة من قبل ، وتدل بالتالي على انتقال السلطة من الملك ، والتخلص بالتالي من عمليات الاستغلال التي يقوم بها الاقطاع ، وحتى الطبقة الوسطى . وكان لنشوب ثورة ١٥ رمضان في بغداد ، ونشوب الثورة التحريرية في اليمن آثار على بلاد المغرب الكبير نفسها . وكانت نداءات بعض عناصر اتحاد القوى الشعبية للأهالي في الانتخابات المغربية تحمل معنى تحرك إقليم مثل اليمن ... فمتى يتحرك المغرب !! وسرعان ما جاءت الانبعاث عن ظهور « مؤامرة » ضد شخص الحسن الثاني وصدرت الأوامر بعملية إعتقالات واسعة بين رجال إتحاد القوى الشعبية ، وبين الاتحاد العام للطلبة المغاربة . وإذا كانت السلطة المغربية قد تمكنت من وضع أيديها على عناصر كثيرة من بين القوى التقدمية فانها قد فشلت في إلقاء القبض على الأمين العام لإتحاد الطلبة المغاربة ، الذي التجأ إلى الجزائر ، وفي وضع أيديها على المهدي بن بركة ، والذي ظهر بعد ذلك في القاهرة ، وأصبح أميناً مساعداً للمؤتمر

الافريقي الآسيوى فيها . وكان صيف سنة ١٩٦٢ مشحونا بالحوادث وخاصة بعدخوف الجمهورية الجزائرية من عمليات تخريب تقوم بها العناصر اليمينية مع البدء بتطبيق الاشتراكية . وحدثت إتصالات بين القاهرة والجزائر ، وزار الفريق على على عامر جمهورية الجزائر ، وظهر أن هناك تعاون عسكري بين الجمهوريتين ، بعد أن وضح أن القوى التحررية في العالم العربي تتمثل في القاهرة وفي الجزائر وفي بغداد وصنعاء . وسرعان ماظهرت المشكلات حول الحدود المغربية الجزائرية، ووقعت الاشتباكات المسلحة في مناطق لم تكن قد حددت بعد، وكانت تشمل على كميات كبيرة من خام الحديد . وكانت القوات الفرنسية والامريكية قد تركت المغرب، ولكن بعض الطائرات الامريكية استخدمت لنقل القوات الملكية الى الحدود، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه بعض وحدات سلاح الخدمات الطبية العربية موجودة في الجزائر .

ولقد استخدم الحسن الثانى هذه العملية وسيلة لضرب الاتجاه العربي التحررى في إقليمه ، وزيادة تقربه مع الغرب ، خاصة وأنه كان محتاجا إلى المعونات الخارجية . ولم يكن هذا الصراع في صالح القوى الوطنية ، وخاصة في وقت زادت فيه خطورة مشكلة فلسطين وعمل الامرائيليون على تحويل مجرى نهر الاردن، وظهرت ضرورة وصول العرب إلى تصفية خلافاتهم لمواجهة الخطر الصهيونى . فأدى ذلك إلى مؤتمر القمة العربى الاول في ديسمبر سنة ١٩٦٣ والذي لعبت فيه كل من العراق وتونس دور التصفية الموقف بين الجمهورية اليمنية والعربية السعودية من ناحية ، وبين الجزائر والمغرب من ناحية أخرى .

ولاشك في أن وضوح الاختلافات بين الانجاسات والمصالح سيزداد على مر الزمن بين القوى صاحبة السلطة في أقاليم المغرب الكبير ، وخاصة

بعد تصريحات الحبيب بورقيبة بشأن إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ، وبين القوى ذات المصلحة الفعلية في التغيير الثوري . ولكن هناك أسس قد وضعت منذ سنة ١٩٥٩ لإنشاء المغرب الكبير ، ولاتزال الخطوات تسير في طريق تنفيذه ، ومن القاعدة إلى القمة ، وعلى أساس العمل على تنسيق الإدارات والإجراءات والضرائب ، لكي نصل في يوم من الأيام إلى مساواة بين المواطنين تسمح بقيام اتحاد ووحدة بعد ذلك . وإذا كانت العناصر التقدمية والمتحررة في بلاد المغرب الكبير تحاول الوصول إلى هذه المراحل بسرعة ، فلما لا شك فيه أنها ستصل إليها ، ومع زيادة تبلور القوى ونموها . وإذا كان هناك اتجاه آخر يتساءل عن معنى تكتل بلاد المغرب الكبير كخطوة أولى ، وقبل أن تتشكل الدول ذات الاتجاه التقدمي أو التحرري فيه مع التكتل المماثل لها في المشرق العربي ، فإن الزمن وحده هو الكفيل بالنبؤ بإتمام وحدة المغرب العربي أولا ، أو إتمام وحدة العناصر ذات الاتجاه المتماثل قبلها .

ولا شك أن ضغط الظروف الدولية على المناطق المتحررة ، ومن المحيط الاطلسي حتى اندونيسيا ، يؤثر على الموقف في بلاد المغرب الكبير ، في نفس الوقت الذي يؤثر فيه على بلاد المشرق .

وأخيرا فعلينا الان نرى ذلك الصراع الذي وقع في الجزائر بين الاتجاه السياسي ، والذي كان يعتمد على المكتب السياسي ، وكان يمثل أحمد بن بيللا ، الذي فرض الدستور الجزائري وعمل على تطبيق الاشتراكية بشكل معين ، وبين الاتجاه الثاني والذي اعتمد على الرجال العسكريين ، ورجال جيش التحرير وقرر ضرورة عدم تناسيهم في عملية بناء بلادهم ، واشرف عليه الرئيس الهواري بومدين .

ولكن مما لا شك فيه أن بلاد المغرب العربي ، والتي حصلت على استقلالها بعد بلاد المشرق تسير بخطوات واسعة نحو الوصول إلى أهدافها .

بعض المراجع

لزيادة الاطلاع

(١) بعض المراجع العربية :

أحمد توفيق المدني :

هذه هي الجزائر . القاهرة ، ١٩٥٦ .

الحبيب ثامر :

هذه تونس . القاهرة ، ١٩٥٨ .

المهدي بن بركة :

الاختيار التوري في المغرب . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .

الناصرى ، أبو العباس أحمد بن خالد :

الاستقصا في تاريخ المغرب الأقصى . الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٥٥ .

د. جلال يحيى :

السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠ - ١٩٦٠

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .

د. حسن سليمان محمود :

ليبيا بين الماضي والحاضر . القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢ .

د. حسن صبحي :

- التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (١٨٨٤ - ١٩٠٤) .
- القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٦ .

رودلفو ميكاسي :

- طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي ؛ ترجمة طه فوزي .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

د. صلاح العقاد :

- تطور السياسة الفرنسية في الجزائر . القاهرة ، ١٩٦٠ .

د. صلاح العقاد :

- المغرب العربي ؛ الجزائر - تونس - المغرب الأقصى .
- القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٢ .

طاهر أحمد الزاوي :

- أعلام ليبيا . القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦١ .

عبد الرحمن بن زيدان :

- إتخاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس .
- الرباط ، المطبعة الوطنية ، ١٩٢٩ .

عبد القادر الصحرأوي :

جولات في تاريخ المغرب .

- الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٦١ .

عبد الكريم كريمة :

نشأة دولة الشرفاء السعديين بالمغرب .

[رسالة للحصول على درجة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ من جامعة

الرباط سنة ١٩٦٣] .

علاء القاسمي :

الحركات الاستقلالية في المغرب العربي . القاهرة ، ١٩٤٨ .

محمد حجي :

الزاوية الدلائية .

[رسالة للحصول على درجة دبلوم الدراسات العليا من جامعة الرباط :

سنة ١٩٦٣] .

محمد خير فارس :

المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢ القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

د. محمد فؤاد شكرى :

السنوسية دين ودولة . القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٨ .

د. محمد مصطفى صفوت :

مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وأثره على البلاد العربية . القاهرة ، ١٩٥٧ .

يوسف فهمي أحمد الجزايري :

أرض البطولة ، الجزائر .

الاسكندرية ، الهيئة المحلية لرعاية الفنون والآداب والعلوم

الاجتماعية ، سنة ١٩٦٤ .

(ب) بعض المراجع الاوربية :

Abbott, G. F. ;

The Holy war in Tripoli.

London, 1912.

Ashford, Douglas E.;

Political change in Morocco.

Princeton, Univ. Press, 1961.

ترجمة الدكتور عائدة سليمان عارف والدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة

إلى العربية باسم : التطورات السياسية في المملكة المغربية.

بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ .

[رسالة دكتوراه فلسفية عن الاحزاب السياسية بعد الاستقلال]

Aubin, Eugène.

Le Maroc d'Aujourd' hui.

Paris, Colin, 1904.

Aumeran, (Général). ;

Paix en Algérie.

Paris, 1959.

Ayache, Albert.

Le Maroc, Bilan d'une colonisation.

Paris, Editions Sociales, 1956.

Azan, (Général) Paul;

L'Emir Abd el Kader:

Paris, Hachette.

Barbour, Nevill.

A Servey of Norih West Africa; (The Maghrib.)

London, Oxford, 1959.

Barcklay, Sir Thomas.

The Turco Italian war and its problems.

London, 1912.

Bernard, Augustin.

Le Maroc.

Paris, Alcan, 1913.

Bernet, Edmond.

En Tripolitaine.

Paris, 1912.

Bourguiba, Habib.

La Tunisie et la France

Paris. 1954.

Bourguiba, Habib.

Propos et entretiens.

Tunis, 1960.

Brinton, Gasper Yeats.

The Mixed Courts of Egypt.

London, 1931.

Bromberger, Serge.

Les Rebelles algeriens.

Paris, Plon, 1958,

Cachia, A. J. (Major).

Libya under the Second Ottoman occupation 1831 - 1911.

Tripoli, 1945.

Cambon, Henri.

Histoire du Maroc.

Paris, Hachette, 1952.

Castries, H. de.

Les Sources inédites de l' histoire du Maroc.

Catroux, (Général.)

Lyautey le Marocain.

Paris, Hachette, 1952.

Clark, Michael K. ;

Algeria in turmoil. A history of the rebellion.

NewYork , 1959.

Coindreau, Roger. :

Les corsaires de Salé.

Paris, 1948. 1

Cossé - Brissac, Ph. de;

Les Rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l' Algérie.

Paris, Larose, 1931.

Cour, Auguste.

L' Etablissement des Dynasties des Chcrifs au Maroc et leurs rivalités avec les Turcs de la Régence d' Alger.

Paris, Leroux, 1904.

Djuvara, T. G. ;

Cent projets de partage de la Turquie, 1281 - 1918.

Paris, Felix Alcan, 1914.

Evans - Pritchard, E. E. ;

The Sanusi of Cyrenaica.

Oxford, 1949.

Favrod, Charles-Henri.

La révolution algérienne.

Paris, Plon, 1959.

Garas, Félix.

Bourguiba et la naissance d' une nation.

Paris, 1956.

Gillespie, Joan.

Algeria, rebellion and revolution.

London, Ernest Benn, 1960.

Giolitti, Giovanni ;

Memorie della mia vita.

Uonza, 1945.

Grandval, Gilbert.

Ma mission au Maroc.

Paris, Plon, 1956.

Jeanson, Colette et Francis.

L' Algérie hors la loi.

Paris, Seuil, 1955.

Jnin, A. (maréchal).

Le Maghreb en feu.

Paris, Plon, 1957.

Julien, CH. - A. ;

Histoire de l'Afrique du Nord, Tunisie, Algérie, Maroc.

Paris, Payot, 1956.

Vol. II.

Julien, CH. - A. ;

L' Afrique du Nord en marche.

Paris, Julliard, 1953.

Lacoste; Nouschi; et Prenant.

L' Algérie, passé et présent.

Paris, Ed. Sociales, 1961.

Lacouture, Jean et Simone;

Le Maroc à l'épreuve.

Paris, Seuil, 1958.

Lacouture, Jean.

Cinq hommes et la France.

Paris, Edition du Seuil, 1961.

Landau, Rom.

Moroccan drama.

San Francisco, 1956.

ترجمة الدكتور نقولا زيادة إلى العربية : تاريخ المغرب في القرن العشرين .

بهدوت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ .

Latour, Général Boyer de :

Vérités sur l' Afrique du Nord.

Paris, Plon, 1956.

Le Tourneau, Roger.

Fès avant le Protectorat.

Casablanca, 1949.

Le Tourneau, Roger :

Evolution politique de l' Afrique du Nord Musulmane

1920 - 1961

Paris, Armand Colin, 1962.

Lyautey, (Maréchal).

Paroles d' action.

Paris, A. Colin, 1927.

Lyautey, (Maréchal).

Textes et Lettres (1912 - 1925) Présentés par Pierre Lyautey.

Paris, 1953-1957.

(4 Vols.)

Miege, Jean - Louis.

Le Maroc et l' Europe 1830 - 1894. (4 Vols.)

Paris, P. U. F. , 1961-1963.

Mc Clure, W. K. ;

Italy in North Africa.

London, 1913.

Montagne, Robert.

Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc.

Paris, Alcan, 1930.

Montagne, Robert.

Naissance du Proletariat marocain.

Paris, J. Peyronnet, 1951.

Montagne, Robert.

... Revolution au Maroc.

Paris, France - Empire, 1952.

Paillat, Claude.

Le dossier secret de l'Algérie.

Paris, 1961.

Pinon, René

L' Empire de la Méditerranée.

Paris, Hachette, 1912.

Poincaré, Raymond.

Au service de la France.

Paris, Plon, 1926.

Raymon, André.

La Tunisie.

Paris, P. U. F. , 1962. « Que Sais-je? ».

Remond, Georges.

Aux camps Turco-Arabs:

Paris, Hachette, 1913.

Rénette, Robert.

Les partis politiques Marocains.

Paris, Colin, 1955.

Reneagli, Giovanni.

Guerra Italo-Turca, 1911-1912.

Milano, 1918.

Saint-René Taillandier, G. ;

Les origines du Maroc Français.

Paris, Plon, 1936.

Soustelle, Jacques.

Aimée et souffrante Algérie.

Paris, Plon, 1956.

Stephane, Roger.

*La Tunisie de Bourguiba; Sept entretiens avec le président
de la République tunisienne.*

Paris, Plon, 1958.

Taillard, F. ;

Le Nationalisme marocain.

Paris, Cerf, 1947.

Tardieu, André.

La conférence d'Algésiras.

Paris, Alcan, 1907.

Terrasse, Henri.

Histoire du Maroc.

Casablanca, Atlantides, 1950.

Tillion, Germaine,

L' Algérie en 1957.

Paris, Ed. Minuit, 1957.

Tittoni, Tommaso.

Italy's foreign and colonial policy.

London, 1914.

محتويات الكتاب

صفحة

١

مقدمة

القسم الأول

المصور الحديثة وهجوم الاستعمار

الباب الأول

١

فجر التاريخ الحديث

٣ الفصل الأول : المغرب العربي قبيل القرن السادس عشر : ...

٣ ١ - إنقسام المغرب وضعفه

٧ ٢ - نمو اسبانيا والبرتغال

١١ ٣ - الهجوم على سواحل المغرب

١٧ الفصل الثاني : الجهاد البحري والدولة الاتحادية : ...

١٧ ١ - الجهاد البحري

٢١ ٢ - خير الدين برباروسا وتكوين نيابة الجزائر ...

٢٧ ٣ - الدولة الاتحادية

صفحة

٣١	...	الفصل الثالث : الدولة السعدية ومشكلات المغرب الأقصى
٣٢	...	١ - الأحوال والأوضاع الداخلية
٣٥	...	٢ - نشأة الدولة
٤٠	...	٣ - أحمد المنصور الذهبي
٤٦	...	٤ - الضعف والتقهر
٤٩	...	الفصل الرابع : تركز الأوضاع واستمرار الجهاد البحري
٤٩	...	١ - الدايات في الجزائر
٥٤	...	٢ - الحسينيون في تونس
٥٨	...	٣ - أسيرة القرمانلي في طرابلس
٦٢	...	٤ - استمرار الجهاد البحري
٦٥	...	الفصل الخامس : دولة العلويين
٦٥	...	١ - المولى اسماعيل وبناء الدولة العلوية
٧٢	...	٢ - المولى محمد بن عبد الله
٧٦	...	٣ - المغرب الأقصى في بداية القرن التاسع عشر
٧٩	...	خاتمة الكتاب

صفحة

الباب الثاني

٨١

احتلال فرنسا للجزائر

الفصل السادس : الجزائر والأطباع الاستعمارية ٨٥

١ - الولاية الجزائرية وإمكانياتها ٨٥

٢ - البحرية الإسلامية ٩٠

٣ - النزاع مع فرنسا ٩٧

٤ - الحصار البحري والاستعداد ١٠١

الفصل السابع : إحتلال مدينة الجزائر ١٠٧

١ - الحملة ١٠٧

٢ - إحتلال مدينة الجزائر ١١٢

٣ - الحكم الفرنسي ١٢٠

٤ - بداية الاستعمار ١٣١

الفصل الثامن : المقاومة واحتلال القطر الجزائري ١٤٠

١ - الأمير عبد القادر ١٤٠

٢ - الإستيلاء على قسنطينة ١٥١

٣ - محاربة عبد القادر ١٥٩

٤ - المقاومة حتى النهاية ١٦٨

الفصل التاسع : التوغل والقضاء على المقاومة ١٧٩

١ - الجمهورية الثانية والجزائر ١٧٩

صفحة

١٨٧	٢ - الامبراطورية الثانية والجزائر
١٩٧	٣ - ثورة عام ١٨٧١
٢٠٢	٤ - التوسيع
٢١٣	الفصل العاشر : الإدارة والاستغلال
٢١٣	١ - التجارب الأولى - حتى عام ١٨٥٢
٢٢٤	٢ - تجارب الامبراطورية الثانية
٢٣٩	٣ - تجارب الجمهورية الثالثة
٢٥١	خاتمة الباب

الباب الثالث

٢٥٣

الحماية الفرنسية على تونس

٢٥٧	الفصل الحادى عشر : أحوال تونس ومحاولات الإصلاح
٢٥٧	١ - ضعف النيابة التونسية
٢٦٣	٢ - زيادة نفوذ الأجانب
٢٦٥	٣ - محاولات الإصلاح
٢٦٩	٤ - خير الدين باشا

٢٧٦	الفصل الثانى عشر : المصالح والأطباع الاستعمارية
-----	-----	-----	-----	---

٢٧٦	١ - الدولة العثمانية والتضامن الإسلامى
٢٧٧	٢ - المصالح الإنجليزية
٢٧٩	٣ - المصالح والأطباع الفرنسية

صفحة

٢٨١	٤ - المصالح والأطماع الإيطالية
٢٨٧	الفصل الثالث عشر : المسألة التونسية ومؤتمر برلين
٢٨٧	١ - موقف إيطاليا
٢٩٠	٢ - موقف فرنسا
٢٩٢	٣ - مؤتمر برلين
٢٩٥	الفصل الرابع عشر : تونس بعد مؤتمر برلين
٢٩٥	١ - مشروع الحماية الفرنسية ...
٣٠٠	٢ - نهاية التنافس الانجليزي - الفرنسي
٣٠٢	٣ - إيطاليا والتصادم مع فرنسا
٣٠٨	الفصل الخامس عشر : الحملة والحماية
٣٠٨	١ - الأخطار أمام فرنسا
٣١٥	٢ - الحملة والغزو
٣٢١	٣ - رد الفعل
٣٢٧	٤ - الحماية
٣٣٥	٥ - الاستغلال
٣٣٩	خاتمة الباب

صفحة

الباب الرابع

٣٤١

المغرب الأقصى والحماية

الفصل السادس عشر : المغرب في النصف الأول من القرن

التاسع عشر ٣٤٥

١ - العزلة السياسية والعلاقات الاقتصادية ... ٣٤٥

٢ - الاحتكار والنكسة الاقتصادية ... ٣٥٨

٣ - معاهدة سنة ١٨٥٦ ... ٣٧٢

٤ - الصدام الإسباني المغربي وآثاره ... ٣٨٢

٥ - إزدياد المصالح الأوروبية ... ٣٩١

الفصل السابع عشر : محاولات الإصلاح ... ٤٠٣

١ - المحاولات الأولى ... ٤٠٣

٢ - سياسة الإصلاح ونتائجها ... ٤١١

٣ - الحماية ... ٤١٨

٤ - الصحراء المغربية ... ٤٢٥

٥ - أزمة سنة ١٨٧٨ - ١٨٨٤ ... ٤٣٨

الفصل الثامن عشر : الاطماع الاستعمارية والتنافس الدولي ... ٤٤٧

١ - سياسة الدول العظمى ... ٤٤٨

٢ - الإصلاحات وفشلها ... ٤٦٠

٣ - التنافس الدولي ... ٤٧٢

صفحة

٤٩٣	...	٤ - المغرب في أواخر حكم المولى الحسن
٥٠٣	...	الفصل التاسع عشر : فرنسا والإتفاقيات الثنائية
٥٠٣	...	١ - المولى عبد العزيز وسياسة الإصلاح
٥١٢	...	٢ - إزدیاد الضغط الفرنسى
٥٢١	...	٣ - الإتفاقيات الثنائية
٥٤١	...	الفصل العشرون : الأزمة ومؤتمر الجزيرة
٥٤٢	...	١ - بعثة تاياندييه
٥٥٥	...	٢ - تدخل ألمانيا
٥٧٢	...	٣ - التفاهم بين الدول
٥٨٥	...	٤ - الدول ومؤتمر الجزيرة
٥٩٦	...	٥ - المؤتمر وميثاق الجزيرة المحضراء
٦١٣	...	الفصل الحادى والعشرون : التدخل والحماية
٦١٣	...	١ - إحتلال وجدة والدار البيضاء
٦٢٣	...	٢ - المولى عبد الحفيظ
٦٣٧	...	٣ - زيادة الضغط الإستعمارى
٦٥٧	...	٤ - إحتلال فاس
٦٧٠	...	٥ - أزمة أغادير
٦٨١	...	٦ - الحماية
٦٨٩	...	خاتمة الباب

صفحة

الباب الخامس

٦٩١

طرابلس وبرقة والاحتلال الإيطالي

٦٩٥ ... الفصل الثاني والعشرون : ضعف الولاية والأطماع الاستعمارية

٦٩٦ ... ١ - أحوال الولاية وضعفها

٧٠٣ ... ٢ - الأطماع الإيطالية والاتفاقيات الثنائية

٧١٥ ... ٣ - توسع إيطاليا الاقتصادية

٤ - طرابلس وبرقة بين حكومة الاتحاد وبين الأطماع

٧٢٠ ... الإيطالية

٧٣٣ ... الفصل الثالث والعشرون : الحرب

٧٣٣ ... ١ - إعلان الحرب

٧٤١ ... ٢ - إحتلال الموانئ

٧٤٨ ... ٣ - السيادة الإيطالية

٧٥٦ ... ٤ - المعارك قرب مدينة طرابلس

٧٦٣ ... الفصل الرابع والعشرون : المقاومة

٧٦٣ ... ١ - تنظيم المقاومة

٧٧٩ ... ٢ - تحديد مناطق الحرب

٧٨٧ ... ٣ - الحصار البحري وتفتيش السفن

٧٩٣ ... ٤ - محاولة التوسط

صفحة

٨٠٧	الفصل الخامس والعشرون : الصلح
٨٠٨	١ - ضرب الدردنيل واحتلال جزر بحر إيجه
٨١٣	٢ - إستئناف النشاط العسكري
٨١٩	٣ - سوء الحالة
٨٢٣	٤ - المفاوضات والصلح
٨٣٤	خاتمة الباب

القسم الثاني

صفحة

٨٣٧ الفترة المعاصرة والكفاح والاستقلال

الباب السادس

٨٤٣ كفاح ليبيا ضد الاستعمار

الفصل السادس والعشرون : الجهاد الإسلامي في أثناء الحرب

٨٤٧ العالمية الأولى :-

١ - الدولة العثمانية وإعلان الجهاد ٨٤٧

٢ - قيادة السيد أحمد الشريف والاستعداد ٨٥١

٣ - الهجوم على الصحراء المصرية ٨٥٦

٤ - الانسحاب ٨٦٣

٨٦٧ الفصل السابع والعشرون : - المفاوضات :-

١ - قيادة السيد محمد إدريس المهدى ٨٦٧

٢ - إجتماع الزويتينة وإتفاقية عكرمة ٨٧٢

٣ - القانون الأساسي واتفاقية الرجمة ٨٨٠

٤ - جمهورية طرابلس ٨٨٧

صفحة

١٠٧٥	٢ - الحزب الدستوري
١٠٨١	٣ - الحزب الحر الدستوري الجديد
١٠٨٥	٤ - ظروف الحرب العالمية الثانية
١٠٨٩	الفصل الرابع والثلاثون : المغرب الأقصى والاستقلال
١٠٩٠	١ - كتلة العمل الوطني
١٠٩٨	٢ - الإنشقاق
١١٠٣	٣ - حزب الاستقلال
١١٠٧	خاتمة الباب :

الباب التاسع

استقلال ليبيا وتونس والمغرب

١١٠٩

وجبهات التحرير

١١١٣	الفصل الخامس والثلاثون : استقلال ليبيا
١١١٣	١ - الجيش السنوسي
١١١٧	٢ - الإمارة وبريطانيا
١١٢٠	٣ - الاطماع الاستعمارية والاستقلال
١١٢٥	الفصل السادس والثلاثون : استقلال تونس
١١٢٥	١ - فشل سياسة التتاقم
١١٣٢	٢ - الاصطدام

صفحة	
١١٣٧	٣ - الاستقلال الداخلي
١١٤٣	٤ - اعلان الجمهورية
١١٤٩	الفصل السابع والثلاثون : إستقلال المغرب
١١٤٩	١ - سياسة الضغط الفرنسي
١١٥٥	٢ - الإصطدام بصاحب العرش
١١٦١	٣ - رجال المقاومة والتحرير
١١٦٥	٤ - عودة الملك والاستقلال
١١٦٩	خاتمة الباب

الباب العاشر

١١٧٣	الثورة الجزائرية
١١٧٧	الفصل الثامن والثلاثون : حتمية الثورة وظروفها
١١٧٧	١ - جهود السياسة الفرنسية
١١٧٥	٢ - الثورة
١١٩٦	٣ - التدمير والتعذيب والإبادة
١٢٠٩	الفصل التاسع والثلاثون : استمرار الثورة
١٢٠٩	١ - الصعراء والبتول
١٢١٧	٢ - استمرار الحرب
١٢٢٣	٣ - أمريكا والقضية الجزائرية

صفحة							
١٢٣١	الفصل الأول : إستقلال الجزائر
١٢٣١	١ - ضغط العوامل الداخلية والخارجية
١٢٣٧	٢ - الجزال ديجول
١٢٤٤	٣ - المفاوضات والإستقلال
١٢٥١	خاتمة الكتاب
١٢٦٧	ثبت المراجع
١٢٧٩	محتويات الكتاب

مطبعة م.ك. الاسكنلورية

محمد محمود محمد مسعد

• شارع أديب اسحاق (عمارة البعير)

٣٠٨٤٧١ } تليفون
٣٠٩١٠ }

